وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة– باتنة 1–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

حوكمــة المــدن والتنمية المستدامــة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

التخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالب:

نورالدين قالقيل

إشراف الأستاذ الدكتور:

صالح زياني

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ مراد بن سعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د/صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا
أ.د/ رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا
د/ عبد اللطيف باري	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	عضوا
د/ خيرة بن عبد العزيز	أستاذ محاضر	جامعة باتنة 1	عضوا
د/ عنترة بن مرزوق	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	عضوا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للمشرف الأستاذ الدكتور زياني صالح الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، كما أشكر زملائي الدكتور بلخباط جمال، الدكتور بوهيدل سليم والدكتور بوعبيد ميلود،على تقديم يد العون، والشكر الموصول لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين حفظهم الله

وإلى زوجتي العزيزة

وإلى قرة عيني أولادي نور السجود ومريم البتول

وإلى كل العائلة الكريمة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على آليات التحول من النمط التقليدي للتنمية إلى التنمية المستدامة، عن طريق نموذج التنمية الحضرية المرتكز على تحسين سبل تسيير التجمعات الحضرية، وذلك بتطبيق الحوكمة المحلية التي تقدم طرحا جديداً نحو تحقيق مجتمعات أكثر تطورا وأكثر تنظيما وفقا لمبدأ العيش المستدام، الذي يفرض بيئة خضراء نظيفة، تعتمد على الطاقات المتجددة، التدوير للنفايات، تستعمل وسائل نقل مستدامة وتحرص على الأمن المجتمعي. ويعتمد هذا الطرح الجديد على المشاركة المجتمعية في رسم السياسات العامة المحلية إعتماداً على معايير مثل: التمكين، الشفافية والمساءلة، حكم القانون، العدالة الاجتماعية، الرؤية الاستراتيجية، وإدراج القطاع الخاص في التنمية جنبا إلى جنب مع الحكومة المحلية دون إغفال دور المجتمع المدني كشريك يساهم في التوعية، واقتراح الحلول للمشاكل وهذا تم تناوله من خلال مجموعة من النماذج الرائدة في الحوكمة والاستدامة.

الكلمات المفتاحية:

التنمية، التنمية الحضرية، التنمية المستدامة، المدن المستدامة، الحكم الراشد، حوكمة المدن، المدن الذكية.

Abstract :

The aim of this study is to shed light on the mechanisms of transformation from traditional to sustainable development through a model of urban development based on improving urban governance through the application of local governance, which offers new approaches to achieving more developed and organized societies in accordance with the principle of sustainable living , Which imposes a clean green environment, relies on renewable energies, recycling wastes, uses sustainable transportation and ensures community security. This new proposal is based on community participation in local policy-making based on criteria such as empowerment, transparency and accountability, rule of law, social justice, strategic vision, and inclusion of the private sector in development alongside the local government. With the participation of civil society in Awareness, and problem solving. This has been addressed through a series of leading models of governance and sustainability.

key words:

Development, Urban Development, Sustainable Development, Sustainable Cities, Governance, City Governance, Smart Cities.

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان
الإهداء
الملخص
الفهرس
مقدمة: 1

الفصل الأول: من التنمية إلى التنمية المستدامة
مقدمة الفصل: 10
المبحث الأول: ضبط لبعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة 11
المطلب الأول: مفهوم التنمية (Development) 11
المطلب الثاني: تعريف الاستدامة (sustainable) 18
المطلب الثالث : مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة 20
المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنمية المستدامة 27
المطلب الأول :أبعاد التنمية المستدامة 28
المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة 31
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة 40
المطلب الرابع :مبادئ التنمية المستدامة 44
المبحث الثالث: تمويل التنمية المستدامة وأهدافها 46
المطلب الأول: آليات تمويل التنمية المستدامة 46
المطلب الثاني :أهداف التنمية المستدامة 47
المبحث الرابع: مستويات التنمية المستدامة وإمكانية تطبيقها 53
المطلب الأول: مستويات التنمية المستدامة 54
المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة وسبل تجاوزها 55
خاتمة الفصل: 58

الفصل الثاني:من الحكم الراشد إلى الحكومة المحلية الرشيدة

مقدمة الفصل: 62
المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد(Good Governance) 62
المطلب الأول: المسار التاريخي للحكم الراشد 63
المطلب الثاني: أسباب ظهور الحكم الراشد 64
المطلب الثالث: الحكم الراشد (محاولات تحديد المفهوم) 69
المطلب الرابع: عناصر الحكم الراشد ومعاييره 74
المطلب الخامس: أبعاد الحكم الراشد وخصائصه 87
المبحث الثاني: العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة 92
المطلب الأول: دور فواعل الحكم الراشد في التنمية المستدامة 92
المطلب الثاني: دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة 94
المطلب الثالث: الإنسان في بؤرة الاهتمام لتحقيق التنمية المستدامة 103
المطلب الرابع: الأمن المجتمعي ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة 106
المبحث الثالث: الحوكمة المحلية الرشيدة والتنمية المستدامة 108
المطلب الثاني: آليات تفعيل الحكم المحلي الراشد وتحقيق التنمية المستدامة 113
المطلب الثالث: سياسات الحوكمة الداعمة لتحقيق المدن المستدامة 122
خاتمة الفصل: 131

الفصل الثالث: من المدن الحضرية إلى المدن المستدامة

مقدمة الفصل: 135
المبحث الأول: مفهوم المدينة (City) 136
المطلب الأول: تعريف المدينة 136
المطلب الثاني: أنواع المدن 139
المطلب الثالث: خصائص المدن 141
المطلب الرابع: مفهوم إقليم المدينة وأهمية دراسته 143
المطلب الخامس: تحديات التوسع الحضري 147
المبحث الثاني: التحضر والتنمية الحضرية المستدامة 148
المطلب الأول: مفهوم التنمية الحضرية (Urban development) 148
المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية الحضرية(Urban Development Strategy) 157
المطلب الثالث: مراحل بناء إستراتيجية التنمية الحضرية 159

المطلب الرابع: التنمية العمرانية المستدامة (Sustainable urban development).....160
المبحث الثالث: المدن المستدامة (Sustainable Cities).....162
المطلب الأول: مفهوم المدينة المستدامة(Sustainable Cities) 162
المطلب الثاني: مبادئ وبرنامج المدينة المستدامة.....164
المطلب الثالث: أبعاد المدن المستدامة.....167
المبحث الرابع: الحوكمة كآلية للإنتقال من المدن الحضرية إلى المدن المستدامة 172
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الحضرية (Urban Governance) 173
المطلب الثاني: أهم مظاهر حوكمة المدن المستدامة 175
المطلب الثالث: تحديات وأهداف حوكمة المدن المستدامة 197
خاتمة الفصل:.....215

الفصل الرابع: حوكمة المدن من أجل الإستدامة(عرض لبعض النماذج)
مقدمة الفصل 220
المبحث الأول: التخطيط الحضري المبتكر لإستدامة النقل والإسكان.....221
المطلب الأول: التخطيط المبتكر للمباني المستدامة (مدينة فوجيساوا Fujisawa) 221
المطلب الثاني: إسهامات الحوكمة المحلية لتحقيق النقل المستدام(مدينتي: بوغوتا، أبوظبي).....231
المبحث الثاني: الرشادة في ترسيخ الوعي البيئي لتحقيق إستدامة المدن 250
المطلب الأول: إرساء طاقة صديقة للبيئة (مدينتي: طوكيو، دبي) 251
المطلب الثاني: التغير المناخي والرشادة في إستغلال المياه(مدينة هامبورغ).....268
المبحث الثالث: الحوكمة المحلية وسياسات العيش المستدام.....294
المطلب الأول: السياسات المحلية الحكيمة للحد من الفقر(مدينة سلانجور) 294
المطلب الثاني: المبادرات المحلية لتحسين الصحة المجتمعية(بعض المدن الأمريكية).....301
المطلب الرابع: الرشادة لتحقيق الأمن والإستقرار المجتمعي للمدينة المستدامة(مدينة دبي) 314
خاتمة الفصل: 320

الخاتمة: 324
قائمة المراجع

قائمة المختصرات

الإختصار	التسمية
IUCN	الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة
IUCN	الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
IULA	الاتحاد العالمي للسلطات المحلية
CGLU	اتحاد المدن والحكومات المحلية
PIRLS	اختبار الدراسة العالمية لمستوى التقدم في مهارات القراءة
TIMSS	اختبار دراسة الاتجاهات العالمية في الرياضيات والعلوم
ITS	استراتيجية نظام النقل الذكي
UN-Habitat	الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
WICE	برنامج الصناعة والبيئة
AHDR	تقرير التنمية العربية الإنسانية
AFC	الجمع الآلي للأجرة
CBos	الجمعيات المعتمدة على المجتمع
ADAA	جهاز أبوظبي للمحاسبة
CCP	الخطة المجتمعية المستمرة
FMCU	المتحدة للمدن الدولية الرابطة
PDM	التنمية البلدية أجل من الشراكة
IREC	شهادات الطاقة المتجددة الدولية
ICDL	شهادة الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب
LED	الصمام الثنائي الباعث للضوء
WWF	الصندوق العالمي للطبيعة
FMI	صندوق النقد الدولي
FMCU	الفيدرالية العالمية للمدن المتحدة
DKP	قرية المعرفة بدبي

STMP	الشامل البري النقل لخطة
ACI	الدولي المطارات مجلس
SST	المدينة الذكية المستدامة
DIAC	مدينة دبي الأكاديمية العالمية
IETC	المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية
SPS	مركز الشرطة الذكي بدبي
BDF	مشروع وقود الديزل الحيوي
NGos	المنظمات غير الحكومية
OCDE	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OECO	منظمة التنمية الإقتصادية
ALESCO	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
Unesco	منظمة اليونسكو
14WTDC-	المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014
EHSMS	العام والسلامة والصحة البيئة إدارة نظام
RTPI	النظام الفوري لمعلومات الركاب
GIS	نظام المعلومات الجغرافية
KES	نظام كيوتو لإدارة البيئة
FEWA	الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء
GIZ	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
ACDI	الوكالة الكندية للتنمية الدولية

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	أبعاد التنمية المستدامة	28
02	أهداف التنمية المستدامة	54
03	معايير الحكم الراشد	87
04	تطبيقات المدن الذكية	181
05	منهج أيه إس أي (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)	201
06	تصميم عبير صيقلي للخيمة المتطورة (نسج منزل)	204
07	التخطيط المستدام لمدينة فوجيساوا	222
08	نموذج لنمط الحياة الذكي	224
09	نظام إدراة الطاقة	225
10	نظام الأمن في فوجيساوا	226
11	تسخير الطاقة الجديدة للتنقل في فوجيساوا	226
12	المرافق المرتبطة بالرعاية الصحية في فوجيساوا	227
13	إدارة المعلومات المجتمعية في فوجيساوا	228
14	نموذج لتصميم الفضاءات الذكية وبناء هياكل قاعدية و بنى تحتية ذكية	228
15	إنشاء مدينة حيث يمكن للناس العيش لأكثر من 100 عام	230
16	نظام الحافلات في بوغوتا	231
17	مسار الدراجات في بوغوتا	233
18	الهيكل التنظيمي لدائرة النقل بأبوظبي	237
19	إطار عمل الإستدامة	239
20	إطار عمل نظام النقل المستدام الخاص بدائرة النقل	239
21	وسائل النقل في أبوظبي	241
22	إحصائيات خدمة مواقف 2009	242
23	خدمة المواقف في أبوظبي	243
24	سيارة الأجرة الصديقة للبيئة	244
25	خدمة صف وتنقل	245
26	مسؤوليات أصحاب المصالح حسب كل قطاع في مدينة أبوظبي	249
27	التوزيع القطاعي لإنبعاثات CO_2 المرتبطة بالطاقة في طوكيو	255
28	تطور عدد مولدات الطاقة الشمية في طوكيو	256

29	محطة سولار أرك للطاقة الشمسية **و** محطة فوكوشيما لإنتاج الطاقة الشمسية	258
30	مزارع رياح عائمة قبالة سواحل فوكوشيما	260
31	أكبر محطة طاقة شمسية عائمة في العالم كيوسورا **Kyocera**	262
32	المشاريع الأربعة التي أنشاتها كيوسيرا في اليابان	263
33	المدينة المستدامة في دبي	265
34	العدادات الذكية	267
35	نسب الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة، حسب القطاع (بالنسبة المئوية)	269
36	طلب الأسر على مياه الشرب في ألمانيا	276
37	دورة مياه هامبورغ	277
38	نموذج لمطمر صحي للتخلص من للنفايات	283
39	جمع النفايات المنزلية	285
40	المحرقة الشمالية الشرقية	287
41	إنتاج الإيثانول من نفايات الطعام	291
42	التفاوت في نمو أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكومية والخاصة في دبي في الفترة مابين (2008–2014).	314
43	صورة لمركز الشرطة الذكي بدبي smart police station(SPS)	317
44	إستراتيجية دبي للأمن الإلكتروني	319

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	خصائص الحكم الراشد وفق برنامج الأمم المتحدة والبنك الدولي	92
02	أسس الحكم المحلي الراشد	113
03	أبرز ملامح أداء دائرة النقل لعام 2013	237
04	جدول معدلات الفقر في ماليزيا خلال الفترة 1976-2012	297

مقدمة

مقدمة:

لا يزال العالم اليوم يواجه تحديات كبيرة في مجالات التنمية خاصة ما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالأخص عندما نعرف أن ما زال هناك ما يزيد على بليون إنسان يعيش في ظل عتبة الفقر، كما أن إنعدام استقرار الدخل وتراجع القدرة الشرائية للأفراد داخل البلدان فيما بينها آخذ في التزايد، وفي الوقت ذاته التغيير في أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة التي تؤدي إلى تكاليف إقتصادية وإجتماعية باهظة.

لذلك يقتضي تحقيق التنمية المستدامة إجراءات وسياسات عالمية ووطنية يكون من شأنها التقليل من هذه الهوة والوفاء بالتطلعات المشروعة للشعوب صوب إحراز مزيد من التقدم في المجالات التنموية الرئيسية(الإقتصادية، الإجتماعية والبيئة)، مما يتطلب تحقيق النمو وتوفير فرص العمل، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز الإستدامة، وثمة حاجة مستقبلا لأن تكون التنمية المستدامة أكثر شمولية وأن تراعي بوجه خاص إحتياجات أشد الفئات الهشة والأكثر فقرا وضعفا في ظل هذه التجمعات البشرية الهائلة.

علما بأنه يعيش أكثر من نصف سكان العالم اليوم أي 3.9 مليار نسمة في المدن، وهي زيادة بنسبة خمسة أضعاف مقارنة بعدد السكان عام 1950. هذا وسيستمر عدد سكان المناطق الحضريّة بالتزايد بمعدّل غير مسبوق، ومن المتوقّع أن يعيش كل شخصين من أصل ثلاثة أشخاص في المدن بحلول عام 2050، وتمثّل المناطق الحضريّة اليوم حوالي 70% من الناتج الإجمالي المحلّي حول العالم بوصفها واحداً من أهم مصادر الازدهار الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، وتمثل المدن قلب الحضارة الإنسانية والمصدر الأساسي للثروة والمؤسسات وأماكن العمارة ومراكز التعلم والثقافة والسياسة. ولعل الأهم كونها المكان الأنسب للتغيير والابتكار في معظم الميادين، لأنها تمثل المكان الذي تتشكل فيه الأفكار الجديدة والمفاهيم والرؤى السياسية حول أسلوب الحياة. وتعتبر المدن دليل على المنجزات السابقة والمستقبلية للبشرية. هذا يعني في ذات السياق أن الطابع المتطور للمدينة كان بفعل الهياكل والمؤسسات السياسية التي تتسم بطابع النظام والحياة.

ولكن النموّ الحضري السريع يمارس الضغط على البيئة الطبيعيّة والصحة العامة فضلاً عن مساهمته في تفشّي الفقر، والبناء الفوضوي، والهجرة الجماعيّة، والأزمات الإقتصاديّة والتغيرات المناخيّة والصراعات، مما دفع بالمنظمات الدولية والوطنية للتعبير عن التزامها في تعزيز إستدامة المدن وذلك من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنيّة وبناء القدرات بالاعتماد على خبرتها من خلال الممارسات الطويلة في قطاعات التعليم والصحة والثقافة والتنمية. وبفضل التعاون متعدّد المجالات

بين القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى شبكتها الواسعة من الخبراء من جميع أنحاء العالم. مما أسفر إلى السعي نحو تطوير نموذج للحكم المحلي للتأقلم مع طبيعة المشكلات الناجمة عن تجمع هذا العدد من الأفراد في حيز جغرافي محدد منتشر حول العالم .

ولذلك فإن موضوع حوكمة المدن المستدامة يستحق الدراسة، كونه يقدم منظور جديد للنهوض بالمجتمعات وجعلها أكثر رقياً وإزدهاراً، إعتماداً على الإستدامة في تصميم البنى التحتية وإنشاء المرافق والفضاءات الذكية من أجل تحقيق العيش المستدام الذي يعتمد بدوره على المشاركة المجتمعية، ونظام التنقل المستدام وفقا للسلاسة المرورية ووسائل نقل صديقة للبيئة، الإستثمار في الطاقات المتجددة، السهر على الصحة والسلامة العامة مع توفير الأمن المجتمعي. ومع التحديات التي تواجهها الحوكمة المحلية مع تنامي حجم المدن مما يصعب عملية التحكم فيها وتسييرها بسبب الزيادة السكانية الذي يقابله عجز الخدمات العامة. مما أدى إلى إنخفاض مستويات التشغيل، وزيادة الآفات الإجتماعية كالجريمة والجهل وإنعدام الأمن، وكنتيجة لذلك تراجعت قيمة الرأس المال الإجتماعي الذي يعتبر ضروريا لإستدامة التنمية.

وتبرز هذه المؤشرات التحولات الإجتماعية الحاصلة داخل المدن في حالة إنعدام الضوابط لتسيير مرافقها وفقا لمبادئ الحوكمة. وقد تم الإسراع لتجسيد متطلبات الرشادة لتحقيق الإستدامة، من خلال العدالة والمساواة بتطبيق الانفتاح، الشفافية، المحاسبة والمشاركة المجتمعية والتمكين، ورسم السياسة العامة بإشراك كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني زيادة على دور الدولة.

لذا فاقتراح هذا الموضوع تبرره التحولات الدولية والإقليمية الحالية فضلا عن العوامل الداخلية.

أهمية الدراسة:

إن الإستمرار في الإستراتيجيات التنموية التقليدية لن يسهل للإنتقال إلى التنمية المستدامة مستقبلا. وعلاوة على ذلك، يشكل الإبقاء على أنماط التسيير المعتادة للنشاطات الإقتصادية مواجهة مخاطر واضحة، نذكر بعض مظاهرها فيمايلي :

1- إن التسارع الحضري خاصة في البلدان النامية، يستدعي تغيير طرق تصميم وضبط التنمية الحضرية، وكذلك إدماج الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية والخدمات بالمناطق الحضرية وخاصة خدمات التنقل.

2- هناك عجز كبير في تلبية الإحتياجات الطاقوية لعدد كبير من العائلات، ما لم يتم فتح الباب أمام إمكانية الحصول على خدمات الطاقة البديلة والإستثمار في الطاقات المتجددة.

3-إن التغيرات المناخية في زيادة مستمرة مما يؤدي إلى زيادة المخاطر في ظل غياب ضمانات كافية من الدول، لإنتهاج سياسة تعتمد على المحافظة على الموارد الطبيعية والنظم الإحيائية وخاصة الثروة المائية بشكل متكامل ومستدام، واتخاذ إجراءات كفيلة بتخفيف حدة التغيرات والتكيف معها وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة.

4- يعتر تنامي حجم النفايات التحدي الأكبر للتجمعات البشرية، في ظل إنعدام تدابير محكمة للحد منها أو التخلص منها بشكل نهائي وآمن لتجنب الإضرار بالبيئة.

5- رغم تراجع مستويات المجاعة وسوء التغذية في كثير من البلدان، إلا أن الأمن الغذائي ما زال هدفا بعيدا عن متناول الكثيرين لتجاوز عتبة الفقر.

6- هناك اعتراف دولي متنامٍ لأهمية التعليم كعنصر أساسي التنمية المستدامة، غير أنه لا يزال الحديث عن نسب مخيفة من الجهل والأمية في الكثير من الدول خاصة النامية منها.

7- يُسجل تبايناً كبيرًا في مستويات الدخل داخل البلدان وفيما بينها، وهو في تزايد مستمر حيث وصل إلى أوجه، مما أدى إلى ظهور التوتر والصراع الاجتماعي وإنعدام الأمن المجتمعي.

من خلال هذه التحديات تبرز أهمية هذه الدراسة، زيادة على تنامي دور المدن كفواعل في السياسة العامة الدولية، الوطنية والمحلية، ودور حكوماتها المحلية كشركات في التنمية وذلك عن طريق إنتهاج سبل تحسين الإدارة الحضرية بتطبيق مبادئ الحكم الراشد المحلي وتشجيع الديمقراطية واللامركزية لتعزيز السلطات المحلية، من أجل تجاوز هذه الرهانات وتحقيق رفاه المواطنين، أي تحقيق الازدهار دون الإضرار بالبيئة وبمراعات التنوع االبيئي والمجتمعي فضلا عن إيجاد سبل تحقيق التكيف مع التحولات الحاصلة، بهدف الوصول لإنشاء مدن المستقبل.

إشكالية الدراسة:

تهدف إقامة مدن مستدامة وزيادة مساهمة التحضر في توفير الوظائف وتقديم فرصا جديدة أمام الملايين في العالم، من أجل القضاء على الفقر في شتى أرجاء العالم. غير أن سرعة التحضر تشكل مزيدا من الضغوط على قاعدة الموارد، وتزايد الطلب على الطاقة والمياه والصرف الصحي، وكذلك الحاجة إلى الخدمات العامة والتعليم والرعاية الصحية، مما لا يدع مجالا للشك في ضرورة إجادة آلية جديدة تضمن إسمترارية تماسك المدن ومواصلة مساعي الاستدامة لغد أفضل.

وتأتي **إشكالية الدراسة كما يلي** : كيف يساهم الحكم الراشد في تحقيق إستدامة المدن ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف يمكن تجاوز النمط التقليدي للتنمية للوصول للتنمية المستدامة؟

2- في ما تكمن مظاهر حوكمة المدن المستدامة؟

3- أي دور تلعبه فواعل الحكم الراشد لتحقيق إستدامة المدن؟

4- ما مدى نجاح تطبيق الحوكمة المحلية المستدامة من خلال التجارب الرائدة ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

1- الوصول للتنمية المستدامة مرهون بتجاوز التحديات الراهنة؛

2- تعد المدن الذكية، الخضراء والتفاعلية من السمات الأساسية للمدن المستدامة؛

3- يعتبر فواعل الحكم الراشد أساس إرساء المدن المستدامة؛

4- يقاس نجاح تطبيق الحوكمة المحلية الرشيدة بمدى تطبيق معايير الحكم الراشد والإلتزام بها، وإشراك جميع فواعله في رسم السياسات العامة المحلية.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع المتسمة بالتشابك والتعقيد خاصة بتعدد المتغيرات الخاصة عناصر البحث خاصة ونحن نتكلم عن متغيرين تشترك فيهم جميع العلوم كالهندسة والاقتصاد والإجتماع والتاريخ وكذا العلوم السياسية. لذلك من الصعب التحكم في مثل هذه الحالة خاصة في تحديد أدوات البحث. لذلك استعنا بمجموعة متنوعة من المناهج تتمثل في:

- المنهج الوصفي: تم إعتماده لوصف الظاهرة، وتتبع الموضوع والوقوف على أدنى تفاصيله وكذلك جمع بيانات كافية ودقيقة عنه، من أجل الوصول إلى نتائج ملموسة وموضوعية.

- المنهج التاريخي: تم الاعتماد على هذا المنهج لفهم الظاهرة وسرد الوقائع، وتقديم تصورا للظروف التي تحكم نشوءالظواهر وزوالها، ومحاولة الوصول إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك.

- المنهج لاستقرائي: اقتضى موضوع الدراسة الاعتماد على هذا المنهج لدراسة بعض أجزاء الظاهرة محل الدراسة ومحاولة تعميم النتائج.

- منهج تحليل المضمون: يستخدم في تحليل البيانات الخاصة بالتنمية المستدامة والنماذج محل الدراسة، الواردة في التقارير والوثائق الخاصة بكل نموذج وارد في البحث.

- المنهج المقارن: تم الإستعانة به لإستخراج معايير مقارنة لمعرفة اوجه الشبه والاختلاف في النماذج المدروسة .

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى ما يلي:

– توضيح كيفية تحول العملية التنموية من التنمية الى التنمية المستدامة

– إبراز العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

–.تسليط الضوء على ما يتميز به الحكم المحلي الراشد من خصوصيات.

– إجاد العلاقة بين الحوكمة المحلية وإستدامة المدن.

– تسليط الضوء على بعض التجارب الرائذة في إستدامة المدن والإستفادة منها

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية :

كون الموضوع يصب في تخصص الباحث، إضافة إلى الإهتمام بالقضايا ذات الصلة بالبيئة والتنمية.

الأسباب الموضوعية :

– كون موضوع محل الدراسة يلقى إهتماما كبيرا من قبل الهيئات الدولية، الإقليمية والوطنية، بالإضافة الى إهتمام الأكاديمين الذي يبرز في العدد الهائل من الملتقيات، خاصة ما يتعلق بشق التنمية المستدامة.

– قلة الدراسات التي تعنى بالمدن المستدامة وحوكمتها.

– النجاحات التي حققتنها المدن المستدامة حول العالم من خلال الحكم الراشد.

– تسليط الضوء على النماذج الرائدة، والاستفادة من تجاربها.

– إستقاء الدروس الممكنة لصناع السياسة العامة الوطنية والمحلية.

–الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات في هذا المجال قليلة خاصة في ما يتعلق بالربط بين الحكم الراشد، وتطبيقاته المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، غير أن هناك محاولات تصب في هذا المجال يمكن الإنطلاق منها لصياغة إشكالية موضوعنا محل الدراسة، نبدأ بـ :

– دراسة البنك الدولي في تقريره عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعنوان: "إدراة حكم الأفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، بتعزيز التضمينية والمساءلة، تم نشره في 2003. يعالج هذا التقرير إدارة الحكم التنوع الإجتماعي والعمالة بهدف مراجعة شاملة للتحديات والفرص التي تواجهها المنطقة في سعيها إلى المرور باستراتيجيات جديدة للتنمية لتلبية إحياجات شعوبها.

– دراسة لـ Harriet Bulkeley And Michele Betsill بعنوان: "إعادة التفكير في المدن المستدامة: حوكمة متعددة المستويات والسياسات الحضرية لتغير المناخ"، نشرت في العدد: 14، من مجلة السياسات البيئية، 2005، ركزت الدراسة على قدرة المدن والحكومات المحلية على مواجهة تحديات الاستدامة دون استخدام منظور الحوكمة متعددة المستويات لدراسة الصراعات الخطابية والمادية التي تحدث في إنشاء مدن مستدامة، خَلُصَ إلى أن تفسير الاستدامة وتنفيذها يتشكلان من خلال أشكال الحكم التي تمتد عبر المقاييس الجغرافية وما وراء حدود المناطق الحضرية، وأن الإدارة "الحضرية" للحماية المناخية تشمل العلاقات بين مستويات الدولة والمجالات الجديدة للشبكات التي تتحدى الفروق التقليدية بين السياسات البيئية المحلية والوطنية والعالمية.

– دراسة قام بها Bob Evens وأخرون معنونة بـ : حوكمة المدن المستدامة: نشرت عام 2005. تشمل 40 مدينة كحالة للدراسة من عشرين بلد أوروبي، والتي تطرقت الى العديد من قضايا البحث مثل رأس المال الاجتماعي وبناء القدرات وغيرها، لتتوصل الدراسة في النهاية أن أزمة مشاركة المواطن المحلي في رسم السياسة العامة تبقى السمة المشتركة بين مختلف بلدان محل الدراسة رغم تفاوتها في بعض المراحل.

– أعمال الملتقى العربي الثاني حول: " إدارة المدن الكبرى – مشكلات حضرية وحلول إبداعية والمنعقد بالإسكندرية في مصر سنة 2005، بتنظيم المنظمة العربية للتنمية الإدارية. تطرقت هذه الدراسة إلى الاتجاهات المعاصرة في إدارة المدن الكبرى وتحليل مشكلاتها من حيث أسبابها ومظاهرها . كما قامت بتشخيص فرص وشروط خصخصة الخدمات المحلية في المدن الكبرى ومتطلباتها واستشراف مُستقبل تطور المُدن الكبرى وذلك بعرض بعض التجارب الناجحة في إدارة المدن الكبرى.

–دراسة قامت بها: ريحان، محمد ريمان، بعنوان: "تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة"، تدخل هذه الدراسة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2009، خلصت إلى تعزيز دور المجتمع كطرف فعال فى عمليات التنمية العمرانية، فقد اتضح دور المجتمع فى إدارة وتنظيم العملية التنموية وتحسين بيئته العمرانية وفقاً لاحتياجاته ومتطلباته، ويعتبر هذا خطوة تجاه تحقيق التواصل العمراني.

– دراسة لـ Harriet Bulkeley And Kristine Kern، في العدد: 47، من مجلة دراسات الأسواق المشتركة، مارس 2009، بعنوان :Cities, Europeanization and Multi-level Governance: Governing Climate Change through Transnational Municipal Networks

ركزت هذه الدراسة على بديل للحوكمة متعددة المستويات وأوروبا، أي الشبكات عبر الوطنية للسلطات المحلية .مع التركيز على سياسة التغير المناخي المحلية، تبحث الدراسة في كيفية حكم الشبكات البلدية عبر الوطنية (TMNs) في سياق الحكم الأوروبي متعدد المستويات، وجد أن شبكات إدارة الاتصالات هي شبكات رائدة للرواد.

–دراسة لناصر لبال تدخل في إطار الحصول على الماجستير تخصص إدارة الجماعات المحلية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012، تناولت الدراسة التدقيق في معضلات إدارة المدن المستدامة، بالإضافة إلى تقديم واستعراض للأدبيات المتعلقة بالموضوع، كما يقدم بعض الخبرات المكتسبة من عدد من الحالات التجريبية للمدن المستدامة "نيويورك وطوكيو" وإمكانية الاستفادة من هذين النموذجين في إدارة المدن الكبرى في الجزائر خاصة، والدول النامية عامة.

–دراسة أعدتها منظمة الحكومات المحلية سنة 2012، بعنوان: "الإستدامة المحلية"، تضمن دراسة لـ 14 مدينة، تناولت مختلف القضايا المرتبطة بإستدامة المدن، وخلصت إلى ضرورة إيجاد مقاربات وإستراتيجيات إضافية زيادة إلى الدعم القانوني، وتثمين القيادات السياسية، فضلا عن دور الشراكات وإستراتيجية المبادرة.

–دراسة لـ Mark Deakin بعنوان: "المدن الذكية: حوكمة، نمذجة، وتحليل التحول"، نشر سنة 2014، من طرف Routledge، جاء فيه كيفية الإنتقال للمدن الذكية عن طريق الحوكمة، ثم صياغة نماذج هذا الإنتقال وأخيرا تحليل الإنتقال.

صعوبات الدراسة :

من الصعوبات التي واجهت إنجاز هذه الدراسة ارتباط موضوع الدراسة بالعديد من المفاهيم واالتخصصات العلمية الأخرى مما صعب ضبط إطار الدراسة وإختيار العناصر والمفاهيم الملائمة للسياق العام للدراسة.

هيكل الدراسة:

لدراسة الموضوع والإجابة على التساؤلات تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول. تضمن الفصل الأول الانتقال من التنمية إلى التنمية المستدامة، وبعد ضبط المفاهيم ذات الصلة قمنا بالحديث على النظريات المفسرة للتنمية المستدامة ثم الإبعاد والمؤشرات والمبادئ، بالإضافة إلى الأهداف والمستويات، بعدها انتقلنا من سرد الجانب النظري الى إمكانية التطبيق عبر الإستراتيجيات ثم التحديات والحلول المقترحة للتطبيق .

أما الفصل الثاني خصص للإنتقال من الحكم الراشد الى الحوكمة المحلية الرشيدة انطلاقا من الظهور الى العناصر والخصائص، ثم إبراز العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة ومن ثمة الانتقال الى إستدامة المدن، عن طريق الحكم المحلي الرشيد والسياسات الداعمة لإستدامة ،

وجاء الفصل الثالث بعنوان الانتقال من المدن الحضرية الى المدن المستدامة، شمل أربعة مباحث يتعلق الأول بالتحضر والتنمية المستدامة أما الثاني فتحدث عن المدن المستدامة، غير ان الرابع جاء لإبراز دور الحوكمة كإلية للانتقال من المدن الحضري الى المدن المستدامة.

في حين خصصنا الفصل الرابع للحديث عن الحوكمة والاستدامة لتجسيد مدن الغد (عرض لبعض التجارب)، قسمناه بدوره إلى أربعة مباحث، تناولنا في الأول التخطيط الحضري المبتكر لإستدامة النقل والإسكان خصصنا المطلب الأول منه لمدينة فوجيساوا والتخطيط المبتكر للمباني المستدامة، أما المطلب الثاني فتضمن إسهامات الحوكمة المحلية لتحقيق النقل المستدام لمدينتي: بوغوتا، أبوظبي. في حين جاء المبحث الثاني بعنوان: الرشادة في ترسيخ الوعي البيئي لتحقيق إستدامة المدن تضمن إرساء طاقة صديقة للبيئة حالة مدينتي طوكيو ودبي في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فشمل التغير المناخي والرشادة في إستغلال المياه لمدينة هامبرغ، حيث إحتوى المطلب الثالث الرشادة المحلية في التعامل مع النفايات وإعادة التدوير لمدينة كيوتو. غير أن المبحث الثالث ركز على الحوكمة المحلية وسياسات العيش المستدام، جاء في أربعة مطالب بدأناه بالسياسات المحلية الحكيمة للحد من الفقر لمدينة سلانجور ثم المبادرات المحلية لتحسين الصحة المجتمعية، وتناولنا فيه بعض المدن الأمريكية وبعد ذلك تطرقنا للتعليم المستدام حالة مدينة دبي، ثم في الأخير تطرقنا للرشادة لتحقيق الأمن والإستقرار المجتمعي في المدينة المستدامة بالتركيز على مدينة دبي.

توجت الدراسة بخاتمة جاءت كخلاصة لأهم ماجاء في البحث متضمنة الإجابة على التساؤلات وإختبار الفرضيات ثم عرض نتائج البحث، وأهم الإقتراحات التي تم إستخلاصها من التجارب العالمية لتحقيق الاستدامة من خلال تطبيق حوكمة المدن.

الفصل الأول:

من التنمية إلى التنمية المستدامة

مقدمة الفصل:

برز مفهوم التنمية المستدامة في العقد الأخير من القرن العشرين، على غرار تفاقم المشكل البيئي، وبداية تصطدام مصالح الحكومات مع بعض أطراف المجتمع المدني، ونخص بالذكر الجمعيات المدافعة على حقوق الإنسان، والجمعيات الناشطة لحماية البيئة والمطالبة بالحفاظ على الموارد للأجيال القادمة، وإهمال الرعاية اللازمة للحد من التلوث وما ينجر عنه من تدمير للطبيعة مما يعكر صفو حياة الإنسان الذي يطمح للرفاهية.

فمفهوم التنمية المستدامة جاء كبديل لمفاهيم تنموية سابقة، فهذا المفهوم الجديد يعبر عن إشباع حاجات الحاضر والإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية الذي لا يمكن تحقيقه على حساب الأجيال القادمة، ولا يكون ذلك إلا بالحفاظ على قاعدة الموارد بل وزيادتها، وتعد السياسات الإقتصادية الدولية والمحلية الهيكل القائم والمحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي باعتبارها الموجه الأساسي لتحقيق تنمية مستدامة شاملة كمصطلح جديد. كما يدعو هذا المفهوم الجديد الدول والحكومات إلى ضرورة دمج البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي بالإضافة إلى البعد التكنولوجي في سياساتها التنموية.

لذلك إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، نتناول في المبحث الأول تطور مفهوم التنمية، من التنمية إلى التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني فخصصناه للتأصيل النظري للتنمية المستدامة وذلك بالتطرق للنظريات والأبعاد والمبادئ والمؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وجاء المبحث الثالث يحمل في طياته الأهداف المرجوة ونطاق تطبيق التنمية المستدامة، ونختم هذا الفصل بإمكانية تجسيد التنمية المستدامة من خلال عرض بعض العوائق والحلول المقترحة لتجاوز هذا العقبات.

المبحث الأول: ضبط لبعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة

يجدر بنا قبل الدخول في صلب الموضوع الوقوف على بعض المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع، ومحاولة تحديد معناها والمغزى منها، لتسهيل عملية فهم أكثر للموضوع ومن مجمل هذه المصطلحات: التنمية، الإستدامة، التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية (Development)

لقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الواسعة الاستعمال سواء من طرف الحكومات وهيآتها المختلفة، أو من طرف المنظمات الغير حكومية والأفراد، غير هناك إختلاف في تحديد تعريف موحد لهذا المصطلح نظرا لاختلاف المدارس المرجعية، لذا جاءت التعاريف مرتبطة بمختلف الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الأخلاقية والحضارية. وبالرغم من ذلك فالتنمية خليط من الروابط المختلفة والمتداخلة مع بعضها البعض.[1]

منذ زمن آدم سميث ومفهوم النمو والتنمية تشغل اهتمام رجال الفكر الاقتصادي، إلا أن هذا الاهتمام بلغ ذروته في الخمسينيات من القرن الماضي مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول دول عديدة من إفريقيا وآسيا على استقلالها السياسي. فعند ظهور اقتصاد التنمية في تلك الحقبة من الزمن، كان يعتقد أن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما، وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى. فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة.[2] وكانت تستعمل عدة مصطلحات تشير إليه ومن بينها التقدم المادي Material progress أو التقدم الاقتصادي Economic progress وحتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات دول أوروبا الشرقية فكانت المصطلحات المستعملة هي التحديث أو التصنيع. كان معظم الاقتصاديين يعتبرون النمو والتنمية الاقتصادية مفهومين مرادفين، أي أنه كان يفسر النمو بالتنمية والعكس صحيح. وهذا ما ذهب إليه روستو حيث عرف تنمية الدول على أنها: "عملية الخروج من التخلف انطلاقا من النمو ويكون ذلك ببذل الجهد الكافي في مجال الاستثمار".[3]ولكن مع التطور الذي شهده الفكر الاقتصادي، بدأ الاقتصاديون يميزون بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. حيث أصبح يرى معظم الاقتصاديين أن مفهوم التنمية الاقتصادية يختلف في الفكر الاقتصادي عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية

[1] –محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع (القاهرة: الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث)، ص.31.

[2] –مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات (الأردن: عمان، دار وائل للنشر، 2007)، ص. 124.

[3]-Theirry Montalieu, Economie du développement, (France: Editions Bréal, , 2001), P. 71.

الاقتصادية أوسع من النمو الاقتصادي وهي تلقى الاهتمام البالغ في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص الدول النامية.[1]

ولدى تتبع مراحل تطور مفهوم التنمية يمكن القول بأن هذا المفهوم في حد ذاته تطور من المعنى الضيق الذي يقتصر على التنمية الاقتصادية والتي تعنى فقط بقضايا النمو الاقتصادي Economic growth إلى معنى أوسع من ذلك ليشمل مجالات أخرى والتي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، فهناك علاقة تداخلية وتفاعل بين الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي للتنمية، كما شمل هذا المفهوم الإنسان في حد ذاته لنجد ما يعرف بالتنمية البشرية ومحورها تنمية الإنسان باعتباره وسيلة للتنمية وغايتها.[2]

وقد تطور مفهوم التنمية البشرية كما ورد في العديد من التقارير حيث اتفق على أن التنمية البشرية هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس وهذه الخيارات أساسا غير محدودة غير، أنه يجب التمييز بين ثلاثة خيارات أساسية هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، واتسعت تلك الخيارات في ما بعد لتشمل الحريات وتوفير فرص الإبداع واحترام حقوق الإنسان.[3]

ومع حلول عام 1993 تم تعريف التنمية البشرية على أنها: " تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس"، وهذا يعني: (الاستثمار في قدرات البشر، توزيع عائدات النمو توزيعا عادلا، وإعطاء كل فرد فرصة المشاركة).[4]

ومن هنا يمكن القول أن مفهوم التنمية ركز في البداية على الجوانب الإقتصادية والنمو ثم انتقل إلى المفهوم الإنساني، وفحوى هذا المفهوم هو الحق في العيش الكريم، وذلك لأن تحقيق الرفاه لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية والحاجات الأساسية ولكنه يتعدى إلى أكثر من ذلك حيث يمس الجوانب النفسية والأخلاقية التي تبرز تفوق ورفعة الإنسان، مثل: كسب المعارف والتمتع بالحرية.

---

[1] –داودي الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية (الأردن: عمان، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008)، ص.05.

[2] –نبيلة داود، الموسوعة المعاصرة : مدارس مصطلحات، منظمات و هيئات القرن العشرى (القاهرة: مكتبة غريب)، ص. 202.

[3] –وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطنيين في الشرق الأدنى، "أهداف التنمية البشرية"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/25، الرابط : www.unrwa.org/ar/who-we-are/human-development-goals/

[4] –تقرير التنمية البشرية لعام 1993، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1993، ص. 03.

من خلال ماسبق نرى أن مفهوم التنمية ركز في بداية الأمر على مفاهيم تتضمن الجوانب المادية للتنمية (البعد الاقتصادي)، ثم انتقل للاهتمام بالجانب المعنوي(البعد الإنساني)، أي من تنمية تعتمد على النمو الاقتصادي إلى تنمية يعتبر فيها الإنسان الوسيلة والهدف والغاية.

الفرع الأول: تعريف التنمية (Development)

اختلفت مفاهيم التنمية من شخص لآخر تبعاً للمضمون الذي يركّز عليه، لكن يمكن إجمال التعاريف للتنمية بأنّها: عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعياً، أم اقتصادياً، أم سياسياً، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تُستغَّل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه[1]. تعرف **هيئة الأمم المتحدة التنمية** بأنها: العمليات التي توجه جهود كل من الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العملية على عاملين: إحداها مساهمة الأهالي في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وثانيها توفير ما يلزم من الخدمات الفنية، وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساواة التامة، والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[2]

وقد نص تقرير التنمية البشرية 1990، الصادر من الأمم المتحدة، على أن التنمية تعني: عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وأهم هذه الخيارات والتي من بينها الدخل، تحقيق حياة طويلة خالية من العلل، واكتساب المعرفة، والتمتع بمعيشة كريمة، والحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان لذاته، والتركيز على تطوير القدرات البشرية، واستخدام هذه القدرات في الإنتاج.[3]

وتعرف هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية التنمية بأنها فعل اجتماعي يساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، حيث يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات، وعلاج تلك المشاكل، وتنفيذ هذه الخطط، معتمدين في ذلك على الموارد إذا لزم الأمر عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي".[4]

---

[1]-سناء الدويكات، "تعريف التنمية لغة واصطلاحا"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/03/22، الرابط:http://mawdoo3.com

[2]-مصطفى زايد، التنمية الإجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962-1980) (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، ص. 64.

[3]-تقرير الأمم المتحدة، التنمية البشرية 1990.

[4]-مصطفى زايد، مرجع سابق، ص. 63.

ويعرف كل من "نيتل وروبرتسون" Nettel and Robertsonالتنمية على أنها العملية التي بمقتضاها تسعى إلى أجهزة الدولة لرفع مكانة المجتمع، وتحقيق المساواة وتكريس العدالة ومقاربتها بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة.[1]

ويعرف "أمارتيا صن" التنمية بأنها: عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس.[2]

وعليه يمكن استنتاج أهم خصائص التنمية والمتمثلة في النقاط التالية :[3]

1- التنمية هي عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع؛

2- التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع؛

3- التنمية عملية واعية إذن: هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف؛

4- إيجاد تحولات هيكلة وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو، وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛

5- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية؛

6- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة ؛

7- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد؛

8- تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته؛

9- الإطار الإجتماعي- السياسي: يتضمن آلية التغير وضمانات استمراره، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة.

الفرع الثاني : أنواع التنمية (Types of development)

تتمثل أنواع التنمية في:[4]

1 التنمية الإقتصادية: (Economical Development)

---

[1]-السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية (القاهرة: مطابع سجل العرب، 1980)، ص. 120.

[2]-للمزيد من الإطلاع أنظر كتاب : لأمارتيا صن، شوقي جلال مترجما، التنمية حرية (الكويت: مطابع السياسة، 2004).

[3]-علي حافظ منصور، حسن احمد عبيد، التنمية الاقتصادية (القاهرة :1992)، ص. 30.

[4]-أنواع التنمية، تم تفحص هذا الموقع يوم: 2017/04/11، الرابط:
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_8.pdf

هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم، وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية.

كما تعتبر التنمية الاقتصادية بأنها: تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل،[1] وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.[2]

وقد ظهرت عدة نظريات للتنمية الاقتصادية أهمها : نظرية شومبتر ونظرية روستو نظرية التبعية، ونظرية النمو المتوازن للمفكر روزنشيتين.

2-التنمية الإجتماعية: (Social Development)

وقد عرف كل من لاري نيلسون وفارنر رامسي Ramcay Verner Nilson and L التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين وتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم.

تعددت وجهات النظر الإيديولوجية حول تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية، فهناك من يرى بأنها تمثل الرعاية الاجتماعية، وهناك من يرى بأنها تمثل الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات الصحة والتعليم والإسكان وتنمية المجتمعات المحلية.[3]

3-التنمية الثقافية: (Cultural Development)

وقد ارتبط هذا المفهوم بحركة التحرر السياسي وقد حمل المفهوم في البداية الطابع الخطابي حاملا معه بذور البحث عن الهوية الثقافية[4]. ومنذ المؤتمر الذي عقدته منظمة اليونسكو في "البندقية " 1970 تكرس الطابع الأكاديمي لمفهوم التنمية الثقافية بالتركيز على الجوانب المؤسسية والإدارية والمالية للسياسات الثقافية، حيث تمت صياغة مفهوم التنمية الثقافية بشكل واضح لأول مرة على أساس توسيع وإصلاح المفهوم الاقتصادي للتنمية، ومن ثم تعميق مضمونه في السياق الخاص للمنظمة الأوربية أولا

---

[1]-هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (عمان: دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، 2005) ، ص. 11.

[2]-نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد (الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة، 2000)، ص. 499.

[3]-المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي"، أوراق عمل المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، مارس 2007، ص. 157.

[4]-عفاف عبد العليم ناصر، التنمية الثقافية والتغير الثقافي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 1995)، ص. 05.

من خلال المؤتمر الذي عقد على مستوى الحكومات حول السياسات الثقافية الأوربية في "هلسنكي " عام 1972، ومن ثم تم توسيع استخدام المفهوم إلى سياق مؤتمر "جاكارتا "، وفي إفريقيا من خلال مؤتمر أكرا سنة 1975 وأمريكا اللاتينية والكاريبي من خلال مؤتمر بوغوتا 1978.[1] من خلال هذه المؤتمرات تم التأكيد أن الإختيارات الثقافية مهمة بقدر أهمية النمو الإقتصادي، في تحديد المسار التنموي للأفراد والمجتمع بهدف إشباع حاجاتهم وتطلعاتهم المشروعة.[2]

وقد أشار مالك بن نبي أن التنمية الثقافية تتضمن جميع عناصر الثقافة وأبعادها وعناصرها، فهي بالنسبة للمجتمع في لحظة معينة في نموه الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يعبر عن صفة العلاقات المتبادلة بين الإنسان والمجتمع، بحيث تحققت درجة استقلالية الفرد وقابليته على التموضع في العالم والاتصال بالآخرين والمشاركة الفضلى في المجتمع مع الاحتفاظ بقدرته على التحرر منه، وهذا يعني اختيار عدد من القيم الفردية والجماعية التي تجعل من التنمية الثقافية الهدف أي أنه على الإنسان أن يتطلع إلى الحياة الفضلى وليس إلى حيازة أكثر للأشياء أو تكديسها، إذن فالتنمية الثقافية توجه الإنسان نحو الكيف وليس الكم.[3]

ويناقش مفهوم التنمية الثقافية مشاركة جميع أفراد المجتمع في الحياة الثقافية إليها من خلال العلاقة القائمة بين الحركة الثقافية والتربية، فالتنشئة تعمل على توطيد القيم والدين والعادات والتقاليد[4].

مما سبق نجد أن التنمية الثقافية ضرورة حتمية للبناء الاجتماعي وتوجيه المسار لتحقيق الأفضل لأفراد المجتمع، وتعد العامل الأساسي لتقليص الفوارق بين مقومات النمو ومسايرة التطورات الاقتصادية والتنظيمية في المجتمع، فتحقيق النمو ليس بالضرورة تعبيرا على التأقلم مع التغيرات الحاصلة لأن ذلك يستلزم خلفية فكرية مناسبة للتنمية الثقافية المنشودة.

4-التنمية السياسية: (Political Development)

تعتبر من المفاهيم الحديثة التي بدأ الاهتمام بها حديثا وتتناول موضوع التنشئة السياسية وغيرها، ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويعود ذلك إلى زيادة الإهتمام بالحياة السياسية من طرف

---

[1]-أحمد بن نعمان، هذه هي الثقافة (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع)، ص. 194.

[2]-محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الثقافي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة، 2002)، ص. 189 .

[3]-مالك بن نبي، عبد الصبور شاهين، مترجما، مشكلة الثقافة، ط. 04.(الجزائر: دار الفكر، 1984)، ص ص. 104- 116 .

[4]-مجموعة من المفكرين، سليم مكسور، مترجما، التنمية الثقافية تجارب إقليمية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983)، ص ص. 06-07.

الباحثين في الدول الغربية ودول العالم الثالث، بالإضافة إلى ما قدمته المدرسة السلوكية في معطيات البحث والدراسة في العلوم السياسية والاجتماعية. [1]

وبالتالي اتخذ مفهوم التنمية السياسية أبعادا نظرية ومنهجية مختلفة أفرزت ظهور عدة اجتهادات وتصورات لتحديد مفهوم التنمية السياسية . ولقد جمع الباحث لوسيان باي[2] تلك الاجتهادات عام 1965، في قائمة شاملة نسبيا ضمن كتابه "جوانب التنمية السياسية"،[3] حيث عرف التنمية السياسية باعتبارها: شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ بناء الدولة القومية؛[4] بناء الديمقراطية؛ دعم قدرات النظام السياسي من أجل إحداث التغير المنتظم والاستقرار ؛[5]تطوير الثقافة السياسية للمجتمع؛[6]التحديث السياسي؛[7]التنمية الإدارية والقانونية؛[8]هي ميزة المجتمعات الصناعية؛[9]تحقيق المشاركة السياسية؛[10] تعتبر أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشامل.

5-التنمية الشاملة: (*Inclusive* Development)

تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتطوير الحياة السياسية والثقافية للأفراد، وبالتالي فالتنمية الشاملة هي إمكانية الدولة في تحقيق التداخل والترابط بين كل أنواع التنمية لتحقيق نجاحات معتبرة. ظهر هذا المفهوم تقريباً في منتصف السبعينات من القرن العشرين، مركزا على التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف المعيشية للأفراد وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق

---

[1]-ريتشارد هيجوت، حمدي، عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، مترجما، نظرية التنمية السياسية (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2000)، ص. 44 .

[2]-لوسيان باي: (21 أكتوبر 1921 – 5 سبتمبر 2008)، كان عالما سياسيا وعالميا وخبير في السياسة المقارنة يعتبر واحدا من كبار علماء الصين في الولايات المتحدة. وقد اختار باي في كلية كارلتون وجامعة ييل التركيز على خصائص ثقافات محددة في تشكيل نظريات التطور السياسي لتحديث دول العالم الثالث، بدلا من البحث عن نظريات عالمية وشاملة مثل معظم علماء السياسة. ونتيجة لذلك، أصبح يعتبر واحدا من أبرز الممارسين المعاصرين ومؤيدي مفهوم الثقافة السياسية وعلم النفس السياسي. وكان باي مدرسا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لمدة 35 عاما، وعمل في العديد من المنظمات البحثية والسياسات ذات الصلة في آسيا. كتب أو قام بتحرير الكتب وعمل مستشارا للمرشحين الديمقراطيين للرئاسة، بمن فيهم جون كينيدي. توفي باي من الالتهاب الرئوي في سن 86 عاما.

[3]-صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، ط. 02. (مصر: دار المعارف، 1967)، ص ص. 79-80.

[4]-السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، ج. 01، ط. 02 .(مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص ص. 118-119.

[5]-جمال أبو شنب، الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث (مصر: دار المعرفة الجامعية)، ص. 100.

[6]-عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ج.01، ط. 02.(مصر : جامعة القاهرة، 2006)، ص. 180.

[7]-نداءمطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية (ليبيا: منشورات جامعة قارنيوس، 1998)، ص ص. 139-140.

[8]-جمال أبو شنب، مرجع سابق، ص ص. 94-95.

[9]-طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، ط. 03.(بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986)، ص ص. 123-135.

[10]-عامر رمضان، أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري (ليبيا: دار ارواد، 2000)، ص ص. 64-65.

السكانية،[1] ولكن ما يعاب على هذه التنمية هي معالجتها لكل جانب من جوانب المجتمع على حدى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، مما جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، مما استوجب إيجاد نظرة أكثرة شمولية وتكاملا بحيث ينظر إلى المجتمع ككل متكامل، تعطى فيه الأولوية للأجزاء الصغيرة قبل الكبيرة، وللفئات الضعيفة قبل القوية، مع التفكير للحفاظ على الثروات للأجيال القادمة.

المطلب الثاني: تعريف الاستدامة (sustainable)

إستخدم مفهوم الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم البيئة، والذي يعني بالمدلول الإغريقي *habitat* أو *house* البيت أو المنزل، وبما أن المقصود هنا هو المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تعنى بدراسة وتحليل العلاقة بين مكونات المدينة والإقليم والكرة الأرضية وإدارتها. [2]

تعود فكرة التنمية المستدامة إلى ماتبناه الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة *IUCN* في عام 1969، والذي حل مكان برنامج التنمية بدون تدمير، المقدم من طرف الأمم المتحدة في السبعينيات، ومفهوم التنمية البيئية الذي تم تبنيه في ثمانينيات القرن العشرين. لذلك تم طرح فكرة الإستدامة كمحور عام لمؤتمر الأمم المتحدة للإنسانية في ستوكهولم 1972، حيث تم ربط ذلك بالنمو الاقتصادي والتصنيع دون الإضرار بالبيئة وتم التفكير في هذا المفهوم أكثر من خلال الإستراتيجيات العالمية لحماية الطبيعة في الثمانينات، وجاء بعدها تقرير برونتلاند 1987 [3] لتأكيد ذلك في تقرير "مستقبلنا المشترك"،[4] ومنذ قمة الأرض عام1992، أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة، وخصوصا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتتبناها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية، وتعمل من أجل تطبيقها. حيث ناقش الممثلون كيفية الجمع ما بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة لكفالة مستقبل مستدام.

---

[1]–رمزي زكي، "المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة"، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 84، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (1984).

[2] –Dahl, Arthur Lyon, Eco Principle, The: Ecology and Economics in Symbiosis,(London: George Ronald/Zed Books Ltd. Oxford, 1996), (Accessed : 23/07/2017), link : https://bahai-library.com/pokorny_dahl_eco_principle

[3]–لمزيد من المعلومات، انظر: محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك (الكويت: عالم المعرفة، اكتوبر 1989).

[4]-Oxford Univercity,Brundtland Commisdion Report Our Common Futur, oxford Univercity press,1987, (Accessed: 23/07/2017), link: www.worldbank.org/depweb/english/sd.html

ومنذ ذلك الحين، حدث تزايد في الاتفاقات البيئية (العالمية والإقليمية والثنائية) التي ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وسجَّلت الأمم المتحدة نحو 600 اتفاق بيئي متعدد. [1]

فتعرف الاستدامة : "أنها ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك لهم المجال مفتوحا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم". وقد ورد في تقرير في برونتلاند تعريفا آخر للاستدامة مفاده: عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة، ذلك أن تقرير برونتلاند يؤكد على الارتباط المتبادل الوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا. [2]

وقد ورد في تقرير التنمية البشرية 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الاستدامة ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بمسائل الإنصاف الأساسية، أي المساواة والعدل الاجتماعي وزيادة فرص الحصول على نوعية حياة أفضل. ويدعو التقرير إلى اتخاذ تدابير عاجلة لإبطاء تغير المناخ، ومنع حدوث مزيد من التدهور والحد من التفاوتات، وذلك لأن التدهور البيئي يهدد بانحسار التقدم الذي تحقق مؤخراً في التنمية البشرية لأشد سكان العالم فقراً. [3]

ومن التعاريف تم استخلاص العناصر التالية للاستدامة:[4]

1-عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية واستبدالها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة؛

2-إختلاف مفاهيم الاستدامة باختلاف المنظور الذي ينظر إليه للاستدامة، فهناك المنظور الاقتصادي والمنظور البيئي والمنظور الاجتماعي للتنمية المستدامة. ووفقا للمنظور الاقتصادي، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل

---

[1]-مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة، "القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية" (ورقة مقدمة في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي: 20-22 فبراير 2012).

2-The World Commission on Environment and Development, report of Brundtland (our common future), "DEVELOPMENT AND INTERNATIONAL ECONOMIC CO-OPERATION: ENVIRONMENT", Forty-second session,in04/08/1987, (Accessed: 23/07/2017),link: http://www.channelingreality.com/Documents/Brundtland_Searchable.pdf

[3] -UNDP, Human Development Report 2011, Sustainability and Equity: "A Better Future for All", New York,2011, (Accessed: 02/08/2017), link: http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/271/hdr_2011_en_complete.pdf

[4]-عبد الرحمن العايب، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية – جامعة فرحلت عباس –سطيف– 2011/2010)، ص ص. 33-34.

والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثلا: الدخل والطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم، أما في بعديها الاقتصادي والاجتماعي معا، فالاستدامة: تعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل والخدمات العامة وأهمها : الصحة والتعليم والعدالة. أما ما يتعلق بالشق البيئي، فيعني الحد من التدهور البيئي ومحاولة إبطاء التغيرات المناخية وكذلك الحد من إستنزاف الثروات الطبيعية.

المطلب الثالث : مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة اهتمام جديدة، حيث ان الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد وتنميتها كان من الأهداف التي سعى إليها الناس في الحضارات القديمة، وخير شاهد على ذلك أنماط الزراعة والري التي كانت سائدة في بلاد ما بين النهرين (العراق حالياً)، وفي الحضارة المصرية القديمة، وكانت بارزة أيضاً في كتابات الفلاسفة الإغريق من أمثال : أرسطو وأفلاطون. غير أن هذا الاهتمام لم يكن يأخذ أطراً منهجية إلا في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث اهتمت جماعات البحث، بالتوازي مع انبثاق الطلب الاجتماعي لصالح المحافظة على البيئة، بالعلاقة القائمة بين الأنشطة الإنسانية والمحيط الطبيعي.[1]

الفرع الأول: ظهور مفهوم التنمية المستدامة

قد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات مايلي:

- ✓ **1950:** ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال الموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت. [2]
- ✓ **1968 :** في هذه السنة نظمت اليونسكو أول مؤتمر دولي حكومي مخصص للبيئة والتنمية معا، وعن ذلك المؤتمر نشأ برنامجها المعروف "الإنسان والمحيط الحيوي"، الذي كان يدور حول الإدارة

[1]–نوازد عبد الرحمن الهيني، حسن لبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر – الإنجازات والتحديات (قطر (الدوحة): منشورات اللجنة الدائمة للسكان ، 2008)، ص. 11.

[2]–نصر الدين ساري، ياسين عبيدات، "السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة" (يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة،2011).

الرشيدة والحفاظ على المحيط، ونشر قيم التربية، العلم والثقافة، وخلال نفس السنة (1968) دعت الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر في سنة 1972 والمعني بالبيئة البشرية. [1]

✓ **1972:** انعقد مؤتمر ستوكهولم، وقد نظمته الأمم المتحدة في: 5-15 جويلية، حيث برز مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة والذي يعتبر أول خطوة للإهتمام العالمي بالبيئة. وكان ذلك بحضور 112 دولة عربية، وقد تم التطرق الى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها، ونشرت وثائق هذا المؤتمر في ألف ومئة صفحة وصدر عنه كتاب بعنوان"ليس لنا إلا أرض واحدة"، بمساعدة 22 باحث. [2]

✓ **1979:** الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناس (Hanse Jonas) يعبر عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية".

✓ **1980:** الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN)أصدر تقريرا تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للبقاء أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة.

✓ **1982:** أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري، من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الإعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية. [3]

✓ **1987:** في هذه السنة أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك"، "Our Common Future" تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية Harlem Brundtlan، أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية، وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي، وفي هذه السنة تم نشر تقرير برونتلاند والذي يمثل الوثيقة المرجعية الأساسية للتنمية المستدامة. [4]

✓ **1989:** اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة. وفي نفس السنة قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989

2-Briel et Vilain, la formation en marche vers le développement de l'agriculture, 25 établissements témoignent, Educaagri Edition, 1999, P. 17 .

[2] -Pierre André, l'evaluation des impact sur l'environnement,presse mondiale polyechnique, 2 eme Edition, P. 03.

[3] –عمار عماري ،"إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها" (ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الإقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008)، ص. 02.

[4]-Paul Claval , "le développement durable :stratégie descendantes et stratégies ascendantes" , université de Paris Sorbonne , 2006.

التحضير لمؤتمر ريو دي جانيرو الذي كان الهدف الأساسي منه تحديد إستراتيجيات وتدابير للحد من آثار تدهور البيئة والقضاء عليها، ودعم التنمية المستدامة والسليمة بيئيا.". [1]

✓ **1992:** انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل، خصص المؤتمر إستراتيجيات وتدابير تحد من تآكل البيئي في إطار التنمية، انعقد هذا المؤتمر بعد ما تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر. [2]

✓ **1997:** إقرار بروتوكول كيوتو باليابان حيث يمثل منعطفا مهما في ما يخص حماية البيئة، شارك في الندوة أكثر من 10 ألاف مشارك، ويهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لإمتصاص الغازات الدفيئة.[3]

✓ **2002:** انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو+10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا، الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية. [4]

✓ **2004:** في هذه الفترة تم التقارب بين إشكاليتي النمو والبيئة والتي توصلت إليها القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ سنة 2002. فخلال هذه القمة بدأ الجدل الاقتصادي حول إشكاليات النمو يتخذ منحى جديدا، فقد اتضح أن بعض النماذج التنموية تنطوي على إفساد للبيئة وبالعكس، فإن البيئة الفاسدة تشكل عقبة لإمكانيات التنمية مما يستوجب البحث عن طريقة لتحقيق الانسجام بين الإشكاليتين، وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة كحل لهذه الأزمة.

✓ **2007:** خلال الفترة الممتدة بين 03–14 ديسمبر سنة 2007، انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري لما له من مخاطر منتوعة

[1] –الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا – المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، "وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة"، المغرب، 13 –16 مارس 2001 ، ص. 01.

[2] –عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص. 19.

[3] – عبد الله خباية ورابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة (مصر: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009)، ص. 352.

[4]-Julien Haumont et Bernard Marios, Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010, P. 19.

وخصوصا وأن الدراسات العلمية الاخيرة تبين أن نسبة ثاني أكسيد الكربون تتزايد بشكل متسارع، وأنها أكثر بكثير مما كانت عليه العقد الماضي، مما أطلق ناقوس الخطر حول تغير مناخ العالم.[1]

✓ **2009:** عقد قمة كوبنهاغن، حول تنمية التغيير المناخي في حلقة متصلة من الجهود الدولية الرامية لمواجهة الإحتباس الحراري تحت رعاية الامم المتحدة، حيث جاءت هذه القمة بديلا لبروتكول كيوتو.[2]

✓ **2010:** مؤتمر تغير المناخ ببكانكوك، وبموجب مسار هذه الإتفاقية تم الإشارة إلى الحاجة إلى عمل تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية بهدف الحد من زيادة درجات الحرارة العالمية بما يساوي 2° درجة مئوية. كما أحيطت الأطراف علما بأهداف تخفيض الانبعاثات وإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا التي تم التواصل حولها بين الدول المتقدمة والدول النامية.[3]

✓ **2012:** مؤتمر تغير المناخ بالدوحة الذي استقبل نحو9000 مشترك، منها 4356 مسؤولا حكوميا، و3958 ممثلا لهيئات وأجهزة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ومن القرارات التي تضمنتها نذكر:[4]

–تعديل" بروتوكول كيوتو" آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك؛

–تتعهد الدول بموجبه تقليص إنبعاثات الغازات الدفيئة للغلاف الجوي بفترة لا تتعدي عام 2014؛

–نقل التكنولوجيا والتمويل إلى الدول النامية والإنتقال إلى مرحلة التطبيق الكاملة لهذه العملية؛

–إختيار" كوريا" كمقر لصندوق المناخ الاخضر.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة(Concept of sustainable development)

قد اكتسب تعريف هيئة برونتلاند للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية الحوار حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان: "مستقبلنا المشترك" في عام1987، محاولة لتعريف التنمية المستدامة: بأنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبياً في قدرات أجيال

[1] - نصر الدين ساري، ياسين عبيدات، مرجع سابق، ص. 03.

[2] –عبد القادر مطالس، "أثر مشكلة التغيرات المناخية على حياة وإستقرار المجتمعات البشرية" (ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث: حول "حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية، حالة الجزائر"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2010)، ص.15 .

[3] –المعهد الدولي للتنمية المستدامة، "مؤتمر تغّير المناخ بالدوحة"، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد رقم:12 ، رقم: 556، 2012/11/26، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2016/10/12، الرابط: http://enb.iisd.org/download/pdf/enb12556a.pdf

[4] –نفس المرجع.

المستقبل لتلبية احتياجاتهم، وقد عرفها أيضاً بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي (بيئي)، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي.[1]

أما البنك الدولي فيعرف التنمية المستدامة:على أنها تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو الزيادة المستمرة عبر الزمن.[2]

كذلك نجد الأمم المتحدة عرفتها من خلال تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية بأن التنمية المستدامة: "تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضرون والمساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".

وحسب قمة الأرض (1992) بالبرازيل فإن التنمية المستدامة: "هي التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهات احتياجات القرن 21".[3]

وعرفها كذلك مؤتمر "ريوديجانيرو" سنة (1992) بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجيات التنموية البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".[4]

وكذا نجد المنظمة العربية للتنمية الإدارية تعرف التنمية المستدامة على أنها: "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الإستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كل من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته".[5]

ويعرف الدكتور مصطفى قاسم التنمية المستدامة: "أنها هي التي تلبي إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتهم".[6]

كما عرفت جامعة أوريجون الأمريكية التنمية المستدامة بأنها: "تتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لإشباع احتياجات الأفراد مع مراعاة الأجيال المقبلة في إشباع حاجاتهم من استخدام لتلك الموارد".[1]

---

[1]–إبراهيم سليمان مهنة، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية أبعاد وأثار على التنمية المستدامة (الإمارات العربية المتحدة: حلقوس، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2000)، ص. 22.

[2]–عمار عماري ، مرجع سابق، ص4.

[3]–عبد الله خباية ورابح بوقرة، مرجع سابق، ص349.

[4]–نفس المرجع السابق، ص. 323.

[5]–مجموعة خبراء، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011)، ص. 13.

[6]–خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2007)، ص. 19.

تعريف سولو[2] Robert Merton Solow للتنمية المستدامة:" عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي"[3].

أما منظمة اليونسكو Unesco فترى التنمية المستدامة أن كل جيل يجب أن يتمتع بالموارد الطبيعية ويتركها صافية وغير ملوثة كما جاءت إلى الأرض.[4]

كما يمكن أن نعطي تعاريف للتنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كما يلي:

التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة: تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الجبائية السائدة في الاستهلاك والانتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم.

التعريف الاجتماعي والانساني للتنمية المستدامة: "تعني السعي لاستقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطور مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية".[5]

التعريف البيئي للتنمية المستدامة: "هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية".[6]

كما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة: وذلك عند إصدار القانون رقم 10 –03 المؤرخ في 19 جماده الأول عام 1424هـ الموافق ل 19 جويلية 2003، والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث نص في المادة الرابعة (4) التنمية المستدامة: "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية

---

[1]–محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ط. 02. (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2010)، ص. 16.

[2]–روبرت مارتن سولو: ولد في 23 أوت 1924، إقتصادي أميركي، اشتهر بنظريته حول النمو الاقتصادي: نموذج سولو. في عام 1987 حصل على "جائزة نوبل" في الاقتصاد.

[3] -Olivier Godard, " Le developpement durable : paysage intellectuel, Natures Sciences Sociétés", 1994, P P . 314-315, , (vue le: 14/05/2017), Le lien :
https://www.nss-journal.org/articles/nss/pdf/1994/04/nss19940204p309.pdf

[4] -محمد صالح تركية القريشي، علم اقتصاد التنمية (عمان: دار اثر للنشر والتوزيع، 2010) ، ص. 35.

[5]–رواء زكي الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديموقراطية وحقوق الإنسان (الأردن: دار زهدان، 2009)، ص. 80.

[6]–عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور الإسلامي (مصر: دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2001)، ص. 168.

واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".[1]

من خلال ماسبق يمكن أن نستنتج تعريفا بسيطا وشامل للتنمية المستدامة: بأنها تحقيق تطلعات المجتمعات التي تتعدى النمو الإقتصادي، إلى الرفاهية الإجتماعية، والمحافظة على الثروات البيئية، والهدف من ذلك تحقيق الأمن والعدل في توزيع الثروات، بالاهتمام أكثر على الفئات الهشة والفقيرة، مع حماية مستقبل الأجيال القادمة. ولايمكن تحقيق ذلك إلا بتظافر جهود كل من الحكومات والمؤسسات وأفراد المجتمع أي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني كما سنوضحه في الفصول التالية.

المطلب الرابع :خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكال وصور التنمية ومن

خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاص الخصائص التالية:

– يعتبر البعد الزمني هو الأساس في التنمية المستدامة، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية، فهي تراعي تلبية الاحتياجات

القادمة من الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛[2]

–تضع التنمية المستدامة تلبية احتياجات الأفراد في المكان والمقام الأول؛

–التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية مع المحافظة على الحياة الخاصة للمجتمع كما أن عناصرها لا يمكن الفصل بينها، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الخاصة الكمية والنوعية لها[3]؛

– التنمية المستدامة تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء مثلا والعمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا؛

[1]–الجريدة الرسمية –الدولة الجزائرية –القانون: (03–10) العدد (43)، 2003/07/20، ص. 09.

[2]–سعيدة بورديمة، سليمة طبابية، "التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها" (ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الأول، "آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية، قالمة، أيام 6 /7 نوفمبر 2010).

[3]–عمار شلابي، أحسن طيار، "إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري" (ورقة بحث مقدمة في أعمال الملتقى الوطني الخامس "حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة"، 21– 22 أكتوبر 2008)، ص. 85.

– التنمية المستدامة متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي وتجعلها تعمل جميعا بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.[1]

كما يوجد هناك خصائص أخرى يمكن إيجازها فيما يلي: [2]

–**التنمية المستدامة ذات بعد أخلاقي:** يرتبط بفكرة العدالة والمشاركة المجتمعية والتكافل ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتها؛

–**التنمية المستدامة متعددة الأبعاد :** تهتم بالجوانب المعنوية والمادية للإنسان، فهي حق من حقوق الإنسان في حياة طيبة كريمة تكفل فيها حريته وأمنه على دينه وعقله ونسله وماله، فهي تنمية غايتها الإنسان ترتكز على مبدأي العدل والمساواة؛

–**االتنمية المستدامة تهتم بنوعية حياة الإنسان:** فهي تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تهتم بالارتقاء بالإنسان من كافة الجوانب التي تحقق سعادته الحقيقية في دنياه.

ومن هنا يمكن القول أن التنمية المستدامة متعددة الأبعاد تهتم بعدة جوانب من حياة الإنسان، فهي تحمل في طياتها كيفية تلبية حاجات الأفراد المختلفة وتوفير بيئة صحية وآمنة لهم. وهذا سوف ما نعرفه في المباحث الموالية.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنمية المستدامة

لقد حاول المفكرون منذ مدة طويلة مسايرة التطورات الحاصلة في المجتمعات الإنسانية، ومحاولة تفسير هذه التحولات وفقا للنظريات العلمية المتوصل إليها، والتنمية المستدامة من بين المصطلحات التي تزامنت والتحولات الجذرية التي مست الساحة الدولية، ونظرا لأهمية مصطلح التنمية المستدامة وما يحتويه من معاني سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحديد أبعاده ومبادئه ومؤشراته سعيا منا لمعرفة المزيد والتعمق أكثر في فحوى هذا المصطلح الهام.

[1]–سعيدة بورديمة، سليمة طبابية، مرجع سابق، ص. 05.

[2]–عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص ص. 181– 183.

المطلب الأول :أبعاد التنمية المستدامة

يتضمن مفهوم التنمية المستدامة أربعة أبعاد أساسية متداخلة، والتركيز عليها يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن الإشارة إليها في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): أبعاد التنمية المستدامة

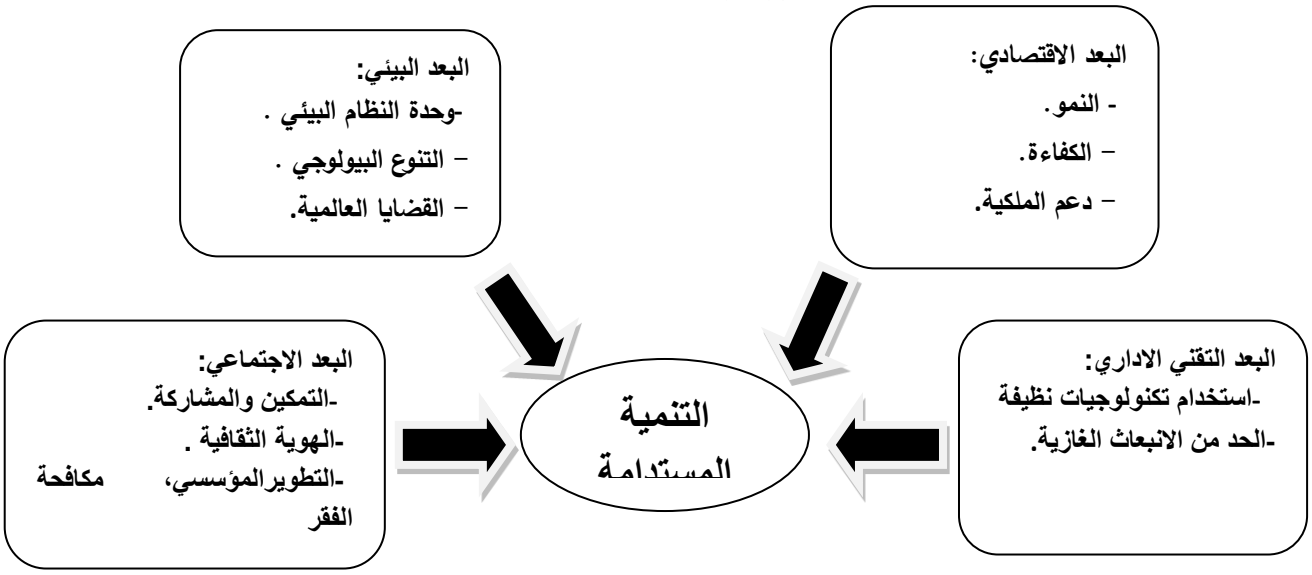

المصدر: نبيلة حبيتري ورحمة بلهادف،"الإستثمار في المنشآت المستدامة توجه إستراتيجي نحو دعم التنمية المستدامة" (ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الأول، "آفاق التنمية الإقتصادية والمكانية في الجزائر"، أدرار، 2013)، ص.07.

من خلال الشكل الموضح أعلاه نجد أن التنمية المستدامة ترتكز على أربعة أبعاد أساسية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والادارية، وفيمايلي توضيح لهذه الأبعاد :

1– البعد الاقتصادي: تعني الإستدامة إستمرارية وتعظيم الرخاء الإقتصادي لأطول فترة ممكنة، أي زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل. ويكون قياس الرفاهية عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك والتوزيع المتساوي للموارد، كما يرى Ignacy [1] Sachs، والذي يرتبط اسمه بمصطلح التنمية الخضراء écodéveloppement التي لا تلغي النمو الاقتصادي، بل تساهم مباشرة في خدمة التنمية الاجتماعية وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.[2]

و يندرج تحت هذا البعد:

[1]–غناسي ساشس، ولد في وارسو (بولندا) في عام 1927، بعد أن نشأ في البرازيل، واستقر في فرنسا، وعاش أيضا في الهند، هو أستاذ فرنسي في الاقتصاد الاجتماعي يعتبر واحد من أشهر مفكري عصره، والمعروف في جميع أنحاء العالم، وهو كذلك رائد في مجال التنمية البيئية والتنمية المستدامة. وهو يقترح تنمية مبنية على أساس حماية الموارد الطبيعية والبيئة، ومكافحة التغير المناخي، التقدم الاجتماعي والاقتصادي، مع وجود اقتصاد في خدمة الإنسان.

[2] -Yvette Veyret, le développement durable, Edition Sedes, Paris, 2007, P. 40.

1- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛

2- تقليص تبعية البلدان النامية؛

3-مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته؛

4-المساواة في توزيع الموارد؛

5- الحد من التفاوت في مستوى الدخل؛

6-تقليص الإنفاق العسكري.

2- البعد البيئي: يجب مراعاة الحدود البيئية المنظمة لعملية الاستهلاك والنمو السكاني والاستغلال السيئ للبيئة الذي يؤدي إلى التلوث وخلق أنماط إنتاج سيئة، ينتج عنها استنزاف المياه وقطع الأشجار، من أجل إرساء نظام بيئي يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف. ولتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة. إن التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع المستوى المعيشي مع جميع الجوانب، وتنظيم الموارد البيئية تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة.[1]

ويندرج تحت هذا البعد:

-حماية التربة والغطاء النباتي والتقليص من استعمال المبيدات وتدمير المصايد؛

-حماية الموارد الطبيعية وصيانة المياه؛

-تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم البيولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها ؛

-حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

3- البعد الاجتماعي والإنساني: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية

[1] -مراد ناصر، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة التواصل، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، (جوان 2010)، ص ص. 135-136.

إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي.[1] ويندرج تحت هذا البعد:[2]

– العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان؛

– مكانة الحجم النهائي للسكان على الأرض مهمة، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، ومنه كلم ا زاد عدد السكان زاد استخدام الموارد الطبيعية؛

– أهمية توزيع السكان: فالإتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة، فتتسبب في أوضاع لها خطورتها على الناس، وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها؛

– الاستخدام الكامل للموارد البشرية: وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني، إعادة توجيه الموارد، أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية؛

– الصحة والتعليم: فالسكان الأصحاء الذين نالوا التغذية الجيدة بما يكفيهم للعمل، مع وجود التعليم، أمرا يساعد على التنمية الاقتصادية؛

– الأسلوب الديمقراطي والحكم الراشد: أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وتشكل السياسات الوطنية، والمؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لإحتياجات الناس وتحقيق الحرية والأمن.

4– البعد التقني والإداري: هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. **ولكي** يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها:[3]

-استخدام تكنولوجيا أنظف؛

-الحد من انبعاث الغازات؛

-تفعيل قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي؛

---

[1] –عثمان محمد غنيم وماجد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها (عمان: دار الصفا، 2010)، ص ص. 30–31.

[2] –الجمعية العامة للأمم المتحدة، "المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، توافق الآراء في مونيتري المكسيك" (ورقة بحث مقدمة في الدورة الرابعة:21–22مارس 2002)، ص ص. 05–06.

[3] –رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي (الأردن: دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص. 80–81.

-إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.

-الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

كما تضمن التنمية المستدامة عدالتها بأبعادها الثلاثة:

-**الوطنية** : بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق؛

-**العالمية** :فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والدول الغنية؛

-**الزمنية** :يخص مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة؛

كما يتطلب تحقيق تنمية مستدامة توافقا منظوميا كما يلي:[1]

- **نظام سياسي :** يضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرار ؛
- **نظام اقتصادي:** يمكن تحقيق فائض ويعتمد على الذات؛
- **نظام اجتماعي**: يتوافق مع خطط التنمية وأساليب تنفيذها؛
- **نظام إنتاجي**: يلتزم بالبعد البيئي في مشروعاته؛
- **نظام تكنولوجي**: يمكن بحث حلول لما يواجهه من مشكلات؛
- **نظام دولي**: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية؛
- **نظام إدا ري**: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي؛
- **نظام تعليمي** : يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة والتنمية المستدامة خاصة؛

بحيث تعمل هذه النظم بشكل متناغم ومتزامن من أجل هدف رئيسي تنجح معاً في تحقيقه.

تشكل أبعاد التنمية المستدامة كلٌ متكامل، تربط أجزاؤه ببعضها البعض، وقد أكد تقرير برونتلاند على هذا الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة.

المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تشمل أبعاد مختلفة اقتصادية وبيئية واجتماعية وحتى سياسية، هذا ما أدى إلى ظهور زوايا الإطار النظري ووجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينها وتداخلت لتفضي في الأخر إلى ظهور هذا المفهوم، ومن بين هذه النظريات نجد:

الفرع الأول: النظريات المدافعة عن البيئة

[1] – نفس المرجع، ص ص. 22–23.

يرى معظم علماء البيئة أن العناية بالمحيط الحيوي هو الوحيد الكفيل بتحقيق الإستدامة، حيث قدم هؤلاء العديد من الدلائل والمبررات لتأكيد آرائهم، في نظريات مختلفة نذكر منها:

1.نظرية GAYA : جاء بهذه النظرية جيمس لوفلوك James Ephraim Lovelock [1] الذي يرى أن الطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها وليس لسد احتياجات الأجيال الحالية واللاحقة أيضا، وأن المعايير الايكولوجية هي وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع دون الأخذ بعين الإعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يعاب على هذه النظرية، زيادة إلى ذلك أن هذه النظرية أعطت أهمية أكبر للطبيعة وكائناتها على حساب الإنسان. [2]

2.نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية DEEP ECOLOGY: تستند هذه النظرية على كون كل ماحدث من اختلالات وتشوهات في الطبيعة وقوانينها من صنع اليد البشرية، لذلك ترفض هذه النظرية أي تدخل أو مشاركة للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية، ومن هنا يستوحون فكرة احترام حقوق الكائنات غير البشرية التي يتم الاستحواذ عليها عن طريق إيقاف كل هيمنة بشرية للطبيعة لذا كل استغلال للطبيعة يجب التنديد به.[3]

3.**النظرية المتشائمة** : نشر توماس مالتوس[4]Thomas Malthus مقاله الأول في سنة 1798، وهو في 32 من عمره دون أن يذكر اسمه فيه وقد، ظهر بعنوان مطول هو (مقال عن مبدأ العام للسكان كما يؤثر في تقدم المجتمع في المستقبل، مع ملاحظات على تكهنات جدوين ودي كوندرسيه وغيرهما من الكتاب). ثم أكد فيما بعد أن الزيادة السكانية تكون وفق متتالية هندسية في حين أن زيادة الموارد تكون وفقا لمتتالية حسابية، لذلك فإن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر سيؤدي ذلك إلى إستنزاف الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى البؤس والمجاعة، كما يرى توماس أن الحروب رغم دمارها إلا أنها تساهم في تقليل نسبة عدد السكان، ليتوافق مع الثروة والموارد الطبيعية المتاحة. ويرى أيضا أن الجنس البشري لا يستطيع إحداث التوازن، ومن ثمة فنهاية البشرية مرتبط بزوال الموارد الطبيعية.

---

[1] –جيمس إفرايم لوفيلوك، ولد في 26 يوليو 1919 في ليتشوورث، إنجلترا، هو مفكر مستقل بريطاني، عالم وبيئي. وهو متخصص في علوم الغلاف الجوي. وهو يعيش حاليا في مقاطعة كورنوال، بريطانيا العظمى.

[2]-Beat Burgenmrier, économie de développement durable, de Boech 2 Edition, (Belgique 2005). P. 195.

[3] -Ibid , P. 196.

[4]–توماس روبرت مالثوس : ولد بالقرب من غيلدفورد في 13 فبراير 1766 وتوفي في باث (سومرست) في 29 ديسمبر 1834، وهو اقتصادي بريطاني من المدرسة الكلاسيكية، وأيضا كاهنا الأنجليكانية. اشتهر بعمله على العلاقة بين النمو السكاني وزيادة الإنتاج، وتحليلها من منظور "تشاؤمي".

وانتقدت نظرية مالتس بأنها بنيت على مجرد تكهنات مرتبطة بالحظ، خاصة بما يتعلق معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتها بباقي متغيرات النموذج.[1]

4.النظرية المتفائلة: يعتبر جون ستيوار ميل[2] John stuart mill أقل تشاؤما، حيث يرى أن الموارد الناضبة او المحدودة يمكن أن تمثل حاجزا أو قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد، لذلك لن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة. وقد استند ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات في رفع الرفاه الاقتصادي.[3]

5. الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920): لقد تزعم هذه الحركة تيدور روزفلت Theodore Resevelte [4]، وقد لقت أفكاره رواجا سياسيا وإيدولوجيا في الولايات المتحدة، خلال الفترة مابين (1890-1920)، حيث تعتبر هذه الحركة أن النمو الاقتصادي تحيطه مجموعة من القيود الطبيعية التي من الصعوبة تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي، وان استنزاف الموارد الطبيعية يعتبر تهديدا لحقوق الأجيال القادمة وأيضا أنه كلما تم استغلال هذه الموارد بمعدل أقل كلما كان أفضل. ويجب تثمين دور الحكومات في التحكم والإشراف على هذه الموارد.[5]

6. نظرية النضوج: أ.هانسن A. Hansen :هو المدافع الرئيسي عنها وبقيت سائدة فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت في القرن السابع عشر مجموعة من الاكتشافات والتقدم الاقتصادي (البخار، الكهرباء ...)، ساعدت بصورة مستمرة الآلة وتزايد السكان في الوقت ذاته، ومع إستنزاف هذين المنبعين للتقدم يجب على الإنسانية أن ترضى برؤية التباطؤ في وتيرة تقدمها، وأن تدخل في فترة ركود

---

[1]–إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، ط. 02. (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع)، ص ص. 65–64.

[2]–جون ستيوارت ميل (20 مايو 1806 في لندن – 8 مايو 1873 في أفينيون) هو فيلسوف والإقتصادي بريطاني، من بين المفكرين الليبراليين الأكثر تأثيرا في القرن التاسع عشر، هو من مناصري النفعية، وهي نظرية أخلاقية سبق شرحها من قبل جيريمي بنثام، والتي تقدم ميل مطلبه الشخصي. في الاقتصاد، هو واحد من آخر ممثلين من المدرسة الكلاسيكية. رائدة في الحركة النسوية، يقترح ميل أيضا نظام المنطق الذي يجعل الانتقال بين التجريبي القرن الثامن عشر والمنطق المعاصر. وهو مؤلف أول أطروحة رئيسية عن الديمقراطية التمثيلية بعنوان: اعتبارات بشأن الحكومة التمثيلية (1861).

[3]–محمد حامد دويدار ، وآخرون، أصول علم الاقتصاد السياسي (بيروت: الدار الجامعية، 1988)، ص ص. 57–58.

[4]–ثيودور روزفلت: ولد في 27 أكتوبر 1858 في نيويورك، وتوفي في 6 يناير 1919 في أويستر باي، وهو رجل دولة أمريكي، الرئيس السادس والعشرون للولايات المتحدة من 1901 إلى 1909. وهو أيضا مؤرخ، عالم طبيعة، مستكشف، كاتب وجندي.

[5]–ماجد أبو زنط، عثمان غنيم، "التنمية المستدامة اطار فكري"، المنار: المجلد 12، العدد: 01، (2006) ، ص ص. 157-158.

نسبي، وعندما يصبح اقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الإبداع بالوتيرة ذاتها فإنه سيصل لا محالة إلى حالة النضوج.[1]

7. دراسة برانت وموريس (1963): أعدها إثنان من الإقتصاديين الأمريكان هما "برانت وموريس"، تم خلالها تجميع سلاسل زمنية حول أسعار وتكاليف بعض الموارد الطبيعية، وذلك بهدف اختبار فرضية زيادة ندرة الموارد الطبيعية، كانت النتائج مدهشة إلى حد كبير حيث أكدت أنه بالنسبة للزراعة والمعادن فإن الأسعار وتكاليف الإنتاج قد انخفضت أو على الأقل كانت ثابتة خلال الفترة 1870–1957. ويمكن تبرير هذه النتائج حسب الاقتصاديين على أساس أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية ويؤدي إلى انخفاض في تكاليفها ما يقود إلى زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية.[2] وبالتالي فإن "برانت وموريس" قدما شكوكا حول نتائج الحركة الأمريكية المحافظة ورؤية مالتس التشاؤمية.

8. نظرية الحالة الثابتة المستقرة: قامت مجموعة من العلماء على التأكيد أن النمو الاقتصادي البطيء أو حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة. إن الغرض من ذلك هو تحقيق الاستقرار لحد ذاته وليس الخضوع لنهاية محتومة، وقد عرف هذا التيار صدى ورواجا كبيرين عام 1970. لكن في المقابل واجه العديد من الانتقادات على اعتبار أنه يتنكر كلية للحاجات الحالية للبشرية وفرضه خيارات أقل ديمقراطية، وبالفعل فخيار الحالة الثابتة المستقرة يضر خاصة الدول المتخلفة عندما يفرض عليها أن توقف النمو الاقتصادي بالرغم من أن مسؤوليتها في الأزمة البيئية ضئيلة.[3]

9. نظرية حدود النمو لنادي روما:(Limits to Growth : A report to the club of Rome): قدم هذا التقرير نموذجا جديداً بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية وهي، السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة، والتلوث. وقد كانت التنبؤات التي توصل إليها التقرير مفرطة في التشاؤم حيث تنبأ بأن مستقبل معدلات نمو سكان العالم، والإنتاج الغذائي، ودرجة التصنيع سوف تنمو في البداية بشكل أسي Exponential، إلا أنها سوف تنهار خلال القرن القادم، وسوف يحدث هذا الانهيار بسبب وصول الاقتصاد العالمي إلى الحدود الطبيعية له في استخدام الموارد الناضبة، والإنتاج الزراعي، والتلوث المفرط، كما تنبأ التقرير أيضا بنضوب نحو إحدى عشر معدن قبل نهاية هذا

---

[1]- Theodore Rosenof, Economics in the Long Run: New Deal Theorists and Their Legacies 1933-1993, (USA: The University of North Carolina press).

[2] -Philippe Aghion, Peter howitt, Endogenous Grouth Theory ,(London:The MIT press Combridge, 1998), P. 51.

[3]–Toladidia Thombiano ,Economie de l’environnement et des ressources naturelles (l’Harmattan :Avril 2008), P. 42.

القرن، ومن تلك المعادن: البترول، الغاز الطبيعي، النحاس، الذهب، الرصاص، الفضة، الزنك، والقصدير.[1]

الفرع الثاني: النظريات المدافعة على التوجهات الاقتصادية

على عكس النظريات السابقة القائلة بتكريس الجهود للحفاظ على البيئة والاهتمام بمواردها كأساس إستمرارية تطور الإنسانية، جاءت هذه النظريات للدعوة إلى إعطاء أولوية للمتغيرات الإقتصادية على حساب المتغيرات البيئية، لاستمرار عملية النمو الإقتصادي، وأشهر هذه النظريات هي:

1.نظرية تعديل السوق: أكد مارشال A. Marshal أن هناك بعض العوامل الخارجية عن السوق يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على أداء المتعاملين الاقتصاديين وقدم مفهوم "الاقتصاد الخارجي". ومنه بات لزاما أخذ الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الاقتصادية وتناولها كمؤثرات فاعلة، ما يتطلب بالتالي تعديل السوق.[2]

2 نظرية الاستدخال لآرتور بيجو Arteur pigou: يرى أ.بيجو A.pigou أنه عن طريق تطبيق بعض الأدوات الإقتصادية مثل: الرسوم والمساعدات، الناتجة عن التأثيرات التي تحدث خارج السوق من جراء إنتاج وإستهلاك بعض الموارد ومنها الموارد البيئية، وتمثل هذه الرسوم تعويضات يدفعها المسؤولون عن النفايات الملوثة التي يرمونها مثل المياه الصناعية المستعملة وغيرها من الملوثات المضرة بالبيئة إذ تكلف معالجتها مبالغ مالية هامة، وتخصص تلك المساعدات لتسديد مجمل الأشغال لتجميل المحيط والبيئة. وتمكن النماذج الاقتصادية مثلا من تحديد المبلغ الأمثل للرسوم التي يدفعها كل شخص يلوث الجو، وكل المبالغ التي تخصصها السلطات العمومية توجه نحو إعادة استعمالها لمكافحة التلوث[3].

3. نظرية حقوق الملكية: يعتبر كل من آرمن ألكيان، رونالد كوز، وهارولد ديمسيتز، هم مؤسسو المدرسة الاقتصادية الحديثة فيما يتعلق بحقوق الملكية. لقد عملوا ليس فقط على تحديد أهمية نظام الملكية الفردية بالنسبة لإدارة الاقتصاد بكفاءة، ولكن في تحديد الظروف التي تؤدي إلى تحويل وتكوين حقوق الملكية الفردية. وقد كتب ألكيان "وفق نظام حقوق الملكية، إنني أعني طريقة أن تحول إلى الأفراد سلطة اختيار بضائع محددة واستخداماتها، ما بين مجموعة من الاستخدامات المسموح بها. وكما هو مبين في الملاحظات الآنفة فإن نظرية "السلطة" ونظرية "غير الممنوعات"، تعتمدان على شكل من أشكال

[1] -Patrick Corsi, Going Past Limits To Growth, A Report to The Club Of Rome, EU-Chaptr (London:2017), P P. 47-49.

[2] -Michel Bassend , metrobsation crise ecologique et devloppement durale(France :.sn imprimeur 2000), P P. 99-100.

[3] -Arthur Cecil Pigou, THE ECONOMICS OF WELFARE (London: he online library of liberty, 1920), (Accessed: 12/08/2017), link: http://files.libertyfund.org/files/1410/Pigou_0316.pdf

التنفيذ أو الحث على احترام التحويل أو التفويض ومدى الاختيار غير المسموح به. حق التملك بالنسبة لي يعني بعض الحماية من خيارات آخرين ضد إرادتي في استخدام موارد تعتبر مملوكة لي".[1]

ويوضح كوز COSE في مقالته، "مشكلة التكاليف الاجتماعية"، مجلة القانون والاقتصاد 1960 بأن الطريقة التي تحول بها الحقوق بداية، أو تقسم، لا تؤثر على الطريقة التي تستغل بموجبها الموارد، عندما لا يكون هنالك ثمن مرادف لتبادل الممتلكات الطوعي، ولا توجد التزامات بوليسية. وما دام أن هنالك التزامات بوليسية وأثمان معاملات تتصل بتحديد وحماية حقوق الملكية، فإن مثل هذه الحقوق سوف تُحدد وتُحمى فقط عندما تتجاوز المنافع في إجراء ذلك الثمن الذي يدفع.

حيث ينتقد COSEالخاصية المثلى للرسوم التي حددها بيجو ويقترح حلا أقل تشددا ليترك مجالا واسعا لقوانين المنافسة، وينطلق من معاينة مفادها أن المواد البيئية ليست ملكا لأحد، ويقول أنه إذا كانت قوانين الملكية واضحة، فإنه من الفائدة الإقتصادية إرغام الملوثين وضحاياهم للتفاوض المتواصل للوصول إلى اتفاق تلقائي حول الحد الأقصى لمستوى التلوث من الطرفين.

ما يعاب على هذه النظرية هو إفراطها في الإعتماد على السوق كآلية لحل المشكلات البيئية الناجمة عن عمليات التنمية.[2]

4.نظرية الموارد الناضبة: قام الإقتصادي هارلود هوتلينغ[3] Harold Hotelling بنشر دراسة حول اقتصاديات الموارد الناضبة في" مجلة السياسة الاقتصادية " في عام1931، وقام من خلالها ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وكيفية استغلال والاستفادة منها على المدى الطويل، وفكرته في توظيف الموارد الناضبة تستوجب مراعاة الأجيال القادمة في تلك المواد عند القيام بعمليات استغلالها وهو الأساس النظري الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن الماضي وتجسد ذلك في تبني مفهوم التنمية المستدامة.[4]

5.نظرية الاقتصاد الإيكولوجي : يمكن النظر للعلاقات بين القضايا الاقتصادية والإيكولوجية من عدة وجهات نظر. فالاقتصاد البيئي القياسي يطبق على القضايا البيئية المفاهيم المستمدة من التحليل الاقتصادي القياسي. ومع ذلك، فإن المدرسة الفكرية المعروفة بعلم البيئة الاقتصادي، أخذ أي مقاربة

---

[1]–جيرالد، أودرسكول، لي هوسكينز، "مفتاح التنمية الإقتصادية "، منبر الحرية، (2006)، ص. 25.

[2] -R. H. Coase," The Problem of Social Cost", Journal of Law and Economics, The University of Chicago press, Vol. 3 (Oct., 1960), P P. 01-44.

[3]–هارولد هوتيلينج اقتصادي أميركي: ولد في عام 1895 وتوفي في عام 1973. كتب هارولد هوتيلينج بعض المقالات، من أشهرها مقالته لعام 1929 بشأن استقرار المنافسة ومفهوم المنافسة المكانية في حالة الاحتكار الثنائي. وفي عام 1931، قدم تقنية جديدة في الاقتصاد، وحساب الاختلافات، وتشتهر الآن لاستخدامها في النماذج التي يتم استنفاد الموارد المحدودة وغير المتجددة تدريجيا (المستخدمة في الاقتصاد البيئي).

[4] -Harold Hotelling, The Collected Economics Articles of Harold Hotelling (USA: by Springer New York, 1990), P. 64.

آخرى. فالاقتصاد الإيكولوجي يسعى إلى إعادة تعريف المفاهيم الاقتصادية الأساسية لجعلها أكثر قابلية للتطبيق على القضايا البيئية. وهذا يعني النظر في المشاكل من منظور الكلي بدلا من الجزئي، مع الانتباه إلى الدورات الإيكولوجية الكبرى. مطبقين على الاقتصاد البشري منطق نظامي مستوحى من الفيزياء وعلم الأحياء، مع عدم النظر في النظم الإيكولوجية من وجهة نظر التحليل الاقتصادي وحده. على عكس التحليل الاقتصادي القياسي، التحليل الإيكولوجي لا يستخدم المرجعية المنهجية للسوق. يرى الاقتصادي "ريتشارد نورغارد" Richard Norgaardأن هذه المقاربة متعددة المناهج تسمح بتعدد وجهات النظر لتجنب الأخطاء الكامنة من خلال التقيد بمنظور واحد، ومن خلال مزيج من التحليل والتقنيات المستعملة من وجهات نظر مختلفة، يمكن للمرء الحصول على صورة أكثر شمولا للمشاكل التي المطروحة.[1] يدعو هذا التيار إلى التقارب بين علوم الأحياء والعلوم الإجتماعية ومن ثمة يتحول إلى مجال جديد لدراسات متعددة الاختصاصات للعلاقات المترابطة بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية.

6.نظرية النمو الداخلي: يذهب أصحاب هذه النظرية للاعتقاد بضرورة إدخال دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي بصفة عامة، وركزت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم واتجاه المؤسسات الاقتصادية لدعم الإبداعات والاختراعات التي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي.[2]

الفرع الثالث: النظريات الداعية لإعادة النظر في توزيع الثروة والتنمية

بعدما تم استعراض أهم النظريات المدافعة عن التوجهات البيئية وكذا الاقتصادية، يجدر بنا تسليط الضوء على المفكرين المدافعيين عن العوامل الإجتماعية كضرورة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الأخذ بعين الاعتبار رسم سياسات اقتصادية واجتماعية، تشمل على مكافحة الفقر وتكريس المساواة في توزيع الثروات، وحسن التعامل مع ماتسببه الحروب والكوارث الطبيعية من تدهور في مستوى المعيشي للإنسان، وأخذ هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض. ونذكر من أهم هذه النظريات مايلي:

1. نظرية أقطاب النمو ونظرية التنمية الدائرية المتراكمة: تستند الأسس العامة لهذه النظرية، إلى تلك التضمينات التي تفسر العلاقة الجدلية بين المكان والنشاط التي ابتدأت بأفكار "بيرو" Perroux سنة

[1] −Costanza, Robert, and others, An Introduction to Ecological Economics, 2nd Ed.(Florida: CRC Press, 2012), (Accessed : 12/09/2017), link : http://library.uniteddiversity.coop/Measuring_Progress_and_Eco_Footprinting/An_Introduction_to_Ecological_Economics.pdf

[2] –ميشيل تودارو، محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود مترجمين، التنمية الاقتصادية (الرياض: دار المريخ، 2006)، ص. 155.

1955، الذي يعتقد بأن العلاقات الاقتصادية القائمة بين المؤسسات الإنتاجية ما هي إلا أنواع ثلاثة من الحيز الذي تتم فيه تلك العلاقة، حيز تمارس فيه المؤسسة الإنتاجية علاقاتها مع مصادر تجهيزها بالمستلزمات أو مصادر انتهاء إنتاجها أطلق عليه حيز الخطة، وحيزاً آخر يعده مركزاً أو بؤرة للتنمية تنبثق منه قوى طاردة وجاذبة يكون الأساس فيها نطاقاً للتداول والتأثير وهذا ما يرتبط أساساً بالصناعات الكبيرة القائدة التي أطلق عليها وصف السيادة العالية، ثم حيزاً أخيراً يتصف بالتكتل المتجانس وإن الاختلاف عن سابقيه ينحصر باختلاف التجانس الطبوغرافي والاقتصادي. وقد طور هذه النظرية "هيرشمان" Hirschman سنة 1958، حيث أطلق عليها اسم نظرية الاستقطاب Polarization[1] مفادها أن: هجرة الأيدي العاملة المنتقاة، ورأس المال والبضائع من الهوامش (الأرياف) إلى المركز (المدينة)، وانتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما، ودعى إلى ضرورة التدخل الحكومي للحد من الآثار الخلفية السالبة (الاستقطاب).[2]

ودعما لهذا الرأي، يصف "ميردال" Myrdal، التوسع في النشاط الاقتصادي لمركز معين، بأنه سيعمل على خلق ما يسمى بالتأثيرات المرتدة Back wash effectsعلى المناطق الأخرى وبالأخص منها، العناصر ذات الحركة كرأس المال والقوى العاملة ليؤكد بذلك على أن التباين الإقليمي هو ظاهرة صحية وإن حالة الاستنزاف التي تمارسها الأقاليم المتقدمة لموارد الأقاليم المتخلفة تقابلها آثار إيجابية تظهر لاحقاً في بنية الأقاليم المتخلفة لأسباب منها أن زيادة الاستثمار ستؤدي لاحقاً إلى ظهور موجات تصاعدية في الدخل الإقليمي سواء في الإقليم المستقطب أو المستقطب منه.[3]

2.نظرية الاستقطاب العكسي Reversal Polarization: صاحب هذه النظرية هو ريكاردسون Richardson، الذي يرى أن الآثار الانتشارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل آلي أو أوتوماتيكي ودون الحاجة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال وهيرشمان، والفرضية الأساسية لهذه النظرية تقول بأن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر في مرحلتين: الأولى استقطابية، تستمر حتى

[1]-القطبية Polarization :الذي يشبه إلى حد بعيد مفهوم السببية الدائرية المتراكمة لمردال 1957، مع بعض الاختلاف في التسميات للعمليات المؤدية للتنمية الإقليمية، فقد استبدلت تسمية العملية الثانية وهي التأثير الارتدادي باسم عملية ال ترشيحTrickling Down Effects وهذه العملية الأخرى مرتبطة بالسياسة الرسمية الموجهة للإقليم.

[2]-Ting Zhang, Elderly Entrepreneurship in an Aging Us Economy: It's Never Too Late (Singapore: World scientific,1987), p. 91.

[3]-بشير الكناني كامل، "مساهمة نظرية في الحيز الاقتصادي وتحليل آلية التنمية"، مجلة تنمية الرافدين، العدد : 05، جامعة الموصل، (1993)، ص ص. 159–169.

تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلق عليها اسم نقطة التحول أو الانقلاب الاستقطابي، حيث تبدأ المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة وتتمثل في حصول لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم.[1]

3.نظرية القلب والأطراف Core-periphery: وضعها "فريدمان" [2]Friedman الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما:

– القلب coré وهو المنطقة الحضرية الرئيسة وقطب أو مركز النمو.

– الأطراف periphery وهي مناطق الظهير hinterland أو المناطق الهامشية.

والعلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية، حيث تتبع الهوامش للمركز، وقد حاول فريدمان من خلال نظريته هذه أن يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.[3]

4. نظرية التحيز الحضريUrban Bias : وضعها "ميخائيل لبتون"[4]M.lipton حاول من خلالها الإجابة على السؤال: لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ وبالرغم من أنه خرج من قبل العديد من الدراسات الاقتصادية والجغرافية إلا أن الإجابة عليه مازالت قاصرة، نظرا لتعقد مشكلة الفقر وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها، فليبتون في نظريته التحيز الحضري حاول تفسير سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والاجتماعية السياسية، بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية. يرى لبتون أن الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال أو المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية بل أصبح صراعا بين سكان الريف وسكان المدينة والفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري تقول بأن رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية وبينهما يعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفاعلية، بمعنى أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء

---

[1]–عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص ص. 66–68.

[2] -ميلتون فريدمان هو اقتصادي أميركي ولد في 31 يوليو 1912 في نيويورك، وتوفي في 16 نوفمبر 2006 في سان فرانسيسكو، وهو من الاقتصاديين الأكثر تأثيرا في القرن العشرين. حائز على جائزة "البنك السويدي للاقتصاد " في عام 1976 لعمله على "تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ومظاهر تعقيد سياسات الاستقرار"، كان مدافعا قويا عن الليبرالية. عمل في مجالات البحث النظرية والتطبيقية، هومؤسس مدرسة شيكاغو. وهو أيضا معلق سياسي.

[3]-United Nations Centre for Human, " Settlements Regional Development Planning and Management of Urbanization: Experiences from Developing Countries", UN-Habitat, (Nairobi: 1997), P. 163.

[4]-مايكل ليبتون (ولد في 13 فبراير 1937) هو اقتصادي بريطاني متخصص في الفقر الريفي في البلدان النامية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بإصلاح الأراضي والتحيز الحضري. وقد أمضى معظم حياته المهنية في جامعة ساسكس، ولكنه ساهم أيضا في عمل المؤسسات الدولية، مثل تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم للفترة 2001/2000. وقد شغل منصب ريدر، ثم أستاذ في معهد الدراسات التنموية بالجامعة 1967–94، ومنذ عام 1994 عمل أستاذا للبحوث في وحدة أبحاث الفقر بجامعة ساسكس، التي أسسها.

أنفسهم مثل قطاعات الصحة والتعليم، هذا يقودنا بدوره إلى القول أن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول وتعيق دون تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان.[1]

5.نظرية النظام العالمي: يقول أصحاب نظرية النظام العالمي أن الازدهار النسبي الذي تنعم به القلة يقوم على بؤس الكثرة. وهكذا نجد أن بنية النظام العالمي المقبولة وفق منطق الرأسمالية العالمية تقضي بأن تكون الحياة الرغيدة للقلة على حساب شقاء الكثرة. وأصحاب نظرية النظام العالمي هنا يرددون أفكار كارل ماركس الذي إدعى بأن تكدس الثروة في أحد القطبين هو لهذا السبب تكديس في الوقت نفسه للشقاء وعذاب الكدح والرق والجهل والقسوة في القطب الآخر.[2]

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم التنمية الاقتصادية بمعزل عن مفهوم التنمية البيئية والاجتماعية، فكل منها يعتبر جزءًا لا يتجزأ من عملية البناء وتحقيق رفاهية المجتمعات من أجل تحقيق الإستدامة، كما لا ينبغي حصر مفاهيم النُّمو والتنمية في مجالهما الاقتصادي الضيق وحسب، طالما اعتبر كلاهما عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة تنظيم وتوجيه كل من النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والرقي بها إلى ما يخدم الإنسانية.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

تختلف مؤشرات قياس تقدم التنمية المستدامة بإختلاف الهيئات المعدة لها، ويرجع ذلك إلى المتغيرات الماخوذة في الإعتبار، وبالتالي تعكس هذه المؤشرات حقيقة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهي جوانب مترابطة ومتكاملة فيما بينها، وأي تغير يطرأ على جانب منها فإنه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب الأخرى.[3]

الفرع الأول: المؤشرات القطاعية

تنطوي على إعداد مؤشر البعد البيئي للتنمية المستدامة ومن أهمها:

-مؤشر المحاسبة الخضراء: تهدف المحاسبة الوطنية إلى وضع في الأفق متغيرات معبرة عن حالة وتطور الاقتصاد الوطني لإعطاء أصحاب القرار قاعدة للعمل، هو مجموعة الحسابات التي تقوم بها الدول دوريا لمتابعة تطور إقتصادها.[4]

---

[1] -David Simon, Fifty Key Thinkers on Development, (USA: Routledge, 2006), P P. 151-153.

[2] –جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث، 2004)، ص ص. 266–267.

[3] –عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، مرجع سابق، ص. 251.

[4] –جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص. 266–267.

-**البصمة الإيكولوجية:** أسس هذا المؤشر كل من Rees and Wackernagle ويقيس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة، حيث يقوم على المساحة المنتجة الضرورية لمجتمع ما لتلبية متطلباته[1].

وتجدر الإشارة هنا أن وحدة القياس المستخدمة في هذا المؤشر هي وحدة المساحة الهكتار، ونحصل على البصمة الإيكولوجية لمتوسط المساحة لكل فرد بقسمة مساحة الأرض على عدد السكان.

-**مؤشر التنمية البشرية:** وهو مؤشر وطني تم إعداده مع بداية التسعينات من القرن الماضي، وتعتمد تقارير التنمية البشرية الدولية على مؤشر تجمعي لقياس ومقارنة إنجاز وترتيب الدول في مجال التنمية البشرية، ويسمى" دليل التنمية البشرية Human Development Index"، يتم احتسابه كمتوسط لثلاثة أدلة رئيسية هي: [2]

1- مؤشر دليل العمر المتوقع عند الميلاد: يقاس بطول العمر، والخدمات الصحية وتحسين مستواها النوعي، معدلات إنخفاض الوفيات لدى الأطفال والذين دون الخمسين.

2-مؤشر التعليم: يقاس بمدى اكتساب المعرفة، نتيجة تطوير التعليم ونشره ومدى جودته، الحد من التسرب من التعليم الأساسي، مكافحة الأمية، ويقاس أيضا بمتوسط سنوات الدراسة.

3-مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي: يقاس بمدى الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي كريم ولائق، وهو يحل في دليل التنمية البشرية محل جميع الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية التي لا تنعكس في الحياة الطويلة والصحية ولا في المعرفة.

الفرع الثاني: المؤشرات الأساسية

يمكن تقسيمها إلى أربعة مؤشرات رئيسية:

1- المؤشرات الاقتصادية: تتمثل في مايلي:[3]

-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمال: ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة.

-حصة الاستثمار لثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج، ويعبر عنه بنسبة مئوية.[1]

---

[1]-عبد الحميد لخميدي وعبد اللطيف أولاد حيمودة، "مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الإجتماعي لمنظمات الأعمال" (ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثالث: "حول منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية"، جامعة بشار،الجزائر،2012)، ص. 07.

[2]-أحمد ماجد، " تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة"،الإمارات العربية المتحدة، وزراة الإقتصاد، إدارة التخطيط ودعم القرار الربع الأول لعام 2016، ص. 02.

[3]-الأمم المتحدة، "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الاسكوا : تحليل النتائج"، نيويورك، 2005، ص ص. 06- 08، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/03، الرابط:http://www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files

-صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات: يعني قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.

-تغيير أنماط الاستهلاك : ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

-الموارد والآليات المالية : ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- ✓ رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛

2- المؤشرات الاجتماعية: وتتمثل في:

أ- التقليل من الفقر: ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال:[2]

-معدل البطالة : يبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة الغير موظفين (العاطلين عن العمل) كنسبة من القوة ا لعاملة.

-مؤشر الفقر : بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد وهي: حياة طويلة وصحية، المعرفة (الأمية)، توفر الوسائل الاقتصادية.

-عتبة الفقر الوطني : ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

ب-الحركية الديمغرافية: ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

ج-التعليم: ويقاس من خلال:[3]

- يقيس هذا المؤشر نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة الذين هم أميون، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

- المعدل الإجمالي لنسبة التحاق البنات بالمدارس.

د-الصحة: ويقاس من خلال:[4]

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

---

[1]-المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة، "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، 2007، ص. 27 .

[2]-محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر" (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، غير منشورة، 2009/2008)، ص ص. 211-213.

[3]-محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص ص. 193-201.

[4]-نفس المرجع، ص ص. 199-213.

– عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية.

– تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية : وتقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري.

3–المؤشرات البيئية: حماية موارد المياه العذبة وإمداداتها ويقاس من خلال:

– متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية: ويقاس نصيب الفرد السنوي من المياه المتاحة، ويبين نسبة المياه المستخدمة إلى مجموع الكمية المتاحة.[1]

– متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة: يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأراضي المزروعة.

– كميات الأسمدة المستخدمة سنويا : يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام الأسمدة، ويقاس بالكيلوغرام للهكتار.[2]

– الأراضي المصابة بالتصحر: يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد.

– التغير في مساحة الغابات: يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد.

4–المؤشرات المؤسسية: للحصول على المعلومات ووسائل الاتصال عن طريق:[3]

–الحصول على المعلومات: وذلك من خلال أجهزة التلفاز لكل 100 نسمة، وجهاز الراديو لكل 1000 نسمة، والصحف اليومية لكل 1000 نسمة، حيث تبين هذه المؤشرات على مدى حصول السكان على المعلومات.

–الحصول على وسائل الإتصال: من خلال خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة، ويعتبر هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة تطور الإتصالات السلكية واللاسلكية لأي بلد.

–الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية: ويمكن الوصول إلى هذا المؤشر من خلال عدد المشتركين في الأنترنت لكل 1000 شخص، وحاملي الحواسيب الشخصية لكل 1000 شخص، ويقيس المؤشر مدى مشاركة البلدان في عصر المعلومات.

---

[1] –هيرفه درميناخ وميشال بيكويه، السكان والبيئة (لبنان: عويدات للنشر والطباعة، 2003)، ص. 55.

[2] –المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، مرجع سابق، ص. 27.

[3] –منظمة اليونيسكو، 2007/01/12، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/05/20، الرابط:
http://www.unisco.org/most/sd_arab/fiche2b.htm

–العلم والتكنولوجيا : ويمكن الوصول إليه بعدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل 1000000 نسمة، والإتفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

المطلب الرابع :مبادئ التنمية المستدامة

لتسليط الضوء على جميع المبادئ والأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة، يجدر بنا الرجوع إلى أصل بروز هذه المبادئ وبالتحديد ماورد في تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي تمخض عن مؤتمر ريوديجانيرو 1992، وبالأخص ماتناوله المجلد رقم واحد حيث تضمنت قراراته 27 مبدأ، وتتمثل هذه المبادئ في مايلي: [1]

1. حق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة؛
2. الحق السيادي للدول في استغلال مواردها وفقا لسياستها البيئية الإنمائية، بما يتماشى والقانون الدولي؛
3. لابد من تحقيق التنمية بحيث يتم إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة؛
4. حماية البيئة يشكل جزءاً لا يتجزء من عملية التنمية، بحيث لا يمكن النظر فيه بمعزل عنها؛
5. القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة؛
6. الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية يجب أن توضح مصالح واحتياجات جميع البلدان؛
7. المشاركة العالمية في حماية صحة وسلامة البيئة والحفاظ على النظام الإيكولوجي؛
8. لتحقيق التنمية المستدامة وجودة حياة أفضل لجميع البشر، على الدول خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديمغرافية المناسبة؛
9. ينبغي التعاون بين الدول لتحقيق التنمية المستدامة، عن طريق التبادل وتعزيز وتكييف ونقل المعارف العلمية والتكنولوجية خاصة الجديدة؛
10. يجب إشراك المواطنين في معالجة قضايا البيئة على الصعيد الوطني؛

[1] –الأمم المتحدة، "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية"، المجلد الأول: القرارات التي إتخذها المؤتمر، ريوديجانيرو، يونيو 1992، ص ص. 02–06.

11. سن الدولة لتشريعات فعالة بشأن البيئة، تعكس المعايير والأهداف الإنمائية؛
12. يجب التعاون الدولي على قيام نظام إقتصادي دولي، متفتح يحقق التنمية المستدامة؛
13. سن قانون وطني ودولي يضبط المسؤولية والتعريض لضحايا التلوث؛
14. التعاون من أجل منع نقل أي أنشطة أو مواد مضرة بالبيئة أو الإنسان من دولة إلى أخرى؛
15. أخذ الدول بالنهج الوقائي على نطاق واسع من أجل حماية البيئة؛
16. تشجيع السلطات الوطنية لإستيعاب التكاليف البيئية الداخلية بالأدوات الاقتصادية؛
17. تقييم الأثر البيئي كأداة وطنية لتقييم الأنشطة التي لها آثار سلبية كبيرة على البيئة؛
18. تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى بالكوارث الطبيعية، من أجل تجنب أضراره المرتقبة؛
19. تقْدم الدول بإخطار دول مجاورة، بأي معلومة بشأن الأنشطة بالبيئة؛
20. للمرأة دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة؛
21. تعبئة شباب العالم للمشاركة بقدراتهم وإبداعاتهم لتحقيق التنمية المستدامة؛
22. للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية دور حيوي في تحقيق التنمية المستدامة؛
23. توفير الحماية البيئية والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال؛
24. احترام القانون الدولي لحماية البيئة، وعدم تدمير التنمية المستدامة في وقت النزاعات والحروب؛
25. السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تتجزأ؛
26. على الدول أن تحل جميع منازعاتها البيئية سلميا، وبالوسائل الملائمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة؛
27. تعاون ومشاركة الدول والشعوب في تحقيق المبادئ الواردة في هذا الإعلان، لتحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر المبادئ ووثيقة "جدول أعمال الـ 21 المرافقة لها، بمثابة علامة فارقة فى تاريخ طموحات الدول لبناء عالم مستدام كما هي مثال جيد للشراكة والتعاون الدولى الناجح. لكن، بعد أكثر من 20 عاما، بات مفهوم التنمية المستدامة متداولا فى جميع انحاء العالم، إلا أن إجراءات تنفيذ هذه الالتزامات أبعد ما تكون عن التحقيق، بسبب ضعف إستدامة الدول النامية نظرا للازمة الاقتصادية العالمية والتغير المناخى وفقدان الموارد والتكنولوجيا من جهة، وإظهار بعض الدول لعدم رغبتها فى تحمل مسئولياتها لتوفير المساعدات الضرورية الى العالم النامى. ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن صافي المساعدات الانمائية الرسمية من 23 لجنة مساعدة انمائية تابعة للمنظمة وصل الى 133.5مليار دولار امريكي فى عام 2011، ما يمثل 0.31 % من إجمالى الناتج القومي الإجمالي للدول، وهو أقل بكثير من هدف 0.7 %، الذى حددته الامم المتحدة فى سبعينيات القرن الماضي[1].

[1] – لمزيد من الإطلاع، انظر: الأمم المتحدة، "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية"، المجلد الأول: القرارات التي إتخذها المؤتمر، ريوديجانيرو، يونيو 1992.

نلاحظ أن هذه المبادئ يمكن أن توجه جهود الحكومات والمجتمعات والمنظمات لتحديد أهداف التنمية المستدامة، ووضع برامج للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف ولمباشرة تنفيذ هذه البرامج لابد من آليات تمويل لتحقيقها. وهذا ما سوف نتطرق له في المبحث الموالي بالإضافة إلى استعراض أهداف التنمية المستدامة 17 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بمستقبل التنمية العالمية.

المبحث الثالث: تمويل التنمية المستدامة وأهدافها

يواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحديات مالية بسبب ضعف القدرات المالية لبعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولكي يتسنى تجنب إلقاء المزيد من المسؤوليات المالية على عاتق هذه البلدان، اجتمع رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا في 2015 لمعالجة قضية تمويل التنمية. حيث جرت مناقشة المساعدات الخارجية والتعاون بين الدول لتمكين جميع البلدان من متابعة خطة ما بعد العام 2015، وفيما يلي سنستعرض أهم الآليات التي يعتمد عليها تمويل التنمية المستدامة.

المطلب الأول: آليات تمويل التنمية المستدامة

يعد توفير الموارد المالية اللازمة أمرا هاما في سبيل الوصول إلى التنمية المستدامة حيث تنوعت مصادر التمويل لتبرز مدى أهمية الأمر، وفيما يلي ذكر لأهم هذه المصادر :

1- مصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية: وهي تعبر عن تلك التشكيلة التي تتكون من مجموع المصادر المحصلة من الاقتصاديات الوطنية التي تستخدم لأغراض التنمية المستدامة وحماية البيئة، ويمكن تقسيمها إلى:

اولا: الميزانية العامة: حيث يمكن أن يتوفر التمويل منها على مستويات حكومية مختلفة مثل المستوى الحكومي أو المستوى الإقليمي أو على مستوى البلديات وفقا لكل دولة.[1]

و كثيرا ما تتشكل الميزانية العامة من : الضرائب وهي اقتطاع مالي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء دون أن تعود عليه بنفع خاص مقابل دفع الضريبة هذا بالمفهوم العام، أما من ناحية التنمية المستدامة نجد الجباية الخضراء أو الضريبة الخضراء والرسوم البيئية أو الرسوم الخضراء.[2]

[1] –أحمد لعمي، أمال رحمان، "إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية رؤية إسلامية" (ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي، "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، أيام3–4 ديسمبر 2012)، ص. 58.

[2] –مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وأساسيات وموضوعات (الأردن: دار وائل للنشر،2007)، ص. 192.

ثانيا: صناديق حماية البيئة: حيث قامت بعض الدول بإنشاء صناديق لحماية البيئة، وتعد هذه الصناديق موارد تمويل عام، خارج إطار الميزانية العامة والتي توفر التمويل بشكل أساسي في شكل منح أو قروض.

ثالثا: البنوك ومؤسسات الإقراض المحلية: حيث يمكن ان تقوم هذه الموارد التمويلية بالاستثمار في مشروعات البنية التحتية وفقا للجدوى المالية للمشروع المعروض.

2- مصادر التمويل الدولي لمشاريع البيئة : ويمكن أن نميز أو نقسم مصادر التمويل الدولية إلى:

أولا: بنوك التنمية الدولية: إذ تعمل بنوك التنمية من حيث المبدأ بطريقة تشبه طريقة عمل البنوك التجارية فهي تحصل على رؤوس أموالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية، ولكن الاختلاف الوحيد أن مجموعة من الدول هي من تقوم بإنشائها والمساهمة في رأس مالها ويمكن في هذه الحالة أن تحصل هذه البنوك على رؤوس أموال دولية بشروط ميسرة .

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير أقدم المؤسسات في مجموعة البنك الدولي وأكبرها تم إنشاءه سنة 1945، ويعتبر أيضا أول مؤسسة متعددة الأطراف تضع سياسة حمايه للبيئة، حيث كان ذلك منذ عام 1970، ولقد أحرز البنك تقدما كبيرا خلال عام 1989 في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي للسياسة العامة وعملياته حتى أصبحت الاهتمامات سمة غالبة في عمليات البنك .

ثانيا: الصناديق الدولية للتنمية : وتضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات الإقراض التي تقدم القروض بشروط ميسرة بدون فائدة أو بسعر فائدة منخفض(وهو ما يعارض الشريعة الإسلامية)، وتضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات مثل جمعية التنمية الدولية وصندوق البيئة العالمي.[1]

المطلب الثاني :أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ال 193 بتاريخ 25 سبتمبر 2015 برنامجا عالميا جديدا للتنمية المستدامة تحت عنوان "تحويل عالمنا" : وفق خطة التنمية المستدامة تصل أفاقها لعام 2030، وسطرت لذلك 17 هدفا تتمحور حول 5 مجالات رئيسية، وهي الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة، وحددت 169غاية تغطي الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة الى جانب مجالات جديدة تتعلق بالعدالة والسلم والحوكمة الرشيدة. ووضع 230 مؤشر عالمي لرصد واستعراض تقدم انجاز البرنامج العالمي للتنمية المستدامة وأهدافه وغاياته، وفي مايلي سنحاول استعراض هذه الأهداف حسب ماورد في هذا البرنامج كما يلي: [2]

[1] –مدحت القريشي، مرجع سابق، ص. 559.

[2]–الأمم المتحدة، "أهداف التنمية المستدامة: 17 هدفا لتحويل عالمنا"، تم تفحص هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط:

أ-الناس: انهاء الفقر والجوع بجميع صورهما وضمان الكرامة والمساواة

تشمل هذه الفئة خمسة أهداف وهي:

الهدف (01): القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان: إن الفقر أكثر من مجرد الإفتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات، لذا يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ.[1]

الهدف (02): القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة: يقدم قطاع الأغذية والزراعة حلولا رئيسية للتنمية، ويعد قطاعا مركزيا في القضاء على الجوع والفقر، لذلك لابد من إعادة التفكير في كيفية تنمية الغذاء ومشاطرته واستهلاكه، وإذا تم ذلك بطريقة صحيحة، فيمكن للمزارع والغابات ومصائد الأسماك أن توفر طعاما مغذ للجميع، في حالة تحقيق تنمية ريفية ترتكز على الناس، وأن تحمي البيئة، وذلك بالحد من التدهور السريع للتربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي في الوقت الراهن، للحد من النزوح الريفي إلى المدن بحثا عن فرص العيش.[2]

الهدف (03): ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار: إن الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي يؤدي إلى خفض حالات الإصابة بالأمراض الفتاكة، لضمان الحياة الصحية وتحقيق الرفاه وزيادة العمر المتوقع، ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة.[3]

الهدف (04): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع:إن التعليم الجيد هو الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بزيادة نسبة التمدرس في كل المستويات خاصة لدى فئة البنات، وبزيادة الجهود يمكن تحقيق الأهداف العالمية للتعليم.[4]

---

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

1-الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 01، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty /

2-الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 02، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/hunger

3-الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 03، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/health

4-الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 04، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education

الهدف (05): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات: تعتبر المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، وإتخاذ القرارات والعمل اللائق حقا أساسيا لإحلال السلام وتحقيق الإستدامة والرخاء، وذلك بإشراك النساء في الحياة السياسية والاقتصادية، لتقديم دفعة نوعية للمجتمعات الانسانية التي تسير في ركب الإستدامة.[1]

ب–الكوكب: حماية الموارد الطبيعية لكوكبنا والمناخ للأجيال الحالية والمقبلة

وتشمل هذه الفئة خمسة أهداف وهي:

الهدف (06): ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإداراتها إدارة مستدامة: إن توافر مياه نقية للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه، لكن بسبب ضعف البنية التحتية وسوء الاستغلال وكذا قصور قنوات الصرف الصحي أدى ذلك إلى وفاة ملايين الناس كل سنة، خاصة الأطفال. ومرجح سنة 2050 أن يعيش شخص واحد على الأقل من كل أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة.[2]

الهدف (12): ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة: ترتبط أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بالموارد والطاقة، واستدامة الخدمات والبنية الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وخفض حدة الفقر. وهي تقتضي أيضا اتباع المنهجية في التعاون فيما بين الجهات الفاعلة، مع إشراك المستهلكين من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك والحياة المستدامة، وتزويد المستهلكين بما يكفي من معلومات من خلال المعايير والملصقات التعريفية، والانخراط في المشتريات العامة المستدامة.[3]

الهدف (13): اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره: بلغت انبعاثات الغازات الدفيئة الناشئة عن الأنشطة البشرية أعلى مستوى لها في التاريخ، مما أى إلى التغيرات المناخية وتعرض الغلاف الجوي والمحيطات للاحترار، بدأ تناقص مساحات الثلوج والجليد، ومستويات البحر، وفي ضوء ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرات في التنمية الاقتصادية، والموارد الطبيعية، وحالة الفقر، أصبحت معالجته تشكل عنصرا معقدا في إطار انجاز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن البيئي.[4]

الهدف(14): حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة: تعتبر محيطات العالم ودرجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها، هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحاً للسكن بالنسبة للبشرية. فمياه أمطارنا ومياه

---

[1] – الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 05، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/gender-equality

2–الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 06، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/water-and-sanitation

3–الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 12، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-consumption-production

4–الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 13، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/climate-change

شربنا وطقسنا ومناخنا وسواحلنا وقدر كبير من غذائنا، بل وحتى الأكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفسه، توفرها البحار وتنظمها جميعاً في نهاية المطاف، وقد كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل، تمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.[1]

الهدف (15): حماية النظم الإيكولوجية البريّة وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي: تغطي الغابات مساحة 30% من مسطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع الإيكولوجي وأوطان سكان الشعوب الأصلية، ويُفقد سنويا 13 مليون هكتار من الغابات، في الوقت الذي أفضى فيه التدهور الدائب في الأراضي الجافة إلى تصحر 3.6 بليون هكتار، إن إزالة الغابات والتصحر –الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ – يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، وهذا ما يؤثر في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر، وتُبذل الجهود سعيا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.[2]

ج–الازدهار: تمكين جميع الناس من حياة مزدهرة تلبي طموحاتهم فيانسجام مع الطبيعة

وتشمل هذه الفئة خمسة أهداف وهي:

الهدف (07): ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

إن إمكانية حصول الجميع على طاقة نظيفة، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل، أمر ضروري من أجل تعزيز الاقتصادات، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق الإنصاف، ويتولى بان كي . مون الأمين العام للأمم المتحدة قيادة مبادرة طاقة مستدامة للجميع لكفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة.[3]

الهدف (08): تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع: لا يزال نحو نصف سكان العالم يعشيون على ما يعادل قرابة دولارين يوميا، لذا يقتضي منا معاودة التفكير فيما ننتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر والتوزيع غير العادل. ولا تزال تهيئة فرص العمل الجيد تحديا من التحديات الرئيسية التي تواجهها

[1] –الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 14، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/oceans/

2 –الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 15، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/biodiversity /

[3] –الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 07، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/energy/

الاقتصادات جميعها تقريبا فيما بعد عام 2015. وسوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفِّز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة، وسيقتضي أيضا إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهم من العمل في ظل ظروف لائقة.[1]

الهدف (09): إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار: إن الاستثمار في البنية الأساسية –النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات–عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان، وينشأ أيضا عن وتيرة النمو والتحضر حاجة إلى استثمارات جديدة في البنية الأساسية المستدامة التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ، وسيكون بوسعها أيضا إعطاء زخم للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. وإضافة إلى التمويل الحكومي والمساعدة الإنمائية الرسمية، يجري تشجيع التمويل من القطاع الخاص دعما للبلدان التي في حاجة إلى دعم مالي وتكنولوجي وتقني.[2]

الهدف(10): الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها: خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من هوة الفقر، ولا تزال أشد الدول ضعفا – أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية – تشق طريقها صوب خفض حدة الفقر، بيد أن التباين لا يزال متواصلا، حيث هناك تباينات واسعة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية. وسعيا إلى خفض التباين، تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة.[3]

الهدف(11): جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

إن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير. حيث أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد، وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الاكتظاظ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات

1–الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 08، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط:
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/economic-growth/

2–الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 09، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط:
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/infrastructure-industrialization /

3–الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 10، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط:
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/inequality/

الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية، ومن الممكن التغلب على التحديات بحسن استخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر. وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك.[1]

د-السلام: تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل تخلو من الخوف ومن العنف

وتشمل هدف واحد وهو:

الهدف(16): التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات الشراكة: أكدت من جديد البلدان، خلال مؤتمر ريو+20 عام 2012، أهمية إدراج الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في إطار التنمية الجديد الذي سينبني على الأهداف الإنمائية للألفية، مؤكدين أن ثمة حاجة إلى المجتمعات التي يسود فيها العدل والديمقراطية بغية إنجاز التنمية المستدامة. لذلك ينبغي تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة.[2]

هـ-الشراكة: تنشيط الشراكة العالمية وتعزيز روح التضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة

وتشمل هدف واحد وهو:

الهدف (17): تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

يتطلب جدول تنمية مستدامة ناجع شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة . وأشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون "الطريق إلى الكرامة بحلول عام 2030"، إلى أن نجاح جدول أعمال التنمية المستدامة يتوقف على مدى قدرته على حشد الفاعلون والشراكات الجديدة والجهات المؤيدة ومواطني العالم ككل.[3]

[1]-الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 11، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/cities /

[2] -الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف16، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice

[3] -الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة: الهدف 17، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط:

ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): أهداف التنمية المستدامة

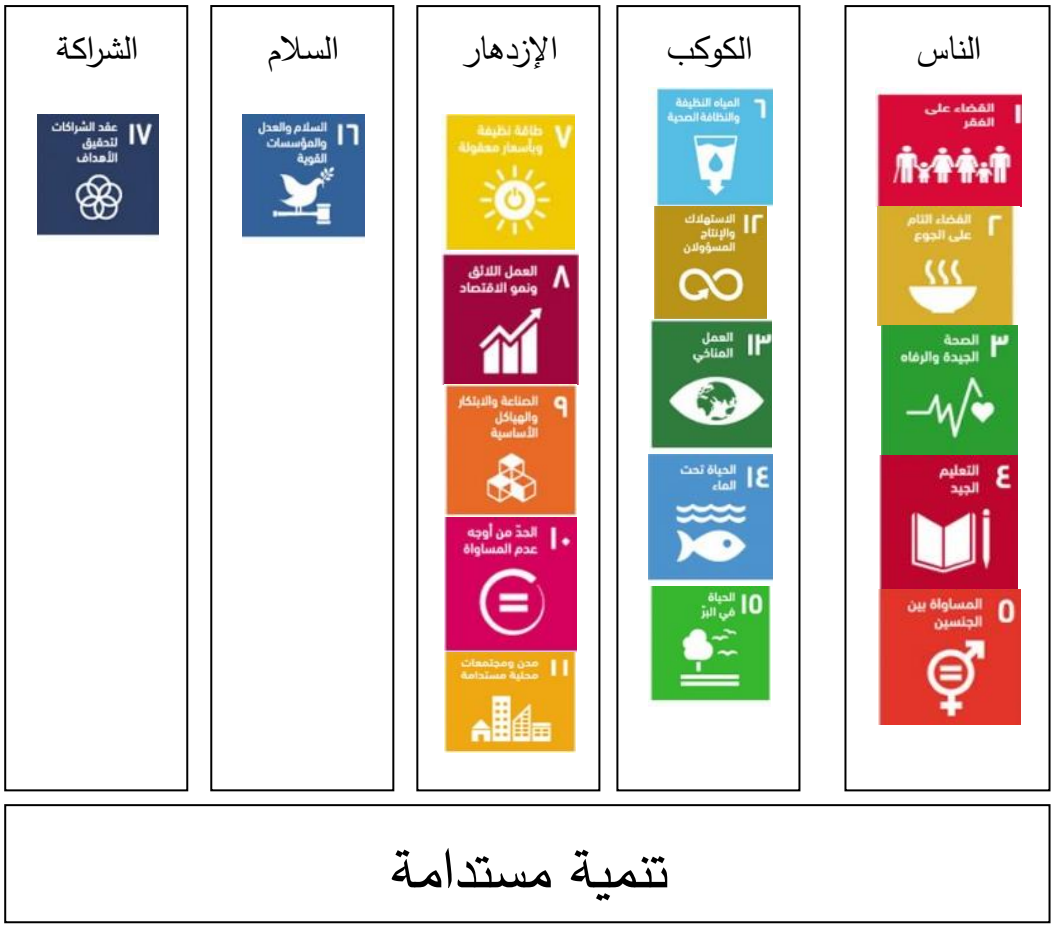

المصدر: من إعداد الباحث، إستنادا إلى: أهداف التنمية المستدامة، 17 هدفا لتحويل عالمنا، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

المبحث الرابع: مستويات التنمية المستدامة وإمكانية تطبيقها

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/globalpartnerships /

بعد استعراض الأهداف المرجوة من تمويل التنمية المستدامة، سنحاول في هذا المبحث التطرق لمستويات التنمية المستدامة وسرد بعض المعوقات التي تواجه تطبيق التنمية المستدامة وبعض الحلول المقترحة لتحقيقها.

المطلب الأول: مستويات التنمية المستدامة

يمكن التفريق بين مستويين رئيسيين للتنمية المستدامة هما كالتالي:

– **التنمية المستدامة القوية:** تعني إمكانية التوسع نحو الخارج في النشاطات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لكن وفق الحدود الطبيعية أو البيئية وذلك لضمان وجود استمرارية لعملية التنمية. ومنه الاستمرار في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية (الانسانية) على المدى البعيد، لن يعود بضرر كبير بالبيئة أو الطبيعة التي توفر الموارد العادية والطبيعية. والاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال من مستويات رأس المال (طبيعي، مالي أو تكنولوجي) فهي تسعى إلى الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال عند مستواها الأصلي كل على حدى، فهي تعد مكملة لبعضها البعض لا بدائل.[1]وقد لاقت هذه النظرة الدعم من طرف الفيلسوف[2]ROSNAY DE JOEL والذي يشبه قيام العلاقة الطفيلية بين الدائرة البيئية والدائرة الإنسانية من خلال عمل هذه الأخيرة على استنفاذ موارد هذه الأخيرة حتى النهاية.[3]

– **التنمية المستدامة الضعيفة :** على العكس يفترض مستوى الاستدامة الضعيفة أن التوسع في البعدين الاقتصادي والاجتماعي على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رأس المال الإجمالي ثابت، رأس المال (الطبيعي، التكنولوجي،بشري والمالي) ثابت. وترتكز النظرة الضعيفة للتنمية المستدامة على النظريات التي تدعو لضمان احتياجات الأجيال الحالية دون تهديد قدرة الأجيال اللاحقة على الاستجابة لاحتياجاتهم. وهي تعني أن هناك توسعا في نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة والاستخدام الأمثل للموارد الحالية، والبحث على

[1] -Jérôme Pelenc, "Weak Sustainability versus Strong Sustainability", Brief for GSDR 2015, (Accessed :15/09/2017), link: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/6569122-Pelenc-Weak%20Sustainability%20versus%20Strong%20Sustainability, pdf

[2]–جويل فروميت دي روزناي: ولد في 12 يونيو 1937 في كوريبيب (موريشيوس)، هو عالم، مستقبلي، محاضر، وكاتب الفرنسي، حائز على شهادة الدكتوراه في العلوم، في مجال الكيمياء العضوية والكيميائية المسبقة، وكان باحثا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ومدير تطبيقات البحوث في معهد باستور.

[3]–زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحماني، "البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة" (ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العالمي الدولي: "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، 7–8أفريل 2008)، ص.05.

حلول لمشاكل نفاذ الموارد أو التلوث، كما أن التنمية المستدامة الضعيفة تسعى للحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأعلى دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في مكونات رأس المال.[1]

وعلى عكس سابقتها تفترض الاستدامة الضعيفة دوما درجة من الاختلال بين مختلف رأس المال، حيث يعتبر بقاء مخزون رأس المال الإجمالي المجمع ثابتا على الأقل شرطا كافيا لضمان الاستدامة البيئية، حسب قاعدة الاقتصادي سولو: Robert Merton Solow مفادها أن: رأس المال الطبيعي القابل للفناء يمكن استبداله كليا بمرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي، وقد تبنى بعض الاقتصاديين حلا وسطا بين الاقتراحين السابقين، من خلال معايير اقتصادية ومادية في نفس الوقت.[2]

المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة وسبل تجاوزها

لقد تزايدت الجهود العالمية الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع مجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال هناك صعوبات كبيرة، يجب السعي لتجاوزها.

-معوقات التنمية المستدامة

يمكن حصر معظم معوقات التنمية المستدامة فيما يلي:[3]

- الزيادة المفرطة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة 140 % خلال 50 عاما الماضية ؛

- انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على الأقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخص لا تتوفر لديهم مياه للشرب وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10 % من جميع الأمراض في البلدان النامية؛

- عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن؛

- مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون، والاستغلال غير الرشيد للموارد؛

- استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية، وتراكم النفايات؛

---

[1]-مؤيد حامد عبد الله، البيئة والاتفاقيات الدولية (الإمارات العربية المتحدة : دار الكتاب الجامعي للنشر،2011)، ص. 128.

[2] -Olivier Godard, op. cit, P . 315.

[3]-محمد عبد العزيز عجايمية وآخرون، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها (مصر: جامعة الاسكندرية، 2013)، ص. 190.

– تعرض مناطق من العالم لظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف؛

– محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم؛

– عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية في بعض الدول النامية، ونقص الكفاءات القادرة على التعامل معها؛

في ظل هذه الظروف المعيقة لتنفيذ برامج التنمية المسطرة من طرف الأمم المتحدة، وعدم إكتراث بعض الدول المتقدمة في تنفيذ برامج المساعدة، يجب البحث عن منافذ لإيجاد حلول تتناسب مع برامج التنمية الدولية منها والمحلية، وسنتطرق لبعض هذه الحلول في مايلي:

– الحلول المقترحة للتنمية المستدامة

من أجل التغلب على معوقات التنمية المستدامة أو التخفيف من حدتها لابد من انتهاج الحلول اللازمة ونذكر منها:[1]

– توفير المجالات المختلفة والملائمة للشباب وتأهيل وتوفير فرص العمل المختلفة والتي تتماشى ومتطلباته وتخصصاته المهنية؛

– إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لأي بلد يريد النهوض بتنميته المستدامة المتعارف عليها؛

– صيانة ودعم السلوك الحضاري؛

– الاستغلال الرشيد للثروات وتوفير المناخ الملائم للاستثمار المحلي والأجنبي ؛

– إيجاد تخطيط سليم للموارد البشرية؛

– التنمية الريفية وإعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية؛

– محاربة الفساد بأنواعه؛

– تحقيق الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية ؛

– عدم استهلاك الموارد المتجددة بمعدل أسرع من مقدرتها على التجدد؛

– التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة كالطاقة الشمسية وتشجيع ودعم عمليات تدوير النفايات وإعادة استخدامها ؛

– سن التشريعات التي من شأنها تغريم الملوث على المستويات المحلية والدولية؛

[1]–محمد عبد العزيز عجايمية وآخرون، مرجع سابق، ص. 190.

–وسعياً إلى القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء وحماية البيئة دخلت «أهداف التنمية المستدامة» حيز التنفيذ في 1 يناير 2016، لذا حشدت بلدان العالم الجهود لمكافحة الفقر وعدم المساواة والتصدي لتغير المناخ. وفيما ركزت أهداف الألفية على ثمانية مجالات تتعلق بتحديات الفقر والتنمية الحضرية، وانطبقت فقط على البلدان النامية، فقد تضمنت الأهداف الجديدة 17 مجالاً مع تركيز قوي على الاستدامة وتغير المناخ، وهي عالمية تشمل جميع البلدان. ووفقا لمفاهيم الأهداف الجديدة، لا يمكن اجتثاث الفقر إلا بتكامل الجهود مع استراتيجيات تحفز النمو الاقتصادي وتستهدف في الوقت نفسه نطاقاً واسعاً من الاحتياجات الاجتماعية، التي تشمل التعليم والصحة والخدمات، إضافة إلى التصدي لتغير المناخ وحماية البيئة. وقد ركزت قمة تغير المناخ في باريس عام 2015 على أن التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة هو الإطار الأفضل لمواجهة تحدي التغير المناخي. وعلى جميع الحكومات الآن إنشاء هيكلة وطنية لتحقيق الأهداف السبعة عشر.[1]

كما ولقد أصدرت " شبكة حلول التنمية المستدامة" التابعة للأمم المتحدة دليلاً لمساعدة الجهات المعنية على البدء في تنفيذ أهدافها, تشمل سبع خطوات يمكن اعتمادها لإنجاح أهداف التنمية المستدامة في أي مدينة أو بلد أو منطقة أو قطاع، وتتمثل هذه الخطوات فيمايلي:[2]

1. قبل أن تتخذ البلدان أو القطاعات أو المناطق أو المدن قراراً بشأن مسار للعمل، عليها أن تلقي نظرة على وضعها الحالي. إن إلقاء نظرة أولية على مؤشرات متنوعة يساعد في كشف الأهداف غير المرصودة أو المتخلفة كثيراً. ومن شأن إعطاء الأولوية لهذه الأهداف المهملة أن يضمن دفع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، التي هي مترابطة، إلى الأمام معاً؛

2. التفكير على مدى 15 عاماً يساعد جميع الجهات المعنية في معرفة ما يمكنها تحقيقه وأين يمكنها المساهمة في أهداف التنمية المستدامة. والتخطيط الطويل الأجل يساعد أيضاً في التغلب على التقلبات التي ترافق تغيير السياسات والدورات الانتخابية؛

3. تصور مستقبل مرغوب فيه، ومن ثم العمل انطلاقاً من ذلك المستقبل لتخطيط كيفية تحقيقه.

4. الحكومات الوطنية التي وقعت على أهداف التنمية المستدامة مسؤولة في النهاية عن إنجاحها. لكن هذه الأهداف هي شبكة معقدة ومترابطة تحتاج إلى مقاربة من جميع الزوايا. ويحتاج تحقيقها إلى جهود

[1] -Unai and Sdsn, "Join Forces to Advance the Sustainable Development Goals", (Accessed : 07/09/2017), link: https://academicimpact.un.org/sites/academicimpact.un.org/files/UNAI%20and%20SDSN%20Statement%20of%20Collaboration%208%20February%202016_0.pdf

[2] – "7خطوات لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الحياة، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/07، الرابط:
https://academicimpact.un.org/sites/academicimpact.un.org/files/UNAI%20and%20SDSN%20Statement%20of%20Collaboration%208%20February%202016_0.pdf

جميع الجهات المعنية، في أعلى الهرم وأسفله، وفي القطاعين العام والخاص، وعلى الصعيدين العالمي والمحلي. ولأن تنفيذ هذه الأهداف العالمية يبدأ على المستوى المحلي، فقد صرحت الأمينة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية جوديث كارل بأن "المجتمعات والاقتصادات ليست قادرة على التحول ولا على تلبية أهداف التنمية المستدامة من دون استغلال القدرات النسبية للحكومات أو السلطات المحلية"؛

5.التقدم التكنولوجي يجعل تبادل البيانات أسهل من أي وقت مضى. ويساهم وضع الأهداف ومتابعتها واستكشاف القرارات الاستثمارية في إبقاء أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح، كما يساعد الحكومات على تقديم الخدمات وتأمين التواصل بين القطاعات الحكومية بفاعلية أكبر؛

6. تشير تقديرات إلى أن تلبية أهداف التنمية المستدامة ستكلف نحو ثلاثة تريليونات دولار، وقد كانت حصيلة قمة الأمم المتحدة لتمويل التنمية في جوان 2015 مخيبة لآمال الكثيرين بشأن التمويل المتوقع، لذلك على البلدان والمناطق والمدن النظر في الخيارات المتوافرة لتحويل الموارد الحكومية أو تحسين كفاءة إستخدامها، والسعي إلى التعاون والتكامل مع مصادر التمويل الخاصة، والحصول عند الحاجة على تمويل من مؤسسات دولية إذا كان متاحاً؛

7.لكي تنجح البلدان حيث تعثرت في أهداف التنمية السابقة، عليها تجميع بيانات حديثة وعالية الجودة وإعداد تقارير لمراقبة تقدم الأهداف الجديدة. وتساعد المؤشرات الواضحة الجهات المعنية في تطوير الاستراتيجيات وتحديد الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إلى الموارد. ولضمان عدالة التقدم، ينبغي جمع البيانات بحيث تشمل الجميع، من ذكور وإناث وفئات عمرية ومناطق حضرية وريفية وغير ذلك؛

إن الغاية الكبرى لأهداف التنمية المستدامة هي توفير إطار عمل للحكومات والجهات المانحة والجماعات الداعمة والمجتمع المدني للتحول إلى عالم "لا يستثنى فيه أحد". وهي تقدم اتجاهاً موحداً للمستقبل، ولها ميزة البناء على الأهداف العالمية السابقة وتسليط الضوء على أوجه التفاعل والتكامل بين مختلف القطاعات والجهات المعنية. لكن النجاح مرهون بتفسير هذه الأهداف وتنفيذها؛

ومنه نتيجة لما سبق يظهر جليا أن الوصول إلى التنمية المستدامة لابد أن يصحبها سياسات وخطط هادفة من شأنها التصدي والتقليل من المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية إلى أدنى حد ممكن، وذلك بإشراك كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

خاتمة الفصل:

تعتبر التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية إقتصادية وتنموية، حيث يمثل الأنسان حجر الأساس فيها، وهي التنمية المتوازنة التي تفي بالإحتياجات الحالية دون المساس بإحتياجات

الأجيال القادمة. فالتنمية المستدامة هي ذلك النشاط الإقتصادي الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية بأكبر قدر ممكن مع الحرص على الإستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية المتاحة، وعدم استنفاذ العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة، والحد من تعريض الأرض وما عليها لمختلف أنواع التلوث، وتأكيد عدالة توزيع الموارد وعوائد التنمية، والحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة وتوجيهها نحو الاستدامة.

لكن الفقر لايزال يسود معظم سكان العالم، والبيئة تزداد تلوثا بسبب عدم مسؤولية بعض الأطراف الفاعلة في المجتمع وخاصة الشركات الصناعية، إذا فالحاجة اليوم أكثر من إي وقت مضى إلى عقد عالمي جديد قائم على العدالة وذلك لن يتحقق إلا بتضافر جهود كل من الساسة والحكام وجمعيات المجتمع المدني لرسم سياسات تنموية مستدامة خاصة في الأقاليم المتعلقة بالمدن. فالتنمية المستدامة المحلية الهادفة إلى تحقيق العدالة الإجتماعية والتوزيع العادل للثروات وضمان الحقوق الإنسانية للمجتمعات، هي الطريق الأقصر لتحقيق السلم والأمن العالميين وكذلك الرفاهية لأفراد المجتمع. وذلك لن يتحقق إلا بتطبيق مبادئ الحكم الراشد في تسيير الشؤون المحلية للمدن والأقاليم. وهذا ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

من الحكم الراشد إلى الحكومة المحلية الرشيدة

مقدمة الفصل:

شهد مفهوم الحكم الراشد في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من طرف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لتحقيق طموحات المواطنين وتوسيع نطاق مشاركتهم ودورهم في عملية الحكم، حيث ظهر مفهوم الحكم الراشد كمحدد أساسي، ومدخل جديد لتحقيق التنمية المستدامة.

أدى التطور الحديث الذي شهدته معظم المجتمعات إلى تزايد حجم المطالب والضغوطات على الدولة، مما إنعكس سلبا على هذه المجتمعات واخفاق تنفيذ العديد من السياسات التنموية، وهو ما فرض مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية من طرف عدة مؤسسات دولية من أجل وضع هذه المطالب ضمن سياسات تنموية ناجحة، كما دفع ذلك بالعديد من الدول إلى محاولة تطبيق أسلوب الحكم الديمقراطي وتجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفاعلية في الشؤون العامة، حيث أصبحت الدول في إطار تطبيق سياسة مفهوم الحكم الراشد تعمل على توسيع قاعدة الإصلاح والمشاركة الذاتية للفرد في شؤون المجتمع، الذي أصبح له دورا رئيسيا في إطار دولة القانون على جدول أولويات المجتمع الإنمائية.

ومن هذا المنطلق نجد أنه لابد من رسم السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة، وأبرز هذه التوجهات هو تبني الحكم الراشد، ولأبراز هذا التوجه الجديد كان لزاما علينا في هذا الفصل أن نستعرض في بداية الأمر مفهوم الحكم الراشد وتطوره من وجهة نظر المنظمات الدولية والإقليمية وكذا بعض المفكرين، ثم التطرق للمبادئ وأبعاد الحكم الراشد، ثم الإنتقال بعدها في المبحث الثاني إلى توضيح العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، أما المبحث الثالث نخص به دور الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد (Good Governance)

لقد شاع استخدام مصطلح الحكم الراشد في الخطابات السياسية، وأصبح التعبير عنه كشرط جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في ظل التطورات الحاصلة على مستوى النظام الدولي.

المطلب الأول: المسار التاريخي للحكم الراشد

مصطلح الحكم ذو أصل يوناني Kubemàn، وعرف باللاتينية Gubernare، وكان يستخدم في الفرنسية القديمة في القرن الثاني عشر كمرادف لمصطلح Gouvernement طريقة وفن الإدارة، وانتقل للغة الإنجليزية في القرن الرابع عشر Governance، ثم استخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة 1478، وليستخدم كنطاق واسع ومعبر عن عبء الحكومة سنة 1679، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية، ثم برز هذا المفهوم في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية، واستخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية، حيث أضيف له صفة " الجيد" ليصبح Bonne gouvernance، وترجم للعربية بعدة مصطلحات وأهمها: الحكم الراشد أو الرشيد أو الصالح، أو الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعبيرات انتشاراً هي الحكم الراشد أو الحكم الجيد، الذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005. ورغم الانتشار الواسع لهذا المفهوم إلا أنه لايوجد إختلافا في تعريفه، بل التباين يكون في تاريخ ومكان ظهور هذا المصطلح.[1]

ولقد ظهر مفهوم الحكم الراشد منذ عام 1989 في منشورات وتقارير البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الإقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الافريقية جنوب الصحراء حيث تم الربط بين الكفاءة الادراية الحكومية والنمو الإقتصادي، فوفقاً لهذه الأدبيات فإن الأدوات الحكومية للسياسات الإقتصادية ليس من المفروض فقط أن تكون اقتصادية وفعالة، ولكن أيضا لابد أن تكفل العدالة والمساواة، ولقد نما المفهوم بعد ذلك ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار سيادة القانون.

في بداية التسعينات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وكل ما يجعل من الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها، ففي إجتماع اللجنة الوزارية لمنظمة التنمية الإقتصادية OECO الذي عقد في باريس في مارس 1996، حيث تم الربط بين جودة وفعالية

[1]–شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر 2000–2010" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2012)، ص. 03.

وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ودرجة رخاء المجتمع، والتأكيد على أن المفهوم يذهب إلى أبعد من الإدارة الحكومية، لتضمن إشكاليات تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل المشاكل التي تواجهها .

وبعدها جاءت نقطة التحول لمفهوم الحكم الراشد، حين طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المفهوم بهدف تغيير دور الدولة والإعتراف بدور الفاعلين المتعددين، والتوجه الفعال (المشاركة والشراكة) مع قضايا وتحديات التنمية البشرية، حيث إمتد المفهوم إلى المجتمع المدني، ثم اتسع ليشمل الحكم الراشد في إطار العولمة سواء مؤسسات التمويل العالمية أو الشركات متعددة الجنسيات، وأصبح ذلك توجها واعترافا عاما بجملة من القواعد والمبادئ في إطار العولمة.[1]

وقد أخذ مفهوم الحكم الراشد حيزا كبيرا في أوساط المنظمات الدولية وفي أعمال المؤتمرات واللقاءات الدولية ونذكر منها:

- ✓ مؤتمر Rio Dejaniero حول البيئة والتنمية 1992.
- ✓ مؤتمر فيينا حول حقوق الإنسان 1993.
- ✓ مؤتمر القاهرة حول الشعوب والتنمية 1994.
- ✓ مؤتمر كوبنهاجن حول التنمية الإجتماعية 1995.
- ✓ مؤتمر بكين حول المرأة 1995.
- ✓ مؤتمر إفريقيا–فرنسا تحت موضوع الحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة ببوركينافاسو1996.
- ✓ مؤتمر بروكسل حول الدول أقل تطورا 2001.
- ✓ مؤتمر أروشا الذي أكد على ترقية الحكم الراشد في القارة الأفريقية2001.
- ✓ مؤتمر جنوب إفريقيا حول البيئة 2002.

المطلب الثاني: أسباب ظهور الحكم الراشد

يعود ظهور مفهوم الحكم الراشد إلى عوامل سياسية وايديولوجية ترتبط بتغير موازين القوى في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وإلى عوامل أخرى ترتبط بتغير دور الدولة بعد تبني العديد من الدول النامية سياسة انفتاح السوق وتحرير التجارة وظهور ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، ومن هنا يمكن تقسيم تداعيات بروز الحكم الراشد إلى ما يلي:

الفرع الأول: عوامل سياسية

[1] –أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص. 155.

مع انتهاء الحرب الباردة تزايد الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد حيث حضي هذا الأمر باهتمام واسع ما بين الدول المانحة والدول المتلقية نظرا لبداية زوال الخطوط الفاصلة بين الشؤون الداخلية والخارجية لهما، ومع إنهيار الاتحاد السوفياتي وتبني دول المعسكر الشرقي إيديولوجيات يغلب عليها الطابع الليبرالي، تنامت موجة العولمة وتسربت القيم الديمقراطية عبر حدود الدول النامية خاصة بعد ثورة تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية، حيث أصبح هناك اقتناع على المستوى الدولي بأن الفساد له تأثير سلبي على الأمن والاستقرار الدولي وأنه لم يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدولة بل أصبح يعصف حتى باقتصاديات الدول الأخرى، بالإضافة لهذا فان عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول النامية، وانتشار الصراعات والحروب الأهلية والطائفية بها، كان سببا كافيا للبحث عن آلية جديدة تلتزم بها تلك الدول للخروج من أزماتها. أضف إلى ذلك بروز روح النضال السياسي والاجتماعي النشيط، الذي ظهر لدى منظمات المجتمع المدني في كل انحاء العالم ودعوة هذه المنظمات إلى إرساء الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار العام والحياة السياسية.[1]

ويجرنا مفهوم الفساد إلى عدد من المصطلحات المرتبطة بهذا الموضوع منها المساءلة والشفافية كمقوم أساسي من مقومات الحكم الراشد(الصالح)، الذي شكل شرطا من شروط تحقيق التنمية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر، فلا شفافية بدون مساءلة ولا يمكن أن تتحقق المسائلة دون توفر الشفافية.

وبالرغم من إختلاف الساسة والباحثون الأكاديميون على تعريف الفساد، إلا أنهم يتفقون على آثاره ونتائجه، ولقد تعددت التعاريف لتوضيح مفهوم الفساد وقد يعود السبب إلى إختلاف الأفكار والثقافات والتوجهات، إلا أن أغلب التعاريف جاءت متفقة وبشكل كبير على سوء هذه الظاهرة والآثار السلبية التي تتركها، فهناك توجهات متنوعة حول مفهوم الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالبعد العلمي، وبالأخص من قبل علماء الإقتصاد والقانون والسياسة وعلم الإجتماع، لذلك لايوجد تعريف واحد شامل، ويحظى بموافقة كافة المهتمين بموضوع الفساد. إلا أن أكثر التعاريف استخداما هو تعريف البنك الدولي

[1]–الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، " الحكم الحضري السليم والتنمية التشاركية"، نيويورك، 2010، ص. 02، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/20، الرابط:
http://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/I01/001/86/img/I0100186.pdf?OpenElement

الذي تناول كل من مفهوم الفساد والمفاهيم المرتبطة به في تقريره لسنة 1997،[1] ووضع تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت موضوع الفساد وفي ما يلي بعض التعاريف حسب نظرة المؤسسات الدولية:

يعرف البنك الدولي الفساد على أنه : إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب إبتزاز أو رشوة لتسهيل عقد ما، كما يتم عندما يقوم عملاء أو وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على المنافسين، وتحقيق الارباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى رشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.[2]

وحسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن: الفساد هو إساءة استعمال السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الإكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الإختلاس.[3]

يرى صندوق النقد الدولي مفهوما آخر للفساد حيث أنه: علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تهدف كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونا من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات العلاقة بالآخرين.[4]

وتتمثل مظاهر الفساد في مايلي: [5]

- ✓ الرشوة والسرقة والإختلاس والتزوير؛
- ✓ تقاضي العملات وقبول الهدايا والإكراميات؛
- ✓ التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية وبالأختام الرسمية وبيع الوظائف والترقيات؛
- ✓ الإبتزاز وإستغلال النفوذ؛
- ✓ الحصول على قروض من جهات عامة؛
- ✓ استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة؛

---

[1]–مصطفى بلمقدم، ووهيبة حليمي، "الفساد الإداري والحكم الرشيد كإستراتيجية لمكافحته" (ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: الإصلاح الإداري والتنمية الإقتصادية، المركز الجامعي، خميس مليانة، عين الدفلة. ، يومي: 3و4 ديسمبر 2006).

[2]–أحمد عبه الفضيل، " مفهوم الفساد ومعاييره"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 309، (2004)، ص ص. 34–35.

[3]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، "مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم"، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية 1998، ص. 9.

[4]–محمد مازن مسلول، "قضايا الفساد ومؤشراته المختلفة"، النبأ، العدد: 80، (كانون الثاني 2006).

[5]–بوزيد السايح، "معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد" (ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان: ""تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها"، جامعة د. يحيى فارس بالمدية، يومي: 10/11 مارس 2010).

- ✓ بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات والتآمر ببيع بعض الأوراق الرسمية؛
- ✓ المساعدة في التهرب من الضرائب والتزوير في التقديرات الضريبية؛
- ✓ التلاعب بتحرير المخالفات النظامية وانتهاك اللوائح والانظمة والتآمر مع غاسلي الأموال؛
- ✓ التدخل في أعمال السلطة القضائية.

الفرع الثاني:عوامل إدارية

ترجع هذه الدوافع إلى التغير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع المدني في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ، ومالكة للمشروعات وإدارتها، ومسئولة عن توزيع الدخل وتقديم الخدمات إلى مجرد شريك من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع متمثلين في القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات، والمجتمع المدني، هؤلاء الشركاء الذين أصبحوا يدعون إلى المزيد من فرض الرقابة والشفافية والمساءلة ويساهمون في وضع السياسات الإنمائية للدولة.

ومن هنا لم تعد الدولة في الاقتصاد الحديث مسئولة لوحدها على الوفاء بمتطلبات التنمية نظرا لتزايدها بالإضافة إلى عدم قدرتها على إدارة النشاط الإقتصادي بمفردها وفشلها في تحقيق السلم والحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات العمومية خاصة في قارة إفريقيا، ما أدى إلى ظهور مفهوم الحكم الراشد الذي انتقل بالإدارة الحكومية من أدوارها التقليدية إلى وضع جديد بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني.[1]

الفرع الثالث: عوامل اقتصادية ومالية

ويمكن حصرها في النقاط التالية:

– سيادة مجموعة من الظواهر الاقتصادية في عقد الثمانينات والسبعينيات من القرن الماضي حيث تم الكشف عن ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية، مما جعل فكرة الحكم الراشد تزداد بلورة وتطورا ومن بين أهم هذه الظواهر ارتفاع عجز الموازنة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد كانت هذه الظواهر أكثر حدة على الدول النامية، ما أدى إلى عدم استقرارها الاقتصادي وكان سبباً في ارتفاع معدلات تضخمها ومديونيتها، وقد انعكس ذلك على القدرة الشرائية وزيادة حدة الفقر بها.

[1] -Mohammed salih, gouvernance," information et Domain publique , addis ababa, commission économique pour l'Afrique", 2003, P . 09 .

– السرعة التي تخطو عملية العولمة والمتمثلة في زيادة تحرير تجارة السلع والخدمات، وبشكل خاص الخدمات المالية، وما ولدته العولمة من ترابط بين الاقتصاديات الدولية من جهة، وطبيعة العدوى التي تتمتع الأزمات المالية من جهة أخرى، بحيث أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل احتواء هذه الأزمات ومنعها من الانتشار خارج حدود الدولة أو حتى الإقليم.

– إدراك أن إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية لم تكن مرضية، وان القواعد والسياسات والاجراءات التي تحكم هذه العملية لم تعد تتلاءم مع ما أفرزته ظاهرة العولمة من تغيرات على الساحة الدولية، ويذهب بعض المفكرين إلى أبعد من ذلك حيث يرون أن الليبرالية الجديدة، والتي واجهت برنامج عمل مسيرة التنمية العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بحيث لم يتحقق النمو الاقتصادي الموعود، واستمر الفقر وعدم المساواة في العالم، وبقيت مشكلة الديون في الدول النامية في تأزم متصاعد، حتى في الفترات التي تم فيها تسجيل معدلات نمو اقتصادي، فكان من الواجب البحث عن إستراتيجية جديدة تحقق التنمية.[1]

–فشل المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف من البلدان المانحة إلى الدول النامية في تحقيق أهدافها (الحد من الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية والنمو المستدام)، وكان هذا راجع إلى القدرات الإدارية لحكومات البلدان الفقيرة، والتي اتسمت بالضعف في إدارة هذه المساعدات ومشاريع التنمية، وانتشار الفساد على نطاق واسع. وقد أشارت إحدى الدراسات الهامة للبنك الدولي بأن هناك علاقة سلبية على مدار العقود الحديثة بين المساعدات والنمو، حيث أن بعض البلدان تسلمت الكثير من المساعدات المالية الدولية، إلا أن مستوى الدخل فيها انخفض، بينما دول أخرى استلمت مساعدات قليلة مقارنة بالأولى، إلا أن مستويات الدخل ارتفعت بشكل واضح، فهذه الدراسة زادت من احتمال أن العديد من العوامل وليست الأموال فقط تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية، وهو الأمر الذي جعل الجهات المانحة تعتبر أن الحكم الراشد أساسي لنجاح هذه المساعدات في العالم النامي، ومنذ ذلك الحين ارتبطت التنمية وتقديم المساعدات باعتماد الحكم الراشد في الدول النامية .

– تعثر العديد من برامج التكييف والإصلاح الهيكلي التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من الدول النامية، والذي كان جانبا كبيرا من أسبابه يرجع إلى إنتشار الفساد الداخلي وضعف

[1] –إبراهيم فريد عاكوم، "إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية، دراسات إستراتيجية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد: 117، (2006)، ص. 11.

المؤسسات في تلك الدول، ما دفع بالمؤسسات الدولية إلى التأكد من أن الحكم الراشد هو السبيل الوحيد لإنجاح مثل تلك الإصلاحات.[1]

الفرع الرابع: عوامل اجتماعية

تتمثل العوامل الإجتماعية التي أدت إلى ظهور الحكم الراشد في مايلي: [2]

– ضعف مستوى التنمية البشرية، نتيجة لزيادة مظاهر الفقر وتدني المستوى المعيشي للأفراد؛

– أزمة البطالة التي لاتزال ترهق كاهل المجتمعات النامية، والتي لم تستطع التخفيف من حدتها؛

– استمرار تدني المستوى التعليمي وتفشي ظاهرة الأمية وخاصة في الوسط النسوي.

إن مجمل هذه الظروف والمشاكل مجتمعة تعكس درجة فشل دول العالم الثالث في سياساتها التي تتبعها، وذلك من خلال عجزها على خلق نظام سياسي مفتوح يُؤمن بالمفاهيم الحديثة للممارسة السياسية مثل: تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، واعتماد النزاهة والتنافسية السياسية المشروعة في الآلية الانتخابية... الخ، وقد فرضت على الدول النامية أن تفكر في إيجاد مخرج يليق بإصلاح أوضاعها الداخلية من أجل تقديم خدمات ذات نوعية للمواطن، والتغلب على كل المظاهر التي أدت إلى فشلها، متخذة من مفهوم الحكم الراشد كمدخل أساسي ومهم في إدارة منظومة حكمها.

المطلب الثالث: الحكم الراشد (محاولات تحديد المفهوم)

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الراشد، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية....، لكنا سنحاول رصد أهم التعاريف التي تخدم موضوعنا هذا.

وبداية نلاحظ أن كلمة الحكم الراشد تتكون من شطرين، حكم وراشد.

الحكم: يعني مفهوم الحكم ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع بما فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية، وهو بذلك يعني مفهوما أوسع من مفهوم الحكومة، لأنه يتضمن عمل أجهزة الدولة الرسمية والمؤسسات غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتتحدد معالم هذا المفهوم ابتداء من إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى المركزي واللامركزي، وصولا إلى الآليات والمؤسسات التي تشترك بصفة مباشرة أو غير مباشرة

[1] -Sudarno Sumarto and others, "Governance and Poverty Reduction: Evidence from NewlyDecentralized Indonesia", A paper from the SMERU Research Institute, with support from AusAID, the FordFoundation, and DFID, (Indonesia: March 2004) , P. 03.

[2] -إبراهيم فريد عاكوم، مرجع سابق، ص. 13.

في صنع القرارات[1]. فالحكم الراشد يشتمل العديد من العناصر الأساسية للديمقراطية، مثل المشاركة والانفتاح على المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان المدنية والفكرية والممتلكات الخاصة، فضلا عن إدارة الصراع بشكل سلمي.[2]

لقد شاع مصطلح الحكم الراشد من قبل المؤسسات الدولية مع نهاية عقد الثمانينات، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه برامج التكييف الهيكلي تطرح العديد من الصعوبات للغالبية العظمى من الدول النامية. وقد تم تشخيص هذه الصعوبات من قبل البنك الدولي، على أنها تعود إلى أخطاء في تمثيل السياسات وليس إلى السياسات نفسها، لأن تنفيذها كان يخضع للفساد، وآلية المؤسسات السيئة، والأنظمة القانونية الضعيفة، ونقص الشفافية في الإدارة العامة، والعجز عن تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية. [3]

الفرع الأول: تعريف البنك الدولي للحكم الراشد

يعتبر البنك الدولي أول من إستخدم مضامين الحكم الراشد ومعاييره ومبادئه بشكل واسع كآلية للتنمية المستدامة، وهذا إثر دراسة الأزمة الإقتصادية في إفريقيا سنة 1989، إذ عرفه بصفة عامة على أنه:" ممارسة للسلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة. فالحكم الراشد مرادف التسيير الإقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة على مختلف الإنتقادات الخاصة، والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى إلى الأسفل، والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها".[4]

وفي عام 1991 ظهر مفهوم الحكم الراشد في تقرير البنك الدولي لأول مرة حول إفريقيا جنوب الصحراء بعنوان (إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام)، وقد عرف التقرير الحكم الراشد على أنه: "الترتيبات المؤسسية للدولة، وعملية صياغة السياسيات وصنع القرار، وتنفيذه، والعلاقة بين الحكومة والمواطنين برمتها".[5]

---

[1]- Walid Laggoune , "De L'état Entrepreneur a L'état Actionnaire" , Revue Algerienne, N ° 1, (Anné1993), P. 31.

[2] -Sam Agere, Promoting Good Governance: Principles, Practices and Perspectives, Managing the Public Service: Strategies for Improvement Series (London: UK: Commonwealth Secretariat, 2000), P. 10.

[3]–جون سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والإقتصادي، (واشطن: مركز المشروعات الدولية، 2003)، ص2.

[4] –الأخضر عزي، غانم جلطي، "الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات"، مجلة الجندل، العدد: 27، 2006.

[5] -Ngaire Wods, the Challenge of Good of Good Governance for the IMF and World Bank,Themslves World Development, vol 28, n°5, U K, (2000), P. 804.

كما عرف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه: " الحالة التي يتم من خلالها إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية".[1]ثم عرفه بعد ذلك على أنه: "ممارسة السلطة لإدارة شؤون الأمة".[2] وكما أوضح البنك الدولي على أن الحكم الراشد هو:" التقاليد والمؤسسات التي تُدار بها السلطة لدولة ما من أجل الصالح العام".[3]وهذا التعريف يشمل:[4]

-عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم؛

-قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية؛

-احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

الفرع الثاني: تعريف الهيئات والمنظمات الدولية للحكم الراشد

يعتبر البرنامج أن الحكم الراشد يعكس حالة تقدم الإدارة وتطورها، من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع والبرامج التنموية بشفافية ومسؤولية.

1- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائيPNUD: حيث يعرف البرنامج الحكم الراشد على أنه: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".[5]

2- تعريف صندوق النقد الدولي FMI : عرف الحكم الراشد على أنه: "الطريقة التي بواسطتها تسيير سلطة الموارد الإقتصادية، والإجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع".[6]

---

[1] -The world bank, "gouvernance and development", the world Bank publication, D. C. 1992, P. 01.

[2] -Werner Hammel, "The Political dimension of Aid Developing Countries Must Shoulder Responsibility", DVC Development and Cooperation, n° 6, (11/12/1997), P P. 21-23.

[3] -The World Bank Group, "Governance and Anti- Corruption"? Center of the World Bank Institute, Program Overview, 2004, (Accessed: 12/06/2017), link: www.worldbank.org/wbi.governance .

[4] -مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكمية الراشدة : جدل لم يحسم بعد، الأردن: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني جوان 2007، تم تصفح الموقع يوم: 2017/09/19، الرابط: www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

[5] -Danille Resnick and Regina Birner, "dose good governance contribute to pro-poor growth?"_A review of the evidence from cross-couuntry studies, discussion paper N° 30,International Food Policy Research Institute, Washington, February 2006, P. 08.

[6] -International Monetary Fund, "GOOD Governance: The IMF' s Role", 2000, (Accessed : 19/09/2017) , link: www.inf. org/external/pubs

3- تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية ACDI: تعرف الحكم الراشد على أنه : الطريقة التي من خلالها تسير الموارد الإجتماعية والإقتصادية للبلد، أي استعمال وتطبيق السلطة من طرف مختلف الفاعلين في الحكومة بطريقة فعالة، مستقيمة، عادلة، شفافة وبكل روح المسؤولية.[1]

4- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 AHDR: الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً، وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

الفرع الثالث: تعريف بعض المفكرين للحكم الراشد

كما تم تعريف الحكم الراشد من قبل الباحثين والمفكرين نذكر منهم:[2]

- تعريف "باكناسكو ولوكاليس" Bagnasco et le Galles أن الحكم الراشد هو ذاك النمط من الحكم الذي يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة.
- تعريف "ماركو رانجيو وتيبولت" Marcou, Rangeon et Thibault أن الحكم الراشد هو تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.
- تعريف"فرونسوا أكسافييه موريان" Francois Xavier Merrien الذي يرى أن الحكم الراشد هو ذاك النمط الذي يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، حيث يعطي أهمية كبيرة للمشاركة لغرض تحقيق الأهداف.
- أما تعريف "و. براند" W. Brand فيرى أنه مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والتوفيق بين المصالح المختلفة. كما ويندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية

[1] - l'Agence canadienne de développement international, " Droit de la personne :démocratisation et la bonne gouvernance", 2005, (Accessed : 10/09/2017), link: www.acdi-cida.gc.ca/cida_ind.nsf

[2] -الاخضر عزي، وغانم جلطي، " قياس الدولة من خلال الحكم الراشد، إسقاط على التجربة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، (2005)، تم تصفح الموقع يوم: 2017/10/20، الرابط:www.ululimsania.net/a34.htm : //http

والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب وهذه المؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع.

- وحسب رأي "هويت"Hewit وسانتياCyntyia فإن الحكم الراشد هو : قدرة المنظمات على التسيير الفعال، عن طريق صنع قرارات ملائمة وخلق حركية للنشاط الجماعي لخدمة الصالح العام والخاص.[1]
- و"يرى كوفمان" Daniel Kaufmann وآخرون أن الحكم الراشد هو: التقاليد والمؤسسات التي تحدد طريقة ممارسة السلطة في بلد ما.[2]

إذا يمكن القول أن الحكم الراشد هو العمل الذي تقوم به القيادات السياسية المنتخبة، بهدف تطوير أفراد المجتمع وذلك بمساهمة الإطارات الإدارية لتسهيل المشاركة الشعبية في مختلف القنوات السياسية لتطوير نمط حياتهم ورفاهيتهم. وهذا التطوير يكون وفقا لثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها لتحقيق الحكم الراشد وهي: [3]

- ✓ البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها؛
- ✓ البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها؛
- ✓ البعد الاقتصادي والاجتماعي: المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة؛

يكمن التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة من خلال إدارة عامة فاعلة مبنية على الإستقلالية عن الضغوطات السياسية، مع التعاون بين الإدارة السياسية والإدارة العامة الفاعلة لتحقيق إنجازات في السياسات العامة، وإرساء السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية.

---

[1] - Cyntyia Hewit de Alcantara, "Du bon usage du concept de gouvernance", Revue Internationale des Sciences Sociales, n°15, (mars 1998).

[2] -Daniel Kaufmann and others, "Governance Matters: From Measurement to Action Finance and development", A quarterly magazine of the IMF, Volume 37, n° 2, (June 2000). Pp 55-66.

[3] –إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 97 .

كما أن الحكم الراشد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة، وهذا ما سنوضحه في مايلي.

المطلب الرابع: عناصر الحكم الراشد ومعاييره

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا انه لتحقيق حكم راشد لا بدا من تظافر جهود كل من الدولة والمجتمع المدني، إلى جانب القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وهي الأطراف الرئيسية المكونة للحكم الراشد.

الفرع الأول: عناصر الحكم الراشد

تعتبر الدولة هي الطرف الأول والرئيسي في تحقيق الحكم الراشد من خلال مؤسساتها وأجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وذلك بتوفير الإطار التشريعي الذي يسمح بالمشاركة السياسية وإدارة الحكم، بالإضافة إلى إعطاء السلطة التشريعية صلاحيات واسعة في التشريع والرقابة. وتتمثل عناصر الحكم الراشد فيما يلي:

أولا : الدولة (المؤسسات الرسمية والسلطات المحلية)

تتمثل عناصر الدولة في: الشعب والإقليم والسيادة، حيث تعتبر السيادة هي أهم عنصر يحدد طبيعة الدولة المعاصرة، وفكرة السيادة تحدد علاقة الدولة بمواطنيها من ناحية، وحدود السيادة الإقليمية وبالتالي استقلالها عن الدول الأخرى من ناحية أخرى.[1]

إذا فالدولة :هي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمنا تركيب الدولة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2]. وهناك من يعتبرها: " نظام يمثل القوة والسلطة التي يتمتع بها الحاكم".[3]

---

[1] –حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص. 20.

[2] –مسعود دراوسي ،" السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990– 2004" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005)، ص. 36.

[3] –صالح زياني، "تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد: 17، الجزائر، (2007)، ص. 89.

ومن هنا نستنتج أن الدولة هي المسئولة عن توفير الإطار التشريعي الملائم الذي ينظم العلاقة بينها وبين أفراد الشعب، ويسمح بمشاركتهم في بناء دولتهم باعتبارهم طرفا فيها، إلى جانب إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات الهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وخلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف على شكل منظم ورسمي، كما ينبغي على الدولة توفير الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون. وكذا على السلطة التنفيذية في الحكومة توفير المستوى اللازم من الإدارة المطلوبة للحفاظ على حرية المؤسسات الحكومية دون أن تمس باستقلال القضاء.[1]

أما السلطات المحلية فدورها إشراك المواطنين سواء عبر اللقاءات الدورية أو عبر الاستماع لانشغالاتهم بتشكيل لجان متابعة وإشراف، كما ينبغي عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات وميزانياتها ومشاريعها، وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات وتحديد الأولويات التنموية عبر لجان المتابعة أو المسحات الإحصائية، كما انه يقع عليها عبء العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلافي المصالح، وعدم تعارضها ولبناء الثقة بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع.[2] والحكم الراشد يجعل الدول تعيد النظر في دورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وذلك يعود إلى:[3]

- ✓ إحتياج القطاع الخاص إلى بيئة مساعدة للأسواق الحرة، وتحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق؛
- ✓ حاجة المواطنين للإستجابة لإحتياجاتهم من قبل الدولة؛
- ✓ الضغوط العالمية التي تواجه الدولة والحكومة.

ثانيا: القطاع الخاص

اتجهت معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق، فقد أصبحت معظم الدول تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم. وقد أدركت الدول بما فيها النامية أنه هناك ضرورة ملحة لتشجيع المشاريع الخاصة ودعمها. فقد أصبح واضحا أن استثمارات

[1]–صلاح محمد الغزالي،" الحكم الصالح الطريق الى التنمية "، جمعية الشفافية الدولية ، ص 06، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/13، الرابط:
www.transparency-kuwait.org/indix.php?ind=download

[2] - حسن كريم، "الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية"، المستقبل العربي، بيروت، العدد: 309 ،(2004)، ص. 56.

[3]–زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية :قضايا وتطبيقات (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص. 46.

القطاع الخاص هي مفتاح تحقيق النمو الاقتصادي، وإتاحة المعرفة والتدريب والاستثمارات اللازمة للتنمية، ومشاركة القطاع الخاص ضرورية لأجل نقل المعرفة والتكنولوجيا وهما عاملان بالغا الأهمية بالنسبة لتحقيق النمو في كافة الدول.[1]

ومنه أصبح القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا كشريك في الإدارة والتنمية، وهذا ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله، فهو يستطيع أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية بالشراكة مع السلطات المحلية وأجهزة الدولة، كما بإمكانه تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية، بالاضافة إلى دوره في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة ومكافحة الفقر وكل هذه الأدوار التي يؤديها تصب في إطار إرساء أسس الحكم الراشد الذي يهدف إلى الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: المجتمع المدني

إنتشر مصطلح المجتمع المدني في القرن الثامن عشر، وتم إدخاله في النظرية السياسية كنتيجة لمذهب العقد الاجتماعي، ويشير إلى أن المجتمع الذي تكون فيه أنماط التعاون مقبولة ومعمول بها من قبل أعضائه، ومعظم الذين استخدموا المصطلح تأثروا بنظرية حالة الطبيعة، والتي تنظر إلى الفرد بوصفه نواة المجتمع المدني الذي تشكل عن طريق العقد أو الرضا من قبل هذه النواة المستقلة.[2]

إن مصطلح المجتمع المدني ورغم شيوعه هو من أكثر المصطلحات إثارة للجدل من حيث أصوله والمعنى الذي يرمي إليه، فالبعض يرجعه إلى الكاتب الماركسي " انطونوي جرامسكي A.Gramsci" في الثلاثينات من القرن الماضي والبعض الآخر يرجعه إلى الفيلسوف الألماني المثالي" هيجلHegel" في القرن التاسع عشر، ومن المثير للاهتمام أن جرامسكي لم يكن واضحا في تحديده لمفهوم المجتمع المدني فهو أحيانا يعتبره نقيضا للدولة وفي حالة صراع معها، وفي أحيان أخرى يعرف الدولة بأنها المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وكان هيجل من الأوائل الذين استخدموا مصطلح المجتمع المدني في مؤلفه " فلسفة الحق والقانون"، وقد ميز مابين المجتمع المدني والدولة وحذر من الخلط بين المفهومين، ويرى أن المجتمع المدني يمثل المصالح الخاصة للأفراد بينما الدولة تمثل الصالح العام.[3]

---

[1]–جيمس وولفنسون، "الإطار الإنمائي الشامل" (ورقة بحث مقدمة ضمن سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل بعنوان " دور الحكومات الإنمائي في ظل الإنفتاح الإقتصادي"، من 2إلى 5ماي 2000، سوريا، صندوق النقد العربي، 2001)، ص. 102.

[2]–غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2009)، ص. 132.

[3]–أسامة شهوان، إدارة الدولة، المفاهيم والتطور (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001)، ص. 08.

ورغم الانتشار الواسع لهذا المفهوم، والاهتمام به على جميع الأصعدة المحلية والوطنية والدولية، إلا انه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد له، حيث تعرض له العديد من الباحثين، ومن بين التعاريف التي أعطيت له نذكر: "إن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا،التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر".[1]

يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها، ويمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة المهشمة، وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة. بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء وعمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة، والذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهكذا يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع وترقيته.[2]

يعتبر المجتمع المدني طرف مهم في تحقيق الحكم الراشد لذا ينبغي عليه العمل الجاد بتأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام، وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية، وأهم مايؤثر به المجتمع المدني على الحكم الراشد مايلي:

- **التطوير**: العمل على تقوية قدرات الأفراد باتجاه الاستقلالية، من خلال التأثير في الشؤون العامة عن طريق جمع المعلومات واكتساب المهارات الإدارية والسياسية والتدريب والمشاركة والنقد البناء وغيرها.[3]

- **التشريع للبنية الاجتماعية التحتية:** في المجال العام من خلال الإعلام، تطوير البرامج وفحص الأفكار وتمثيل القطاعات وهذا هو الأثر الإجتماعي.

---

[1]- أماني قنديل، مرجع سابق، ص. 64.

[2]-حسن كريم، مرجع سابق، ص. 57.

[3]-محمد جبريل، عمر رحال، مدخل الى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين، الحكم المحلي نموذجا (فلسطين: مركز رام الله لدراسة حقوق الانسان، 2003)، ص. 03.

– **تطوير مؤسسات الحكم الديمقراطي:** من خلال التمثيل السياسي والضغط، وتنظيم النشاطات الجماعية وتقديم بدائل وهذا ما يسمى الأثر المؤسساتي.

– **تسهيل التفاعل السياسي والاجتماعي:** وتحريك الجماعات للمشاركة في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

وفي الأخير يمكن القول أن المجمعات الحديثة، أصبحت اليوم تتكون من ثلاثة قطاعات مهمة، القطاع الحكومي والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني، بحيث يتطلب الحكم الراشد وجود نوع من التوازن في طبيعة العلاقة التي تربط بينهم، فالحكومة لها دور مهم في تنظيم المصالح وتجميعها والتعبير عنها والرقابة عليها، كما تلعب دور مهم في التنمية في عصر العولمة الذي يعتمد على حرية التجارة وتحركات رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود دون قيود، ما يجعل الحكومة تتدخل لضبط السوق ومعالجة الاختلالات الناتجة عن تفاعل قوى السوق، أما القطاع الخاص فله دور ريادي في إقامة المشروعات التي توفر أكبر قدر من اليد العاملة، وإقامة بعض الخدمات اللازمة في المجتمع وغيرها من المشروعات التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المطلوب في بلد ما، أما القطاع المدني فيقع على عاتقه أعباء ومسؤوليات كبيرة في هذا العصر، لأن المجتمع بحاجة ماسة لخدمات هذه المنظمات التي تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا الامن الاجتماعي المطلوب ولذلك على الدولة أن تقوم بتحفيز مثل هذه المنظمات المدنية لكي تؤدي الدور الملقى على عاتقها في إقامة المشروعات والخدمات التي ربما يعجز القطاع الحكومي أو الخاص على إقامتها، إما بسبب نقص الموارد أو كثرة المهام والمسؤوليات المكلف بها[2]. ومن خلال توضيح الأطراف الفاعلة للحكم الراشد والتي سماها الباحثون مثلث الحكم الراشد.[3]

الفرع الثاني: معايير الحكم الراشد

لا يمكن تعميم أسس الحكم الراشد عبر استخدام معايير موحدة نظرا لخصوصية ثقافة كل مجتمع وكذا الفوارق الموجودة في مستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي بين الدول، لهذه الأسباب

[1]–باسل البستاني، جلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص.69 .

[2]–فتحي أبو الفضل وآخرون، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة (مصر: مكتبة الأسرة ، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2004)، ص. 112.

[3]–أبو بكر مصطفى بعيرة، انس أبو بكر بعيرة، "لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة" (ورقة بحث مقدمة في مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا،28 و 29جوان 2008، آلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، ليبيا)، ص. 08.

ينبغي أن تتوافق هذه المعايير حسب تاريخ وتراث وثقافة ومستوى تطور كل بلد، وهذا التوافق ضروري لأجل الانتقال من مرحلة المفهوم النظري للحكم الراشد إلى الآليات التطبيقية له. وهذه المعايير قد تكون معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، ولا تشمل أداء الحكومة ومؤسساتها بل تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين، كما تختلف هذه المعايير حسب اختلاف الجهات الصادرة عنها، فقد حصر البنك الدولي هذه المعايير في المحاسبة والمساءلة، الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة، نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون والتحكم في الفساد. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فركزت على أربعة معايير وهي :دولة القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد، خفض النفقات العسكرية. أما الدراسات الأكثر شمولا فهي الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي وتضمنت تسعة معايير وهي: المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة، الفعالية، المحاسبة، والرؤية الاستراتيجية. ونظرا لشموليتها سوف نعتمد على هذه المعايير وهي كالتالي:

1- المشاركة: من المؤشرات الدالة على مدى كفاء الحكم الراشد، ولا تقوم المشاركة إلا بوجود المجتمع المدني وبدورية الانتخابات وتمكين الأفراد وحسن التشريع والادارة المحلية، ولقد ارتبطت فكرة المشاركة بوجود المجتمع المدني، كونها ترتكز على ممارسة المجتمع لأدوار سياسية واجتماعية واقتصادية خارج سلطة الحكومة دفاعا عن مصالح فئاته، إن مفهوم المشاركة هو مفهوم شديد الارتباط بالمجتمع الديمقراطي، وتعني المشاركة: تلك العملية التي تضمن لجميع الأفراد في المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما تعني المشاركة السماح للمواطنين والقطاع الخاص المشاركة في عملية إدارة الحكم، وتقوم على مجموعة من الأنشطة يسعى من خلالها هؤلاء الأطراف إلى التأثير في أعمال الحكومة، سواء مباشرة بالتأثير في صياغة السياسة العامة وتطبيقها، أو بطريقة غير مباشرة بالتأثير في اختيار المسئولين الرسميين، وتأخذ المشاركة عدة أشكال فقد تكون عبر الاقتراع، أو عبر الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني، أو عبر المساهمة في إدارة قطاع الخدمات العامة.[1]

-أشكال المشاركة: إن تعزيز المشاركة الشاملة يتطلب وجود قنوات فعالة تتيح لكل مواطن الإدلاء بصوته في انتخابات حرة ونزيهة، والمشاركة في الحياة العامة، وتعزيز مصالحه من خلال الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والعمل التطوعي، حتى يتمكن الأفراد من التعبير عن مطالبهم، والضغط على

[1] -أمين مشاقبة، المعتصم بالله داوود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري) (الأردن: مطبعة السفير، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 58.

المسؤولين الحكوميين، ومساءلة الممثلين المنتخبين والحكومات عن أفعالهم، ومنه تأخذ المشاركة عدة اشكال اهمها:[1]

- ✓ مشاركة المواطنون المباشرة؛
- ✓ مشاركة القطاع الخاص؛
- ✓ مشاركة مؤسسات المجتمع المدني؛

2- المساءلة: اعطيت للمساءلة عدة تعاريف من طرف الباحثين والمتخصصين، وذلك حسب وجهة نظر كل طرف، وسوف نحاول الإشارة لأهم التعاريف من زاوية مساءلة القائمين على الدولة والهياكل التابعة لها:

-**مفهوم المساءلة** : تعني التزام الدولة ومؤسساتها الحكومية بتقديم حساب عن طبيعة ممارساتها للواجبات المنوطة بها، بهدف رفع كفاءتها وفعاليتها.[2]

كما أن المساءلة هي عبارة عن جملة من العمليات والأساليب التي يتم بمقتضاها التحقق من أن الأمور تسير وفقا لما هومخطط لها، وضمن الإمكانيات المتاحة، لذلك فهي ليست تحقيقا أو محاكمة، بل القصد منها التحقق من كفاءة الأداء لتحقيق الأهداف وفق المعايير المتفق عليها للوصول بالنظام إلى مستوى متميز من الكفاءة والفاعلية.[3]

وقد عرف البعض المساءلة بأنها: واجب المسؤولين، مهما كانت مناصبهم وبغض النظر عن الطريقة التي وصلوا بواسطتها إلى الحكم، في وضع تقارير دورية عن عملهم وانجازاتهم والصعوبات التي أعاقت نجاحاتهم وتقديمها إلى المواطنين أصحاب الولاية والحق في الاطلاع على كل ما يجري على الساحة الحكومية وهو ما جاء في برنامج المنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة الإغاثيUNDP، الذي وضع دراسات وتوجيهات بصدد إقامة الحكم الراشد، وقد شددت هذه الدراسات على كون المساءلة ضرورة ملحة للإصلاح، وفق أطر وأنساق تستوجب خضوع صناع القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسية أمام مساءلة كل أفراد الشعب والمؤسسات المعنية، وذلك ضمن صيغ متعددة منها:[4]

---

[1] -إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير"دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط. 02.(مصر: دار الشروق، 2001)، ص. 37 .

[2] -وائل عمران علي، "الرقابة الشعبية كوسيلة لمساءلة الإدارة العامة (دراسة تطبيقية على التجربة الليبية)" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية والعلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة، جامعة القاهرة ، 2008)، ص. 29.

[3] -رشيدة اخوار، عالية خلف، المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 21 .

[4] -أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داوود علوي، مرجع سابق، ص ص. 66 - 58 .

1- المساءلة التنفيذية: إقامة أجهزة حكومية تسند إليها مهمة المحاسبة الذاتية عبر سبل إدارية، وذلك من خلال استخدام التدابير الوقائية وبرامج التوعية وفتح قنوات الاتصال مع الجمهور، وتخويل بعض اللجان والهيئات والدوائر بالمراقبة والتحقيق.

2-المساءلة التشريعية: تعتبر جزءا مهما من عمل البرلمان، ويتم من خلالها مراقبة أعمال الحكومة، لضمان استقامة سير العمل الرسمي، وللمساءلة التشريعية أهمية كبيرة، فهي الرقابة التي تضمن حسن الأداء والوصول للحكم الراشد.

3-المساءلة القضائية: تمثل ركنا أساسيا من أركان ضبط عمل الجهاز الرسمي والغير رسمي، وتقوم هذه المساءلة على أساس تطبيق القوانين النافذة من قبل القضاة وباستقلالية تامة، الأمر الذي يضمن نزاهة تنفيذ القوانين، وهذه الاستقلالية هي التي تميز السلطة القضائية فضلا عن امتلاكها سلطة الإرغام المشروع لتنفيذ أحكامها، ولذلك فإنها هي الأكثر فعالية في الكشف عن طبيعة الممارسات الغير سليمة التي تشوب عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، بوصفها السلطة التي تتحمل دورا مركزيا في أسلوب إقامة الحكم الراشد.

كما تعني المحاسبة أيضا : خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم وأعمالهم، ويتمثل ذلك بمسؤولية من يشغلون الوظائف العامة أمام مسئوليهم المباشرين، وهكذا حتى قمة الهرم في المؤسسة، أي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذين يكونون مسئولين بدورهم أمام الهيئات الرقابية المختلفة القائمة في النظام السياسي وفي مقدمتها البرلمانات التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.[1]

و تشمل المساءلة عدة أبعاد هي:[2]

- **الإعلام:** من حق الفرد عند قيامه بتصرف ما أن يحصل على المعلومات المتعلقة بهذا التصرف.

-**التفسير:** من حق كل من يسأل الشخص أو الفرد عن قيامه بتصرف ما، أن يحصل على تفسَير عن أسباب القيام بالتصرف على هذا النحو.

-**الحوار:** تنطوي المساءلة على الحوار بين من يسأل ويسأل.

[1]- منظمة الشفافية الدولية، "نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد"، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، بدون سنة نشر، ص. 36.

[2]-مليكة بوضياف، "الإدارة بالشفافية: الطريق للتنمية والإصلاح الإداري" (ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول "إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية"، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، يومي 12 و13 ديسمبر 2010)، ص. 41.

-**القبول العام:** تشمل المساءلة مساحة من القبول العام، فعلى سبيل المثال: جهة لها حق الرقابة على جهة أخرى.

3-الشفافية: تعد من المفاهيم الإدارية الحديثة التي دعا إلى اعتمادها وتطبيقها رواد الفكر الإداري والسياسي في العملية الإدارية على جميع المستويات نظرا للفوائد التي تنجم عنها خاصة من ناحية زيادة التنافسية ومكافحة الفساد، وقد ورد العديد من التعاريف للشفافية وذلك حسب كل مجال نذكر منها:

مفهوم الشفافية: الشفافية نقيض الغموض والسرية وهي تعني على مستوى الدولة والمؤسسات التابعة لها ضرورة وضوح العلاقة مع الجمهور فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح للجمهور عن السياسات العامة المتبعة، خاصة السياسات المالية العامة وحساب القطاع العام وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلق مستوياتهم.[1]

وعرفت الشفافية أيضا: بأنها وضوح التشريعات وسهولة فهمها، واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها ووضوح لغتها، ومرونتها وفقا للتطورات الإقتصادية، والإجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر، وكذا تبسيط الإجراءات، ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها، بحيث تكون متاحة للجميع.[2]

كما تعني الشفافية مجموعة القرارات المتخذة وفقا للقوانين والإجراءات السارية والتي تكون قد وضعت بمشاركة عامة أو على الأقل الواسعة، بالإضافة إلى مساءلة السلطة السياسية.[3]

وحتى تكون المعلومات شفافة لابد من: [4]

- ✓ إمكانية الحصول على المعلومات من قبل المواطنين؛
- ✓ المعلومة لابد أن تكون متعلقة بالقضية المعنية بإصدار قرار معين؛
- ✓ يجب أن تكون دقيقة وحديثة وشاملة.

-**أهمية الشفافية** : نظرا للأهمية البالغة للشفافية لدى المنظمات العالمية والوطنية، وذلك بسبب دورها الفعال في تقليص الغموض، والمساهمة في الحد من الفساد، فإننا يمكن أن نلخص هذه الأهمية في النقاط التالية: [1]

---

[1]-عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد"، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة أمان (فلسطين: رام الله،2007)، ص. 27.

[2] – فارس بن علوش بن بادي السبيعي، "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاع الحكومي" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010)، ص. 16.

[3] -أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داوود علوي، مرجع، سابق، ص 60.

[4] -جون د .سوليفان، مرجع سابق، ص. 21.

– تحسين الشفافية يعني تحسين الحكم الراشد، وزيادة الشفافية يعني زيادة المساءلة التي سوف تؤدي إلى تحسين الأداء الحكومي؛

– تعمل الشفافية على تقليص الغموض في التشريعات والقوانين مما يحد من الفهم الخاطئ لها من طرف المواطنين، ومن جهة أخرى تحد من حرية تفسير تلك القوانين من طرف الموظفين واستغلالها في الحصول على مكاسب غير مشروعة؛

– تمكن الشفافية المواطنين من الحصول على حقهم في مراقبة وفهم وتقييم القرارات والإجراءات المتخذة من قبل المسؤولين ومساءلتهم عن كل ما يتعلق بتسيير وإدارة المال العام؛

– تعمل الشفافية على تحقيق ترابط المنظمة على جميع المستويات الإدارية والتنفيذية، وأحداث التكامل بين أهدافها، وإشاعة النظام والانضباط، والحرص والدقة والانجاز والحسم، وتقوية الترابط المجتمعي بما ينسجم مع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفئات المهمشة والفقراء وتعميق أركان الديمقراطية والإسهام في بناء القواعد القانونية؛

– تساعد الشفافية على الحفاظ على المال العام وحمايته من الفساد، فحرية المعلومات في الإدارة تؤثر بشكل فعال في الحد من الاستبدادية التي تتطلبها المعاملات المبنية على الفساد، أضف إلى ذلك إلى أن تكاليف زيادة الشفافية محدودة مقارنة مع تكاليف الفساد الناتجة عن الغموض.[2]

4–حكم القانون : يتفق معظم صناع القرار على أن سيادة القانون هي واحدة من الطرق لمحاربة الفساد حيث يمكن للدولة أن تعمل تحت العديد من الأشكال المختلفة للحكم، لكن وجود القانون على نطاق واسع يضمن لجميع الأشخاص والمؤسسات العام والخاص، بما في ذلك الدولة نفسها المساءلة أمام القوانين التي تطبق على الجميع بالمساواة، وبشكل يسمح بالفصل فيها بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.[3]

فالأمم المتحدة تركز في فهمها للمصطلح على حقوق الإنسان بصورتها الواسعة، فيما ينصرف تركيز البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى نواح أخرى كتنفيذ العقود، وحماية

---

[1]- Maurice McTigue, " Making a Difference Through Good Governance", mercatus center, George mason university, P. 01, (Accessed: 12/07/2017), link: http://mercatus.org/sites/default/files/publication/20070208_GoodGovernanceMonograph_MOnly_8Feb07.pdf

[2] –جوهان جراف لامبسدروف (ورقة بحث مقدمة ضمن مؤتمر الكويت للشفافية، جمعية الشفافية الكويتية 13–17 جانفي2007، الكويت،2007)، ص. 19.

[3]-United states in stitute of peace-" Gouvernance ; corruption ; and conflict "_ Study guide series on peace and conflict , Washington , 2010 , P. 13, (Accessed :15/08/2017), link : https:// www.usip.org/site/de fault/files/etc./ 480021.pdf

الملكية، وفعالية القضاء واتساق القوانين مع سياسات الانفتاح التجاري. هذا الاختلاف في المعايير والتعريفات التي تمت صياغتها في ظل عولمة حقوق الإنسان وعولمة الاقتصاد يغني المفهوم ويكسبه أبعادًا جديدة.[1]

-**مفهوم حكم القانون:** يقصد به وجود بنية قانونية مستقرة، ومرجعية للقانون وسيادته على الجميع دون استثناء، انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبين الدولة من جهة ثانية، كما انه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وهذا يعمل على إعلاء الديمقراطية وعلى تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، وكل هذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.[2]

ويوصف حكم القانون بعناصره الأساسية والمتمثلة في :نظام عدالة نافذ، نزيه، منصف، وحكومة تمثيلية، ويعبر عن تلازم الأنظمة التشريعية والقضائية الناجعة والنافذة والحكومة التي تطبق القوانين بشكل عادل ومنصف وبالتساوي على جميع الأفراد.[3]

-**الخصائص الرئيسية لحكم القانون:** ولحكم القانون خصائص وهي كالتالي:[4]

- يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعين: العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علنا، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- يسلط الضوء على المعاملة المتساوية بين الناس، استنادا إلى معايير وأهمية الأصول؛
- أخذ السوابق القانونية بعين الاعتبار؛
- إعتماد منهجية القانون العام؛
- يجب أن يكون التشريع متجها نحو المستقبل لا نحو الماضي (مبدأ عدم رجعية القوانين)؛
- استقلالية القضاء؛

[1] -عادل عبد اللطيف، (ورقة مقدمة ضمن ندوة حكم القانون، لقاءات ومحاضرات(2005-2006)، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2006، ص. 47)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/11/13، الرابط:
http://www.arabruleoflaw.com/files/the_rule_of_law_meetings_and_lectures_book.pdf

[2] -عادل عبد الطيف، نفس المرجع.

[3] -Morita Sachiko and Zaelke Derwood, "Rule of law, good governance, and sustainable development ", Washington, DC 20007, P. 16, (Accessed:09/08/2017), link:
http://www.inece.org/conference/7/vol1/05_Sachiko_Zaelke.pdf

[4] -الأمم المتحدة، "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع"، واشنطن، 2004، ص ص. 05-06، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/12، الرابط:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/395/27/PDF/N0439527.pdf?OpenElement

– ممارسة البرلمان للسلطة التشريعية، وتقييد نشاط السلطة التنفيذية من قبل السلطة التشريعية.

– وجود أساس أخلاقي ضمني مشترك لجميع القوانين.

ومنه يمكن القول أن دولة القانون تقوم على عنصرين، سيادة وحكم القانون بمفهومه الواسع وخضوع مختلف الأطراف له بما فيها السلطات العامة، ووجود محاكم تسهر على احترام القانون من طرف الجميع وإذا كانت معظم الدول تقبل إخضاع سلطاتها العامة لمبدأ المشروعية بمعناه الواسع (الدستور، التشريعات والتنظيمات)، فان ذلك يتطلب من جهة أخرى إحداث جهاز قضائي قوي ومستقل يتوافر على جميع الصلاحيات للقيام بدوره في الرقابة والمساءلة.[1]

5–الرؤية الإستراتيجية: وتعني مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتبناها نظام سياسي ما، ولا بد أن تقوم على الحرية السياسية والعدل الاجتماعي والانفتاح الثقافي على العالم.

–مفهوم الرؤية الإستراتيجية: حسب مفهوم الحكم الراشد، فأنها تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد فيجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول. كما تعني الرؤية الإستراتيجية أن يمتلك القادة والجمهور العام منظورا عريضا وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة، مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية، كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية المركبة لهذا المنظور.[2]

6– الاستجابة: ويقصد بالاستجابة قدرة المؤسسات على خدمة وتلبية مصالح الجميع في فترة زمنية معقولة وبدون أي إستثناء، وبشكل سليم للتغيرات في الطلب لأفضليات أصحاب المصلحة في ظل الظروف المتسارعة[3]، فالخصائص التي تحدد الحكم الرشيد هي:[4]

---

[1]–عبد الله حارس، "استقلالية السلطة القضائية الضامن الأساسي لتفعيل أنظمة المساءلة والرقابة والمحاسبة" (ورقة بحث مقدمة ضمن بحوث ومناقشات ندوة المساءلة والمحاسبة تشريعاتها والياتها في الاقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، لبنان 2007)، ص. 419.

[2] –برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة"، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص 10، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/14، الرابط:
http://www.pogar.org/publications/other/undp/governance/undppolicydoc97-a.pdf

[3]–نوزان عبد الرحمان الهيتي، "الحكم الصالح في الوطن العربي قراءة تحليلية"، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد: 92، (جويلية2006)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/14، الرابط:www.uluminsania.net

[4] - Nicolas meisel et jacques ouldaoudia , "la bonne gouvernance "est-elle une bonne stratégie de développement ?, Documents de travail de la (DGTPE) , Novembre 2007 , P. 15, (Accessed: 14/09/2017), link : https:// www.cepii.fr/institutions/doc/2007. pdf

– الأداء الفعال للقواعد الرسمية؛

– ضمان احترام الملكية؛

– كفاءة وفعالية المنظمة؛

– إحترام قواعد الديمقراطية.

7– الكفاءة والفعالية : من خلال قدرة الحكومة على إنتاج المخرجات العامة ذات الجودة، بما في ذلك الخدمات المقدمة للمواطنين بأفضل التكاليف، وفي مقابل ذلك تضمن مخرجات تحقق المطالب الرئيسية لصناع السياسات.[1]

8– المساواة: تعني المساواة تلك الآليات التي تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، وتؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها حكم القانون، كما تتطلب أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون، وأن تتسنى لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق، ومشاركة المواطنين في إدارة الحكم، كما تعني أيضا أن الدولة تعامل الكل على أساس المساواة، وأنها تحمي حقوق الجميع بنفس الحماسة، وان لا تهميش ولا تمييز في تأمين الخدمات العامة، وأن الجميع يتمتع بحقوق المراجعة والتصويب نفسه في حال ميز المسئولون بين الفرد والآخر.[2]

9–حسن الإستجابة وبناء التوافق : ويقصد بالاستجابة قدرة المؤسسات على خدمة وتلبية مصالح الجميع في فترة زمنية معقولة وبدون أي إستثناء، أما التوافق فيعني العمل على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع يشكل أفضل مصلحة للجماعة .[3]

ويمكن إعطاء تلخيص لمعايير الحكم الراشد من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): معايير الحكم الراشد

[1]- Rachel M. gisselquist, " Good gouvernance as a concept and why this maters for developement policy" ,United nations university , March 2012 , P. 08, (Accessed:14/09/2017), link:
https://www10. Iadb.org/ intal/ intalcdi/ pe/2012/11046.pdf

[2]–علي حميدوش، "التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990– 2005" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006)، ص. 10.

[3]– نوزان عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق.

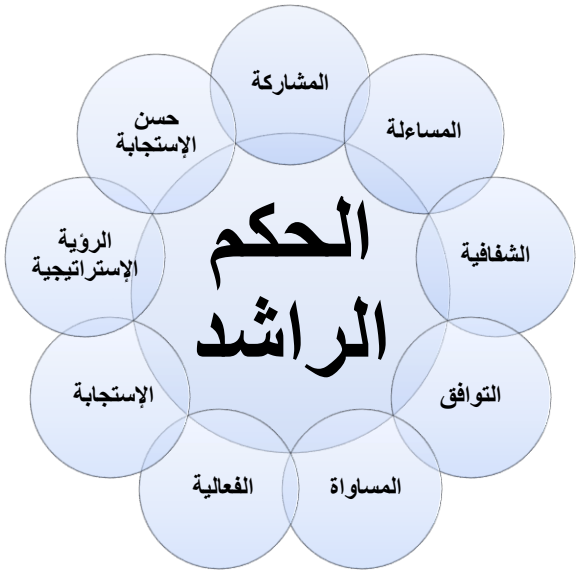

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري) (الأردن: مطبعة السفير، 2010)، ص. 58.

المطلب الخامس: أبعاد الحكم الراشد وخصائصه

إن الحكم الراشد باعتباره ممارسة سياسية وإقتصادية وإجتماعية، يتضمن ميكانيزمات وعمليات ومؤسسات يتم من خلالها تحقيق المواطنون لمصالحهم، ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم ويحلون خلافاتهم،[1] وبما يتميز من خصائص وسمات تتجسد في المشاركة والشرعية والشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة والرؤية الإستراتيجية،[2]هذا ما يقودنا إلى ضرورة عرض أبعاد الحكم الراشد التي تشكل جوهر المنطلقات الفكرية السياسية التي جاءت بها المؤسسات الدولية ضمن رهانات الحكم الراشد .

الفرع الأول: أبعاد الحكم الراشد

تتمثل أبعاد الحكم الراشد في مايلي:

1-البعد السياسي: هو البعد الذي يوضح التمثيل القانوني والشرعي لعملية ممارسة السلطة السياسية للمجتمع من خلال خلق آليات التعاون بين السلطة (الدولة) والمجتمع المدني، أي بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي إلى التفاعل الايجابي والتعاون بين الأطراف الفاعلة والدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني،

[1]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : الصندوق العربي لإنماء الإقتصادي والإجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2001، ص. 265.

[2]-سلوى الشعراوي ،"مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، ص. 23، تم تصفح هذا الموقع يوم:2017/11/12، الرابط: www.onisla.com

ومشاركتهم في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد وكذلك تحقيق الديمقراطية بتوفير انتخابات نزيهة، شفافة، وتعددية ومشاركة سياسية واسعة النطاق، كما يمكن الأفراد من ممارسة حقوق المواطنة وتتوقف رشادة النظام السياسي على مدى شرعية السلطة السياسية، واحترام الحريات العامة من رأي عام وأحزاب سياسية وحرية التعبير والتي تعني: قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية، مما يخلق رضا المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه، مما ينتج عنه استقرار سياسي وتحقيق الفعالية من خلال الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي الذي يتحقق عند الوصول إلى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي والرفاه بتوفير الحقوق الأساسية للإنسان والعدالة.[1]

إذا يتعلق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فلا يمكن أن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، لأنهما يوضحان الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، ويؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون والتناصر والتوجه إلى خدمة الصالح العام، الذي يحقق في إطاره مصالح الفرد بشكل أشمل وأعم، ويضمن حقوق المواطنة،[2] وهلذا لن يتحقق إلا في ظل النظام الديمقراطي وبما تحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والإستقرار المدني الذي يساعد على الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية، التي تعد الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة ثانية، فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة المجتمع ككل.[3]إلى جانب هذا، فإن النظام الديمقراطي يسمح بالتداول السلمي على السلطة دون اللجوء إلى العنف، ويضمن نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الإجتماعية المتنافسة. بالنتيجة فإن درجة رشادة النظام السياسي يتوقف على مدى مشروعية نظامها السياسي، وفعالية سياساتها وعلى درجة مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات.

[1]–بوزيد سايح، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر" (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013 / 2012)، ص ص. 142–141 .

[2] -Institut sur la Gouvernance, "comprendre la gouvernance", Atelier sur la gouvernance pour le projet Métroplois Ottawa,10-11/12, 2001, P. 04.

[3]- بن عبد العزيز خيرة، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، مجلة المفكر، العدد: 01، (2011)، ص. 623.

2-البعد الاداري : ويعني وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويكون ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صورة ومحاولة القضاء على المظاهر البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين، إضافة إلى توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين، كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى، كما يقوم هذا البعد على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في وضع السياسة العامة من أجل التغلب على حالات عدم الإنصاف وتحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز المجتمع المدني او القطاع الخاص نحو القيام بالمشاريع الأكثر ربحية.[1]

3-البعد الاقتصادي: يمثل هذا البعد أحد أهم محاور وآليات الحكم الراشد كخطوة أساسية في النظام الدميقراطي، حيث لم يعد الإهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الإقتصادي، وإنما إمتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الإقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات ودراك ضروريات التنمية الإقتصادية وآثارها على حياة الناس وعلى إستقرار البلد وإنسجامه والأخذ بالأسباب المؤدية لتحقيق التنمية وتكفل المجالات الإستراتيجية وتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره، وتحقيق التكامل ومختلف القطاعات وهذا يستدعي فعلا أوسع من قبل الدولة لضبط السوق وضمان المنافسة وحرية الدخول في الأسواق.

يشترط البعد الاقتصادي الفعالية في نشاط الحكم الراشد، وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية والعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية، وهذا ما يوضح التغيرات التي تعكس الإصلاحات الإدارية حيث أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها على ثلاث مجالات وهي:

1-تحقيق الاستقرار في وضع الاقتصاد الكلي؛

2 -تخفيض حجم القطاع العام؛

3-إصلاح الإطار التنظيمي؛

[1]-محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية واشكالية التنمية (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ، بيروت: دار الروافد الثقافية للنشر،2014)، ص. 161.

لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق انجازات في السياسات العامة، كما أن هيمنة الدولة على قوى المجتمع المدني سيؤدي إلى غياب مراقب مهم للسلطة السياسية والإدارية، وهو ما يؤدي إلى غياب المحاسبة والمساءلة ومن جهة أخرى عدم استقامة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فتبني المشاركة والمحاسبة والشفافية تؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين، وعليه فان الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا قائما على أساس الفعالية ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية، أما إذا عدنا لمسألة تحديد الأطراف الفاعلة أو المعنية بتكريس الحكم الراشد ودورها فنقول أن الحكم الراشد هو مشروع مجتمع بأكمله يساهم في بنائه أجهزة الدولة الرسمية ومن قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية بالإضافة إلى عمل المؤسسات الغير الرسمية ونقصد بها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.[1]

4- البعد الاجتماعي: من مهام الحكم الراشد التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين، فالمؤسسات الإجتماعية والإنسانية تساعد في بناء نظام إجتماعي عادل، ورفع القدرات البشرية وذلك عن طريق زيادة المشاركة الفعلية والفعالة للمواطننين، وخلق روح الوطنية في مختلف الطبقات الإجتماعية، فالحكم الراشد يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وممارسة الحريات، ووضع حد لسياسة التسلط، فالدولة المتطورة هي تلك الدولة التي تسعى إلى تحقيق رفاهية مجتمعها وذلك مرتبط بخلق مجال لتنظيم مجتمع مدني فعال يهدف إلى:[2]

- ✓ إنشاء دولة قوية عادلة تمارس الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان؛
- ✓ توسيع دائرة االمشاركة للفرد والمجتمع في تطوير بنية المجتمع ومؤسسات الدولة؛
- ✓ استيعاب مطالب الفئات الإجتماعية المختلفة للمشاركة؛
- ✓ القدرة على إدارة واستيعاب التناقضات التي يفرضها المجتمع؛
- ✓ الإرتقاء بمستوى الأداء الإجتماعي والثقافي.

وتكمن أهمية هذا البعد في عملية تحسين الأوضاع الإجتماعية وتلبية المطالب الإجتماعية .

الفرع الثاني: خصائص الحكم الراشد

يمكن توضيح خصائص الحكم الراشد الذي تقوم به الحكومة الجيدة من خلال وجهتي نظر مختلفتين: نظرة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ونظرة البنك الدولي، وهذا مايوضحه الجدول التالي:

[1] -محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 162-163.
[2] -حسن كريم، مرجع سابق، ص. 97 .

رؤية برنامج الأمم المتحدة الانمائي	نظرة البنك الدولي
– المشاركة الشعبية الفاعلة . – حكم القانون ودولة المؤسسات .	– تسيير بالمشاركة . – تسيير دائم.

الجدول رقم(01): خصائص الحكم الراشد وفق برنامج الأمم المتحدة والبنك الدولي

– الشفافية . – الجاهزية والإستجابة . – التوجه نحو الإجتماعية . – العدل الإجتماعي . – الفاعلية والكفاءة . – المساءلة. – الرؤية الإستراتيجية . – الشرعية . – الحرص في التعامل مع المواد . – البيئة السليمة. – التمكين والإقتدار . – الشراكة . – اللامركزية .	– شرعي ومقبول من طرف السكان. – تسير شفاف . – يشجع العدالة والمساواة. – قادر على تطوير الموارد وطرف التسيير الجيد . – يشجع التوازن ما بين الأجناس . – متسامح ويقبل الآراء المخالفة. – قادر على تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف إجتماعية . – يدعم الإليات الذاتية. – يتطابق مع القانون . – إستعمال عقلاني وفعال للمواد . – يخلف ويحفز الإحترام والثقة المتبادلة . – قادر على تحديد حلول وطنية والتكافل بها. – يضبط أكثر مما يراقب . – قادر على معالجة المسائل المؤقتة. – يوجه نحو الخدمة . – روح المسئولية وطبيعة التسهيلات.

المصدر: من إعداد الباحث، إستنادا إلى : تقرير برنامج الأمة المتحدة الإنمائي من تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2002، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/23، الرابط: www.nidalw.org/book2002/p-1/in-1-1.htm

ومن خلال ما سبق والجدول أعلاه يمكن القول أن منهج الحكم الراشد يشمل كافة الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فهو فلسفة شاملة للحكم تضمن للمجتمع الإستقرار على كافة المستويات وتقضي على كل أشكال الفساد. وهذا ما تتطلبه التنمية المستدامة لتحقيقها، إذاً فهناك علاقة وطيدة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة والتي سوف نتطرق لها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة

بعد تحديد المفاهيم المتعلقة بالحكم الراشد سنحاول إيجاد نقاط التقاطع بينه وبين التنمية المستدامة من خلال التطرق لفواعل الحكم الراشد والتمكين والإهتمام بالإنسان والأمن المجتمعي، وكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: دور فواعل الحكم الراشد في التنمية المستدامة

بعد التطرق للمفاهيم المتعلقة بفواعل الحكم الراشد (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، كأطراف في إرساء الحكم الراشد، سنحاول بإيجاز إبراز دور هذه الفواعل في تعزيز التنمية المستدامة:

الفرع الأول: دور الدولة

تتمتع مؤسسات الدولة في العديد من الدول بمهام ووظائف عديدة، كأن تكون مركز العقد الإجتماعي المحدد للمواطنة والممارس للسلطة والقوة لضمان الإستقرار والأمان والعدالة الإجتماعية، بالإضافة لتوفير الخدمات العامة وتهيئة بيئة تمكن من تحقيق التنمية المستدامة. زيادة إلى تنظيم الحياة الإقتصادية وتنظيم النشاط العام والخاص، وذلك لحماية حقوق الفئات الأكثر فقرا والفئات الهشة ومساعدتهم لبلوغ طموحاتهم. ويمكن لها أيضا الحفاظ على البيئة والإستقرار والسلامة العامة والإنسجام الإجتماعي، كما يمكن للدولة تمكين الأفراد للحصول على فرصهم في الحياة بصفة متكافئة، بالإضافة إلى المشاركة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والوصول إلى الموارد.[1] نستنتج من ذلك أن تدخل الدولة يشمل بصفة عامة:

- ✓ الفقر وسبل المعيشة .
- ✓ النوع الإجتماعي.
- ✓ البيئة.

الفرع الثاني: دور القطاع الخاص

رغم كون الدولة الفاعل الرئيسي في تحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة، فالتنمية البشرية المستدامة تعتمد على توليد مايكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة للأفراد، وهذا لن يتأتي إلا بخلق الوظائف الجديدة، لذلك إتجهت معظم الدول للتسليم بأن القطاع الخاص الشريك الأساسي والمصدر الخصب لتوفير الفرص وتوظيف العمالة المنتجة، لذلك على الدولة رسم سياسات تكفل إستغلال وتشجيع القطاع الخاص وتنميته بصفة مستدامة، علما أن تحقيق النمو العادل والتوازن بين الجنسين والحفاظ على البيئة وتوسيع القطاع الخاص والمشاركة الفعالة في التجارة الدولية يأتي من خلال:[2]

- ✓ خلق بيئة مستقرة للإقتصاد الكلي؛
- ✓ الحفاظ على الأسواق التنافسية؛
- ✓ ضمان حصول الفقراء وخاصة النساء على القروض بسهولة؛
- ✓ رعاية المشاريع التي تولد لأكبر قدر من فرص التوظيف؛

[1] –برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " إدارة الحكم والتنمية البشرية المستدامة"، وثيقة للسياسات العامة، يناير 1997، ص. 11.

[2] –نفس المرجع ، ص. 12.

- ✓ إجتذاب الإستثمارات ونقل المعرفة والتكتولوجيا خاصة للفقراء؛
- ✓ تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية؛
- ✓ فرض سيادة القانون؛
- ✓ حماية البيئة والموارد الطبيعية.

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني

مع إعادة تشكيل دور الدولة وإعادة تحديد علاقتهما يتغير دور المجتمع المدني أيضا من أجل حماية حقوق المواطنين، فعدم إستجابة الحكومة وزيادة الضغوطات الإقتصادية يؤديان إلى الإستعانة ببعض منظمات المجتمع المدني التقليدية أو تنظيم الناس بطرق جديدة للدفاع عن حقوقهم، ويعتبر ذلك الوجه السياسي للمجتمع. من هنا يمكن القول أن هذه المنظمات تلعب الأدوار الآتية:[1]

- ✓ تعد هذه المنظمات قنوات المشاركة في الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية ؛
- ✓ تعتبر قوة للتأثير في رسم السياسات والوصول إلى الموارد العامة (خاصة للفقراء)؛
- ✓ تعتبر ظوابط وحدود للحد من تعسف السلطة وجور القطاع الخاص؛
- ✓ تعتبر المرصد الأساسي للإساءات الإجتماعية؛
- ✓ تعتبر مصدر لتطوير الناس وتحسين قدراتهم ومستواهم المعيشي؛
- ✓ تعتبر حارس والمراقب للبيئة؛
- ✓ تعتبر مصدر لتعزيز الثقة والحد من الإنتهازية والتخفيف من ضغوط العمل الجماعي؛
- ✓ تنشط هذه المنظمات وفقا لقيم وأعراف المجتمع مع التقيد بسيادة القانون.

مما سبق يمكن القول أن تدعيم البيئة التمكينية للتنمية البشرية المستدامة لا يعتمد على الدولة فحسب وعلى القطاع الخاص الذي يوفر الوظائف، بل يرتكز أيضا على منظمات المجتمع المدني التي تسهل التفاعل الإجتماعي والسياسي وتقوم بتعبئة المجتمع للمشاركة في الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية.

المطلب الثاني: دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة

من المفاهيم التي أخذت حيزا واسعا من الدراسات الحديثة في الاقتصاديات وأدبيات العلوم مصطلح التنمية، باعتبارها ركيزة الجهود التي تبذل في إطار السياسات التنموية، حيث أخذ هذا المصطلح منطلقا له بداية من صدور تقارير الأمم المتحدة والهيآت العالمية. ففي سياق تطور المنظومة الفكرية وتغير

[1] –مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "إشراك المجتمع المدني في تحسين الإدارة المحلية"، الدورة 20، نيروبي، 4–8أفريل 2005، البند 5 من جدول الأعمال المؤقت.

الأوضاع الدولية، تطور مفهوم التنمية إلى التنمية البشرية ثم إلى دراسة التنمية البشرية المستدامة لتستقر في التنمية الإنسانية التي ترتبط أساسا بآليات التمكين بعد الاقرار بالحريات والحقوق التي تعتبر نقاط إلتقاء كل البرامج التنموية وأنماط الحكم. وتتمحور المقاربات العالمية الدراسات الحديثة حول التنمية حول أربع محاور وهي :الحكم الراشد، الديمقراطية حقوق الإنسان والاقتصاد الحر، فالحكم الراشد هو الحكم الذي يمكنه أن يعزز ويدعم ويقوم على توسيع قدرات الأفراد وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالتالي رفع مستويات التنمية المرتبطة أساسا بالإنسان من جميع الجوانب والنواحي .

الفرع الأول: مفهوم التمكين(Empowerment)

يعتبر التمكين من المفاهيم الحديثة التي شاعت في عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ يتقاطع مفهوم التمكين مع مفهوم التنمية بحيث تحتاج عملية التنمية إلى تمكين الأفراد وتقويتهم في بناء مؤسسات الحكم الراشد. وقد انتشر مفهوم التمكين وأصبح يستعمل في العديد من المجالات فهناك التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي والتمكين السياسي والتمكين الثقافي وغيرها من مجالات التمكين. وبناء على العديد من مناقشات المؤتمرات الدولية لدراسة المداخل والرؤى الجديدة لإحداث تنمية حضرية مستدامة بالمجتمعات العمرانية، اتضحت أهمية تعزيز دور المجتمع كطرف فعال في عمليات اتخاذ القرار من خلال اعتبار مبدأ التمكين المستدامsustainable enablement كمدخل للتنمية العمرانية المستدامة وتعزيز التنمية البشرية. ولذلك سيتم عرض مفهوم التمكين المستدام والتعرف على أهدافه ومن ثم دراسة مراحل عملية التمكين المستدام وأهم ركائزه لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، كما نتطرق إلى الديمقراطية والمشاركة، بالإضافة إلى التمكين فيما يتعلق الفئات الهشة.

1- تعريف التمكين المستدام: Sustainable Enablement

التمكين Empowerment لغويا من الفعل مكن، بمعنى ساعده على الحصول على شيء ما، أو زاد من قدرته وقوته، أو يجعل للشخص مكانة ومنزلة. ولقد تم تطوير مفهوم التمكين من خلال المفهوم الياباني" KAIZEN"والذي يتضمن التطوير والتحسين المستمر في مختلف المجالات العملية، وتعددت تعريفات التمكين في الفكر الإداري بتعدد الباحثين والكتاب وكذلك باختلاف المدارس الفكرية التي ينتمون إليها، وبناءا على ذلك فيما يلي أهم التعريفات التي تطرقت إلى مفهوم التمكين:

حيث أشار Eccles إلى أن التمكين يعني منح العاملين ما يكفي من السلطة والقوة والموارد وحرية العمل لتجعل منهم أفراد قادرين على خدمة المنظمة بفاعلية.[1]كما عرفه كل منHarvey وBrown بأنه إستراتيجية حديثة تهدف إلى إطلاق الطاقات الكامنة للأفراد في المنظمة، ومشاركتهم بتحديد الرؤية المستقبلية للمنظمة، وذلك لأن نجاح المنظمة يعتمد على كيفية تكامل حاجات الأفراد مع رؤية المنظمة وأهدافها.[2]

ويرى Towesnd وBennis أن التمكين هو تفويض كل الصالحيات والمسؤوليات للعاملين ومنحهم الحرية الكاملة لأداء العمل بطريقتهم دون تدخل مباشر من الإدارة، مع توفير الموارد المناسبة وبيئة العمل الملائمة لهم وتأهيلهم سلوكيا وفنيا ومهاريا لأداء العمل والثقة فيهم.[3]

أما مفهوم التمكين المستدامsustainable Enablement فهو إعادة صياغة لمفهوم التمكين في عمليات التنمية العمرانية، فهو يعنى تمكين المجتمع في منظومة التنمية العمرانية، بمعنى إتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية، بكل من الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية من حيث اتخاذ القرار، التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقييم. ويعتبر التمكين المستدام مدخل لتنمية المجتمعات العمرانية بهدف تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، حيث يدرك هذا المدخل أهمية تلبية الاحتياجات الحالية للسكان، مع مراعاة متطلبات الأجيال المستقبلية، وبالتالي فهو يحدد الأطر والآليات اللازمة لدخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية العمرانية مع مراعاة البعد عن التدهور العمرانى للبيئة العمرانية.[4]

يعنى هذا أن يكون المجتمع أكثر ثقة في نفسه وأكثر فاعلية فى التنظيم، ويعتمد على نفسه من القيام بمهام التنمية مع إشراف من السلطات الحكومية، ومن ذلك فهو يعنى بناء قدرات المجتمع ويؤكد على دعم وتطوير دور الجهات الوسيطة (المنظمات غير الحكومية NGos والجمعيات المعتمدة على المجتمع CBos).[5]وبالتالي فهو يعتبر إعادة هيكلة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية والمجتمع

---

[1]–مؤيد الساعدي، السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية (الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 167.

[2]–أحمد عريقات وآخرون، قضايا إدارية معاصرة (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 183.

[3]–أيمن أحمد العمري وفداء مصطفى كمال، "درجة ممارسة مديري المدارس لتمكين العاملين وعلاقته بولاء المعلمين التنظيمي من وجهة نظر معلمي مدارس محافظة العاصمة "، مجلة دراسات (العلوم التربوية)، المجلد: 22، الأردن، (2008)، ص. 09.

1-Hamdi Nabeel, Housing without Houses, Participation , Flexibility and Enablement, (London: Intermediate Technology Publications, 1995), P. 88.

[5] –ريمان محمد ريحان، "تنمية المجتمعات الجديدة، التمكين كأداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة)، ص. 243.

بتطوير أداء أطراف عملية التنمية واستكمالها باقتراح أدوار جديدة وواجبات جديدة وإمكانية توظيفها من منظور شامل يحقق التنمية الحضرية المستدامة بالبيئة العمرانية.

2–أهداف التمكين المستدام: تهدف عملية التمكين المستدام إلى: [1]

– تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بالبيئة العمرانية؛

– تطوير آليات عملية التمكين في إطار عمليات التنمية المستدامة وتنظيم الاستفادة من القدرات المحلية؛

– دخول كل فرد من أفراد المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية العمرانية بهدف التعرف على احتياجات المجتمع وتلبيتها بطريقة تحقق التنمية المستدامة للبيئة العمرانية؛

– تعزيز وتنمية بناء قدرات المجتمع، من أجل إعداد المجتمع للقيام حاضراً ومستقبلاً، بأدوار اتخاذ القرارات والوصول إلى التنمية المستدامة في إدارة المستوطنات البشرية؛

– إنشاء منظمات وسيطة بهدف خلق إطار عمل بين المجتمع والسلطة الحكومية، بمعنى أهمية تمكين (CBos, NGos) لتلعب دوراً فعالاً في عمليات التنمية العمرانية، حيث أن تمكين هذه المنظمات يعتمد على سياسة الحوار مع المجتمع، وبالتالي فهم يعتبرون ممثلين لمصلحة المجتمعات ومسئولين عنها لامكانية تحقيق تنمية مستدامة للمستوطنات البشرية. فلقد أشار Dr. Baud إلى أنه من أهداف التمكين من أجل تحقيق التنمية المستدامة هو أهمية وجود جهات وسيطة (CBos ,NGos)، وضع منهج قائم على التمكين في تنمية وإدارة المستوطنات البشرية المستدامة أساسه الحوار المتواصل بين كافة الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية الحضرية وتحقيق المأوى الملائم للجميع.

3 –مراحل عملية التمكين المستدام:

هناك ثلاثة مراحل رئيسية لعملية التمكين المستدام، وهي كما يلى :

1– البدء ومنح السلطة: وتعتبر الخطوة الأولى لبداية دخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية العمرانية، ويجب أن تتوجه مجهودات الأطراف الممكنة بشكل مقنع إلى المجتمع، وتعرف المجتمع عن معالجة القصور والسلبيات ببيئتهم العمرانية، وبذلك يكون لدى المجتمع الحافز والثقة من نجاح عمليات التمكين المستدام حتى يمكنهم التوصل إلى النتائج المطلوبة، ولن يكون البدء في عملية التمكين ذو نتيجة واضحة إلا تحت رعاية الحكومة المركزية ومن ذلك فإن هذه الخطوة تعتبر الخطوة الرئيسية في عملية

[1]–تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل الثاني، الأمم المتحدة، اسطنبول، تركيا، 1996، ص. 27.

التمكين والتي تضمن النجاح للخطوات التالية والعملية التنموية كلها.[1]

2- **تنظيم المجتمع:** وتعتبر الخطوة الثانية في عملية التمكين المستدام، وتعنى تشكيل جهات وسيطة متمثلة في (المنظمات غير الحكومية **NGos**، والجمعيات المعتمدة على المجتمع **CBos**)، وذلك لأن عملية تنظيم المجتمع تتطلب قوى تساعد فى عمليات التدريب على بناء القدرات الإدارية، وخبرات تنظيمية متساوية مع وضع مؤسسات تعاونية، ومن ذلك فإن استثمار المنظمات المجتمعية هام جداً لعملية التمكين لأنه يضمن مجهودات المجتمع للتنمية الذاتية التي تحقق الاستدامة الذاتية Self Sustainability.[2]

3- **تواصل تنمية المجتمع:** تعتبر خطوة هامة جداً لأنها تضمن استمرار تواصل عملية التمكين فى المستقبل، فهي تسمح للمجتمعات المحلية بأن تمارس التنمية الذاتية. ويجب تقييم عملية التمكين دائماً، لكى تثبت مدى قدرتها على التواصل والاستدامة البيئية (متوافقة مع البيئة العمرانية)، الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة الاقتصادية (الإنتاجية، خفض التكلفة). وبالتالي، تعنى هذه المرحلة استمرار تطبيق القطاعات المجتمعية لعملها مع إشراف الحكومة والمخطط.[3]

الفرع الثاني: بعض المظاهر المجسدة للتمكين

كما أشرنا سابقا فإن التمكين يرتبط بمجلات عديدة تجعله يتجسد في مظاهر مختلفة نذكر منها:

أولا: الديمقراطية

وقد نشأت الديمقراطية بوصفها مسألة شاملة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة منذ التسعينات وفي الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا التي انبثقت عنها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. فقد تعهد زعماء العالم في إعلان الألفية بألا يدخروا وسعا لتعزيز الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتوكد الوثيقة الختامية للمفاوضات ما بعد عام 2015، "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، الذي اعتمدها رؤساء الدول ورؤساء الحكومات في الفترة 25-27 من سبتمبر 2015، هذا الالتزام إلى العالم وهو " الديمقراطية والحكم الرشيد

1 - Khaled M Abdelhalim , "Community Enablment Approach For Egyptian Urban Local Communities" (UK : University Of New Castle , Upon Tyne , MA , 1995) , P P. 223-225.
2 -Ibid.
3- Khaled M Abdelhalim ,Op. Cit, P P 223-225 .

وسيادة القانون وكذلك بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي، ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة."

وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجددا أن "الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها"، كما جاء من قبل في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية في سبتمبر 2005. ففي ذلك المؤتمر، جددت الحكومات التزامها بتأييد الديمقراطية وأعربت عن ترحيبها بإنشاء صندوق الديمقراطية في الأمم المتحدة. وتوجه الغالبية العظمى من أموال صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية إلى منظمات المجتمع المدني المحلية، لمشروعات تقوي صوت المجتمع المدني وتعزز حقوق الإنسان وتشجع على مشاركة جميع الفئات في العمليات الديمقراطية.[1]

فلم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم، ذلك لأنها أصبحت أسلوبا للممارسة السياسية والحركة الاجتماعية والاقتصادية، حتى أنها أصبحت نمط سلوك حياتي وصفة للعلاقات بين الأفراد والمجموعات وأقترن الأسلوب الديمقراطي بالعمل السياسي والعلاقات بين القوى.

فالديمقراطية لا تتكون من مجموعة واحدة وفريدة من المؤسسات، إذ تتوقف أشكال الديمقراطية على الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها كل دولة، بالإضافة إلى تجذر مفهوم الدولة وبنيتها والممارسات السياسية فيها، فالصفة المميزة للديمقراطية والأساسية فيها، هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين الذين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة عن طريق اختيار ممثليهم.[2]

ويعرف جوزيف "شومبيتر" Schumpeter Joseph[3] الديمقراطية " بأنها مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في إنتخابات حرة" [4]، ويعتبرها البعض أنها مجموعة من الأنماط التي تحدد طرق الوصول إلى المناصب العامة الرئيسية، ومن هذه الأنماط صفات المشاركين، المستبعدين من حق الوصول إلى تلك

---

[1] -الأمم المتحدة، الديمقراطية نظرة عامة، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/05/17، الرابط:
http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.htm l

[2]–مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (بيروت: منشورات المركز، 1998)، ص. 28 .

[3]–جوزيف شومبيتر: ولد عام 1883 في مدينة تريست الواقعة في جمهورية التشيك حاليا، لأبوين على المذهب الكاثوليكي من أصول ألمانية، كان والده يملك مصنعا، ولكنه توفي حين كان جوزيف في الرابعة من عمره. وفي عام 1893 انتقل جوزيف مع والدته إلى فيينا، بدأ جوزيف حياته المهنية بدراسة القانون في جامعة فيينا، على يد المنظر للرأسمالية النمساوي إيجون بوم فون باويرك، ونال درجة الدكتوراه في عام، وفي عام 1909، بعد أن قام ببعض الرحلات الدراسية، عين بروفيسورا في الاقتصاد والحكومة في جامعة تشيرنيفتسي، وفي عام 1911 انضم إلى جامعة قراز، التي استقر بها إلى بداية الحرب العالمية الأولى.

[4] -Joseph A. Shumpeter, Socilism and Democracy, 3rd ed, (New York: harbar, 1950), P. 259.

المناصب، وكذا الإستراتيجية التي قد يتبعونها للوصول إليها، بالإضافة إلى صنع القرارات التي يجب الالتزام بها على المستوى العام.

غير أنه هناك من يعرف الديمقراطية من منظورها الواسع على: أنها تعني نظام يصلح بذاته ما يطرأ فيه من خلل والديمقراطية الحقيقية لا تنحصر في إطار مؤسساتي وحده بل يجب أن تتجسد في ثقافة تعزز التسامح، ولتعددية وغحترام الرأي والرأي الآخر والتوازن والحوار بين القوى التي يتكون منها المجتمع، على عكس المفاهيم التقليدية التي تنحصر في مجال الدولة، فالديمقراطية بمفهومها الثقافي تقتضي أن تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب والأطراف الفاعلة الاجتماعية والمالية والحكومية والغير حكومية. كما عرفها المفكر David Beetham[1] على أنها أسلوب اتخاذ القرارات بصورة جماعية عن طريق قواعد ملزمة والسياسات التي تمارس رقابة الشعب، وتمتع جميع أفراد الجماعة بالمساواة في الحقوق والمشاركة في صنع القرار والرقابة والشعبية في ممارسة هذا الحق. ويمكن تحقيق الديمقراطية وتعزيزها عن طريق : التعددية، حماية وإحترام حقوق الانسان. وذلك من خلال: [2]

- ✓ إقامة وتعزيز نظام انتخابي يكفل التعبير الحر والرأي؛
- ✓ تحسين الأطر القانونية والآليات اللازمة لتمكين كل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني من تعزيز الديمقراطية وهذا مرتبط بتعزيز الحكم الراشد وتشجيع التنمية المستدامة.

من خلال ما سبق تعتبر الديمقراطية أحد أهم مؤشرات الحكم الراشد، وترتبط إرتباطا وثيقا بمفهوم التنمية المستدامة بحيث يمكن تحديد العلاقة الموجودة بينهما، وذلك من خلال عملية التمكين التي تجعل من الديمقراطية عملية ضرورية وذات قيمة في تعزيز عملية التنمية، إذا أخذنا المفهوم الواسع للتنمية المستدامة الذي يرتكز أساسا على مفهوم الرفاهية أو الرفاه الاجتماعي للأفراد، وكذا حقوقهم وحرياتهم دون أن ننسى واجبنا نحو الأجيال القادمة والحفاظ على ثرواتهم وهذا كله له دور فعال في تدعيم التنمية المستدامة .

ثانيا: المشاركة

تعتبر التنمية االمستدامة عملية لتوسيع آفاق الرفاه للأفراد، وهي تنمية الإنسان من أجل الإنسان وذلك من خلال مشاركته الفعالة والايجابية، حيث أن المشاركة تعتبر من الخصائص الأساسية للحكم

[1] -باحث في العلوم الإجتماعية.

[2] - Adel.M Abdellatif, "good Governance and its relationship to democracy and economic development", UNDP, 2003, P. 07.

الراشد من أجل بلوغ تنمية إنسانية مستدامة، والمشاركة في صنع القرارات. وتعد المشاركة المجتمعية أحد الدعائم الرئيسية للتنمية المستدامة، بحيث أن المشاركة من المفاهيم التي أثرت على أهداف وأسلوب تنفيذ المشروعات والبرامج التنموية، ومازال هذا المفهوم يتطور ويستفيد من تجارب المجتمعات والمشاريع المختلفة.

وتعتبر المشاركة حسب مركز موارد التنمية أنها: "عملية اسهام الافراد بإرادتهم في أعمال تهم المجتمع وتزيد من إمكانياتها في صنع وإستغلال الفرص التي من شأنها أن تؤدي إلى تنمية ظروفهم المعيشية، ووضعه المجتمعي سواء أكان هذا الإسهام بالمال أو الجهد أو الرأي، والمشاركة المجتمعية تتم في إطار مؤسسات تكتسب شرعيتها من خدمتها للمجتمع ودور المجتمع في تحديد أنشطتها واتجاهاتها المستقبلية".[1]

ويعرفها الباحث فليب برو[2]: "هي مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة"[3]. وكما يعرفها رايت RIGHT بأن: "المشاركة السياسية نشاط يقصد به التأثير في اختيار القائمين بالحكم وفي كيفية قيامهم به".[4]

من خلال ما سبق يمكن إستخلاص مجموعة من الأسس تقوم عليها المشاركة ويتمثل مجملها في:[5]

-الإنسان هو محور وهدف التنمية؛

- استدامة عملية التغيير الفعال حتى بعد انتهاء المشاريع التنموية، من خلال تقاسم مسؤولية إدارة المشروع مع أفراد المجتمع أو جهات محلية تمثل المجتمع، وتطور قدراتها التنظيمية لإدارة المشروع وتطويره؛

- الوصول إلى الفئات الهشة والتحقق من أنها تستفيد من فرص التنمية، وذلك من خلال وضع الفئات المهمشة والهشة ضمن أولويات المخططات التنموية؛

- ينبغي جعل القوانين والتشريعات في خدمة الصالح العام، وذلك بالتعاون في اتخاذ القرار من جميع الفئات الفاعلة في المجتمع وذلك للحد من الفقر وتحقيق تنمية شاملة.

---

[1]-مركز موارد التنمية، "الدليل التدريبي للتنمية بالمشاركة"، سبتمبر 2010، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/22، الرابط: www.rdc-consulting.org

[2] -فيليب مارتن برو: (من مواليد 1946) هو قاض سابق في الولايات المتحدة في محكمة مقاطعة الولايات المتحدة لمنطقة نيفادا. حصل برو على شهادة مشارك في الفنون من كلية كونترا كوستا المجتمعية في عام 1966، ودرجة البكالوريوس في الآداب من جامعة سان فرانسيسكو الحكومية في عام 1968، ودكتور جوريس من كلية الحقوق بجامعة غولدن غيت في عام 1972.

[3]-محمد عرب صاصيلا، مترجما، علم الإجتماع السياسي (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998)، ص. 301.

[4]-عاطف أحمد فؤاد، علم الإجتماع السياسي (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1995)، ص. 23.

2-مركز موارد التنمية RDC، الدليل التدريبي للتنمية بالمشاركة (قسم التدريب والتعليم الفني) (القاهرة: سبتمبر 2010)، ص. 10.

مما سبق نستنتج أن المشاركة تتلخص في صورة تعاون وتنسيق بين فواعل الحكم الراشد(الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

الفرع الثالث:إسهامات دولية لتمكين الفئات الهشة

في 2015/11/14 جمع الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أكثر من 50 ممارساً وممارسة من منطقة الدول العربية في ورشة عمل لمدة يومين في تونس. ناقش المشاركون والمشاركات سبل تعزيز مشاركة المرأة في القطاعات غير التقليدية للإقتصاد، والتمكين الاقتصادي في ظروف النزاعات وما بعد النزاعات. حيث عُقدت ورشة عمل في إطار برنامج ربيع من أجل المرأة، وهو برنامج مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي. ويأتي دعم الاتحاد الأوروبي لهذا العمل بالتحديد في إطار دعمه لتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة. حيث يُقَدر الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي لمبادرات المساواة بين الجنسين في المنطقة ب 93 مليون يورو.[1]

يعتمد برنامج الأمم المتحدة الانمائي نهج مراعاة منظور النوع الاجتماعي في سعيه من أجل تمكين المرأة، لحصول النساء والفتيات على حقوقهن وفرصهن الاقتصادية وتعزيز ريادة المرأة في مجال الأعمال، وتمكينها للمشاركة في إتخاذ القرارات، حيث أدى عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العالم من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي إلى تأسيس برنامج إقليمي حول النوع الاجتماعي يهدف إلى تعزيز تمكين المرأة مستهدفا ثلاثة مجالات أساسيّة هي:[2] إدارة المياه، والمشاركة المدنية والالتحاق بسوق العمل. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في الدول العربيّة عبر تطبيق البرامج التي تعمل على محاور مختلفة منها:[3]

- **الحُكم** : أطلق برنامج إدارة الحكم في الدول العربيّة POGAR مبادرةً حول النوع الاجتماعي والمواطنة لمشاركة المرأة السياسيّة وتوعية الرأي العام بشأن الجندر وعدم المساواة الراسخة في التشريعات الحكوميّة.

---

[1]–الإتحاد الأوروبي، "دعم التمكين الإقتصادي للمرأة: برنامج الإتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ينظم ورشة عمل بتونس"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/15، الرابط:
http://www.euneighbours.eu/ar/south/stay-informed/news/dm-altmkyn-alaqtsady-llmrat-brnamj-llathad-alawrwby-whyyt-alamm-almthdt

1–هبة احمد نصار، "الاحصاءات حسب النوع من منظور السياسات العامة "، اجتماع الخبراء حول المؤشرات حسب النوع واهداف الالفية، االجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب اسيا، القاهرة : 10– 11 سبتمبر 2007، ص ص. 02 – 09.

2–الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، تقرير رقم 2002/49، "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة ومسألة الجندر"، الدورة التاسعة والخمسون، 2002، ص ص. 03–07 .

- **فيروس نقص المناعة البشريّة/ الإيدز** : يعمل البرنامج الإقليمي للإيدز في الدول العربية HARPAS مع طائفة كبيرة من الشركاء بهدف تعزيز الوعي وبناء الالتزام من أجل تكثيف تدابير الوقاية للحيلولة دون انتشار فيروس نقص المناعة البشريّة، ويتركز الجزء الأكبر من البرنامج حول مراعاة منظور المرأة.
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية** : برنامج تقنيّات المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربيّة (اقتدار – ICTDAR) أسس مشروع "حقوق المرأة والأطفال من خلال حرية الوصول إلى المعلومات" (ورقتي – WRACTI)، وذلك بهدف تمكين المرأة عن طريق جمع المعلومات وتبادلها مع النساء في ما يخصّ حقوقهنّ وحقوق أطفالهنّ داخل مجتمعاتهنّ.
- **البيئة والتنمية المستدامة** : تأسس مشروع تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في تنمية وإدارة موارد المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط (GEWAMED)، دعم الدول المتوسطية بما في ذلك الدول العربيّة الواقعة في شمال إفريقيا في مجال التنسيق على صعيد التدابير والبحث المستمر .

المطلب الثالث: الإنسان في بؤرة الاهتمام لتحقيق التنمية المستدامة

تعتبر قمة سيدني1990 التي تنص على وضع الإنسان ضمن الإهتمامات الاولية في البرامج التنموية وهذا ما سعى إليه الحاضرون في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا 1993، رافعين شعار" التنمية حق من حقوق الانسان"،[1]خاصة مع توسع المفاهيم الخاصة بحقوق الانسان واتساع نطاق الرفاهية البشرية، حيث أضحى حديث اليوم عن حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها مطلبا واسع النطاق، حيث تستوجب ممارسة الحقوق الأساسية ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وبناء نظام حكم ديمقراطي قوي.

إن عملية التنمية ترتبط بحقوق الانسان فكريا، مثلما عبر عنه الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والبروتوكولات الملحقة به، وكذا الإعلان العالمي للحق في التنمية ومع ظهور المتغيرات الجديدة التي أدت إلى تغير المفاهيم واتساعها، تطور مفهوم حقوق الانسان حيث أضحى دعامة أساسية من دعائم الحكم الراشد بل ومن متطلباته، وازداد مفهوم الحكم الراشد ارتباطا بمفهوم التنمية مع ظهور مفهوم التنمية البشرية التي تجعل من الانسان وحقوقه محورا أساسيا لها وهذا في إطار التنمية المستدامة.

الفرع الأول: رأس المال الاجتماعي (Social capital)

[1] –محمد لمرابطي، " التنمية وحقوق الإنسان، إشكالية العلاقة"، جريدة الأحداث المغربية، (2013/10/12).

جذب مفهوم رأس المال الاجتماعي انتباه كثير من الباحثين والمفكرين خلال الأعوام العشرة الماضية، بالرغم من وجود خلاف بينهم حول رؤيتهم للأسباب التي أدت إلى جذب الانتباه نحو هذا المفهوم، حيث شهدت الساحة الفكرية الخاصة بالتنمية البشرية إسهابا في الخوض في نقاشات خاصة بمفهوم الرأس المال الإجتماعي مع إختلاف الرؤى في سبب الاهتمام المتزايد لهذا المفهوم، حيث يرى جومغواير Joe Maguire أن أحد الأسباب التي أدت إلى أن يجذب رأس المال الاجتماعي الانتباه بصورة كبيرة، هو اعتماد المجتمع المدني عليه.[1] وبغض النظر عن دقة هذا القول، وبغض النظر عن اختلاف الكتاب حول رؤيتهم للأسباب التي دعت إلى جذب الانتباه إلى رأس المال الاجتماعي، لا أحد يستطيع أن يُنكر الارتباط الذي حصل بين مفهومي رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني. على سبيل المثال، يقول باتريك كيلبيPatrick Kilby في وصفه للعلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي: "بينما يمثل المجتمع المدني الترتيبات المؤسساتية غير الحكومية في المجتمع، فإن رأس المال الاجتماعي يصف العلاقات الاجتماعية التحتية من هذه الترتيبات المؤسساتية."

ويُعتقد بأن ليدا هانيفان Lyda Hanifan كان من أوائل من استخدم هذا المفهوم وعرّفه، حسبما أورد Gupta وآخرون، على أنه "تلك الأصول المعنوية التي تحسب في الحياة اليومية للناس: مثل النيّة الحسنة، الزمالة، التعاطف، والاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات الذين يشكلون وحدة اجتماعية".[2]

أما البنك الدولي الذي خصص صفحة خاصة عن رأس المال الاجتماعي في موقعه الإلكتروني، حيث يُعرّف رأس المال الاجتماعي على أنه "مجموعة المعايير والشبكات التي تمكّن العمل الجماعي"[3]. استند إلى تعريف بوتنام.

يمكن أن نستنتج أنه لا يوجد تعريف واحد يتفق عليه جميع الكتّاب، وهذا الأمر له انعكاساته على علاقته عندما يتم ربطه بمفهوم المجتمع المدني. ولتعدد تعريفات رأس المال الاجتماعي اقترح بعض الكتّاب مثل "كلباتروك وفولك" Kilpatrock. Fulk أن يتم تعريف هذا المفهوم حسب استخداماته. حيث

1 - Maguire, Joseph, Grant Jarvie, Louise Mansfield and Joe Bradley, Sport Worlds: "A Sociological Perspective. Champaign IL". Human Kinetics, 2002, P. 109.

2 - Gupta, Vipin, Kamala Gollakot and R, Srinivasan Business Policy and Strategic Management: Concepts and Applications. (New Delhi: Prentice, Hall of India, 2005), P. 410.

3 - World Bank "Social Capital", World Bank website, 2005, (Accessed:14/08/2017), link: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTSOCIALDEVELOPMENT/EXTTSOCIALCAPITAL/0, menuPK:401021~pagePK:149018~piPK:149093~theSitePK:401015,00.html

دعا كل من بورتيس ولاندولت Landolt & Portes إلى التمييز بين ماهية رأس المال الإجتماعي وبين استخداماته. وأشار بورتيس إلى أن اللبس الحاصل في هذا المفهوم متعلق بكونه سببا ونتيجة.[1]

فيقصد بالرأس المال الاجتماعي المعايير والثقة وشبكات التبادل التي تيسر التعاون المفيد للأطراف المختلفة في أي مجتمع ويمثل رصيدا مهما. وقسّمه غالبية العلماء إلى إيجابي وسلبي، وينشأ السلبي منه عن العلاقات الاجتماعية غير الحميدة والمنظمات غير الشرعية التي يرفضها الوعي الجمعي. ومن أمثلته الفساد والمحسوبية وتوريث السلطة والتمييز بين الأفراد على أساس الدين أو العرق أو النوع وغيرها.

وبخلاف رأس المال العيني الذي يتمثّل في أدوات الانتاج، يتميز رأس المال الاجتماعي بأنه غير ملموس، ومملوك للجماعة ككل وليس الفرد، ويتزايد مع الاستخدام، كما أنه يحدد الخصائص البنيوية والوظيفية للجماعة. ويلعب المعتقد الديني دوراً أساسياً في تأصيل القيم الجماعية وترسيخها بغض النظر عن المنفعة الدنيوية والتضحيات المترتبة على اعتناقها. وأضحى نشاط المساجد والكنائس والجماعات الدينية عموماً في عمق التداخل بين النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة.[2]

مما سبق نجد أنه ورغم وجود العديد من الدراسات التي تناولت علاقة المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي، إلا أن الغالبية العظمى منها تحمل أطروحات محددة أو رؤية معينة لما ينبغي أن يعنيه رأس المال الاجتماعي من حيث ارتباطه بالمجتمع المدني، وتحاول أن تثبتها. وبالتالي كانت تخوض في النقاش الدائر حولهما أو تنحاز لموقف معين. إذ يلاحظ الربط بين المفهومين في أكثر من جانب، فهناك من وجد أن المجتمع المدني يعتمد على رأس المال الاجتماعي، وأنه ينهض نتيجة لنهوضه. وهناك من وجد أن الوفرة من رأس المال الاجتماعي من المفترض أن تنتج مجتمعا مدنيا كثيفا. وأيضا هناك من اعتبر أن المجتمع المدني هو أحد أبعاد الرأس المال الاجتماعي. ومنه فهنالك علاقة قوية بين المفهومين.

الفرع الثاني :العدالة والحرية

إن أكثر مايميز العقد الأخير من القرن الماضي هو الإهتمام بالحريات وحقوق الانسان والعدالة حيث تعتبر العدالة الإجتماعية شرط من شروط الديمقراطية، وهذه الأخيرة تعد عنصرا من عناصر الحكم الراشد التي لها علاقة بالتنمية المستدامة، كما ذكرنا سابقا في مفهوم التنمية المستدامة والديمقراطية، لأن

1 -Kuehnast, Kathleen and Nora Dudwick "Better a Hundred Friends Than a Hundred Robles? Social Network in Transition- The Kyrgyz Republic." In Shantayanan Devarajan and F Halsey Rogers (eds.). World Bank Economists' Forum. Vol. 2. Washington DC: World Bank, 2002, P . 56.

1- Forrest R & Kearns A , Social Cohesion , Social Capital and the Neighborhood, Urban Studies , (UK: Vol 38 , N° 12) , P P. 2125 – 2143 .

التنمية المستدامة تقتضي توفر قوانين وتشريعات، تنظم العلاقات في المجتمع بحيث تحفظ العدالة والمساواة. ويعتبر الوعي بالقوانين والقدرة على فهمها، بداية لتجسيد الخطط التنموية وبالمقابل فإن غياب العدالة يعتبر خطر على التنمية بصورة مباشرة، ويؤدي إلى تكريس الممارسات السيئة للإدارة وفتح باب الفساد، ومن ناحية أخرى يحول دون تنامي الاستثمارات وتجسيد المخططات التنموية وعرقلة المبادلات الإقتصادية .

ففي تقرير التنمية البشرية لسنة 1991 تم إصدار لأول مرة دليل التنمية البشرية مكونا من 40 معيارا من معايير حقوق الإنسان التي تركز على التحرر من الخوف والفقر والتمييز، حيث مثل هذا التقرير محطة مهمة في تحويل مضمون التنمية البشرية وربطها بالإنسان الذي هو محور التنمية، أما تقرير التنمية البشرية لسنة 1992 فقد جعل العلاقة بين التنمية البشرية والحرية محور الاهتمام معتمد على 05 حريات هي (سيادة القانون، حرية التعبير والرأي، حرية المشاركة، تكافؤ الفرص). واعتبر هذا التقرير الأمن الشخصي في مقدمة الحريات، وقد رأى أيضا أن مسألة الحرية أصبحت تشكل مركزا محوريا في التنمية البشرية إذ يرى Amartya Sen أنه لا يمكن إطلاقا تصور تنمية بشرية دون وجود للحرية. وأن مضمون التنمية الحقيقي هو الحرية، فالحرية تخلق الإبداع وتحميه وتطوره، والمقصود من عملية التنمية هي تطوير قدرات الإنسان وليس تعليم المنفعة أو الرفاه الإقتصادي".[1]

وقد أكدت من جديد البلدان، خلال مؤتمر ريو+20 عام 2012، أهمية إدراج الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في إطار التنمية الجديد الذي سينبني على الأهداف الإنمائية للألفية، مؤكدين أن ثمة حاجة إلى المجتمعات التي يسود فيها العدل والديمقراطية بغية إنجاز التنمية المستدامة[2]. ومنه فالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الجديدة (الذي تم ذكره سابقا في أهداف التنمية المستدامة)، مخصص لتشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

المطلب الرابع: الأمن المجتمعي ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة

تشهد المجتمعات في وقتنا المعاصر نزوحا كبيرا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحيث يعيش نصف سكان العالم الآن في مناطق حضرية، حيث أصبحت المدن تتصدر عملية التغير

[1] - Amartya Sen, Developement thinking At The Begining of the 73St Centuary, (London) , P. 28

[2] –هيئة الأمم المتحدة، "أهداف التنمية المستدامة (17 هدفا لتحويل عالمنا)"، تم تصفح هذا الموقع يوم 2017/09/19، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice

الاجتماعي – الاقتصادي العالمي، وتساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة. غير أن ما يبذل من جهود في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتأثر بصورة جلية بالأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع والظواهر السلبية المتفشية فيه، مع العلم أن تحقيق أهداف التنمية الشاملة (تنمية إجتماعية، سياسية، إقتصادية، فكرية، بيئية)، مرهون بالسياسات الأمنية المسطرة لخدمة وحماية بيئة يسودها التنوع المجتمعي. وتوفير الأمن للجميع – ولا سيما في المدن الكبرى نظراً لمدى حجم السكان بها، حيث تُعتبر عملية إرساء الأمن عملية معقدة تتطلب خدمات عامة فعالة وتعاون العديد من الشركاء. حيث يرتبط الأمن المجتمعي بالتنمية ارتباطا وثيقا من خلال توفير الخدمات الجيدة من أجل تشجيع الابتكار والإنتاجية والتماسك الاجتماعي، وأهم التحديات التي تواجه الأمن المجتمعي في المدن هي الفقر وعدم المساواة الاجتماعية بالإضافة إلى أن تعلّم العيش معاً على نحو مستدام، ويقتضي تجاوز هذه التحديات والعقبات التركيز على مايلي:[1]

- ✓ إرساء سياسات محكمة تقتضي توفير مراكز أمنية بالأحياء والشوارع بشكل يتوافق مع طبيعة هذه الأحياء والشوارع عن طريق قياس وتقييم الأداء الأمني بها، وكذا إيجاد بيئة أمنية تعزز الاستدامة، في ظل تفشي وتنوع مظاهر الجريمة والفساد وعدم احترام الخصوصيات والحريات المكفولة أساساً للأفراد.
- ✓ إشراك المواطنين وإتاحة الفرصة لهم لتقديم رؤى وتصورات أمنية لمجابهة الخروقات والتجاوزات الأمنية السائدة في المدن؛
- ✓ نشر أخلاق التسامح والتضامن المتبادل في المدن، وذلك للحد من انتشار الجرائم ومحاربة تفشي مظاهر الفوضى والسرقة والاعتداءات وإرتكاب الجنح والجنايات...؛
- ✓ مساهمة فواعل الحكم الراشد في إدماج الشباب والأطفال للعيش في أمان وإستقرار في ظل الحياة الحضرية المستدامة والمشاركة فيها، من خلال وضع مناهج تربوية لتعليمهم كيفية الحفاظ على أمن مدينتهم وضرورة الحفاظ على نظافتها وإستدامتها؛
- ✓ تفعيل هيئات الأمن العمرانية من أجل الحفاظ على محيط ونظافة وجمال المدينة.

تساعد هذه السياسات لتوليد القدرة على العيش معاً عن طريق مجموعة واسعة من مناهج الاستقرار الأمني النظامية وغير النظامية. وتقتضي مواجهة تحدي الاستدامة تعلّم كيف يمكن للمرء أن

1–محمد غالب بكرادة، إستراتيجية أمن المُدن (الإمارات العربية المتحدة : مُحافظة عدن، نادي ضباط الشرطة، 2010)، ص. 4.

يتطور في سياقه الحضري مع اِحترام الخصوصيات والحريات للأفراد بما يتلاءم والإستراتيجية العامة لتنمية المدن المُستدامة.[1]

المبحث الثالث: الحوكمة المحلية الرشيدة والتنمية المستدامة

توضح تقارير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat.Report، أن عدد سكان العالم يتزايد بصورة كبيرة في المدن، مما ساهم في إنشاء مستوطنات بشرية مكتظة بالسكان مما يصعب من إدارتها وتنظيمها، ومن هنا فإن إدارة هذه المراكز المكتظة بساكنيها هو التحدي الذي تواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين. وخاصة أن توقعات الهيئة الأممية تشير الى ارتفاع عدد سكان المدن في الدول النامية الى الضعف خلال الثلاثين سنة المقبلة وما يخلفه ذلك من استنزاف للموارد، أدى إلى التفكير بجدية في أهمية التنمية المستدامة والحكم الراشد المحلي كآلية لتسيير هذه التجمعات في معظم دول العالم. لذلك يجب تسليط الضوء على مفهوم الحكم المحلي الراشد وماهي متطلبات الانتقال من الحكم المحلي إلى الحكم المحلي الراشد، وما دور السياسات الدولية والمحلية في تحقيق هذا الإنتقال.

المطلب الأول: مفهوم الحكم المحلي الراشد

تعتبر ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، هو التعريف المقدم لمصطلح الحوكمة من طرف أغلب المنظمات الدولية غير أنه أصبح منذ العقدين الأخيرين يعني حكم تقوم به قيادات محلية منتخبة وأطر إدارية ذات كفاءة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضاهم عبر مشاركتهم ودعمهم .

لذلك سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف لإبراز حقيقة هذا المفهوم وكيفية تحوله من المفهوم العام إلى المفهوم المحلي مع إضفاء صفة الرشادة.

الفرع الأول: تعريف الحكم المحلي (Local Government)

2–حسين الرفاعي، وحسون تماضر، المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1987)، ص. 122 .

الحكم المحلي هو أسلوب حكم، يكون دائماً في قاعدة هرم الدولة، من غاياته معالجة التباين. له تعريفات عده نختار منها الذى تبنته الأمم المتحدة، وهو أن إصطلاح الحكم المحلي يشير إلى وحدات سياسية في الدولة تنشأ بقانون لها صلاحية إدارة الشؤون المحلية بما في ذلك صلاحية فرض الضرائب، الهيئة الحاكمة المحلية إما منتخبة أو مُعينة أو كليهما.[1]

ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائيPNUD أن الحكم المحلي يتألف من مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات التي تمكن المواطنين ومجموعاتهم من التعبير عن مصالحهم واحتياجاتهم، والتفاوض على خلافاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي. ويتطلب شراكة بين المؤسسات الحكومية المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان وتوفير المشاركة، الشفافية، المسؤولية والمساواة لتحقيق التنمية المحلية، يتطلب الحكم المحلي تحويل السلطة إلى الوحدات الحكومية المحلية وكذلك الموارد اللازمة لدعم قدراتها في العمل على أساس مؤسسات حساسة ومسؤولة حيال إهتمامات وإحتياجات المواطنين، هاته الجماعات المحلية على عاتقها حماية الديمقراطية ضمان المشاركة لجميع الأفراد والجمعيات كأطراف متساوية لضمان تحقيق التنمية المحلية.[2]

ويعتبر الحكم المحلي حسب "قاموس وبستر"هو: الحكومة المحددة لمنطقة محلية معينة أو مؤلفة مقسمة كجزء من الوحدة الرئيسية كالأمة أو الدولة، وكذلك هي هيئة من الأشخاص منصبة أو مؤلفة دستوريا كحكومة.[3]

في حين يرى البعض أن الحكم المحلي هو: الحكم الذي يتميز بصلاحيات واسعة وإستقلالية من خلال المهام التي يؤديها في ظل سيادة الدولة، هذه الصلاحيات المكتسبة عن طريق تنازل الحكومة المركزية عنها لفائدة المجالس المحلية.[4]

الفرع الثاني: تقييم الحكم المحلي(Local Government)

إن الضغوطات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وكذلك التغيرات الدولية، دفعت بالدول التفكير في منهج جديد للتسيير من أجل تخطي العقبات وذلك بعد العجز الذي سجله النمط التسييري القديم، ومن

[1] -Henry Madic, Decentralization, Democracy & Development. Asian Publishing House, (London: 1975, P. 07).
[2] -Hans Bjorn Olsen, Décentralisation Et Gouvernance Locale, 2007, P . 08.
[3]-Merriam Webstrs Collegiar Dictionary, Local Govdernment, Tenth Edition, (U.S.A: Merriam Webstrs, incorporated, 1994), P .684.
[4] –ناجي عبد النور، "دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة":تجربة البلديات الجزائرية، دفاتر السياسة والقانون"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الأول، (جوان 2009)، ص. 153.

أجل توضيح ذلك نتطرق لمجموعة من النقاط التي تحدد الجوانب السلبية والإيجابية للحكم المحلي وهي كمايلي:

أ- إيجابيات الحكم المحلي:

لقد جاء الحكم المحلي بمجموعة من الغايات مستعملا مجموعة من الوسائل والآليات جعلت منه ينفرد بمجموعة من الخصائص والسمات نذكر في مجملها مايلي:[1]

- ✓ تعتبر الحريات الفردية والمبادرات في الإبتكار وإعطاء الفرص للمساهمة في إتخاذ القرار والتدريب على العمل السياسي، سبيل لخلق قيادات جديدة تعطي دفعا للمجتمع نحو التقدم؛
- ✓ يقدم الحكم المحلي نظاما تمثيليا للمجتمع من أجل إدارة شؤونه، والمشاركة في صناعة القرار بتقدير الأهالي وإستشارتهم وفتح قنوات الحوار والمشاركة في تحقيق طموحاتهم؛
- ✓ يقدم الحكم المحلي حلا للإختلافات والإختلالات بين مصالح المجتمع ويكرس مبدأ التنوع المجتمعي والعدالة والمساواة بين الأقاليم للنهوض بالمجتمع؛
- ✓ إدراج السياسات المحلية بخصوصياتها ضمن الإستراتيجيات الوطنية للتنمية؛
- ✓ تكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية لتحقيق الإستقرار السياسي؛
- ✓ يساعد الحكم المحلي بتحمل جزء من المسؤولية فيما يتعلق بالشؤون المحلية، وفسح المجال أمام السلطة المركزية لمعالجة القضايا الوطنية الكلية.

ب-سلبيات الحكم المحلي:

يعاب على الحكم المحلي في مجمله رغم ما تم تحقيقه من مزايا مجموعة من السلبيات أهمها:[2]

- ✓ العجز عن تحقيق المساواة بين الأقاليم المختلفة، نظرا لإختلاف الخصوصيات والإمكانيات؛
- ✓ رغم تكريس اللامركزية إلا أن تمركز سلطة إتخاذ القرار المتعلقة بتوزيع الموارد في هرم السلطة يحول دون وصول الإحتياجات اللازمة لتحقيق رضا الأفراد؛
- ✓ ضعف المؤسسات المحلية على تحقيق التواصل الفعلي بين المجتمع المحلي والحكومة المركزية.

[1] -مصطفى محمود أبو بكر، الإدارة المحلية، الإسكندرية (القاهرة: الدار الجامعية، 2005)، ص. 365.

[2] - مصطفى محمود أبو بكر، مرجع سابق، ص.365.

الفرع الثالث: الحكم المحلي الراشد

انتشر مفهوم الحكم الراشد على مستوى العالمي سنة 1989 بعدما تبنته المنظومات المالية، وخاصة البنك الدولي والأمم المتحدة، من أجل إعطاء حكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع اتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، أي أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات

سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موراد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.[1]

وقد عرف البنك العاملي الحكم الراشد سنة 1992 كما يلي: "هو الطريقة المثلى التي تمارس بها السلطة، لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول"،[2]أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDPفلينظر للحكم الراشد على أنه: "ممارسة السلطات الإقتصادية والسياسية والإدارية لشؤون المجتمع على كافة المستويات، يرتكز على آليات وميكانيزمات وعمليات ومؤسسات تسمح للمواطننين والجماعات بالتعبير عن المصالح وتسوية النزعات وكذا الحصول على الحقوق والقيام بالإلتزامات".[3]

وهناك عدة إسهامات محددة لمفهوم الحكم المحلي الراشد، ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

الحوكمة المحلية الرشيدة: هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة على النحو التالي:[4]

1-نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة؛

2-لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي؛

3-مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي؛

4-تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

ويعرف كل من :

[1] -محمدغريب وآخرون، التحوالت السياسية وإشكالية التنمية (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 156.

2 - Banque mondiale, "rapport sur le développement dans le monde", w.b, wchington, d.c, 1992, P. 17.

[3]-زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص. 10.

[4]-طاشمة بومدين،" الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد: 26، (جوان 2010)، ص.30 .

-Robert Charlick: الحكم المحلي الراشد هو الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة بغية دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي.[1]

-Bernard Pecqueur: الحكم المحلي الراشد هو العملية المؤسسية والتنظيمية لبناء أجواء التوافق من مختلف وسائل التنسيق بين الجهات الفاعلة القريبة جغرافيا من بعضها البعض، من أجل حل المشاكل غير مسبوقة والمطروحة على الأقاليم.[2]واستنادا إلى التعاريف السابقة نبين أسس الحكم المحلي الراشد في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): أسس الحكم المحلي الراشد

العالمية SWEPمؤسسة لتوريد الخدمات	المفوضية الأوروبية (Commission Européenne)	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)
التقويم (التقييم):Evaluation التوقع والتنبؤ: Prospective الديمقراطية المشاركاتية: Démocratie participative التعاون مع أصحاب الحصص المالية: Collaboration des parties prenantes	الانفتاح: Ouverture المشاركة:Participation المسؤولية responsabilité الفعالية: Efficacité الاتساق:Cohérence	الإلتزام بالمسؤولية: Obligation de rendre compte الشفافية: Transparence الكفاءة والفعالية: Efficience et efficacité) الاستجابة: Réceptivité التوقع: Prospective حكم القانون: Primauté du droit

Source: Aude Mondon , "Evaluation, gouvernance et gestion publique : Premier atelier sur la gouvernance (exposé introductif) ", Mardi 18 mars 2008 , Perspective Consulting, 2008, P. 14, (Accessed :14/08/2017), link: www.la-swep.be/download.php?...atelier...gouvernance

نلاحظ من خلال ماورد في الجدول أعلاه أنه هناك شبه إتفاق بين المؤسسات الدولية الناشطة في مجال الحكم المحلي الراشد على أن جميع الأسس تتمحور كلها حول مبدأ إشراك (المشاركة) جميع

[1] - David Osborne, Ted Gaebler, Reinventing Governement, book review by Scott London,1992.
[2] - Joseph Fourier, Economiste de formation, il est professeur à l'Université (Grenoble 1).

المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية، والتزام الحكومات بالمساءلة كأداة لضمان التسيير الأمثل للموارد المادية والبشرية، لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

المطلب الثاني: آليات تفعيل الحكم المحلي الراشد وتحقيق التنمية المستدامة

لقد ارتبط ظهور الحكم الراشد بتطورات في الإدارة خاصة في ما يتعلق بشؤون الحكم والديمقراطية، كالمشاركة والمساءلة وكباقي المجالات واكبت التطورات التكنولوجية مما أسفر عن بروز مفاهيم جديدة، كالتسيير العمومي الجديد وإدارة المعرفة والحكومة الإلكترونية والذكاء الإقتصادي والإتصال الشبكي ...إلخ، وهذا ماجاء به هذا المطلب.

الفرع الأول: التسيير العمومي الجديد

ظهر التسيير العمومي الجديد على غرار بروز النموذج التقليدي للإدارة العامة تحت تساؤلات واستفهامات الباحثين، السياسيين والبيروقراطيين حول: ما الذي من شأنه أن يجعل الحكومة أكثر كفاءة وفعالية. فلقد تميزت الفترة 1960 و1970 بالعديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت تعزيز قدرات الحكومة من خلال سياسة المبادرات. في هذا الشأن، برز تيارين رئيسيين، واحد منهما قاده الاقتصاديون يوصف بـ " الاقتصاد المؤسساتي الجديد New economics institutional، "والآخر كان أساسه المعرفة الإدارية/التسييريةممثلة في التسييريةManagerialism، حيث قام الاقتصاديون بإدخال المنطق الاقتصادي في عمليات الحكومة، في حين أدخل المسيرون تقنيات الخبرة المهنية التسييرية للقطاع الخاص في القطاع العام. فظهرت العديد من مذاهب الإصلاح على أساس هذين الاتجاهين.[1]

هذه الصيغة الجديدة التي تركز على المواطن على أنه متلقي الخدمة كزبون يجب إرضاؤه، ومن خلال الأدبيات الإقتصادية والإدارية نستنتج أنه يقوم على العناصر التالية:[2]

- ✓ تقليص دور الدولة؛
- ✓ التغيير في آلية الجهاز الحكومي؛
- ✓ تغيير أسلوب تسيير المنظمات التابعة للقطاع العام.

وأعلنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أن نموذجا جديدا قد نشأ في مجال الإدارة العامة يتمتع بمجموعة من الخصائص تهدف إلى إختراع الحكومة من خلال تجديد الهيكل التنظيمي

[1] - Atreya Binod, "the applicability of new public management to developing countries: A case from Nepal" (thesisof Doctorate in Philosophy, School of Management, Faculty of Business and Law, Victoria University of Technology,Melbourne, Australia, 2002), P . 28.

[2] -ليلى بن عيسى، "الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد"، مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية، جامعة بسكرة، العدد: 14، (ديسمبر 2013)، ص ص. 204-205.

للحكومة، والعمل في إطار الشفافية والفعالية من خلال البعد التنافسي، الإهتمام بالنتائج، تحقيق الصالح العام، الإهتمام بالمواطن، ودحر الآليات البيروقراطية وإستبدالها بآليات السوق، وهذا ما يمهد الطريق للتحول إلى التسيير العمومي الجديد بمواصفات جديدة تتمثل فيمايلي:(التركيز على النتائج، إستبدال الهياكل التنظيمية الهرمية من المركزية إلى اللامركزية، المرونة، زيادة التركيز على الكفاءات المقدمة في القطاع العام وتوجيهها نحو الأهداف الإنتاجية، تعزيز القدرات الإستراتيجية لتوجيه عملية تطوير الدولة للاستجابة للتغيرات الخارجية والمصالح الداخلية).

يعود الفضل لظهور مفهوم التسيير العمومي للمفكر توماس وودرو ويلسون[1] Thomas Woodrow Wilson، في بحثه الذي نشره عام 1887 تحت عنوان "دراسة الإدارة العامة[2]". حيث عرف التسيير العمومي بأنه: "الغاية أو الهدف العملي للحكومة موضوعه هو إنجاز المشروعات العامة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والإتفاق مع رغبات الأفراد وحاجاتهم، فعن طريق الإدارة العامة توفر الحكومات حاجات المجتمع التي يعجز النشاط الفردي عن الوفاء بها".[3]

في حين يرى Mc Namara أن التسيير العمومي هو: "الوسيلة التي يتم من خلالها التنظيم العقلاني لكل التغيرات الإنسانية الإجتماعية الإقتصادية، التكنولوجية والسياسية، حيث يتم نشر هذا التنظيم في المجتمع من خلال إدارة المنظمات العمومية ".[4]

ومن خلال الأدبيات التي خاضت في مناقشة النظريات والمفاهيم المتعلقة بالتسيير العمومي الجديد يمكن إستخلاص مجموعة من المبادئ التي يرتكز عليها نذكر في مجملها:[5]

-**التسييرية Managerialism** : يتمحور هذا المفهوم حول : "الإستفادة من إدارة القطاع الخاص بمبادئه وممارساته فيما يتعلق بالأداء، وخدمة العملاء، المرونة في تحديد الأجور.....، وتطبيقها على المؤسسات العامة وبذلك التحول من النمط البيروقراطي للعلاقات التجارية إلى نمط السوق لدعم الإبتكار ونوعية الخدمة، الشفافية، الإبداع، المبادرة الفردية، ويمكن في هذه الحالة إستخدام مبادئ ممارسات الشركات الخاصة وتطبيقها على الحكومات.

---

[1]–توماس وودرو ويلسون Thomas Woodrow Wilson : أستاذ العلوم السياسة والقانون الدستوري بالولايات المتحدة الأمريكية.

[2]–مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، الإدارة العامة: الإطار العام لدراسة الإدارة العامة– فن الحكم والإدارة في السياسة والإسلام –العملية الإدارية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003)، ص. 20.

[3]–رق المجذوب، لإدارة العامة – العملية الإدارية والوظيفية العامة والإصلاح الإداري (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000)، ص. 119.

[4] - Seghir Abdelaziz, "LE Management De Services Publics", communication au colloque national sur : " Le Management Et La Formation En Gestion " Institut Sup De Gestion Et De Planification, Alger, 27-29/06/99.

[5] - Atreya Binod,Op. Cit, P P. 32-35 .

وقد لقى مفهوم التسييرية رواجا كبيرا خاصة بعدما إستعان بكفاءات إقتصاد السوق وآلياته خاصة من حيث التكلفة والفعالية، وقد أستخدم في مجموعة من الدول كأستراليا ونيوزلندا والمملكة المتحدة".

-**نظرية الإختيار العام: Public Choice**: ظهرت هذا المفهوم من أعمال مدرسة فرجينيا في نهاية الستينات من القرن الماضي وعرف باسم: نظرية الإختيار الإجتماعي أو العقلاني إقتصاديات السياسة، وانبثقت هذه النظرية من الفكر الليبيرالي الذي يقضي بفشل المنظمات العامة، بسبب إهتمام المسؤولين في القطاع العام بمصالحهم الخاصة على حساب العامة، لذلك يجب تقليص دور الدولة ليصبح أكثر بساطة ومرونة وتمكيينا ومبادرة وتنظيما، وذلك عن طريق إدخال آليات السوق في المنظمة البيروقراطية، وعلى المسؤولين في رسم السياسات الإستراتيجية تحديد الأهداف وتقييم تنفيذها مع تحسين كيفية إستخدام الموارد وإلغاء القيود المفروضة على الموارد المالية.[1]

-**نظرية الوكالة: Agency theory**: يعود مصدر هذه النظرية لإسهامات مدرسة شيكاغ، حيث تتضمن مسألة الحوافز والمساءلة في القطاع العام، باعتبار المؤسسة مجموعة من العلاقات المالك والمسير، بترك فسحة من الصلاحيات تفوض للمسير التعامل مع العملاء بصفة مالك، يسمح ذلك بالتحديد الدقيق لصلاحيات المسير في صورة عون تنفيذي للسياسة العامة مع ترك دور التصميم ومعالجة السياسات العامة للهيئات السياسية، هذا يضمن نتائج أدق لوظيفة الرقابة على أداء المنظمة، مع الحفاظ على الشفافية ورفع الكفاءة والفعالية لدى المسؤولين.[2]

-**تحليل تكلفة الصفقات Transaction-Cost Analysis**: تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات الرائجة في النظريات الحديثة لإقتصادية المؤسسة، وتعود إرهاساتها إلى أعمال المفكر Coase سنة 1937، في كتابه طبيعة المؤسسة The Nature Of The Firm [3]، تعتمد هذه النظرية على أن آلية السوق وهي أداة الضبط الأولى لكل المتعاملين، وتجد هذه النظرية مبرر لها تقديم الخدمات العمومية قد يكون مكلفا إذا لجأنا إلى آلية السوق بمفهومها الضيق وهو ما يبرر تفضيل لجوء الدولة إلى العمل بهذه النظرية، ضبط العلاقات السوقية بمساهمات أخرى كنظرية الإتفاقات ونظرية العقود.[4]

ففي ظل الإدارة الجديدة للمدن New city Management، هناك تفاعل بين كل من السياسيين والموظفين والمواطنين على المستوى المحلي. فالإدارة الجديدة للمدن تهتم بدعم وتطوير أدوار أعضاء

[1] - Atreya Binod,Op. Cit, P P. 34-36.
[2]- Jean Luc Arrgle ,Les Nouvelles Approches De La Gestion Et Des Organisation, (Paris : Ed Economica, 2000), P. 36
[3] - Ibid.
[4] -Binod Atreya, Op. Cit, P. 38.

المجالس المحلية ومهاراتهم، لتحمل التحديات الجديدة. والمديرون يحتاجون إلى تطوير وعيهم السياسي، للتسليم بتنوع أدوار العضو ولتطوير الطرق الخلاقة لتقوية مهارات كل من الأعضاء والمديرين. وهناك مجموعة من القيم التي أصبح على العاملين في الحكم المحلي الاهتمام بهما مثل: التركيز على النتائج، والتوجيه، وتقوية الأداء والاستجابة للاحتياجات المتنوعة بطريقة مرنة، والعمل مع المجتمعات المحلية. وللرئيس التنفيذي دور رئيسي في قيادة التغيير، من خلال تقديم النصيحة للأعضاء، واتخاذ القرارات بالنيابة عن المجلس، والتأثير على الهيئات الأخرى. وتنظر الhدارة الجديدة للمدن إلى الرئيس أو المدير على أنه قائد تنفيذي ديناميكي قادر على العمل مع الأعضاء المنتخبين وعلى الاهتمام بمصالح المجتمع. وهناك تركيز على أهمية الصوت كأداة للتمكين. وهناك عدة استراتيجيات لتقوية صوت المواطن في صنع القرار المحلي. ومن هذه الاستراتيجيات: التأكيد على حقوق المواطنين في حضور الاجتماعات، التصويت الإلكتروني والمشاركة في مناقشات المجالس المحلية عن طريق الإنترنت، جماعات المنتفعين وتمثيل المواطنين في اللجان والهيئات المشتركة.[1]

الفرع الثاني: الإنتقال من الإدارة الإلكترونية إلى الحكومة المحلية الإلكترونية

إن التحولات العالمية المعاصرة والتي كان لها أثر بليغ في توجيه السياسات الدولية والوطنية وكذلك حياة الشعوب ونتيجة لثورة تكنولوجيا معلومات، تغير أداء المنظمات والحكومات بإدخال نشطات جديدة واختفاء بعض النشاطات القديمة، لقد أدى التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات إلى بروز نموذج ونمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي المتزايد أمام الادارات البيروقراطية، كي تحسن من مستوى أعمالها وجودة الخدمات، وهو ما اصطلح على تسميته بالادارة الرقمية، أو إدارة الحكومة الالكترونية، أو الادارة الالكترونية. بذلك فإن ظهور الادارة الالكترونية جاء بعد التطور النوعي السريع للتجارة الإلكترونية، والأعمال الالكترونية وانتشار شبكة الانترنت. لذلك يعرفها البعض على أنها التخفيف من إستخدام المعاملات الورقية، وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى اجراءات مكتبية بالطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنون مع المؤسسات التجارية والحكومة والسماح بمشاركة الموطنين في عملية صنع القرار وزيادة الشفافية وتعزيز المجتمع المدني.[2]

---

[1]-سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر (القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2006)، ص. 08.

[2]-محمد لكحل، "الادارة الالكترونية مدخل لتحديد الوظائف الادارية وفق متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة"، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد: 56، (يناير 2017)، ص. 69.

بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الالكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الاداري المعاصر، إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح، وأن كان أغلبها قدم لتعريف الحكومة الإلكترونية نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الالكترونية، والادارة الالكترونية، حيث عرفت الإدارة الالكترونية بأنها "استخدام الوسائل، والتقنيات الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة، أو التنظيم، أو الاجراءات أو التجارة أو الاعلان".[1] في حين ركزت دراسات أخرى على محاولة تبيين مدى إمكانية اختصار الوقت والسرعة في انجاز المعاملات، وتقريب المسافات، فعرفت الادارة الالكترونية بأنها" انجاز المعاملات الادارية، وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت، دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لانجاز معاملاتهم، مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات".[2]

بعد ما تطرقنا لمفهوم الإدارة الإلكترونية يقتضي علينا البحث والتركيز على شكل من أشكال الادارة الالكترونية ألا وهي : الحكومة الالكترونية، مع التركيز على سياقها المحلي.

تعريف الحكومة الإلكترونية(The electronic government) :

تعرف الحكومة الإلكترونية على أنها:[3]

- ✓ القيام بجميع المعاملات والخدمات الحكومية المقدمة للمواطن أو قطاعات الأعمال، من خلال شبكات المعلومات وقواعد البيانات، باستخدام وسائل الاتصال الحديثة (الإنترنت والهواتف) بما يدعم كفاءة وفعالية الأداء الحكومي في إطار من التفاعل بين طالبي الخدمة ومقدمها؛
- ✓ استخدام تكنولوجيا المعلومات، خاصة تطبيقات الإنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عالية، وبما يحقق العدالة والمساواة؛
- ✓ حالة يستطيع فيها أي فرد في أي مكان أن يذهب على الخط **on line** في أي وقت، ليس فقط للحصول على المعلومات التي يحتاجها، ولكن أيضا ليتلقى بالفعل خدمات ويكمل المعاملات ويتصل بالممثلين المنتخبين وحتى للتصويت.

متطلبات تطبيق الحكومة المحلية الإلكترونية : يتطلب تطبيق الحكومة الإلكترونية توافر مجموعة عناصر، من أهمها ما يلي:[1]

---

[1]–حمد محمود الطعامنة وآخرون، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي (الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004)، ص ص. 10-11.

[2]علي حسن باكير، "المفهوم الشامل للإدارة الالكترونية"، مجلة آراء حول الخليج، الامارات العربية المتحدة، العدد: 23، مركز الخليج للأبحاث، (2006)، الرابط: http// alibakeer.maktooblog.com/85589%D8

[3] – إيمان عبد المحسن زكي، الحكومة الإلكترونية – مدخل إداري متكامل (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009)، ص. 08.

- ✓ جعل التشريعات أكثر ملائمة بما يتفق مع الحكومة الإلكترونية؛
- ✓ تنسيق الجهود بين الجهات المشتركة في تقديم خدمة أو عملية معينة؛
- ✓ تسهيل عملية تمكين المواطنين من التعامل مع الحكومة الإلكترونية؛
- ✓ توفير نظام أمن محكم للحفاظ على سرية المعلومات الشخصية.
- ✓ تسهيل عملية تكوين وإعادة تأهيل الموارد البشرية للتأقلم مع الهياكل التنظيمية الجديدة؛
- ✓ توفير وسائل الدفع الإلكتروني.

أهداف تطبيق الحكومة المحلية الإلكترونية : تهدف الدول من وراء تطبيق الحكومة الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من أهمها ما يلي:[2]

- ✓ توفير وسائل الخدمة العمومية للمجتمع؛
- ✓ تسهيل عملية الولوج لمصادر المعلومات؛
- ✓ دمقرطة المعلومات؛
- ✓ تفعيل الوحدات العمومية المحلية لتحقيق الكفاءة؛
- ✓ الإتصال الشبكي وتحقيق الاتصال الفعال.

الفرع الثالث: الذكاء الإقتصادي والتواصل الشبكي بين المدن

تعتمد المدن الحديثة على التكنولوجيا وشبكات الإتصال، من أجل بناء مدن ذكية تقوم على أساس شبكات الطاقة للمدينة وشبكات المعلومات للمدينة من أجل تسهيل عملية التوأمة.

1-الذكاء الإقتصادي(Economic Intelligence):

يعتبر الذكاء الإقتصادي مجموعة من الخطوات نسعى من خلالها الحصول على المعلومات المفيدة وتفعيلها، ويعتمد ذلك على ثلاث عوامل وهي: اليقظة الإستراتيجية، المسؤول على نظام المعلوم، متخذ القرار، بالإضافة إلى البيئة.

ففي عام 1994 كان أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي في فرنسا من خلال تقرير المحافظة العامة للتخطيط " الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية المؤسسات" والذي ترأسه " Martre Henri" وكان هذا التقرير العامل الذي جعل فرنسا تتدارك تأخرها في مجال الذكاء الاقتصادي، إضافة إلى قيامها بمجموعة

[1]-إيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق، ص. 74 .

2-سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص. 102 - 103 .

كبيرة من الحملات التحسيسية حول تطبيق الذكاء، وتنظيم عدة ملتقيات وتجمعات للتعريف بهذا المفهوم، هذا التقرير عبر عن مجموعة من الاقتراحات يمكن صياغتها في 4 نقاط :[1]

- نشر تجربة وثقافة الذكاء الاقتصادي في المؤسسة؛
- تسهيل جريان المعلومات بين القطاع العام والخاص؛
- وضع بنوك المعلومات في خدمة احتياجات المستعملين؛
- تدعيم عالم التربية والتكوين.

ومنه تم تعريف الذكاء الاقتصادي بأنه: هو مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة، وبث المعلومة المفيدة للأعوان الاقتصاديين، ومختلف هذه النشاطات موجهة بطريقة شرعية مع توفير كل ضمانات الحماية الأساسية لممتلكات المؤسسة في ظل أحسن الظروف سواء من حيث الوقت، الجودة، أو التكلفة.[2]

إنّ الذكاء الاقتصادي بعبارة أخرى، يهتم بكل ما يجرى ويفعل في الأسواق. إنه نظام كامل تتوحد فيه التقنيات والكفاءات البشرية، إن التحدي المفروض اليوم هو الوصول إلى المعلومة الصحيحة وليس التقريبية قبل الآخرين، لأنها تساعد على حل المشاكل والوقاية، بأخذ القرارات المناسبة وسبق المنافس وتطوير أساليب العمل والمنتوج في وقت وجيز.

2-شبكات التواصل بين المدن(Inter-urban networks):

لقد تم إنشاء شبكات المدن في مختلف مناطق العالم، ففي سنة 2004 كان إنشاء "اتحاد المدن والحكومات المحلية CGLU "،[3]وقد دشّن عتبة في هيكلة ونفوذ السلطات المحلية، مع اندماج رابطتين كبيرتين "الاتحاد العالمي للسلطات المحلية IULA" و"الرابطة الدولية للمدن المتحدة FMCU "مع

[1] - Jean-Pierre Dufau, "l'intelligence économique", Rapport établi en application de l'article 12.7 du règlement et présenté à la Commission de la coopération et du développement DOCUMENT N°19 XXVIème SESSION Dakar, 6 au 7 juillet 2010, P. 08.

2 - Henri Martre, "Intelligence économique et stratégie des entreprises", la Documentation française, rapport du Commissariat général au plan, travaux présidés par, 1994, P. 23.

[3] - إتحاد المدن والحكومات المحلية المتحدة (CGLU)هي المنظمة العالمية الرئيسية التي تمثل مدن وجهات جل بلدان العالم .ظهرت إلى الوجود في ماي سنة 2004، منبثقة من اندماج 03 منظمات سابقة: الفيدرالية العالمية للمدن المتحدةFMCU) والاتحاد الدولي للسلطات المحلية(IULA) ، وشبكة المدن الكبرى .(LE RESEAU METROPOLIS)تضم هده المنظمة الجمعيات الوطنية الكبرى للسلطات المحلية في 136 دولة، اضافة إلى عدد كبير من المدن المنخرطة فرديا. وتهدف حسب ما تعلنه إلى تعزيز الديمقراطية المحلية واللامركزية والتعاون اللامركزي من أجل المساهمة في التنمية المحلية وتحسين الخدمات

شبكةMétropolis. هذه المنظمة الجديدة، المكلفة بتوطيد دور وموقع المدن. حيث لم تكن المدن في أيّ يوم حاضرة في المشهد الدولي كما هي حالها الآن، ليس بسبب ثقلها السكاني فحسب، بل كذلك بوصفها مكاناً تتجسد فيه التحديات الرئيسية للعولمة. الشاهد على هذا الظهور شبكات من المدن ذات الاعتماد المتبادل، والتسلسل الهرمي بين المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وأدواتها، في تبادل الخبرة عن طريق المعاملة بالمثل، تعدّل مقاربة التعاون في المسألة المدينية الخاصة بالحكومات المحلية لدى المراجع الدولية، وكذلك الصلات مع التعاونيات اللامركزية، كانت مؤشر على الدور المتعاظم لـ "دبلوماسية المدن " على الساحة العالمية.

فمهمة المنظمة CGLUأن يكون الصوت الموحد والدعوة للحكم الذاتي الديمقراطي المحلي والإقليمي، لتعزيز قيمها وأهدافها ومصالحها، من خلال التعاون بين الحكومات المحلية، وكذلك داخل المجتمع الدولي. أما فيما يخص برنامج العمل المستهدف لهذه المنظمة يكمن في خطة عمل مستهدفة، والتي تركز على ما يلي:[1]

– زيادة مكان وتأثير الحكومات المحلية ورابطاتها في الإدارة العالمية؛

– أن تكون المنظمة المصدر الرئيسي لدعم الحكومات المحلية الفعالة والمبتكرة، على مقربة من مواطنيها؛

–المنظمة عالمية فعالة وديمقراطية؛

–وتدعم المدن والحكومات المحلية المتحدة للتعاون الدولي بين المدن ورابطاتها وتسهل إنشاء برامج وشبكات وشراكات لبناء قدرات الحكومات المحلية؛

–وتشجع المنظمة دور المرأة في صنع القرار على الصعيد المحلي وتوفر إمكانية الوصول إلى معلومات الحكم المحلي في جميع أنحاء العالم.

الحضرية(الحصول على المياه، والإسكان، والنقل، والتخطيط، وغيرها). كما تلعب هده المنظمة دور الوسيط بين السلطات المحلية العالمية والمؤسسات الدولية للدفاع عن قيمها (السلم والتضامن) ودورها في القضايا الرئيسية للحكامة العالمية في الملفات التي تعنيها. وتقوم هده المنظمة بشراكات مختلفة مع الأمم المتحدة وبعض وكالاتها. ومقرها في برشلونة. وتبنت هده المنظمة ما يسمى جدول 21 للثقافة، كوثيقة مرجعية لبرامجها الثقافية في 08 مايو 2004، وتلعب دور المنسق لمسلسل العمليات اللاحقة لاقراره. الرئيس الحالي اعتبارا من 20نونبر 2010 هو عمدة اسطنبول (تركيا) ، قادير طوباز. ونوابه هم عمدات المدن التالية : لشبونة (البرتغال)، سان خوسي (كوستاريكا)، كانتون(الصين)، هاراري (زيمبابوي)، كازان (روسيا).

[1] -UCLG, (Le Reseau Mondial des villes Gouvernement Locaux et Regionoux), (Accessed :17/09/2017), link : https://www.uclg.org/fr

وفي الجنوب كما في الشمال، تأسس العديد من شبكات المدن :الشراكة من أجل التنمية البلديةPDM في أفريقيا، والـ CALGAوMerco Ciudades في أمريكا اللاتينية، وCity Net في آسيا، وEurocités لعدد من المدن الأوروبية والأعمال الأوروبية لصالح التعاون اللامركزي والمبادرات من نوع Cities Alliance ترتكز على هذه الشبكات، وتساهم في تنميتها وفي تضامنها، وفي اعتمادها على التبادل، تقدّم الدليل على أنّ التعاون في "المساعدة " وفي تناقل الخبرة من الشمال إلى الجنوب، قد تطوّر إلى تعاون أكثر اتجاهاً نحو المعاملة بالمثل، مستهدفاً توطيد دور وسلطة التأثير لدى الجهات المحلية.

ومنذ عشر سنوات، وبهدف ضمان حكم أفضل في المسائل الادارية والمالية أو توفير الخدمات، قامت جهات ONU-Habitat والبنك الدولي، فأنشئت لهذا مراصد مدينية هدفها تحسين معرفة ومساعدة، السلطات المحلية والمجتمع المدني في تطوير المؤشرات والإحصائيات، وفي جمع المعلومات الكفيلة بخدمة صياغة سياسات مدينية.

التوأمة (Twinning):

بعد الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء توأمة بين المدن الفرنسية والمدن الألمانية لتعزيز السلام والمصالحة على مر السنين، كما تطورت التوأمة بين المدن في جميع أنحاء القارة الأوروبية من منظور أوروبا على أساس المواطنة، فالتوأمة الثقافية هي التي تركز على التبادلات الشبابية والنوادي الرياضية والأنشطة الثقافية واليوم، يتطور شكل آخر من أشكال التوأمة الكلاسيكية: وهي توأمة متعددة الأطراف تتجه نحو شبكات المدن، في الوقت نفسه أرادت السلطات المحلية تعزيز إجراءاتها الدولية للإسهام في العلاقات الدولية لفرنسا، لتعزيز مصداقيتها اتجاه ناخبيهم وتعزيز هويتهم. فخلال الحرب الباردة، ساعدت التوأمة على إقامة علاقات مع دول أوروبا الشرقية. ومع الاستقلال في أفريقيا ولدت الإرادة للانخراط في التضامن بين الشمال والجنوب. لذا يمكن للمجتمعات ذات النطاق البشري، أن تساهم في الحركة نحو الديمقراطية في الجنوب والشرق.

إن التوأمة بين الشمال والشمال كتوأمة بين الشمال والجنوب / الشرق تمثل عملاً يمكن أن يشمل جميع السكان من كلا المجتمعين: المجتمع والمدرسة والرياضة والمجموعات النسائية والشباب ... ولهذا السبب من الضروري تنفيذ التوأمة بالتعاون مع المجتمع المدني.لأنها توفر العديد من الفرص للمجتمعات.

تطور التعاون اللامركزي كثيرا منذ نشأته. فالأمر كله يتعلق بإقامة علاقة دائمة تقوم على الشراكة. لدى السلطات المحلية مهارات محددة في الإدارة البلدية أو الحضرية، في مجال الديمقراطية المحلية، وهي

مجالات عمل للتعاون اللامركزي. وبالتالي فإن المرحلة التحضيرية للتوأمة مهمة للغاية ويجب أن يتم الاتفاق عليها مع الشركاء.[1]

3-المبادرة المحلية للتعاون:

تسعى الجهات المحلية اليوم إلى توحيد وسائلها حول استراتيجية وطنية واحدة، بحيث تتيح للمدن، كبيرة وصغيرة، في الشمال كما في الجنوب، أن تنضمّ إلى الأعمال العالمية المشتركة. وهذا قبل كل شيء يعني تعاوناً سياسياً، بين عمدة وعمدة، قائماً على التزام بين طرفين متساويين، وفي تعبئة الموظفين في المناطق والهياكل المنبثقة عن المجتمع المدني، تهدف مشاريعها وبرامجها إلى تدعيم طاقات الإدارة وتنمية الاستقلال الذاتي لدى الشركاء، ومبدأ المعاملة بالمثل من خلال التبادل الثقافي، ودعم الجمعيات المحلية، وتوطيد الكفاءات المحلية ومرافق التميّز، يشكّل واحداً من الأهداف النهائية.[2]

4-التعاون بين المناطق المدينية:

يمتلك التعاون اللامركزي قدرة على تعبئة الممثلين المحليين للمنطقتين المشتركتين في مشاريع وأهداف متجذرة محلياً، وداخلة في المضمار العالمي، على حدّ سواء، وإنها في اعتمادها أولاً على مواردها الخاصة، تضمن للشركاء التزاماً على المدى البعيد. وأخيراً وبفضل تطور التمويل المشترك بين الجهات المحلية والرعاة الماليين الوطنيين والعالميين، يمكن لها أن تساهم في تنفيذ مشروعات عملياتية ذات شأن كبير، مطبّقةً المستويات الإقليمية أو الوطنية للإدارة وللمنظمات العالمية. وبذلك يعتمد على التنسيق مع الجهات المحلية الأخرى في الاتحاد الأوروبي، ووكالات التنمية، والشبكات العالمية.

المطلب الثالث: سياسات الحوكمة الداعمة لتحقيق المدن المستدامة

لقد سعت المؤسسات الدولية وخاصة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها من أجل تقديم الدعم ومرافقة المدن والدول في سياساتها للنهوض والرقي بمجتمعاتها وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مبادرات وبرامج الأمم المتحدة

وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 206/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001، حولت الجمعية العامة لجنة المستوطنات البشرية إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل –

[1]-Cités Unies France, " MISE EN PLACE D'UN JUMELAGE", (vue le : 12/08/2017), le lien : http://www.resacoop.org/mise-en-place-d-un-jumelage

2-الوكالة الفرنسية للتنمية، مدن متنامية – الطبعة العربية (فرنسا : وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، الوكالة الفرنسية للتنمية، معهد التهيئة والعمران المديني في منطقة إيل دو فرانس، 2011) ، ص. 76 .

الأمم المتحدة)، وهو جهاز فرعى للجمعية العامة. وفي إطار تنسيق الجهود بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ونزولاً لأوامر الجمعية العامة تم تحديد المجالات التعاون بينهما والتي تتمثل في:[1]

مجالات التعاون :

1 – تقييم الظروف البيئية للمستوطنات البشرية: وذلك بالتعاون بشأن الملفات البيئية للمدن حيث يدعم برنامج المدن المستدامة، المشترك بين موئل الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع ما يسمى "بالملفات البيئية" عن المدن التي تستعد للمشاركة في هذا البرنامج. وتضم هذه الملفات طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المحليين، وتقدم المعلومات ليس فقط عن حالة البيئية المادية، وإنما أيضاً عن تداعياتها بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومعلومات عن الترتيبات الحالية للإدارة البيئية، وفي الآونة الأخيرة أجريت تقييمات بيئية من هذا القبيل في كوتي (سري لانكا)، ولوغا (السنغال)، وايونغو(نيجيريا) وبيامو(كوبا)، وفيبورغ (كيريشي)، بسكوف (الاتحاد الروسي). يضاف إلى ذلك أنه دعماً للمبادرات المتخذة في إطار شراكة تحالف المدن، جُمِعَت معلومات بيئية في كاروا (نيجيريا) وفي أربع مدن جهوية في مدغشقر. وخلال فترة إعداد التقرير، تلقى عدد من المدن التي ظلت لفترة طويلة جزءاً من البرنامج، الدعم لتطوير نظم معلومات إدارة بيئية. وإضافة إلى ذلك، تُبذل الجهود الآن لضمان توثيق التعاون بشأن معلومات الإدارة البيئية بين برنامج المدن المستدامة ومشروع حوض نهر نيروبي.

كما يتم التعاون مع قاعدة بيانات معلومات الموارد العالمية في أرندال (النرويج)، حيث تطوير برنامج يرمي إلى وضع التقارير البيئية عن المدن على الشبكة العالمية (الانترنيت)، وقد صُمِمَ ذلك لتيسير الوصول إلى المعلومات البيئية من أجل وضع قرارات سليمة، ولتعميق الوعي العام في المدن.

2 – الجوانب البيئية لسياسات التخطيط وإدارة المستوطنات البشرية – سواء الريفية أو الحضرية: من خلال تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأنشطة البيئية الحضرية الجديدة حيث يجري الآن تطوير سياسة بيئية حضرية جديدة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سوف تزيد من مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال. وسوف تحدد هذه السياسة فرص تكثيف الصلات بين ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والحملات العالمية التي يقوم بها موئل الأمم المتحدة، ومن أجل تسخير المزايا النسبية المتوافرة

[1]–تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "تقرير مرحلي مشترك بين المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "، الدورة التاسعة عشر، نيروبي 5–9 ماي 2003 .

لدى تلك المنظمتين في مبادرات مشتركة. يضاف إلى مواصلة التعاون، أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يزيد من أنشطته في مجال البيئة الحضرية، إدراكاً منه لحقيقة أن التحضر السريع لدى البلدان النامية له تأثيرات بيئية وصحية هامة، وأن هذه التأثيرات لها تداعيات خطيرة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية وكذلك المحلية.[1]

كما يتم التعاون في برنامج المدن المستدامة من خلال ولوج برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال السياسات والتخطيط وإدارة المستوطنات البشرية عهداً جديداً في عام 1996 وذلك بإنشاء شراكة كاملة في برنامج المدن المستدامة، على نحو ما أوصى به قرار مجلس الإدارة 15/18 المؤرخ 26 ماي1995 والقرار 8/15 المؤرخ 1 ماي1995 الصادر عن لجنة المستوطنات البشرية. وقد ازداد التعاون كثيراً بعدما اتفق موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الاقتسام مناصفة لتكاليف الفريق الأساسي لبرنامج المدن المستدامة الموسعة. وهذا الترتيب مستمر حتى نهاية عام 2000 حينما انتهت اعتمادات التمويل المخصصة من المنظمتين للبرنامج. وفي الفترة 2001 – 2002 استمرت العمليات الإدارية والعالمية الأساسية لموارد من المنظمتين محدودة للغاية وموارد مخصصة من الجهات المانحة، وفي نفس الوقت عمل كل من موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على حشد تمويل جديد لمرحلة خماسية جديدة مشتركة (2002 – 2007). وقد نجح موئل الأمم المتحدة في ذلك. وفي نفس الوقت أمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمويلاً لمساهمته الخاصة. ولذلك فإن أفاق العمل جيدة لمواصلة هذا البرنامج المشترك بين موئل الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة.[2]

وعلى مستوى المدينة والمستوى القطري أصبح برنامج المدن المستدامة أداة رئيسية لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن 21، ولتنفيذ البُعْد البيئي من جدول أعمال الموئل، بينما يعمل في نفس الوقت على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى تنفيذ الأهداف التي اتفق عليها أثناء القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. والبرنامج بعمله مع أكثر من 20 وكالة شريكة على مستوى العالم، يعتبر أداة مهمة لتشجيع التعاون والتعاضد على مستوى المنظومة من أجل التحضر المستدام على مستوى المدينة والبلد والإقليم والعالم. وعلى الرغم من مصاعب التمويل فقد حافظ البرنامج على قوة اندفاعه في عامي 2001 و2002 حيث يقوم بدعم عمليات البيانات العملية للمدن في عدد متزايد من البلدان.[3]

[1] - John C. Strassner , Policy-Based Network Management : Solutions For The Next Generation , (Amesterdam : Intelliden Corporation, Colorado, Morgan Kaufmann Publishers, 2004), P. 56 .
[2] - John C. Strassner , Op. Cit, P. 57 .
[3] - Ibid, P. 58.

3 – التكنولوجيا السليمة بيئياً والمناسبة للمستوطنات البشرية : إن المركز الدولي لتكنولوجيا البيئية IETC الذي يعد جزءاً من شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة يواصل التعاون في أنشطة بناء القدرات في إطار برنامج المدن المستدامة، وبخاصة في مجال التكنولوجيا السليمة بيئياً، وتقييم المخاطر البيئية وتقييم التكنولوجيا البيئية. وبصفة خاصة فإن شعبة القانون وتطوير السياسات لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمركز الدولي للتكنولوجيا البيئية قد شاركا في تطوير ونشر أداة لإدارة نوعية الهواء في الحضر وذلك في أعقاب اجتماعات لخبراء عالميين عقدت في القاهرة ومدينة "سولت ليك". ومن خلال التعاون والتعاضد مع شعبة السياسات والقانون، فإن برنامج المدن المستدامة يسهم روتينياً بتجارب حضرية في برنامج التدريب العالمي نصف السنوي الذي يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن القانون البيئي والسياسات البيئية، وقد تم هذا التعاون في الآونة الأخيرة في البرنامج الخامس من هذه البرامج الذي عقد في عام 2001. وبرنامج تدريب آخر نظم في عام 2003.[1]

4 – البحوث والتدريب ونشر المعلومات بشأن إدارة وتخطيط المستوطنات البشرية السليمة بيئياً : حيث يستمر برنامج المدن المستدامة الذي ينفذ بصورة مشتركة في أداء عمله بشأن العديد من أنشطة الدعم البرنامجي المختلفة لشبكة مدن البرنامج، وذلك بإنتاج ثلاثة روافد من المنتجات تستجيب للاحتياجات ذات الأولوية المحددة والتي تُستخدم فورياً في المدن. واستناداً إلى تجميع للخبرات العالمية، إن الرافد الأول يقدم التوجيه لعملية البيانات العملية وسلسلة من الكتب المرجعية التي تنشر في إطار البرنامج وتغطي بعض العناصر العملية مثل ملفات المدن والمشاورات الخاصة بالمدن وأفرقة العمل البيئية ذات الموضوعات المخصصة، والتفاوض بشأن الاستراتيجيات والمؤسسة. ويقدم الرافد الثاني دعماً مواضيعياً بأربعة أدوات غير مطورة التطوير الكامل، ولكنها نشرت ووزعت (إدارة نوعية الهواء الحضري، نظم معلومات الإدارة البيئية، مؤشرات لقياس التقدم والإدارة البيئية المستجيبة للبعد الإنساني). أما الرافد الثالث فهو يتعلق بمتطلبات التدريب، ويشتمل على مواد التدريب المبدئية وعلى وحدات التدريب المنهجية. ومن شأن هذا أن يجتذب الخبرات والمعارف المتوافرة حالياً وأن يقلل من الحاجة إلى الدعم العالمي وأن يطبق دروس الخبرات التشغيلية على الجهود المحلية في ميدان بناء القدرات. يضاف إلى ذلك أنه عن طريق شبكة مدن البرنامج، يقدم موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمة إعلامية تقدم بدورها

[1] - Raulph W Kunneke & Others, The Governance Of Network Industies, (UK : Northampton , MA , 2009), P. 46 .

بصفة منتظمة المعارف الإدارية البيئية الحضرية في صورة مطبوعات وشرائط فيديو ومعارض ومواقع شبكية.[1]

الفرع الثاني: جهود الحكومات في تسطير السياسات المحلية المستدامة

إن المتأمل في البنية المؤسساتية لاقتصاد أي بلد يرى بأنه هناك مجموعة من المهام والاختصاصات الموكلة للقيادة الإدارية أو الحُكومية والتي تختلف في مجال نشاطها وفي الهدف المرجو من وجودها، وتعد الإدارات المحلية للمدن أبرز هذه المنظمات، حيث أصبحت في الوقت الراهن لا تقل أهمية عن الحكومة المركزية كم أنها تحضى باهتمام متزايد من قبل القادة وصُناع القرار ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة، حيث تتصدر الاهتمامات العامة للسكان المحليين، وهي تشكل الإطار المؤسسي والوعاء التنظيمي للقطاع العام والقطاع الخاص، فالمتتبع لمسيرة العمل الخيري أو التطوعي يرى بأنه شهد نموا متسارعاً بالدول الغربية في القرنين الماضيين، حيث استحوذ على حيز مهم من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة، ومن المتوقع أن يزداد دور الإدارات المحلية للمدن.[2]

تعد التنمية الإدارية واحدة من أعظم القوى التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبخاصة في مجالات تنمية القدرات الوطنية، ويركز على مساعدة وتقديم الدعم للناس الذين يستطعون الإضطلاع للقيادة والمساعدة في الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، ويتمثل دعمها فيما يلي:[3]

–الدعم المقدم من أجل تنمية القدرات القيادية وإدارة التغيير عنصرا مشتركا في كل الجهود التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال إدارة الحكم، فالقيادة الكفوءة اللازمة لنجاح برنامج الحكم الراشد تتسم بأهمية خاصة عندما تمر البلدان بتغيير مركب أو هيكلي يشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكفاءة القيادة تتضمن تنمية قدرات كل من يستطيع زيادة الإلتزام السياسي بالتنمية البشرية

[1] -سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص. 27 .

[2] –عيسى السيد جعفر، " دور القيادة في تحقيق التنمية المستدامة "، مقالة علمية محكمة منشورة بـ : مجلة البيئة، العراق، (2005)، ص. 15.

[3] –وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير 1997، ص. 20.

المستدامة كما أنها تشمل القدرة على الجمع بين الأطراف العامة والخاصة، لتحديد أهداف وإستراتيجيات التنمية المستدامة التي تتركز على الناس، والقدرة على التغيير الهيكلي في حالات يصعب التنبؤ بها، كما أن البلدان تحتاج إلى الأخصائيين والقادرين على ترجمة الرؤية السياسية إلى برامج مستدامة للحكم الرشيد.

يسعى برنامج الأمم المتحدة إلى تنمية القدرات الوطنية على رسم الأهداف والسياسات والإستراتيجيات، والربط بينها وبخاصة تلك التي تتسم بطول الأجل وبدعم الحكم الراشد، مع التأكيد على العمليات التي تحظى بالتأييد الواسع والتي تحقق توافق الأراء على الصعيد الوطني، ووصولا إلى تلك الغاية يستطيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدعم المؤسسات الوطنية التي تنمي مهارات القادة في القيام بالمبادرات وإدارة العمليات الهيكلية والمركبة، والتي تشرك فيها أصحاب المصلحة والمستفيدين من خدمات الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويشمل هذا الدعم تقديم المساعدة للتدريب في مجالات التخطيط والتنفيذ، وبناء القدرات الوطنية وتطوير المقاربات لإقامة الشراكات بين القطاع العام والخاص، كما أن الشواغل المتصلة بين الجنسين تستحق إهتمام خاص، زيادة على دعم الأمم المتحدة للإدارة في ثلاث مجالات تتسم بالحيوية والأهمية للتنمية البشرية المستدامة وهي:

- ✓ إصلاح سلك الخدمة المدنية؛
- ✓ الإدارة الإقتصادية والمالية؛
- ✓ إدارة المناطق الحضرية.

الفرع الثاث: ترشيد السياسات العمرانية من أجل الإستدامة

يتوجب على الإدارة المحلية القائمة على المدينة ولتحقيق التنمية المستدامة وتطوير المدينة اتخاذ التدابير التالية :[1]

- ✓ تهيئة المنتزهات الحضرية؛
- ✓ رسم حدود للتوسع العمراني بخلق مجالات خضراء خالية من كل أنواع البناء؛
- ✓ رسم حدود للتوسع العمراني بانجاز طرق جمالية في المدينة؛
- ✓ النظر في إمكانية تحويل مدخل المدينة الواقع بشكل جذاب وجميل يعكس تاريخها؛

[1] - الشريف رحماني، الجزائر غدا وضعية التراب الوطني (الجزائر : ملفات التهيئة العمرانية، 2005)، ص. 243.

- ✓ تهيئة الفنادق وتحويل الإقامات المؤقتة إلى مراقد للزوار أومركز للاستقبال؛
- ✓ متابعة تهيئة المحطات السككية القديمة وتجديدها.

إستراتيجيات طويلة المدى: تتمثل الإستراتجيات الطويلة المدى فيما يلي:[1]

- ✓ رسم حدود للتوسع العمراني وغرس الأشجار؛
- ✓ برمجة بناء مراكز للمؤتمرات لجلب الباحثين والأكاديميين نحو المدينة؛
- ✓ إنشاء خطوط خدمة سياحية منتظمة أو موسمية للرحلات الجوية أوالبرية أوالبحرية وربطها بالمدن؛
- ✓ تحرير المجال الحضري لمركز المدينة من وجود سيارات الأجرة وجزء من السيارات الأخرى.؛
- ✓ ضمان حركية أفضل في اتجاه مركز ووسط المدينة وأسواقها؛
- ✓ تطهير الشوارع من الفوضى المترتبة عن النشاط اليومي للمواطنين؛
- ✓ تسوية حظوظ المنافسة ما بين سيارات الأجرة الكبيرة والحافلات (على المستوى المادي وعلى صعيد التسعيرة) بما يُلائم قدرة المواطن المحلي.

الفرع الرابع: تسيير التعدد الإثني

إذا كانت عوامل الدين واللغة والثقافة والعرق la race هي العوامل الأكثر التصاقا بمفهوم الأقلية، فان العرق مسألة وراثية بيولوجية لا دخل للأفراد فيها فهم لا يقررونها وإنما تنشأ بينهم نتيجة ميلهم إلى التزاوج من نفس أفراد المجموعة التي ينتمون إليها، وإذا كان انغلاق المجتمعات وعزلتها فيما مضى وتباعد أقاليمها قد ساهم في بروز الثقافة الخاصة بكل مجموعة، فان المسالة الآن فيها إعادة نظر، نظرا لظهور زيجات بين مختلف المجموعات حتى بين تلك الأشد اختلافا، وهذا مرده إلى وسائل الأعلام والاتصال، كما أن الثقافة لم تعد محددا قويا قوة الدين لتلاقحها مع ثقافات أخرى نتيجة لتفتح الجماعات وتفاعلها داخل الدولة الواحدة.

[1] - نفس المرجع، ص. 245 .

وتعرف الأقلية الإثنية على أنها مجموعة أفراد يتمتعون بهوية تختلف عن هوية باقي المجموعات داخل الدولة، متجدرة في الوجدان التاريخي، ولهم أصل عرقي واحد، ويتمتعون بوعي تام بواقعهم مبني على عناصر الدين واللغة والثقافة والتقاليد التي تفاعلت على إقليم معين عبر الزمن.[1]

يعتبر التعدد العرقي واللغوي والديني والثقافي.. من الظواهر الإنسانية المعهودة التي تتقاسمها العديد من المجتمعات (وجود الأكراد في سوريا والعراق وتركيا، النوبة في السودان ومصر، الطوارق في مالي والنيجر؛ الباسك في إسبانيا، الكروات والسلوفينيين.. في يوغوسلافيا، السيخ والأساميين والتيبواس.. في الهند.....)، ففي القارة الإفريقية التي يزيد عدد الدول فيها عن الخمسين، تتعايش حوالي 2200 إثنية متميزة بلغاتها وثقافتها..، وفي آسيا التي تحتضن أكثر من ثلاثة ملايير من البشر، يوجد أكثر من 2000 إثنية متباينة في اللغة والدين والعادات والتقاليد، وعلى المستوى العالمي هناك حوالي 8000 إثنية و6700 لغة. وقد أكدت التجارب والممارسات الميدانية أن درجة انصهار وتعايش مختلف هذه الأجناس داخل المجتمع الواحد في المدينة، تظل في جانب مهم منها متوقفة على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها، فالنأي عن العدالة والحرية والديمقراطية يحرض مختلف المكونات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام، والبحث عن مشاريع بديلة خاصة بها، مما يفضي إلى مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصب والانقسام، فيما التشبث بهذه القيم والمبادئ يكرس الوحدة الوطنية ويدفع نحو التعايش والاندماج.[2]

إن التنوع داخل المدينة بشتى مظاهره (الثقافية، الإثنية، الدينية، اللغوية..) يحتمل وجهين : **الأول:** إيجابي وذلك بالنظر للدور الهام الذي يمكن للتعدد أن يسهم به في تحصين وتقوية كيان المدينة، إذا كانت تستوعب أهمية هذه التعددية وتكرسها ميدانيا.

و**الثاني:** سلبي لما يمكن أن يشكله من خطر على استقرار المدينة ووحدتها، وبخاصة داخل المدن التي تتميز فيها مقاربة هذا الملف بالعقم والانحراف. فالتهميش والإقصاء الذي يمكن أن يطال أحد مكونات المجتمع، سيؤدي حتما إلى تدهور التضامن الداخلي وتهديد وحدته، ويسبب في بروز أزمات اجتماعية

[1] -Francoise fonval," problemes des minorités ethniques et culturelles en vue de l'elaboration d'indicateurs sociaux", unisco,ss-82/conf. 815/col, P. 04.

[2] -إدريس لغريني، " التنوع المجتمعي والممارسة الديمقراطية "، مجلة تنمية، العدد 93، المغرب، مركز المرصد الوطني التعليم العالي، (2010) ، ص. 01.

وسياسية، ويستثمر أيضا من قبل بعض القوى الخارجية المترصدة، في شكل مؤامرات قد تعصف بالاستقرار الداخلي للمدن.

في حين تشكل الممارسة الديمقراطية التشاركية واعتماد العدالة بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية..، مدخلا كفيلا بتدبير المشاكل والاختلافات، وضمانة للتعايش المجتمعي والوحدة، وبتحصين المجتمع المحلي ضد أية مؤامرات خارجية. وإذا كانت بعض المدن قد استطاعت أن تتوافق إلى حد كبير في تدبير التعددية الثقافية واللغوية والدينية والعرقية.. داخل مجتمعاتها، مثلما هو الشأن بالنسبة لبروكسيل ببلجيكا ومرسيليا في فرنسا..، فإن دولا أخرى شهدت انفجارا للصراعات العرقية والدينية.. بالشكل الذي عكس قصورا واضحا في تدبير هذا الملف (الاتحاد اليوغوسلافي السابق، رواندا، الصومال..)، فيما تحاول دول أخرى إيجاد حلول لهذه المسألة من خلال تدابير وإجراءات تتباين في مظاهرها وفعاليتها من منطقة إلى أخرى، وبخاصة في ظل التحولات المتسارعة التي شهدتها الساحة الدولية في العقود الأخيرة، وانتقال مجموعة من القضايا الداخلية إلى دائرة الاهتمام الدولي (الديمقراطية، حقوق الإنسان، تلوث البيئة، الهجرة..).

فهذه القضايا خضعت في العديد من الأحيان لتدابير صارمة على مُستوى الحكومة المركزية دون تدخل الإدارات المحلية باعتبارها شأنا سياديا داخليا يرتبط بقضايا "حساسة"، استأثرت باهتمام دولي كبير في العقدين الأخيرين، نتيجة للتحولات الكبرى التي شهدها العالم وتنامي دور الإدارة المحلية خاصة مع نهاية الثمانينيات (انهيار الاتحاد السوفييتي الذي فرض سياسة صارمة في مواجهة الأقليات والإثنيات..)، وما تلاها من تدويل لقضايا حقوق الإنسان وحرياته، حيث أصبحت الإدارة المحلية تحتل مكانة بارزة ضمن خطاب مختلف الفاعلين الدوليين من منظمات حكومية وغير حكومية ودول.. ورأي عام دولي إلى جانب قضايا حيوية أخرى، ظلت منسية ومهملة بفعل ظروف الحرب الباردة.[1]

ومنه فإن تعزيز نظم التشارك الشاملة للإدارة المحلية وسيلة فعالة لزيادة كفاءة الإدارة الحضرية، والتغلب على النتائج السلبية لجوانب التنوع الاجتماعي، وللتغلب على مشاكل الفقر الحضري. وهناك عدد من الأدوات والطرق التي تم تطويرها واعتمادها لتعظيم منافع الإدارة الشاملة، وموازنة تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للفقراء. وقد لوحظ أن الاشتمال يكون مضموناً عندما ينعم كل مواطن حضري بـ "الحق في المدينة".

[1] -إدريس لغريني، مرجع سابق، ص ص. 02-05 .

خاتمة الفصل:

تناولنا في الجزء السابق من البحث للتنمية المستدامة، التي خلصنا إلى أنها عملا يقوم على أساس التضامن والوعي البيئي والمشاركة، بتظافر جهود كل الأطراف الفاعلة في المجتمع، لتحقيق الشمولية في التنمية، من أجل توفير حياة كريمة .

وبعد ما تطرقنا للحكم الراشد خلصنا إلى أنه يقوم على المشاركة المجتمعية للمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات، كفواعل لرسم السياسات التنموية دون أن نغفل عن دور الديمقراطية التشاركية في ترسيخ الرقابة والشفافية والتمكين لوضع الإنسان ضمن الإهتمامات الأساسية لبلوغ التنمية.

بالإضافة إلى إلزامية إستتباب الأمن المجتمعي كضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، في إطار الجهود الدولية التي تبذلها الأمم المتحدة في رسم السياسات المحلية لإستدامة، وفقا للآليات الجديدة المرتبطة بالحكم المحلي الرشيد، كالتسيير العمومي الجديد والإدارة الإلكترونية والذكاء الإقتصادي وإدارة المعرفة وكذا السياسات القطاعية التي تركز على الصحة والأمن والنظافة وتدوير النفايات والطاقة المتجددة .....إلخ، ورسم سياسات التنمية المستدامة المحلية يقتضي دعما من الحكومات المحلية بتهيئة الفضاءات المناسبة والبنى التحتية الضرورية من أجل تحسين نمط العيش وفقا للإستدامة، مع مراعاة التنوع الأثني في المجتمع لتحقيق التكامل.

الفصل الثالث

من المدن الحضرية إلى المدن المستدامة

مقدمة الفصل:

بدأ البحث والتفكير في المدن المستدامة في ثمانينات القرن العشرين، لكن تعبير الاستدامة استُخدم فيما جرى من حوارات عالمية ونقاشات في تسعينياته، بعد أن طرحته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، وعلى وجه الخصوص برز الدور الحاسم الذي تلعبه الأبعاد البيئية والاجتماعية للأنشطة الاقتصادية البشرية، في خلق عالم أفضل خلال مؤتمر قمة الأرض في "ريو" عام 1992، وثمة تقرير أثر على تلك النقاشات، صدر بالتعاون بين الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة IUCN والصندوق العالمي للطبيعة WWF وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP بل غيَّر جداول الأعمال ذات الصلة، وأبرز كيفية تشيد البشر فوق الأراضي على حساب البيئة، وحث على التركيز على التنمية المستدامة.

وقد أعتبرت المدن كمراكز للأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية، وما هو أكثر من ذلك بكثير، فالمدن مكّنت الناس في أفضل حالاتها من التقدم اجتماعياً واقتصادياً. فثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يصعب معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء، مع عدم اجهاد الأرض والموارد، وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن: الاكتظاظ، عدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، نقص الإسكان اللائق وتدهور البنية التحتية. ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن، بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو مع تحسينها في الوقت ذاته، باستخدام الموارد وتخفيض التلوث والفقر. وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك.

و لغرض إبراز طبيعة هذه المدن وكيفية التحول من الطابع التقليدي للمدن إلى الطابع المرتبط بالإستدامة والذكاء الإقتصادي، تناولنا في هذا الفصل: مفهوم المدن المستدامة، ثم كيفية الإنتقال من التحضر إلى التنمية الحضرية المستدامة ثم توضيح مفهوم المدن المستدامة بكل أبعادها وأخيرا تطرقنا للحوكمة كآلية للإنتقال من مدن حضرية إلى مدن مستدامة.

المبحث الأول: مفهوم المدينة (City)

نشأت المدن نتيجة الرغبة في التعايش كمجموعات بالنسبة للأفراد ولتحقيق الاستقرار الذي كان يحاول الإنسان القديم جاهدا الحصول عليه، فمن الريف والصحراء والغابات، بدأ ينتقل تدريجيا للوصول إلى مفهوم جديد للتعايش، يضمن استقراره، ويحقق له في نفس الوقت الحماية من كل المؤثرات الخارجية. إن المدينة هي خلاصة تاريخ الحياة الحضرية، فهي الكائن الحي كما عرفها لوكوريزيه، فهي الناس والمواصلات وهي التجارة والإقتصاد، والفن والعمارة، والصلات والعواطف، والحكومة والسياسة، والثقافة والذوق، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف والثروة والغنى.

المطلب الأول: تعريف المدينة

المدينة في معناها العام الذي تعطيه قواميس اللغة يختلف باختلاف الحضارات، كما ورد في قاموس اللغة العربية وحضارتها حول مادة مَدَن.

مَدَن بالمكان: أي أقام به، ومنه المدينة. والمدينة أيضاً تعني: الحصن. ومن الألفاظ العربية التي تفيد معنى المدينة بمعناها المعاصر كلمة: الحضر ضد البادية، وهو من الحضور والإستقرار في الأرض وذلك مقابل البدو والتي تعني سكان البادية. أما في القاموس الفرنسي فكلمة Ville أصلها اللاتيني من فيلاس Villas ومعناها الضيعة، الدار في الريف، وفي الاستعمال المعاصر تجمع سكني جغرافي وإجتماعي قوامه بنايات تخترقها طرقات وسكان يعملون في التجارة والمهن والصناعة ولكن ليس في الفلاحة. وبالنسبة إلى المدينة بهذا المعنى" أوربان Urbain"، تعني المدينة باللاتينية كذلك.

أما لفظ كلمة سيتيCity فليس لها مقابل خاص في اللغة العربية، والكلمة الأقرب إلى معناها هي"الحاضرة"، لأنها تشير إلى حضور القوم والى الحضارة، خلاف البداوة. ومع ذلك فـ "السيتي "لا تعني مجرد الحضور بل تفيد أكثر من ذلك، إنها باللاتينية: سيفيتاس Civitas، ومعناها الشخصية المعنوية والقانونية التي قوامها مجموعة من المواطنين Citoyens , Citizens.[1]

أما إصطلاحا: بالرغم من كثرة العلماء المهتمين بتعريف المدينة إلا أنهم لم يعطو تعريفا واضحا لها، ذلك أن ماينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى، لأنها عرفت باختصاصات متعددة حسب وجهة نظر كل

[1]-محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر – العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية، نظام القيم، الفلسفة والمدينة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997)، ص. 11.

عالم، فمنهم من فسر المدن في ظل ثنائيات تتقابل مع المجتمع الريفي والحضري، ومنهم من فسرها من الجانب الإيكولوجي، ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية، ونوضح ذلك كمايلي:[1]

1- إحصائيا: حسب رأي "مارك جيفرسن" فإن الإحصائيات تشير إلى أن أكثر من 10000شخص في المتر المربع الواحد تشكل مدينة. وتكون المدينة من خلال هذا البعد عبارة عن تجمع لأدنى حد من الناس، فوق رقعة جغرافية محددة، تمكن من ضمان كثافة سكانية مدروسة، وتختلف المعايير الإحصائية بعد ذلك من دولة إلى أخرى.[2]

2- قانونيا: هي المكان الذي يصدر فيه اسم المدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية.

3- حجميا: لقد أجمعت بعض الهيئات الدولية على أن المكان الذي يعيش فيه أكثر من 20000نسمة يعتبر مدينة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد إعتبرت المكان الذي به أكثر من 2500نسمة مدينة، أما بالنسبة لفرنسا وتركيا وألمانيا فإن 2000نسمة يشكلون مدينة، وهذا الرقم الذي تبناه المكتب الدولي للإحصاء، وفي إيرلندا 1500 نسمة يشكلون مدينة، هولندا واليونان 5000نسمة، أما في مصر 11000نسمة، ولكن هذه الأرقام تتغير داخل البلد الواحد على عبر الزمن، كما حدث في فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان 8000 نسمة يشكل مدينة في 1900، فأصبح 2500نسمة بين 1910 و1940. [3]

4- إجتماعيا: المدينة هي ظاهرة ليست مجرد تجمعات من الناس حسب رأي روبرت بارك، بل هي إتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنطلق عن طريق التقاليد، وهي في النهاية مكان طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا تعتبر منطقة ثقافية، تتميز بنمطها الثقافي.

5- وظيفيا: لايوجد للمدينة وظيفة واحدة بل لها عدة وظائف:

- هي وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي، فهي لاتشمل الصناعة والتبادل التجاري، والصناعات الثقيلة، وتجارة القطاعين العام والخاص، كما تشمل الحرف، وكل ماله علاقة بتطورها العالمي، وتسمى هذه الصناعات بالصناعات الحضرية.

حيث يذهب "رالف" Linton.R إلى تعريف المدينة من هذه الزاوية على أنها : "جماعة تعيش على مبادلة المنتجات المصنوعة والخدمات اللازمة للحصول على الطعام والمواد الخام ويعتمد وجودها الفعلي

---

[1]-كارو شهبندريان وأحمد عامر دردري، المدينة(التعريف والمفهوم والخصائص)، دراسة التجمعات الحضرية في سورية (سوريا: جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط العمراني والبيئة)، ص ص. 03-04.

[2]-بوجمعة خلف الله، العمران والمدينة (الجزائر: دار الهدى، عين مليلة، 2005)، ص. 68.

[3]-جمال حمدان، جغرافية المدن، ط. 02. (القاهرة: دار الكتاب، 1977)، ص. 225.

على هذه المبادلة ".[1]فمن أهم الوظائف التي تميز المدينة عن الريف هي الوظائف الصناعية، والمواصلات، والوظائف الثقافية، العلمية، الإدارية، الترفيهية ... الخ

6- تاريخيا: وعرف "ممفورد" المدينة بأنها حقيقة تراكمية في الزمان والمكان، ويمكن إستقراء تاريخها من مجموعة من التراكمات التاريخية، والأخذ بالمبدأ التاريخي الذي يقول أن المدينة تاريخ قديم، وأن التعرف عليها يتم من خلال الشواهد العمرانية القديمة، وبالتالي الحكم عليها من هذا المنطلق غير مقبول.

7- موقعيا: تنشأ المدن في مواقع مختارة لها أفضليتها عن غيرها من المواقع، حيث يرى الجغرافيون أن المدينة مرئية من "اللاندسكيب"، يمكن التعرف عليها بواسطة مظهر المباني، وشوارعها، ومؤسساتها.

وكما أعطيت للمدينة عدة تعاريف نذكر منها: تعرف المدينة بأنها كل تجمع سكاني يطلق عليه اسم مدينة عبر إعلان وثيقة رسمية تصدر عن طريق سلطة عليا، وتختلف الدول في المعايير التي في ضوئها يطلق على التجمع اسم مدينة، حيث تتباين وجهات نظر العلماء السياسيين والاجتماع وعلماء الاقتصاد ورجال الأعمال والديمغرافيين واهتماماتهم حول المدينة.[2]

المدينة هي: انتشار لنظام قيمي، مواقف وسلوك يطلق عليها اسم (الثقافة الحضرية). والمقصود بالثقافة الحضرية النظام الثقافي الذي يميز المجتمع الصناعي.[3]وكما تعرف المدينة بأنها المكان المعمر الذي يؤدي وظائف مركزية إدارية وتجارية وثقافية لعدد من المستوطنات البشرية.[4]

وعرفت أيضا المدينة بأنها قطعة من الأرض تبنى عليها المساكن ليعيش فيها مجموعة من السكان، وتختلف عن القرية في وجوه عدة أهمها عدد السكان والتطور التاريخي، وطريقة البناء والأهم من ذلك في وظيفتها وفي أسلوب حياة سكانها.[5]

وفي وصف ابن خلدون للمدن يشير إلى أن الإنسان مدني بطبعه، ومن ثم كان لابد من أن يصنع مجتمعا يجري في نطاقه التعاون على إنتاج القوت الذي يهيئ له العيش والأدوات التي تهيئ له أسباب الدفاع عن حياته، وإلا انتفى وجوده وما اراد الله من إعتمار العالم وإستخلافه فيه. ويُشَار في قانون التباين

---

[1]-مصطفى عمر حمادة، المدن الجديدة : دراسة الأنتروبولوجيا الحضرية (دار المعرفة الجامعية، دون بلد النشر ، 2008)، ص. 30.

[2]-سليمان مهنا ابراهيم، "التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية،(أبعاد وآثار على التنمية المستدامة)"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد: 44، أبو ظبي، (2000)، ص ص. 13-14.

[3] -D.J Bogue & Ph. M. Hauser ," Population, Distribution, Urbanism and Internal Migration", London: World Population Conference , 1993, P. 61.

[4]-عبد الله عباس الوادعي، عادل هاشم المقطري، نونو عبد الصمد، "شبكة الطرق الرئيسية ومشاكل الحركة المرورية تجربة مدينة صنعاء" (ورقة بحث مقدمة في ندوة التخطيط العمراني وقضايا الحركة والمرور والنقل في المدن العربية، سوريا،2005)، ص. 02.

[5]-الصغار، فؤاد محمد، التخطيط الإقليمي، ط. 02. (منشأة المعارف، 1977)، ص. 300 .

لابن خلدون أن المجتمعات ليست متماثلة بصفة مطلقة، بل توجد بينها فروق يجب أن يلاحظها المؤرخ، ومن الأخطاء التي يقع فيها بعض المؤرخين عدم إدراكهم لهذه الفروق.

ومنه فإن الإتجاه الصائب لتعريف المدينة هو الأخذ بالتعريف المركبCompound Definition: على أساس أن المدينة هي: بؤرة تركز كثافة سكانية أغلبية سكانها يشتغلون بأوجه نشاطات إقتصادية متعددة، وتخدمهم وسائل مواصلات متنوعة موصلة بأنظمة اتصالات متطورة ومختلفة، ويدل مظهرها الخارجي على تاريخ تطورها ونشأتها وأهميتها. وبذلك تكون المدينة كائنا متطورا ذي طبيعة ديناميكية وواجهة حضارية تعكس ملامح وتاريخ وثقافة وتقدم سكانها. فهي إذا ليست كتلا عمرانية صماء وصلبة كصلابة مبانيها وهياكلها وقوالبها الإنشائية.[1]

نرى مما سبق أنه تعددت تعاريف المدينة وذلك لأن كل منطقة تضع شروطا ومعالم على المنطقة الحضرية. فالمدينة هي مكان يعيش عليه مجموعات حضريّة بتعداد سكّانيّ كبير،، تحتوي على مرافق متعددة تسهل حياة الفرد، وكما تعكس حضارة وملامح وثقافة ومدى تقدم الأفراد القاطنين بها.

المطلب الثاني: أنواع المدن

يعرف العالم عدة أنواع من المدن مصنفة حسب معايير مختلفة، حيث يمكن التطرق إلى تصنيفين يختلفان في المعيار وهما: [2]

أ- التصنيف الأول : والذي يعتمد على الحجم وعدد السكان، يعتبر هذا التصنيف أبسط التصنيفات، ويُستخدم عند التفرقة بين الحضر والريف، فقد أوضح مان Mann الإختلاف بينهم، كما قسم دنكان Dunkan وريس Reiss المدن الأمريكية إلى 11 نموذجا حسب حجمها، وقسم فليب هاوس Phlip House المدن إلى ماقبل صناعية وصناعية ومتروبوليتانية، لذا يعتبر الحجم وعدد السكان معيارا أساسيا، وهذا التصنيف موضوعي قابل للقياس بسهولة، وأنواع المدن حسب هذا المعيار هي:

1- المدن الضخمة أو العملاقة: وهي التي يزيد عدد سكانها على عشرة ملايين نسمة (وأحيانا خمسة عشر مليون نسمة). وهي تعرف بشكل نموذجي بأنها عبارة عن سلسلة من المدن الكبرى المتجاورة تقريبا. هذا المصطلح استخدم من قبل "باتريك جيدس" عام 1915 في كتابة "تطور المدن"، ومن قبل "أوسفالد شبينغلر" عام 1918 في كتابه "انحطاط الغرب"، ومن قبل" لويس ممفورد" عام 1938 في كتابه "ثقافة

[1]-محمود حافظ محمد حتة، "إستراتيجية تنمية المدن كمدخل لتحسين أساليب الحكم والإدارة الحضرية للمدن المصرية-دراسة حالة نموذج التنمية لمدينة الإسكندرية"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في الإدارة العامة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم إدارة عامة، 2012)، ص. 23.

[2]-سليمان مهنا إبراهيم، مرجع سابق، ص ص. 16-22.

المدن"، والذي وصفها بأنها المرحلة الأولى في التطوير الحضري المفرط والتدهور والانحطاط الاجتماعي.[1]

2- المدن الكبيرة جدا أو الكبرى في العالم: يتم ترتيب المدن عدد السكان تنازليا(من الأكثر إلى الأدنى). وهي مركز كبير يتألف من عدد كبير من السكان والعاملين المرتبطين بهذه المنطقة، ويمتد على مجال ترابي واسع، يوجد أكبر تجمع حضري(مدينة كبيرة) في العالم بمدينة طوكيو اليابانية يمتد النسيج العمراني فيها بدون انقطاع ليشغل مساحة قدرها 10,000 كلم²، ويضم أكثر من 30 مليون نسمة، يشمل العديد من المدن الصغيرة وثلاث مدن كبيرة.[2]

3- المدن المليونية: وهي المدن التي يزيد عدد سكانها على المليون نسمة، وحتى عام 1995 عرفت 16 دولة عربية بأنها مدينة مليونية، وهي: القاهرة، الإسكندرية، بغداد، الرياض، جدة، تونس، الجزائر العاصمة، طرابلس في ليبيا، دمشق، حلب، الخرطوم، الدار البيضاء، الرباط، الكويت، بيروت ومدينة عمان في الاردن.

4- المدن التي يقل عدد سكانها عن 750 ألف نسمة.

5- المدن الكبيرة نسبيا (الكبرى نسبة إلى المدن الأخرى في الدولة): حيث يتم ترتيب المدن في الدولة حسب عدد سكانها، ومثل هذا التصنيف يعتبر مؤشرا للتوزيع المكاني للسكان في الدولة ويسهل عمليات المقارنة داخلها وخاصة بين المدينة الكبيرة والمدن التي تليها، ويظهر مدى خطورة هيمنة المدن الأولى (وهي غالبا ما تكون العاصمة) في الدول العربية.

6- المدن المتوسطة: حيث تعتبر المدن التي يتراوح عدد سكانها مابين : 20000 و50000 و100000 نسمة مدنا متوسطة (ذلك حسب معيار الدولة المصنفة).

7- المدن الصغيرة : وهي المدن أو المراكز الحضرية التي يبلغ عدد سكانها بين 5000 و20000 نسمة، وتختلف الدول في تحديد الحد الأدنى من السكان للتجمع الذي يطلق عليه اسم مدينة.

ب- التصنيف الثاني: هذا التصنيف يركز على المتغيرات الإقتصادية والوظيفية للمدينة (صناعية وسياحية وإدارية وتجارية وغيرها)، وأنواع المدن حسب هذا التصنيف هي:

---

[1] -ثائر مطلق محمد عياصرة ، مدخل إلى التخطيط الحضري : المفاهيم والنظرية والتطبيق (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع)، ص ص. 240-252.

[2] -سمير محمد عبد الوهاب "أنماط إدارة المدن الكبرى مع التركيز على مدينة لندن"، (ورقة بحث في الملتقى العربي الثاني تحت عنوان: إدارة المدن الكبرى، مشكلات حضرية وحلول إبداعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ماي 2005)، ص. 02.

1- المدن الإدارية والثقافية: وهي التي نشأت وتطورت بواسطة الحكومات، ومنها العواصم في الدول العربية كافة، وعواصم الأقاليم الكبيرة فيها، مثل: مدينة الشارقة.

2- المدن التجارية: وهي التي تعتمد على موقعها وعلى غيرها من المدن، ومعظم المدن العربية هي مدن تجارية حيث تجمع بين التجارة والإدارة، مثل: مدينة دبي.

3- المدن الأثرية والسياحية: وهي التي تهيمن فيها الأعمال السياحية على أنواع النشاطات المختلفة، مثل: مدينة اسطنبول.

4- المدن الدينية: وهي التي تهيمن القيم الدينية على نشاطاتها، مثل: مكة المكرمة والمدينة المنورة، والقدس، حيث تستقطب مثل هذه المدن الملايين من السياح خاصة في الأعياد والمناسبات الدينية، ويحاول العديد من القادمين إليها الاستقرار فيها، ولولا إجراءات الحكومات لأصبحت مدنا مليونية منذ عقود، والمدن الدينية وبالاضافة إلى حفاظها على صفتها الدينية، فإنها أيضا بمثابة مراكز إقتصادية.[1]

5- المدن الصناعية: وهي التي تهيمن فيها أعمال الصناعة بمختلف أشكالها على أنواع النشاطات فيها، والملاحظ أن الفرد في المدينة الصناعية لا يملك الوقت الكافي ليدخل في علاقات دائمة مع الناس الذين يتصل بهم أو يتعامل معهم سواء في محيط العمل أو في نطاق الجيرة.[2]

وهكذا تبقى المدن ورغم إختلافها متعددة الأغراض حيث تقدم مزيجا من القيم، والخدمات والوظائف التي تتغير حسب احتياجات السكان ومتطلباتهم الأساسية .

المطلب الثالث: خصائص المدن

تعتبر كل مدينة ظاهرة لا تتكرر، لذلك يصعب تحديد سمات للمدن، إذ تفسر كل مدينة حسب ظروفها التاريخية وعوامل نموها، واعتمادا على مختلف التعاريف السابقة للمدينة يمكن أن نحدد خصائص المدينة كالتالي: [3]

- المدينة ظاهرة عامة منتشرة في كل المجتمعات، وهي ذات جاذبية؛

[1] -نجم والي، بغداد سيرة مدينة (العراق: دار الساقي للنشر والتوزيع، 2017).

[2] -خليل عبد الهادي البدو، علم الإجتماع الصناعي (الأردن: دار المنهل للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 21.

[3]-خالد عبد السلام كايد ، جغرافيا المدن (الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2017)، ص. 53.

– تمتاز المدينة بأنها ذات طبيعة إنسانية بثلاث طبائع (حيوية، نفسية وإجتماعية)؛

– تنشأ المدينة بتلقائية، فهي في البداية تتكون من مجموعة متناثرة من المنازل ثم تتجمع لتتحول إلى قرية، وبعدها تتسع نتيجة تزايد السكان وتنوع حرفهم وبالتالي يزداد الدخل القومي لتتحول القرية إلى مدينة صغيرة Taown وعندما تتوافر فيها المصانع ووسائل الإتصال والمواصلات والخدمات تنمو لتصبح مدينة رئيسية City، أي أن المدينة ظاهرة إجتماعية من صنع المجتمع، وبوحي من العقل الجماعي؛

– تمتاز المدينة بأنها تتصل بأجزائها عن طريق المواصلات المختلفة، إذاً هي ذات ميزة ترابطية، وعلى إعتبار أن نظامها السياسي يرتبط بالأنظمة التعليمية والإقتصادية والدينية وحتى النظام الأسري.[1]

– المدينة ذات نظام إلزامي وإجباري، فالأفراد ملزمون بالحياة فيها عندما تكون لديهم الرغبة بالإستمتاع بمظاهر الحياة الحضرية الراقية والتعليم والترفيه؛

– تتميز المدينة بالمورفولوجية،[2]وذلك لأنها تُغير في شكلها من فترة إلى أخرى عبر تاريخها الطويل، ولا تأخذ مظهرها النهائي ما لم تمر بمراحل مورفولوجية متعددة، حيث يكون لكل مرحلة خصائص تتميز بها عن غيرها من المراحل.[3]

– تمتاز المدينة بالمظاهر الثقافية : كالميادين الفسيحة والمعارض والمتاحف والمقاهي، والعمارة الحديثة إلى جوار المباني القديمة، وتمتاز بأحياء الأغنياء الملاصقة لأحياء الفقراء، كل هذه الأضداد مجتمعة في المدينة، كما أنها عبارة عن بوتقة تجتمع فيه الأجناس والثقافات وهي تسمح بوجود فروقات فردية باستمرار، وللناس فيها طبائع مختلفة منها ماهو ريفي ومنها ماهو مستورد من الخارج؛

– تمتاز المدينة بالتحضر والإنسان الحضري: مع زيادة عدد أفراد المدينة تقل معرفة الأفراد ببعضهم البعض، وبالتالي تصبح العلاقات الإجتماعية سطحية ومؤقتة؛

– من خصائصها أنها تبرز التشريعات القانونية للضبط الإجتماعي في المدينة لتحل محل طاعة التقاليد، بصفتها وسيلة أساسية لتنظيم العلاقات بين سكان المدينة وحياتهم الإقتصادية؛

– المدينة ذات تأثير واسع النطاق: لاتتوقف المدينة عند حدودها المحلية بل تمتد إلى خارج حدودها وتؤثر وتسيطر على المناطق التي تقع خارج هذه الحدود؛

---

[1]-عني ناصر حسين القريشي، "محاضرات في علم الإجتماع الحضري(02)" (كلية الأداب، قسم الإجتماع، جامعة بابل، العراق، 2012).

[2]–المورفولوجية تعني: أي فترة من تاريخ المدينة التي تتميز بنماذج وأشكال معمارية ومخططات تختلف عن غيرها التي أقامها سكان المدينة لسد حاجاتهم في ذلك الوقت، حيث تمثل هذه النماذج المعمارية والمخططات الموروث الثقافي والحضاري الذي يعبر عن ثقافة سكان المدينة في فترة معينة مع الأخذ بالإعتبار الشكل الثابت للمدينة والذي يعتمد على الشكل الطبيعي للأرض والذي بناءاً عليه يتحدد الشكل العام للمدينة.

[3]–الدليمي، حسين علي خلف، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 107.

– تمتاز المدينة بعادات وتقاليد مختلفة عن عادات وتقاليد أهل الريف؛[1]

– تتخصص المدينة في وظائف متعددة: كالوظائف الإجتماعية:(دفاع، دين، ثقافة، إدارة، ترفيه)، أما الوظائف الاقتصادية تتمثل في:(تجارة، صناعة، إنتاج، خدمات)، وينتج عن ذلك أن المدينة تنقسم إلى مواقع ومناطق مميزة، فهناك أقسام للسكن، وأقسام للتجارة، وأخرى للصناعة، ورابعة للنزهة والترفيه، وينقسم السكن إلى مناطق للطبقات الفقيرة، المتوسطة والغنية.[2]

المطلب الرابع: مفهوم إقليم المدينة وأهمية دراسته

بعد تعريف المدينة وتحديد أنواعها وخصائصها من الضروري أن ننتقل إلى تعريف إقليمها والوقوف على أهمية دراسته.

الفرع الأول: تعريف إقليم المدينة (City Region)

إقليم المدينة City Region هو: مفهوم يتكون من كلمتين (إقليم ومدينة) وفيما سبق عَرفنا المدينة، أما فيما يخص تعريف الإقليم بشكل عام فقد أُعطيت له عدة تعاريف فهناك من ذهب لوصف:

الإقليم على أنه: رقعة من الأرض يسودها عناصر طبيعية محددة تميزها عما يجاورها من أقاليم أخرى، كما تسكنه جماعات من السكان لها خصائصها المميزة، سواء من حيث عددهم أو كثافتهم أو تركيبهم أو توزيعهم الجغرافي أو عاداتهم وتقاليدهم.

كما عرفه ج. رينر G.Renner : " أنه كيانات أصلية بحيث يعبر كل إقليم منها على التمايز الطبيعي والثقافي بالنسبة لجيرانه من الأقاليم ".[3] ويعرف "ويتليسي" Whittlesey الإقليم بأنه: جزء متميز من سطح الأرض.[4]

في حين يرى "شاريغن" sharigen الاقليم مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمؤشر واحد، أو بمجموعة العناصر المكونة له، التي تتميز بالوحدة، والارتباط المتبادل.[5]

---

[1]-الاقتصاد الإقليمي (ECON390)، "نشأة المدن ونموها، الجزء الخامس"، ص. 49، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/19، الرابط: https://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/REG5.pdf .

[2]-م.هبة فاروق القباني، "المدينة (التعريف والمفهوم والخصائص) دراسة التجمعات الحضرية في سورية" (جامعة دمشق، كلية الهندسة، المعمارية قسم التخطيط العمراني والبيئة، 2007)، ص. 05.

[3]–محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ط. 02. (مصر: دار الجامعات المصرية،1991)، ص. 20.

[4] -Whittlesey, D. in James.P.E.and Jones.C.F., eds," American geography: inventory and prospect. Syracuse", Syracuse Univ. press. (1954).

[5] -Sharygin M.D, ," The Fundamental Problems of Economic and social Geography", Perm University, Perm, 2003, P. 134.

بعد التطرق لمفهوم كل من المدينة والإقليم لابد من معرفة مفهوم إقليم المدينة وذلك من خلال إبراز مجموعة من التعاريف نذكر منها:

تعريف "ديكنسون" لإقليم المدينة بأنه: تجمع حضري رئيسي يخدم تجمعات تابعة، تنشأ بينهم علاقات إقتصادية وتجارية وسكانية متبادلة، حيث تتبلور هذه العلاقات في رحلات عمل يومية إلى المدينة[1]. غير أن البعض يرى أن إقليم المدينة على أنه: حيز جغرافي مكاني يخدم تجمعات تابعة، تنشأ بينهم علاقات إقتصادية وتجارية وسكانية متبادلة. حيث تتبلور هذه العلاقات في رحلات عمل يومية إلى المدينة.[2]كما يوصف على أنه نطاق جغرافي يضم تجمعات عمرانية مختلفة الأحجام حول تجمع حضري. ويمثل التجمع الحضري نقطة جذب مستمرة للتجمعات حوله لتوافر به الأنشطة والخدمات[3].

في حين يعتبر "جايسون رانكو" إقليم المدينة هو مساحة جغرافية تجمع بين تجمع حضري وتجمعات ريفية، ولا يتعدى نطاق تأثير المدينة 60كم في أقصى تقدير. حيث توجد خصائص إجتماعية وإقتصادية يتميز بها هذا النطاق والتجمعات المكون منه.[4]

كما يطلق على الأجزاء المحيطة بالمدينة والتي تؤثر فيها وتتأثر بها المدينة من مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية إقليم المدينة، كما يسمى بظهيرة المدينة، والإقليم ضروري جدا للمدينة، حيث أن المدينة لا يمكن أن تعيش بمعزل عن المناطق المجاورة لها والمحيطة بها بل تتأثر بها وتؤثر عليها، كما أن بعض المشاكل التي تعاني منها المدينة قد تكون أسبابها مناطق مجاورة لها أو مدن مجاورة لها، والإقليم الجغرافي للمدينة قد يضم مدينة واحدة أو أكثر بالإضافة إلى أنه يضم مناطق زراعية تعتبر سلة غذاء سكان المدينة.[5]

-**سمات إقليم المدينة:** طبقا للمفاهيم السابقة تتمثل سمات إقليم المدينة في الخصائص التالية: [6]

[1] -أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافيا المدن، ط. 04. (مصر: القاهرة، 1990)، ص ص. 218-219.

[2] -سامي أمين عامر، "دور إقليم المدينة في تحديد الإقليم التخطيطي" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط العمراني)، ص. 22.

[3] -عفيفي أحمد كمال الدين، دراسات في التخطيط العمراني، ط. 02. (مصر: مكتبة العالمية، القاهرة)، ص ص. 111-276.

[4] - Jayson S.Ranko, planning and governing in an emerging City Region Context, (Canada: M.D Research, Univ of Mantioba, 2006), P P. 22- 28.

[5] -خالص حسني الاشعب، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، 1989)، ص. 44.

[6] -عفيفي أحمد كمال الدين، مرجع سابق، ص. 360.

–هو الحيز الجغرافي ذو الخصائص المتوافقة سكانيا وإقتصاديا وإجتماعيا والذي تتناوله خطة موحدة لتنمية في خلال فترة زمنية محددة، وهذا الحيز الجغرافي تتكون فيه علاقات متبادلة بين المدينة والتجمعات الواقعة حولها؛

–هو عبارة عن المدى الذي تؤثر فيه المدينة فيما حولها من تجمعات عمرانية وترتبط بها وتقع في نطاقها ولهذه التجمعات المحيطة بتلك المدينة صفة التأثير والتأثر بالمدينة المركزية؛

–إقليم المدينة يقوم على أساس الترابط والتفاعل بين المدينة وماحولها من رقعة جغرافية وحين يكون ذلك الترابط قويا والتفاعل واضحا، فلا خلاف على تحديد الإقليم أما حين يقل ذلك ويظهر الأثر التنافسي لمدن أخرى فإننا نكون إزاء نظرة لمجموعة من النطاقات المحيطة بالمدينة الأم؛

–ويتدرج نطاق تأثير المدينة في إقليمها فنجد النطاق المباشر في جميع أطرافها، ويوجد نطاق آخر أقل ويسمى بالأرض الخلفية أو الظهير أو كما يسميه الألمانhinter land، ثم نطاق ثالث أقل من سابقيه.

وقد عرف سامي أمين عامر هذه النطاقات كالتالي:[1]

– **منطقة التأثير الرئيسية(الإقليم الفعلي):** تمثل هذه المنطقة الأكثر تبادلا وتعاملا مع مدينة الإقليم في مجالات الإقتصاد والعمالة والخدمات.

– **منطقة التأثير الثانوية(الإقليم الأشمل):** تتمثل في الحيز الجغرافي وما يشمله من تجمعات عمرانية تابعة لإقليم المدينة، إلا أن درجة تعامل هذه التجمعات العمرانية مع مدينة الإقليم أقل درجة تعامل التجمعات العمرانية في منطقة التأثير الرئيسية (المناطق الهامشية) على منطقة التأثير الثانوية نظرا لأنها تشترك في أكثر من إقليم، أي أنها تتعامل في إحتياجاتها اليومية مع أكثر من مدينة.

وعليه يمكن إستنتاج تعريف شامل لإقليم المدينة كالآتي: هو إقليم مكون من مجموعة من التجمعات العمرانية تدور حول المدينة وينتج عنهم تفاعلات داخلية وارتباطات في هذا الإقليم، هذه الإرتباطات والتفاعلات التي تتم بين المدينة وتوابعها أَنتجت مجموعة من المظاهر العمرانية والإقتصادية والإجتماعية التي تميز كل إقليم مدينة عن آخر، ويختلف إقليم المدينة عن آخر بمساحته وحجم سكانه وظروفه الجغرافية وغناه بالموارد الإقتصادية وتقدمه التكنولوجي وتنوع وسائل المواصلات داخله.

الفرع الثاني: أهمية دراسة إقليم المدينة

من خلال ما سبق تبرز أهمية دراسة إقليم المدينة في النقاط التالية: [2]

[1]–سامي أمين عامر، مرجع سابق، ص. 23.

[2] -Hansen, N., M., The Challenge Of Urban Growth , Lexington Books ,(London: 1975).

1- هو سياسة كاملة لأنها توزع الأثقال والقيم البشرية داخل الأجزاء المختلفة للدولة الواحدة؛

2- من خلال التنمية على مستوى إقليم المدينة يتم تحقيق المتطلبات العمرانية والوظائف التي من خلالها يتحقق الإتزان العمراني على مستوى أقاليم المدن ومن ثم على مستوى الأقاليم والدولة؛

3- يعد إقليم المدينة من أنسب المستويات التخطيطية التي تسمح بعملية التحكم المكاني في إستعمالات الأراضي للتنمية سواء كانت إقتصادية أو ذو أبعاد إجتماعية أو بيئية؛

4- يعتبر إقليم المدينة هو أفضل المستويات التخطيطية والتي من خلالها يمكننا الحكم على قطاعات المنظومة الإقتصادية ومدى تأثيرها على القطاعات العمرانية والإجتماعية؛

5-يعد إقليم المدينة هو جسر التفاعل المؤسسي بين مؤسسات الدولة الإقليمية والمحلية ويعد حلقة الوصل بين هذه المستويات المؤسسية الإقتصادية والإجتماعية وتتضح فيه هذه العلاقات بما يساعد على توجيه الأنشطة الإقتصادية الرسمية وتتباعد الأنشطة غير الرسمية نتيجة توجيه العلاقة بين قطاعات التنمية المختلفة على هذا المستوى؛

6- قياس مؤشرات التنمية المستدامة لتحقيق تنمية إقليمية مستدامة يحتاج لمستوى إقليمي تظهر فيه العلاقات العمرانية والإقتصادية بشكلها الفيزيائي وبشكل نستطيع فيه القياس والتقييم والمتابعة وسهولة رصد المتغيرات ويعتبر مستوى إقليم المدينة هو الأنسب لكل هذه المتطلبات؛

7- الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية يتطلب معرفة كاملة بأساليب التنمية وتنشيط هذه الموارد ويحتاج مستوى تخطيطي يحقق هذا الفكر التنموي ويعد إقليم المدينة المستوى التخطيطي الأنسب لذلك.

8- يساعد إقليم المدينة على تقليص المسافة الزمنية الشبكية بين المناطق الحضرية والريفية بغرض زيادة الاتصالية بين المناطق الحضرية والريفية، كما يساعد إقليم المدينة على تقليل نفوذ اللامركزية وإتاحة مساحة للحكومات الإقليمية في إتخاذ القرار والتحكم في الإستفادة من الموراد وعوائد التنمية.

ومما سبق نؤكد أن لإقليم المدينة دور هام جدا في تحقيق إستدامة التنمية الإقليمية يتجسد في: [1]

- إنطلاق العديد من البرامج والبحوث للمفوضية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لتحديث سياسات التخطيط الإقليمي المستدام على مستوى أقاليم المدن، وخاصة بالمدن التي تشهد توسعا عمرانيا كبيرا في جميع أنحائها. يعد أحد أهم الدلائل على أهمية التخطيط على مستوى أقاليم المدن.

[1]-الاقتصاد الإقليمي (ECON390)، "التخطيط الإقليمي"، الجزء السابع، ص ص. 64-65، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/15، الرابط: https://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/REG7b.pdf

– النمو الإقتصادي في المستقبل يمكن أن يتحول لندرة موارد ومن هنا تأتي عواقب نقص الغذاء والماء وتلوث الهواء مقابل زيادة السكان والإستهلاك مما يجعل وجود فكر تخطيطي مستدام من أهم التحديات المعاصرة لتخطيط أقاليم المدن.

المطلب الخامس: تحديات التوسع الحضري

بالرغم من أن التوسع الحضري عمل على رفع مستوى معيشة الكثيرين، فإنه لم يكن شاملا، حيث أسفرت أنماط النمو الحضري عن تحديات عدة أمام واضعي السياسات، نذكر منها:[1]

1- التمدد الحضري العشوائي وسرعة استخدام المحركات: يؤدي الافتقار إلى خطط مكانية للمناطق الحضرية أو عدم التقيد بهذه الخطط إلى توسع حضري عشوائي لا ضابط له يعرف أيضًا باسم التمدد الحضري العشوائي، وهو ظاهرة تفضي إلى نشوء مستوطنات أحادية الاستخدام ومتدنية الكثافة، ويعتبر التمدد الحضري العشوائي ظاهرة شائعة في البلدان النامية، حيث يتحكم هذا التوسع في أنماط الأراضي الحضرية واستهلاك الموارد في المستقبل، ويحدُ من الخيارات المتاحة أمام مخططي المناطق الحضرية. ونتيجة لذلك، سيكون مآل المناطق الحضرية هو وجود بنى تحتية غير فعالة وأنماط من استخدام الموارد مكلفة ويستغرق تغييرها وقتًا طويلا؛

2- الافتقار إلى البنية التحتية: تكون البنية التحتية في المناطق الحضرية غير ملائمة وغير كافية في عدد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًا بحيث تلبي احتياجات شرائح السكان والاقتصادات السريعة النمو، ويقود عدم وجود مساكن بتكلفة معقولة ومجهزة بالخدمات الأساسية، كخدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء، ولا سيما لفئات السكان المنخفضة الدخل إلى بناء مساكن غير نظامية تفتقر إلى البنية التحتية وإلى خدمات كافية من الصرف الصحي وتكون مخالفة لأنظمة التخطيط أو البناء؛

3- نفاذ الموارد: يزداد حجم استهلاك الموارد بفعل ارتفاع الدخل في البلد ان النامية. ونتيجة لذلك، تتنامى الضغوط على موارد الطاقة والغذاء والمياه؛

4- تدهور البيئة: يؤدي التمدد الحضري العشوائي إلى التوسع الحضري للأراضي بمعدلات أعلى من التوسع الحضري للأشخاص، وهي مسألة تضر بالبيئة وتؤثر في معيشة المجتمعات المحلية شبه الحضرية لأنها تغطي الأراضي التي يمكن أن تستخدم لولا ذلك في الزراعة والسياحة والأنشطة الترفيهية. وعلى الرغم من أن سكان المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية يستفيدون من الديناميكية الاقتصادية

[1]-الأمم المتحدة، "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية "، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الدورة 16، 2013، جنيف، ص ص. 03-08.

الجديدة في الصناعات التحويلية والخدمات التي تأتي بها عملية التوسع الحضري، فإن نوعية حياتهم لا تتحسن دوما بسبب الآثار البيئية السلبية للتوسع الحضري، مثل تلوث الهواء ونقص المساحات الخضراء؛

5- أخطار الكوارث الطبيعية: تواجه المدن في البلدان النامية التي تشهد توسعًا حضريا عشوائيا في الوقت الراهن خطر التعرض لخسارات اقتصادية وبشرية كبيرة ناجمة عن الأخطار الطبيعية، وتشمل الكوارث المتصلة بتغير المناخ التي من شأنها أن تؤثر في المناطق الحضرية كارتفاع منسوب مياه البحر والأمطار الشديدة، وتشكل هذه الأخطار تهديدا أكبر في العقود المقبلة للصحة والبيئة والبنية التحتية والموارد في المناطق الحضرية.

مما سبق نستنتج أن المدينة بعاداتها وتقاليدها خصائصها تُؤَثر وتتأثر بمحيطها. ويعد إقليمها جزء لايتجزأ منها وله دور فعال في تحقيق تنميتها وإستدامتها، ويعتبر التوسع الحضري ضرورة حتمية لرفع المستوى المعيشي للمدن وتطورها، لذا كان لزاما علينا التطرق إلى مفهوم التحضر والتنمية الحضرية المستدامة في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: التحضر والتنمية الحضرية المستدامة

لقد دفع التوسع الحضري زيادة النزوح من الأرياف إلى المدن، هذا ما أدى إلى التفكير ماليا في كيفية تنظيم هذه التجمعات البشرية المكتظة، وكيفية تنميتها وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الحضرية (Urban development)

قبل التطرق للتنمية الحضرية يجدر بنا تقديم تعريف للتحضر، وتحديد مقوماته.

الفرع الأول: تعريف التحضر(Urbanization) ومقوماته

مازال مصطلح التحضر غير واضح الحدود والمدلولات، لذا له عدة تعريفات متداولة، ولا يوجد اتفاق أو إجماع حول مدلولاته، وتختلف الدول المعاصرة وكذلك الباحثون في المعايير المستخدمة للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية.

-**تعريف التحضر:** يمكن أن نقول أن للتحضر سمات حضرية وحضارية ودينية وإجتماعية وبيئية وإقتصادية، وهذه السمات هي التي تطبع الحياة المدنية بصفات وخصائص تميزها عن سواها من الريف

والبادية، وفي الوقت ذاته تعطي انعكاساً مميزاً على مستوى المجتمعات المختلفة[1]، ويعرف التحضر بأنه: "عملية من عمليات التغير الإجتماعي، يتم بواسطتها انتقال أهل الريف إلى المدن، واكتسابهم تدريجياً أنماط الحضر، ويحدث التكيف الحضري إذا ما اكتسبوا أنماط الحياة الحضرية".[2]

أما "محمد عاطف غيث" يرى بان التحضر يعني الانتقال من الحياة الريفية الى المدن للعيش فيها ويكون هذا الانتقال بسبب الهجرة، حيث ينبغي على الشخص أو الجماعة أن يتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة، وقد ترتب على حالة عدم التكيف تدهور الحالة المادية والمعنوية، ومن هنا العودة الى القرية. وكما يعرفه بأنه يعني حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما يتبع ذلك من تزايد في نسبة السكان المقيمين في الأماكن الحضرية عن نسبة الذين يقيمون في المناطق الريفية.[3]

أما "فيليب ماير" يعتقد بان الهجرة من الأرياف الى المدن لا تعني حدوث تحضر تلقائي، فالتحضر ما هو إلا عملية تغير ثقافي يتضمن تغييراً في القيم والاتجاهات والمواقف والسلوك، واتجاه هؤلاء المهاجرين نحو التوافق والاتساق مع الأنماط الحضرية المحلية.[4]

ومن وجهة نظر "محمد كيلاني" فإن التحضر يتكون من خلال النقاط التالية: [5]

-عدد السكان، وهذا المؤشر ناجح للتمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، لذلك عرف التحضر، بأنه تركز للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية بأحجام وأشكال مختلفة؛

- مستوى العلوم والفنون، ودرجة التقدم التكنولوجي وأشكال التصنيع السائد؛

-الأنماط والروابط الاجتماعية، وأشكال التفاعلات الإنسانية والبيئي؛.

- التمييز بين نمط الحياة البسيطة والمعقدة، أي انه انتشار القيم، والسلوك والتنظيمات الحضرية في مجال جغرافي معين؛

إذاً يقصد بالتحضر الحياة في مجتمعات منظمة ومستقرة تسمى المدن، ويرتبط اسم التحضر بنموذج معين للحياة يختلف كلياً عن الحياة في الريف، وللتحضر نظام إجتماعي، وإقتصادي ومعيشي وبيئي

---

[1]-محمد صالح ربيع العجيلي، "قيم التثقيف الحضري وانعكاساتها في سكان المدينة دراسة ميدانية لمدينة بغداد"، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد: 47، (2001)، ص. 129.

[2]-صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 37.

[3]-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (بيروت: دار النهضة للنشر والتوزيع)، ص. 599.

[4]-محمد أحمد غنيم، المدينة: دراسة في الأنتروبولوجيا الحضرية (مصر: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987)، ص. 35.

[5]-عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا (نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، 1977)، ص. 115.

يختلف عن النظام الحياتي في الريف، فالحضري يتسم بطرق خاصة من حيث التفكير والسلوك كما أن لديه القدرة على التكيف مع الأحداث والظروف الحضرية المتغيرة باستمرار.

-**مقومات التحضر:** دلت الدراسات السابقة عن التحضر وكذا إستنتاجات الخبراء والباحثين على أن مقومات التحضر مرتبطة بالعوامل التالية:[1]

- **الهجرة الداخلية والخارجية:** وبشكل خاص هجرة سكان الأرياف إلى مراكز التحضر(المدن)، فالمدينة إستمدت سكانها دائما من الريف. فاذا كانت مدن العصر الصناعي والتكنولوجي تدين بنشأتها للهجرة الريفية، فإن استمرارها وتزايدها يدين لها أكثر وأكثر فهي تستمد السكان من الريف. ومن هنا سميت المدن "آكلة الانسان" فالريف اذا لا يغذي المدينة بالطعام فقط، ولكن بالسكان أيضاً. فالخزان البشري الذي تسحب منه المدينة هو إقليمها المباشر، وتكاد لا توجد أسرة ريفية ليس لها ممثل في المدينة المجاورة[2]. ويتيح التخطيط الإقليمي طرقاً قد تجتذب المهاجرين الريفيين إلى مجموعة متنوعة من البلدات الصغيرة والمتوسطة. ومن مزايا التنقل المتوازن أنه يحد من التركيز على المدن الرئيسية عن طريق تشجيع التخطيط الأفضل للمدن الثانوية والمتوسطة والصغيرة؛[3]

أما الهجرة الحضرية الدولية أي الهجرة الوافدة من خارج الدولة إلى مراكزها الحضرية، فإنها أقل أهمية دوليا ولكنه بالنسبة للدول العربية المستقبلة للأيدي العاملة مثل: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يعتبر عاملا مهما، حيث يشكل العمال والمستخدمون الغالبية الساحقة من الوافدين لهذه الدول، والذين يتجمعون حول المنشآت النفطية التي يتم إنشاء مدن جديدة في نطافها؛

-**الزيادة الطبيعية للسكان:** إرتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في المدن نسبيا عن مثيلاتها في الأرياف، ويعد هذا العامل قليل الأهمية في الدول العربية، ولكنه يبقى أحد مقومات التحضر. وكما يبرز أثر هذا العامل بفعل التطور في مجال الخدمات الصحية والثقافية التي تتوفر عليها المدن الحضرية، وإن تباينت معدلات الزيادة من دولة الى أخرى. وبإمكاننا القول بأن الزيادة الطبيعية للسكان تتحكم فيها مجموعة من المتغيرات هي السياسة السكانية التي تقوم بها الدول أولاً، وطبيعة المدينة الحضرية ثانياً؛

[1] -ابراهيم سليمان مهنا، مرجع سابق، ص ص. 57-58.

[2] -عبد العاطي السيد السيد، علم الاجتماع الحضري (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013)، ص ص. 95-103.

[3] -الأمم المتحدة، "مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية"، حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة، تقرير المدير التنفيذي، الدورة 25، 17-23 أفريل 2015، ص. 10.

- **الإمتداد الحضري:** الهجرات القسرية والحروب، التي تدفع باللاجئين والنازحين التوجه إلى المناطق الحضرية؛[1]

من هنا يمكن القول أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي الى التحضر وتساعد على ظهوره، إلا أن أهمها هي الهجرة ولا سيما الهجرة الداخلية، ومن ثم الزيادة الطبيعية في السكان.

الفرع الثاني: التخطيط الحضري

اهتمت جغرافية الحضر منذ وقت مبكر بدراسة المجتمع الإنساني المتزايد ضمن أطر مساحية محدودة نسبيا تمثلها المراكز الحضرية، وعلى اثر الثورة الصناعية ازدادت أحجام ومساحات المراكز الحضرية، ونمت معها مشكلات جديدة لفتت نظر الباحثين ولاسيما المخططين منهم وبدأ العمل المستمر في تشخيص تلك المشكلات ووضعت البحوث والدراسات الهادفة إلى خلق بيئة حضرية متطورة للمدينة.

1-تطور مناهج التخطيط والإدارة الحضرية: مرت عدة مراحل في تطور النهوض للتخطيط والإدارة الحضرية، تم تلخيصها في المراحل الأربع التالية: التخطيط الشامل، التخطيط الإستراتيجي، اللامركزية والإدارة الحضرية، وكان هناك تحول تدريجي من التخطيط المادي والحيزي الذي تقوم به الحكومة المحلية أو الوزارات القطاعية القوية إلى نهج إدارة أكثر لامركزية بالمدن، وقد أدى ظهور إلغاء القيود والخصخصة، واللامركزية وإصلاح الحكم المحلي إلى جانب إشاعة الديمقراطية والمشاركة المجتمعية(الشعبية)، إلى تغيير في علاقات القوة إلى فرض أشكال جديدة من صنع القرار، وبمرور الزمن ظهر إلى الوجود كمخطط سائد نهج إداري يسعى للتوفيق بين المصالح المتنافسة وتحقيق الإستفادة القصوى من الموارد الشحيحة.[2]

2- مفهوم التخطيط الحضري: يتضمن تنظيم التخطيط الحضري الوطني والإقليمي نظريا وعمليا وضع النمادج الإقتصادية-المكانية المثلى للإقليم، على أساس التحليل والتركيب والشامل لمنظومة العوامل الجغرافية والإقتصادية والتقنية والسياسية والتخطيطية، تسمح هذه النماذج بالحصول على أعلى جدوى اقتصادية من وراء تطوير الإقليم، والطريقة المثلى لتحقيق أفضل النتائج تبدأ بمجموعة من الخطوات: [3]

- ✓ تشخيص الحالة الراهنة؛

[1]-حسين احمد سعد الشديدي، "اللامركزية أسلوب تنموي اقليمي لمواجهة مشاكل التحضر المفرط"، مجلة المخطط والتنمية، ص. 05.

[2]-مذكرة من الأمانة العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وإستراتيجيات التنمية الحضرية وإستراتيجية المأوى والمساعدة للفقراء، الدورة 19، البند 6 من جدول الأعمال المؤقت، نيروبي، 5-9 ماي 2002.

[3]-فوزي بودقة، "تحديات التنمية العمرانية المستدامة وأثرها على إدارة وتوجيه النمو العمراني بندينة الجزاير" (ورقة بحث مقدمة في مؤتمر : تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الإستثمار في المدن العربية الكبرى القاهرة / جمهورية مصر العربية، ماي 2013).

- ✓ رصد المؤشرات الكمية بالولايات والأقاليم؛
- ✓ ورشات التفكير والتوقعات؛
- ✓ وضع البدائل والسيناريوهات الملائمة.

أما فيما يخص تخطيط الإقليم فيعتمد على مبدأ الجدوى الإقتصادية في توزيع مشاريع التنمية في مختلف الأقاليم والمراكز من جهة وعلى مبدأ المساواة الإجتماعية في التشغيل وفي تأمين الخدمات الأساسية لكل السكان في مختلف الأقاليم من جهة ثانية وأن الأولوية لتطوير المشاريع الإنتاجية التي تحقق ربحا وإدخارا من أجل التطوير المقبل والمستمر للإنتاج والخدمات.

أما تخطيط المدن الحضرية: (التخطيط المجالي) يهدف على مستوى المدينة أو الإقليم أو الوطن إلى تحقيق الآتي: [1]

- ✓ توزيع مشاريع التعمير والتنمية بما يتلائم وخصائص المواضع؛
- ✓ عدالة التوزيع بين مناطق وأقاليم الوطن؛
- ✓ تحقيق الجدوى الإقتصادية؛
- ✓ التنمية الحضرية والعمرانية والإقتصادية والإجتماعية بكل إقليم وفي مجموعة أقاليم الوطن؛
- ✓ تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على البيئة والموارد النادرة.

3- العلاقة بين التخطيط الحضري والتخطيط العمراني: يتوافق التخطيط الحضري الذي له صلة بالمكان الجغرافي مثل: التخطيط العمراني، التخطيط المكاني، تخطيط المدن، التخطيط الإقليمي، تخطيط تنسيق المواقع، ولكن يتميز التخطيط الحضري بشموله لقضايا متعلقة بنشاط المجتمع الإنساني، ونشاط المخلوقات والأشياء وتطورها وعوامل التوزيع الحضري المكاني وتغيراته، ويمكن من قواعد التخطيط الحضري دراسة هيمنة المدن الكبرى من خلال قوانين المدن على المدن الثانوية والتابعة، ومراعاة العوامل التي تؤثر على نمو وتطور المدن الثانوية ومنها جمود المدن الكبرى وتعقيد نشاطها، ومن هنا نركز على إختيار المواقع للتجمعات السكانية والمجتمعات العمرانية التي تتميز بالعلاقات الأكثر توازنا بين المدن الرئيسة وإقليمها، هذه العلاقات تحقق أهداف ذات أبعاد تشمل المدينة الأم والمدن الثانوية حيث تسمح لها بالإندماج بحرية في الشبكة العمرانية وألا تبقى محصورة ومنغلقة على نفسها في إقليمها الضيق، ويجري التنسيق مع نظم التخطيط العمراني لوضع البرامج التنفيذية وما يلزم من إجراء دراسات عن أولويات

[1]-محمد سامي عسل، الإقليم وفكرة الإقليمي (مصر: مكتبة الانكلو مصرية، القاهرة، 1988)، ص. 16.

التنمية العمرانية فهي عملية تنسيقية تتم بين الجهات ذات الصلة من جهة، وسائر القطاعات الخدمية من جهة أخرى.[1]

الفرع الثالث: التخطيط التشاركي ومفهوم المشاركة المجتمعية

المشاركة في مفهومها التنموي تعني مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان وخصوصا الجماعات الأقل حظا في إختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات ومراجعة مشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخصوصا ما يتعلق منها بتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة. وتشير إلى إشراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدما من الديمقراطية.

والمشاركة المجتمعية في التخطيط تشير إلى دخول السكان في اللجان والهيئات المسئولة عن إعداد ومتابعة وتنفيذ الخطط التنموية وبمستوياتها المختلفة، على أن يكون إشراك السكان إشتراكا فعليا بحيث يؤدي إلى مايعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة إلى اتجاه القمة، والتي تركز على تخفيف الدور القيادي على الحكومة في مجال التنمية.[2]

1- أهمية المشاركة المجتمعية(الشعبية) للتنمية الحضرية: تقوم التنمية كما ذكر سالفا على ثلاث دعائم وهي: جهود كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، الذي يطلق عليه المشاركة المجتمعية والشعبية، وأي من هذه الدعائم لا يكفي وحده للوصول إلى التنمية، فإذا كانت الدولة معنية من خلال أجهزتها الرسمية بالبنية الأساسية فقد لاتستطيع أن تلبي حاجات أفراد المجتمعات المختلفة بالقدر الكافي أو توفرها على المستوى المناسب، ولذلك يتجه المواطنون نحو تكوين جمعيات وجماعات تقوم بجهودها على إشباع تللك الحاجات. وقد تعددت الجمعيات الأهلية في ميادين التنمية الحضرية من حيث الأنشطة بقدر تعدد الحاجات والإهتمامات.

2-أهداف التنمية التشاركية: تعمل المشاركة المجتمعية على تحقيق عدة أهداف رئيسية نذكر منها:[3]

- تعزيز دور التأثير الشعبي على سياسة صنع القرارات خصوصا ما يتعلق منها بإحلال ورصد الموارد أو إستغلالها وإستخدامها؛

- خلق فرص إجتماعية وإقتصادية جديدة تتمثل عمالة منتجة ودخول جديدة؛

---

[1] -Urban Planning Desing Understanding Urban Change and Managing Urban Change, work shop, Urban Studies and Management, Faculty of Built Evvironment, London, 2010.

[2]-محمد عثمان غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999).

[3]-تقرير التوصيات الصادرة من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدورة 20، نيروبي، 4-8 أفريل2005، البند5.

– توفير السبل الضرورية لتمكين المجموعات الفقيرة من السكان للوصول إلى الموارد ومصادر الدخل والحصول على فرص العمل الجيدة والخدمات الجيدة كذلك؛

– المشاركة من خلال شبكات الأمان الإجتماعي كحزمة أعمال متكاملة تحقق الأمن الإجتماعي لتخفيف من وطأة الفقر من خلال إعداد برامج تدريب الفقراء والعاطلين عن العمل وإعادة تأهيلهم وتشغيلهم، وتقديم تمويل لتنمية المشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة ولاسيما النساء، وتحسين البنية التحتية المادية والإجتماعية للمواقع المتدنية والتركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتكنولوجيا والمعلوماتية وصيانة البنية التحتية بهدف مكافحة الفقر.

مما سبق نستنتج أن دور السلطات الحكومية المحلية في تطوير إدارة المجتمعات المحلية يحتاج إلى المزيد من التشجيع والعمل نحو تعميق المشاركة المجتمعية بالتركيز على إعطاء دور الرقابة الشعبية للمجالس المحلية المنتخبة، وإجراء آلية تنظيم موحدة لهذه المشاركة في التنمية المستدامة، ويأتي ذاك من جراء عدة ممارسات منها:

- ✓ تشجيع المبادرات الشعبية؛
- ✓ تشجيع منظمات المجمتع المدني؛
- ✓ تنظيم منافسات تنموية بين المجتمعات المحلية؛
- ✓ التدريب المستمر للقيادات الشعبية المحلية.

الفرع الرابع: تعريف التنمية الحضرية (Urban development)

تهتم نماذج التنمية الحضرية بأنماط مواقع السكان، والمؤسسات سواء التجارية أو الصناعية وغيرها من المؤسسات التابعة للمناطق النامية، فتبحث في كيفية نشأة هذه الأنماط وتغيرها وتأثرها بنفقات الحكومة المركزية والحكومة المحلية، وبالضرائب والرسوم واللوائح، وتأثيرها في كل ذلك، وفي نشاط المشروعات، وفي الإسكان.

–**مفهوم التنمية الحضرية (Urban development):** هي عملية منظمة تقصد خلق ظروف التقدم الإقتصادي والإجتماعي والثقافي المتوازن وتحسين مستوى المعيشة على مدار الزمن في المجتمع الحضري، بمشاركة إيجابية فاعلة تشمل كل الفئات من السكان بمبادرة منهم نابعة من ولائهم والتزامهم بمجتمعهم، وذلك بالتعاون المنسق مع السلطات الحكومية التي توفر الدعم بكافة أشكاله وتتم العملية

بشكل متتابع وتضمن الانتقال من حالة إلى حالة أفضل وتتصف بالديناميكية والاستمرار وتضمن تحقيق العدالة الإجتماعية.[1]

وتعرف أيضا بأنها عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة المواطنين، وتشير المشاركة في تنظيمها وتوجهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع إجتماعي معين إلى وضع أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس إقتصاديا وإجتماعيا.[2]

يقول ابن خلدون إن التنمية الحضرية هي: الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية، تكتب لها النجاح ولن يتحقق مالم تأخذ من البعد الإجتماعي خطا ومسارا لها.[3]

ومن الناحية النظرية، فالتنمية الحضرية أداة عمل تتميز بالمرونة والنظرة الشمولية عوض النظرة القطاعية، وإنجازها يتطلب التشاور وإشراك كل الفاعلين والمهتمين بقضايا المدينة، وتخضع للتوجهات العامة الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية وتصميم التهيئة. فالتنمية الحضرية هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية.[4]

كما تعتبر التنمية الحضرية الرؤية المستقبلية للتطوير العمراني وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج لتنمية مستدامة.[5]

في حين يعرف "حسين عبد الحميد رشوان" التنمية الحضرية على أنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية، والتغير الموجة الذى يعترى المدينة، من حيث إزدياد الكثافة السكانية، والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجه عالية من تقسيم العمل والتعقيد

---

[1]–وسام عبدو، محمد يسار عابدين، "استراتيجيات التنمية الحضرية :دراسة الاستراتيجية المناسبة لتحقيق تنمية حضرية في دمشق" (سوريا:جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط والبيئة، 2007)، ص. 08، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/15، الرابط:
https://astrolabe.files.wordpress.com/2007/08/urbanplaning-004.doc.

[2]–منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع (القاهرة: المكتب الجامعي، 2001)، ص ص. 69–70.

[3]-" actes du colloque international sur Ibn Khaldoun ", Majallet -Tarikh du centre national des études historiques Alger 21-26 juin 1978, SNED, (1982), P P. 99-102.

[4]–ماجدة علام، موضوعات في علم الاجتماع الحضري (القاهرة: المكتب الحديث، 2000)، ص. 183.

[5]–رنا عزيز، "معوقات التنمية الحضرية، دراسة حالة مدينة دمشق بالنسبة لدول الأكثر تقدما" (سوريا: جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم الدراسات العليا، قسم التخطيط والبيئة)، ص.01، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط:
https://astrolabe.files.wordpress.com/2007/07/urbanplaning-002.doc.

الإجتماعي، وفى ضوء الضبط الذى لايستند على أسس قرابية، وكذلك تجديد وإقامة المباني، والتغير الجوهري في استخدام الأرض.[1]

وبالتالي فالتنمية الحضرية هي مجموعة من العمليات التي تسعى إلى إحداث التغيير في بنية المدينة عبر تأهيلها وتوفير كل الخدمات الأساسية والبنى التحتية التي تحتاجها مما يساعد على التخفيف من حدة مشاكلها واختلالاتها المتعددة. ومن الناحية النظرية، فالتنمية الحضرية أداة عمل تتميز بالمرونة والنظرة الشمولية عوض النظرة القطاعية، وإنجازها يتطلب التشاور وإشراك كل الفاعلين والمهتمين بقضايا المدينة، وتخضع للتوجهات العامة الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية وتصميم التهيئة. فالتنمية الحضرية هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية.[2]

من خلال ماسبق تعتبر التنمية الحضرية الرؤية المستقبلية للتطوير العمراني والنقل ومواجهة التحديات الاقتصادية والإجتماعية والسكانية والبيئية والثقافية التي تحتاجها التنمية المستدامة.

الفرع الخامس: تعريف التنمية الحضرية المستدامة (Sustainable urban development)

ظهر هذا المصطلح خلال مؤتمر العمران (21) للأمم المتحدة، الذي أكد أن التنمية الحضرية تمكن سكان المدن والمجتمعات من العيش والعمل فيها حاليا وفي المستقبل، وهي تنمية تُكِون مجتمعات مستدامة نظرا لكونها تحتوي على البنية الأساسية الاجتماعية، والفرص والإمكانات التي يحتاج إليها سكانها، وهي تنمية مستدامة لامتلاكها القدرة والفعالية الاقتصادية، التي تؤَمن الاحتياجات الإسكانية للسكان حسب مختلف فئاتهم وقدراتهم في السوق، كما أنها مستدامة لتوفيرها فرص تحقيق طموحات كل فئات السكان، وهي تنمية مستدامة بيئيا بسبب قدرتها على التلاؤُم الايكولوجي، فهي تحمي وتحافظ على البيئة الطبيعية، وتعمل على تدعيمها بطرق تتلاءم مع احتياجات المستقبل بقدر مساوٍ لتعاملها مع احتياجات الحاضر.

تعرف التنمية الحضرية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي الإحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية من تلبية احتياجاتهم.[3]

وتعرف أيضا بأنها لتنمية التي تهدف إلى إيجاد توازن بين النظام البيئي والنظام الإقتصادي

[1]–محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2002)، ص. 186.

[2]–ماجدة علام، مرجع سابق، ص. 183.

[3]–التقرير السنوي للمعهد العربي للتخطيط 2003، إعتمد المحتمع الدولي في قمة الأرض بالبرازيل عام 1992، مصطلح التنمية المستدامة بمعنى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون أهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه، حسب ما جاء في نشرات اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987.

دون استنزاف الموارد الطبيعية، بحيث تُتَاح للأجيال القادمة الإستفادة منها أُسوة بالأجيال السالفة[1].

ومنه فالتنمية الحضرية المستدامة هي التنمية التي تؤدي إلى الإستغلال الأمثل والمتوازن للموارد المتاحة حاليا، والتي تسعى إلى الحفاظ عليها من أجل الأجيال المستقبلية، كما تعزز التنمية الحضرية المستدامة الروابط الحضرية الريفية عبر مجموعة المستوطنات البشرية لاستخدام القوة التحولية للتحضر من أجل التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية الحضرية(Urban Development Strategy)

يتناول هذا المطلب تعريف إستراتيجية التنمية الحضرية ومستويات التخطيط فيها بالإضافة إلى كيفية بناء هذه الإستراتيجية .

الفرع الأول: تعريف إستراتيجية التنمية الحضرية (Urban Development Strategy)

تعرف الإستراتيجية بأنها نشاط إجتماعي أو مؤسسي، دُرس بروية وتمعن لتطوير الخطة المثلى للتعامل مع موقف ما في المستقبل، ضمن أوضاع معقدة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ويقترن ذلك بالتزام ونفوذ سياسي راسخ بتخصيص المصادر اللازمة وبذل ما يمكن بذله لتنفيذ الإستراتيجية المختارة.[2]

كما تعرف الإستراتيجية بأنها: مجموعة من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات العمل والسياسات الناظمة لها، والتنظيمات والإجراءات المسندة للعمل بها لبلوغ أهداف مرسومة في ضوء القيم والغايات التي يحددها المجتمع نفسه.[3]

ومنه فإن إستراتيجية التنمية الحضرية: قد تدرجت في العقود الأخيرة من الإستراتيجيات المهيمنة والموجهة إما إلى توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية أو إلى تحسين نوعية الحياة في المدن وتعزيز المؤسسات الحضرية، ثم انتقلت تبعا لنتائج مؤتمر الموئل الثاني في التسعينات، وهي تشكيل علاقات شراكة جديدة وتهيئة الظروف الإجتماعية لتحقيق التنمية الإقتصادية المعجلة والإهتمام بالإستثمارات الإجتماعية مثل: الصحة والتعليم لاسيما للبنات والنساء والتخفيف من الفقر وتعبئة الموارد

---

[2] -Steiner, George, "Stratigic Planning", Free press , (1979).

[3]–أحمد عطا الله قطامين، التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية (الأردن: دار محلاوي للنشر، عمان، 1996).

لتحسين المستوطنات والخدمات. وقد أكدت هذه المؤتمرات على أهمية تحسين الإدارة الحضرية وتمويل الخدمات، وإن القيود الإقتصادية فرضت تغييرات في السياسات للحد من نفقات القطاع العام، وساهمت الحاجة إلى التوفير في وجود اتجاه نحو اللامركزية الإدارية ومفهوم المجتمع المدني، وتعبئة قوى دوائر الأعمال ومنظمات الخدمة غير الحكومية والجماعات الأهلية وجماعات الدعوة ومشاركتها على نطاق واسع في الحكم.[1]

الفرع الثاني: مستويات التخطيط لإستراتيجات التنمية الحضرية

ينقسم التخطيط الإستراتيجي للتنمية الحضرية إلى ثلاث مستويات:[2]

– **التخطيط الإستراتيجي على المستوى الوطني:** وهي إدارة الأنشطة التي تحدد الخصائص المميزة لتنمية المدن، والإدارة المحلية بالدولة وعملية تخصيص الموارد، وإدارة مفهوم المشاركة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية والمحلية.

– **التخطيط الاستراتيجي على مستوى الأقاليم:** ويشتمل على التوزيع المكاني لمجموع المدن والتجمعات السكانية والمدن الثانوية التابعة للإقليم.

– **التخطيط الاستراتيجي للتنمية الحضرية:** على مستوى المدينة وتبعيتها من التجمعات السكانية طبقا لقواعد التقسيم الإداري للمدن.

نلاحظ أن التخطيط الإستراتيجي للتنمية الحضرية، يشمل كل من الأنشطة والسكان، وعلى مستوى المدينة وتبعياتها وأقاليمها.

الفرع الثالث: أهداف إستراتيجية التنمية الحضرية

تتمثل أهداف إستراتيجية التنمية الحضرية فيما يلي:

– تهدف إلى تحديد منهجية لتدبير التنمية الحضرية من أجل استباق جيد للمعيقات التي يطرحها التطور

[1] –محمد ياسر عابدين، وسام عبدو، مرجع سابق.

[2] –ندوة عن الإستراتيجية العمرانية الوطنية، المملكة السعودية: وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، 2000.

السريع للسكان الحضريين. وكذا من أجل ضمان الحاجيات الناجمة عن التوسع المجالي السريع للتكتلات العمرانية؛[1]

– تحسين مستوى مستوطناتها العشوائية وتخفيف الفقر الحضري؛

– تطوير البنيات التحتية ودعم الادارة الرشيدة؛

– تيسير عمليات التنمية الاقتصادية المحلية؛[2]

– إتباع سياسة التحكم في النمو الحضري للمدن بمختلف مستوياتها وإيقاف أو الحد من النزوح الريفي؛

– تنمية وتحديث الريف وخلق قوى جذب في القرى؛[3]

المطلب الثالث: مراحل بناء إستراتيجية التنمية الحضرية

تنقسم مراحل استراتيجيات التنمية إلى ست مراحل أساسية تبدأ بتحديد مكونات الموقف الذي تسعى الإستراتيجية إلى مواجهته، ثم تنتقل إلى صياغة الأهداف العامة والتفصيلية المأمول إنجازها، ثم إعداد الخطة التنموية، ثم وضع السياسات والأدوات والوسائل لتنفيذ الإستراتيجية، ثم تنفيذ الإستراتيجية، وأخيرا تقييم الإستراتيجية. [4]

وفيمايلي تفصيل لهذه المراحل: [5]

–المرحلة اللأولى:(تحديد مكونات الموقف الذي تسعى الإستراتيجية إلى مواجهته) وتتضمن التعرف على مكونات التنمية الثلاثة وهي المشاكل والإحتياجات، والإمكانيات، والتعرف على المكونات الثلاثة يعد المفتاح لفهم الموقف التنموي قيد الدراسة وكذا السبيل لتحقيق أعلى عائد تنموي ممكن.

[1] –المملكة المغربية، وزارة الداخلية، البوابة الوطنية للجماعات الترابية، "الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/20، الرابط:

http://www.pncl.gov.ma/grandchantiers/Pages.الإستراتيجية-الوطنية-للتنمية-الحضرية/aspx.

[2] –المعهد العربي لأنماء المدن، "برنامج إستراتيجية المدن"، أهداف برنامج الإستراتيجية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط:

http://www.araburban.org/index.php?page_id=261&site_id=2

[3] –أمال رشاد السيد حسن، "التنمية والمدن الجديدة" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة طنطا، القاهرة، 1993)، ص ص. 134–135.

[4] –محمود أحمد عبد اللطيف، "استخدام معيار شمولية القطاعات والأهداف التنموية كمدخل لفهم وإعداد بدائل استراتيجيات التنمية" المملكة العربية السعودية كدراسة حالة" (ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الخليجي الأول للتخطيط والتنمية الحضرية، قسم التخطيط العمراني والإقليمي جامعة الملك فيصل، الكويت، 2005).

[5] –أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي (القاهرة: دار الكتب، 2002).

-**المرحلة الثانية:(رسم الأهداف العامة والتفصيلية المأمول إنجازها)** هذه المرحلة تترجم المكونات الثلاثة السابقة إلى أهداف بعيدة المدى ذات الطبيعة الإستراتيجية ويتبعها تحديد أهداف المرحلة التفصيلية، ويرتبط ذلك بضرورة تحديد نظام من الأولويات يتم إستخدامه لتبويب وترتيب الأهداف العامة داخل كل قطاع من قطاعات التنمية طبقا لأهميتها وتأثيرها على فئات المجتمع المختلفة.

-**المرحلة الثالثة: (إعداد الخطط)** ويتضمن إعداد جميع خطط الدراسة والتنمية لكافة قطاعات المجتمع الخدمية والإنتاجية وجدولة الجهات والهيئات المسؤولة عن عمليات ومشروعات التنمية العمرانية والإنسانية على حد سواء.

- **المرحلة الرابعة: (مرحلة صياغة السياسات التنموية)** حيث تترجم الأهداف والغايات طويلة المدى والأهداف متوسطة وقصيرة الأجل إلى سياسات تنموية وتفصيلية.

-**المرحلة الخامسة: (مرحلة تنفيذ الإستراتيجية)** وتتضمن الأنشطة والفعاليات المختلفة لتفعيل السياسات والبرامج والمشروعات التنموية المختلفة والمطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوة.

المرحلة السادسة: (مرحلة تقييم الإستراتيجية) وتتم عملية التقييم على امتداد جميع مراحل الإستراتيجية وبعد إنتهائها، حيث تقيم الإستراتيجية بمعايير عدة، منها ما يتعلق بدرجة الشمولية والفعالية والمدى الزمني والتوافق مع خصائص المجتمع والجدوى الإقتصادية وإمكانية التنفيذ.

المطلب الرابع: التنمية العمرانية المستدامة (Sustainable urban development)

ظهرت التنمية العمرانية المستدامة في قمة الأرض ريودي جنيرو 1992، وكذلك في مؤتمر الهابيتات 2 المنعقد في إسطنبول عام 1996، وأوصى بالحق بامتلاك كل فرد مساحة مخصصة للسكن، كما عرض مؤتمر urban21 (برلين2000) أمثلة لأفضل الممارسات في تطبيق التنمية العمرانية المستدامة في المدن حول العالم، وظهر مجددا هذا المفهوم خلال مؤتمر جوهانسبورغ 2002، وخلال مؤتمر العمران 21 برز التعريف التالي للتنمية العمرانية المستدامة: بأنها تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني، الجانب البيئي، الثقافي، السياسي، الإجتماعي والإقتصادي، دون ترك أعباء للأجيال القادمة.[1]

[1]-الامم المتحدة، " تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا"، نيويورك، 2001، ص. 76.

-**مبادئ تحقيق التنمية العمرانية المستدامة:** لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة في المراكز الحضرية لابد من توفر مجموعة من المبادئ الأساسية وهي كمايلي:[1]

- **الإستقلالية المحلية:** من خلال تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على تشكيل وتكوين بيئتهم عن طريق إحتياجاتهم وطموحاتهم لتحقيق الإنتماء والإحساس بالمكان وأيضاً القدرة في إدارة بيئتهم المحلية[2].

- **الإكتفاء الذاتي:** وذلك من خلال استغلال العمالة والطاقة، فلا يجب ان تكون المدينة مستهلكة اكثر من كونها منتجة.

- **العدالة الإجتماعية:** أي توزيع عادل للخدمات بشكل متساوي، كما يشترك الجميع فيها بالحكومة، إضافة إلى كونها مدينة مبتكرة تتجاوب والتغيرات بسرعة موسعة الآفاق والتجارب[3].

- **الإستغلال الأمثل للأرض:** تطبيق تنوع إستعمالات الأرض من خلال تعديل أولويات استعمالات الأراضي لتشكيل مدن متضامنة ذات استعمالات حيوية متنوعة.

- **سهولة الوصول للخدمات Facilities & Services To Access** : حيث ان التدرج الهرمي لمراكز الخدمات على مختلف مستويات تشكيل المدينة من المستوى المحلي الى مستوى مركز المدينة مع توافر درجة عالية من إمكانية الوصول وسهولة الحركة يساعد على زيادة حرية الإختيار وتحقيق الإكتفاء الذاتي على المستوى المحلي.

- **سهولة الوصول للمناطق المفتوحة الخضراء:** مثل الحدائق والمناطق الطبيعية، بالإضافة الى استخدام أسس التدرج الهرمي في توزيع الفراغات المفتوحة والمناطق الخضراء بالمدينة إبتداءاً من التجمع السكني والمحلات السكنية إلى المستوى الأكبر مع تدعيم مشاريع الزراعة المحلية والمشاريع العمرانية الخضراء.

- **التوافق والإنسجام مع الطبيعة والبيئة** : بحيث يتم تحقيق بيئة خالية من التلوث والضوضاء والإزدحام والجرائم، وتحديد البيئات الحضرية الملوثة والمتدهورة والإستعمالات الملوثة أيضاً مالم تتلاءم مع المعايير القياسية البيئية.

---

[1]-Hildebrand, Frey, Designing the city ; Towards a more Sustainable Urban Form, (First publishing , E&Nspon,1999), P. 37.

[2]-ريحان، ريمان محمد، "تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2009)، ص. 126.

[3] -Rogers, Richrd & Gumuchdjian, Philip, cities for a small planet , (Butler and Tanner Ltd, Frome, 1997), P. 60.

نستنتج مما سبق أنه لابد من تطبق المبادئ المذكورة سابقا على البيئات الحضرية لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة، ومما لاشك فيه أن هذه المبادئ من الضروري أن تعتمد على أبعاد التنمية المستدامة الأساسية. ومنه فالتنمية العمرانية المستدامة هي أحد أهم دعائم إستدامة المدن. ومن هنا إرتأينا أن نركز في المبحث الموالي على المدن المستدامة بإعتبارها الأماكن التي تطلق فيها المبادرات ويتم فيها النمو والعيش المستدام.

المبحث الثالث: المدن المستدامة (Sustainable Cities)

لقد أدت المحاولات الساعية إلى تنظيم المناطق الحضرية والعمرانية إلى الوصول إلى مستوى جديد من التخطيط مبني على الاستدامة أساسه البنى التحتية الذكية، ونمط عيش ذكي، وفضاء مستدام. وسنتعرف على هذا النمط الجديد في الأجزاء اللاحقة من البحث.

المطلب الأول: مفهوم المدينة المستدامة(Sustainable Cities)

بدأ البحث والتفكير في المدن المستدامة في ثمانينيات القرن العشرين، لكن تعبير الاستدامة استُخدم فيما جرى من حوارات عالمية ونقاشات في تسعينياته، بعد أن طرحته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية. وعلى وجه الخصوص، برز الدور الحاسم الذي تلعبه الأبعاد البيئية والاجتماعية للأنشطة الاقتصادية البشرية في خلق عالم أفضل خلال مؤتمر قمة الأرض في ريو في عام 1992.[1] وثمة تقرير أثر على تلك النقاشات، صدر بالتعاون بين الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة IUCN والصندوق العالمي للطبيعة WWF وبرنامج الأمم المتحدة للبيئةUNEP، بل غيَّر جداول الأعمال ذات الصلة، وأبرز كيف يشيد البشر فوق رقع الأراضي على حساب البيئة، وحث على التركيز على التنمية المستدامة.[2]

وبتطور خطاب الاستدامة، بدأت تصاغ تعريفات المدن المستدامة وخصائصها. وفي أواخر التسعينيات، اقترح ديفيد ساتيرثويت –وهو خبير بارز في هذا المجال– خصائص المدينة الناجحة. وقال

[1] -Eva Charvekwieiz, *Transitions to sustainable production and consumption: concepts, policies, and actions* , (Maastricht: Shaker Publishing, 2001).

[2] - IUCN and others. "World conservation strategy: living resource conservation for sustainable development " , IUCN, UNEP, and WWF 1980.

ديفيد: إن أي مدينة ينبغي أن تكفل حياة صحية وبيئات للعمل، وتوفر بنية تحتية للخدمات الأساسية، مثل المياه النظيفة والصرف الصحي وإدارة النفايات. أيضًا ساق حججًا تقول إن أية مدينة –ماشيًا مع المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة– ينبغي أن تكون في حالة توازن مع النظم البيئية، على سبيل المثال من خلال ضمان توازن منسوبات المياه الجوفية والحد من التلوث البيئي.[1]

واستمر تعريف المدن المستدامة في التطور بعد عقد التسعينيات، متضمنًا أفكارًا عن كيفية استخدام الموارد في الوقت الحاضر دون المساس بتوافرها في المستقبل، واقترح البعض أنه يجب على جميع المدن تلبية احتياجات سكانها لتصير مستدامة بحق.[2]

يمكن تعريف المدينة المستدامة بأنها: مدينة خُطط لها مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي وهي التي يقطنها أناس غايتهم تقليل المُدخلات المطلوبة من الطاقة والمياه والمواد الغذائية والنفايات الناتجة من الحرارة وتلوث الهواء والمياه من دون أن يترك هذا عِبئا على الأجيال المقبلة.

وكما تعرف المدن المستدامة بأنها: هي الأماكن التي تتركز فيها التنمية المستدامة، حيث تشكل أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية محور الاهتمام فالتكامل شرط أساسي للتنمية المستدامة والذي عليه أن يضمن طلبات السكان وهذا هو جوهر برنامج المدن المستدامة.

وهناك نقطة مهمة وأساسية وهي البعد الاجتماعي للتنمية فالمدن المستدامة هي الأماكن التي تطلق فيها المبادلات ويتم فيها النمو، لكن يجب أن تكون الأمكنة تتسم بالهوية الثقافية والشمول الاجتماعي، واللذين يشكلان شرطين أساسين يعتمد عليهما في تحقيق التنمية المستدامة.[3]

فالمدينة قالب متغير ومعقد من الأنشطة الإنسانية والتأثيرات البيئية، وحتى نخطط لمدينة مستدامة نحتاج إلى فهم كبير للعلاقة بين الناس والخدمات وسياسات المواصلات ومنتجات الطاقة، وكما أنه لا يوجد مدن بيئية مستدامة حتى يوجد تخطيط حضري بيئي واجتماعي واقتصادي للمدن.[4]

ومن هنا فإن المدن هي نظم بيئية اقتصادية يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند تصميمها وإدارة مصادرها المستعملة، والتنمية المستدامة تنمية إقتصادية، بيئية، إجتماعية، بما في ذلك من تنمية الاستعمالات

---

[1] -David Satterthwaite," *Sustainable cities and cities that contribute to sustainable development?* ", *Urban Studies*, 34 (1997) pp. 1667-1691 .

[2] -Herbert Girardet, *Cities people planet: liveable cities for a sustainable world*, (UK: John Wiley & Sons Ltd, 2004).

[3] –هجيرة سعودي، "أهمية التشريعات في دعم التنمية المستدامة والإدارة الحضرية للمدن بالجزائر" (ورقة بحث مقدمة في مؤتمر بعنوان: تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الاستثمار في المدن العربية الكبرى، القاهرة / جمهورية مصر العربية، 21ماي 2013)، ص. 02.

[4]- Yvonne Rydin, Governing For Sustainable Urban Development ,1ST Published , (UK & USA: Earth Scan ,2005), P. 15.

السكنية والتجارية، وتصميم المماشي والشوارع الآمنة والمواصلات العامة بشكل أفضل والمحافظة على الفراغات المفتوحة والمتنزهات.

ولقد ناقش الاقتصادي الحضري:" كنيث بولدين" Kenneth Boulding[1]، عام 1996، هذه الفكرة حيث شبه كوكبنا كمركبة فضاء – نظام مغلق بمصادر منتهية لا يدخلها شيء سوى الطاقة الشمسية التي تعطي الحياة للنباتات وتعطي الأوكسجين، الشمس مصدر الطاقة اليومي الذي ينتج الرياح والأمطار والطاقة المتجددة التي يمكن استهلاكها دون تلويث – لذا أكد على وجوب بداية التفكير في هذه المسألة وأقر أن الاستهلاك يقلل من فعالية استخدام المصادر لذا يجب إعادة تشغيل المواد وتقليل النفايات والمحافظة على الطاقات المستنفذة والتحول إلى الطاقات المتجددة والتقليل من التأثيرات السيئة على البيئة. وعلى ذلك يجب أن نحقق إدارة جيدة لاستعمال المصادر في تخطيط مدننا وبالتالي نحتاج إلى تطوير شكل جديد من التخطيط الحضري الشامل والمراقب.[2]

كما أن سياسات تحسين البيئة يمكن أن تحسن الحياة الاجتماعية للناس، فالحلول الاجتماعية والبيئية تشجع بناء مدن صحية متفتحة وأكثر حيوية. كما أن المباني التقليدية متعددة الاستخدامات حيث تقع البيوت والمكاتب فوق المحلات التي تجلب الحياة للشارع وتقلل من إحتياجات السكان لاستعمال السيارة وتحافظ على حيوية المنطقة، مع أن البعض يرى أنها تخلق تعقيدا في الملكية وتجدها العديد من السلطات صعبة في الإدارة وصعبة في التمويل والبيع. أما المخططون فيفضلون المواقع المفتوحة والكبيرة والتي تكون سهلة في التخطيط والبناء. ومن هنا بدأت السيارة تلعب دورا رئيسا في إنشاء وبناء المدن كما ساهمت في تشكيل الفراغات العامة وفي تشجيع بناء الضواحي وبالتالي انتشار المدن وتوسعها.[3]

إن فكرة المدن المستدامة تتلخص في أن المدن تحتاج إلى تلبية الأهداف الثقافية والسياسية والبيئية والاجتماعية إلى جانب تلك الاقتصادية والفيزيائية، فهي تنظيم ديناميكي معقد، ومتجاوب مع المتغيرات.

المطلب الثاني: مبادئ وبرنامج المدينة المستدامة

[1]-كنيث بولدين: (18 يناير 1910 – 18 مارس 1993)، وهو اقتصادي، معلم، مسالم، شاعر، صوفي، منظِّم نظم، وفيلسوف أمريكي متعدد التخصصات.

[2]–محمود متولي، مترجما، (كينيث ايوارت بولدنج)، التاريخ الحضاري للقرن العشرين (القاهرة :مكتبة المصطفى، 1996)، ص. 44 .

[3] -Bob Evans and Others , Governing Sustainable Cities, (London: Earth Scan , Sterling , VA , 2005), P06 ..

يشكل بناء مدن ومجتمعات صحية تتسم بالكفاءة ويمكنها مواصلة الازدهار على مدى أجيال أحد أهداف البرنامج العالمي للمدن المستدامة، وينطوي على مجموعة من المبادئ والبرامج .

الفرع الأول: مبادئ المدينة المستدامة

تتمثل المبادئ الأساسية للمدن المستدامة أو المدن الحضرية الجديدة فيمايلي:[1]

المبدأ (01): الإدماج الإجتماعي والمشاركة؛

المبدأ (02): التكلفة الميسورة وسهولة الوصول للمدن ومراعاة الإنصاف؛

المبدأ (03): الفاعلية الإقتصادية والشمولية؛

المبدأ (04) :الإدارة الجماعية والحكم الديمقراطي؛

المبدأ (05): تعزيز التنمية الإقليمية المترابطة؛

المبدأ (06): التجدد والقدرة على الصمود؛

المبدأ (07): التمتع بهويات مشتركة والإحساس بالمكان؛

المبدأ (08): التخطيط الجيد ومراعاة توفير وسائل التنقل؛

المبدأ (09): الأمان والصحة والرفاهية؛

المبدأ (10): التعلم والإبتكار.

الفرع الثاني: برنامج المدن المستدامة

يعتبر برنامج المدن المستدامة مشروع تعاوني يوحد المدن في جميع القارات في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة والصمود في وجه التغيرات المناخية.[2]ويعتبر أداة رئيسية لدعم وتنفيذ جدول أعمال القرن

[1]–برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل)2016، "المدن التي نحتاجها نحو نموذج حضري جديد"، برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل، ص ص. 3–21، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/15، الرابط: http://www.worldurbancampaign.org

[2]–البنك الدولي، "تعمل من أجل عالم خال من الفقر"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/20، الرابط:

21 وهو" برنامج شمولي يبين الأعمال الواجب القيام بها خلال العقود المقبلة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، ويعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى تنفيذ الأهداف التي اتفق عليها أعضاء القمة العالمية المعينة بالتنمية المستدامة، والبرنامج بعمله مع أكثر من 20 وكالة شريكة على مستوى العالم، يعتبر أداة مهمة لتشجيع التعاون من أجل التحضر المستدام على مستوى المدن.[1]

–**أولويات برنامج المدن المستدامة:**برنامج المدن المستدامة مجموعة من الأولويات، لابد على المدن أن تلتزم بها وتتعلق هذه الأولويات بالحكم الحضري وحقوق السكن والخدمات الحضرية الأساسية ويشمل:[2]

– **تشجيع اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية:** تطبيق اللامركزية من أجل المشاركة في القرارت والإستراتيجيات لجعل القرار أقرب ما يكون للسكان، وفي الحالات التي تكون فيها السلطات المحلية أكثر إندماجا في عملية التخطيط العمراني، تتوفر المزيد من الاستدامة للبرنامج، فمن المهم تعزيز القواعد المؤسسية والمالية للسلطات المحلية لتمكينها من المشاركة بصورة فعالة في عملية التنمية.

–**تشجيع مشاركة السكان:** إن مشاركة المواطنين وتشجيع الكفاءة والإنتاجية، تحفز على إيصال الخدمات وزيادة الإنتاج، مع إشراك السكان ذوي الدخل المنخفض في تحسين أحيائهم بأنفسهم مع ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط ووضع الميزانية والخدمات الأساسية.

– **ضمان قيام حكم يتسم بالشفافية والكفاءة وخاضع للمساءلة:** ينتظر من المدن أن تصبح ذات كفاءة في إدارة الإيرادات والنفقات وادارة الخدمات، وفي تمكين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية من المساهمة في الاقتصاد الحضري.

– **الحملة العالمية للحكم الحضري:** تهدف هذه الحملة التي بدأت سنة 2000 إلى تقديم مساهمة في تحسين حياة المدن للجميع، وتعني عملية التحكم السليم للمناطق الحضرية أي أن يكون لكل السكان

https://blogs.worldbank.org/voices/ar/sustainablecities/what-do-sustainable-cities-look-you-enter-our-global-photo-contest-october-6

[1]–هجيرة سعودي، مرجع سابق، ص. 2.

[2]–تقارير الأمم المتحدة حول برنامج المدن المستدامة، 2010/8، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/07/19، الموقع: www.unhabitat.org/governingbodies/2003

صوت في شؤون المدينة، وهي قواعد يفسرها كل بلد ومدينة في سياق ظروفها القانونية والتاريخية والثقافية الخاصة بها.

إذاً فالمدن بحاجة إلي منهجيات محددة لتحسين الحكم والتخطيط الحضري والعمل على نحو إستراتيجي من أجل الحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي في المناطق الحضرية ولتحسين المراكز الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين مع حماية البيئة والعيش بطريقة مستدامة.

المطلب الثالث: أبعاد المدن المستدامة

في هذا المطلب سنحاول إبراز الأبعاد المختلفة لاستدامة المدن، وذلك بتوضيح الأسس والإستراتيجيات المتعددة لإدارة المدن، من خلال التطرق إلى البعد السياسي وذلك بتفعيل دور المجتمع المدني، ومن ثم البعد الفني المتمثل في تفعيل شبكات صناعة السياسة، وكذا البعد الثقافي الذي يعرض أهمية إعتبارات التراث والهوية للمدينة المستدامة، وفيما يخص البعد الإيكولوجي أو البيئي فهو يدرس إمكانية التوظيف الأمثل للموارد المتاحة.

الفرع الأول: البعد السياسي (تفعيل دور المجتمع المدني)

تلعب هيئات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة والوصول نحو مدينة محلية مستدامة دورا محوريا في عملية البناء والتعمير الاجتماعي. بل إن تلك الأهمية تزايدت في العقود الأخيرة من القرن العشرين نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم ككل، بما في ذلك الدول النامية التي ليست بمعزل عن تلك المتغيرات، بفعل المصالح المشتركة التي تربطها بالبلدان المتقدمة، فعلى المستوى الاقتصادي تخلت الدولة عن جزء كبير من الدور الذي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً بفعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي أثرت على غالبية الأنظمة السياسية للدول النامية، وهو ما أدى إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، وبرامج الرفاهية الاجتماعية، وبالتالي أفسح المجال أمام شريك آخر كي يتحمل جزءا من مسؤولية الخدمة الاجتماعية وهو المجتمع المدني[1]. ولاسيما وان تلك الضغوط الاقتصادية صاحبتها تحولات ديموغرافية وإجتماعية في دول العالم الثالث والتي فرضت إحتياجات جديدة، فضلاً عن النمو الحضري الذي لم تواكبه التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن كل تلك التحولات سببه الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى

[1]-Christian Klaufus, Watching the city grow: remittances and sprawl in intermediate Central American Cities, (London: Environment and Urbanization, SAGE ,2010), P. 04.

البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم، إضافة إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة للتأكيد على ضرورة مشاركة المجتمع المدني في صياغة الخطط التنموية وصنع السياسات الاقتصادية.

ومن هنا فإن كيفية مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية والوصول نحو تحقيق المدن المستدامة في المناطق المحلية النامية يتوقف على مسألتين: الأولى هي طبيعة العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالدولة والثانية تتعلق بالمجتمع المدني في حد ذاته.

فنجاح المجتمع المدني في التأثير ايجابيا على عملية التنمية يرتبط بطبيعة الإطار القانوني التي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط منظمات المجتمع المدني، كما يرتبط الأمر نفسه بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب التي يتقدم بها المجتمع ومدى جديتها أصلا في التعامل معه، فإذا كانت ثمة إدارة جادة للتعاطي معه إيجابيا حصل تغيير كبير على مستوى التنمية المستدامة، بحكم أن المجتمع المدني أكثر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية وأكثر فاعلية في ملامسة هموم الجماعات المستهدفة. إذا حصل العكس تحولت مختلف تنظيماته إلى مجرد أوصال وتراخيص في الحقائب، أو وسائل للإرتزاق الشخصي كما هو قائم في الكثير من الدول النامية منذ التسعسنيات من القرن الماضي.[1] من ناحية ثانية تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المجتمع المدني على التأثير في التنمية تبعا لما تتمتع به منظماته من قدرات إدارية ومؤسسية، كبناء الهياكل التنظيمية، تنمية روح العمل الجماعي بين نشطائه، وفاعلية مهاراتهم الاتصالية، وقدرتهم على التخطيط الاستراتيجي أو ما يطلق علية عملية بناء القدرات من أجل تحقيق المدينة المستدامة.[2]

أما المحددات الأخرى التي ترتبط بالقدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات في ما بين هيئات المجتمع المدني بعضها ببعض وبينها وبين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية محليا وعالميا .يضاف إلى ذلك قدرة المجتمع المدني على تحديد احتياجات المجتمع المحلي، وهوما يتطلب إشراك المجتمع في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها .وذلك ما يتطلب مهارات خلق جسور مع المجتمعات المحلية وبناء للثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات غير الحكومية.[3]

مما سبق نجد أنه إذا كانت العلاقة التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني فعالة في بناء المدن

[1]–خالد مصطفى قاسم، إدارة المدينة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة (الإسكندرية: جامعة الدول العربية، كلية الإدارة والتكنولوجيا، 2007)، ص ص 174–175 .

[2]–مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 215.

[3]– مدحت محمد أبو النصر، مرجع سابق، ص 216.

المستدامة، فمن المتوقع أن ينجم عن ذلك مساهمة هذا الأخير في عملية التنمية المستدامة، وقد نجحت بعض الدول النامية إلى حد بعيد في ذلك من خلال ما تعرضه تقارير الموئل من تطبيقات لمبادئ التنمية المستدامة على المستوى المحلي للمدن في مُحاولة لمواكبة ما تتمتع به المدن الكبرى للدول المتقدمة واعتبارها كنموذج معياري خاضع للتطبيق بالدول النامية.

الفرع الثاني: البعد الفني(تفعيل شبكات صناعة السياسة)

إن أهداف الإستراتيجات الوطنية للتنمية المستدامة يحتاج تحقيقها إلى إصلاحات جوهرية لأدوات السياسات وصناعتها. لذلك يجب في أي دولة تقييم مدى فاعلية أدوات السياسات الحالية وإدخال أدوات جديدة، خاصة الأدوات المبنية على الحوافز التي تشجع السوق والعمل على تطبيقها بشكل واسع.

و تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستدعي مجموعة من أدوات السياسات المساعدة ومنها: [1]

–الأدوات التشريعية،[2]الأدوات الخاصة بإصلاح السوق، الأدوات الوقائية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات التي تتناول رفع الوعي.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يحتاج إلى تفعيل مجموعة من أدوات السياسيات المتنوعة مع المرونة في تطبيق تلك الأدوات.

الفرع الثالث: البعد الثقافي (التراث والهوية)

يعتبر مصطلح ثقافة التنمية من المصطلحات اللامعة والآنية التي تتناول بعدين مهمين على الصعيد الثقافي والمعرفي، البعد الأول منهما هو البعد الثقافي، وهو بعد متشابك وملتبس ويتعذر تعريفه بسهولة، وإن كان يعني إجمالا أسلوب الحياة الذي يميز بين كل مجموعة بشرية وأخرى، وهى المنتج الذي يتم تعليمه ونقله من جيل لآخر، أما البعد الثاني فهو البعد التنموي، والذي تجاوز حاليا مدلوله الاقتصادي السابق ليصبح بمثابة عملية كلية واعية تهدف لصياغة بناء حضاري، إقتصادي، إجتماعي، سياسي قانوني شامل.[3]

وثقافة التنمية هي أسلوب محدد يتم تبنيه لإنتاج وتطوير عملية التنمية داخل مجتمع ما،

---

[1]–أحمد السيد كردي، " اختيار أدوات السياسات للإستراتيجة الوطنية للتنمية المستدامة" ، موقع مقالات كنانة أونلاين، مقالة علمية محكمة منشورة، (بتاريخ 22 ماي 2010)، تم تصفح هذا الموقع يوم:2017/09/07، الرابط:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68462/posts/126529

[2] -Lars Christiansen and Nancy Fischer, Teaching Urban Sociology and Urban Sustainability on Two Feet, Two wheels,and in Three Cities: Our Experience Teaching Sustainable Cities in North America, (USA: American SociologicalAssociation , SAGE , 2010) , P. 303.

[3]-السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية – دراسة في الاجتماع السياسي، ج. 02. (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص. 184.

وتتنوع الأساليب الثقافية المتبعة لتفعيل عملية التنمية بالمجتمعات ما بين أساليب إيجابية وأخرى سلبية، ومن الملاحظ في هذا السياق أن بعض المجتمعات تعتبر أن الأسلوب الأمثل للانطلاق بقاطرة التنمية، هو أن تستثمر مواردها في استيراد وجلب أحدث التقنيات المعاصرة من أدوات ومعدات ومنتجات وأنماط الصناعات التي يتم إنتاجها حديثا، وتعتبر أن تحديها الأكبر ومحك نجاحها يكمن في قدرتها على اللحاق بركب أحدث ما يتم تصنيعه في الدول المتقدمة، وفي حيازة أحدث الإصدارات من كافة المنتجات على إختلاف تنوعها.

إن محاكاة الدول النامية للدول المتقدمة قد يتجاوز في بعض الأحيان حدود المعقول، ففي الوقت الذي نجد فيه الدول الغربية تعمل وفقا للحكمة القائلة (لو لم يكن مكسورا، لا تبادر بإصلاحه)، كتعبير عن أنه من الخطأ تبديل أو تغيير شيء لا يزال صالحا للعمل أو للاستعمال، نجد شيوعا نسبيا (ثقافة البذخ) في مجتمعات أخرى نامية تستبدل وتبدل وتغير كل ما لا داعي لتغييره، في إشارة لقدرتها على مواكبة الأحدث والأشد تطورا طيلة الوقت، وللتدليل على كونها جزءا من عملية التنمية الشاملة التي تكتنف جوانب المجتمع بأكمله.[1]

ولو ألقينا نظرة على اختلاف مفهوم ثقافة التنمية بين بعض المجتمعات المتقدمة والنامية، فسنجد أن أحد أقطاب الثراء في العالم كله وهو(وارن بافت) لايزال يعيش في منزله الذي اشتراه عقب زواجه والمكون من 3 غرف فحسب، وذلك لإقتناعه بأنه لا يحتاج لأكثر من ذلك، وهو يعتقد أن قاعدته الذهبية في الاستثمار هي أنه لا يستثمر أبدا في شيء لا يعرفه، وهولا يشتري أسهما بل يشتري شركات، ومن أهم شروطه في تلك الشركات التي يشتريها هي أن تكون لديها القدرة على تجنب الهدر والإسراف، وهو يقود سيارته بنفسه ولا يركب طائرة خاصة رغم امتلاكه لشركة طيران.

من الأهمية بمكان أن نضع تعريفا دقيقا لمفهوم ثقافة التنمية والذي يتناول عمق عملية التنمية وليس قشورها، ينفذ لقلب هيكلها المؤسسي ولا يكتفي بتناول أطرافها، التنمية بمفهومها الشامل والعميق والذي يعني التسلح بأحدث ما تم تصنيعه ولكن في سياقه الصحيح، والسياق الصحيح يتطلب التدقيق في تحديد معدلات الحاجة للتبديل والاستعانة بالأحدث وفقا لمتطلبات العمل فقط، وعدم الإسراف أوهدر موارد المؤسسة الحيوية دون حاجة أو مبرر، كما يعني نبذ الأفكار البالية السطحية التي تعتقد أن التنمية ما هي إلا شراء الأحدث واقتناء كل ما هو أكثر تطورا. غير أن الأكثر أهمية مما سبق هو حاجتنا الملحة

[1]–وليد احمد السيد،" أطروحات ومداخلات في هوية المدينة في القرن الحادي والعشرين المدينة المعولمة وإشكالية الهوية "، الوطن، العمانية، تم تصفح هذا الموقع في: 2017/08/15، الرابط: http://www.omranet.com/urban/?p=155

.

لتنمية الثقافة بين أفراد المجتمع، ثقافة حب العمل والإستغلال الأمثل لكافة الموارد، والبعد عن المظهرية والسطحية والشكليات، ثقافة النفاذ للجوهر ورفض الإستعراض وذلك باعتبار التنمية الثقافية شرطا أساسيا للتنمية الشاملة، وهذا النوع من التنمية الثقافية لا يتم اكتسابه أو تعزيزه إلا من خلال الاهتمام بملكة التفكير والتفكير الخلاق وإكتساب القدرة على النقد بين أفراد المجتمع، وبخاصة بين الشباب صغير السن الذي يمثل أساس البناء الحضاري في أي مجتمع، ومن الممكن أن نتخذ تجربة سنغافورة في مجال(التعليم الناقد) مثالا نافعا في هذا السياق، وهى التجربة التي تحاول الانتقال بمفهوم التربية من مرحلة التلقين والاعتماد على قدرة الطالب على الحفظ والتذكر إلى مرحلة إكتساب مهارات التفكير والاتجاه نحو التعلم الذاتي والاعتماد على الإبداع والإبتكار، محققة بذلك شعار (مدرسة تفكر ..وطن يتعلم ويتقدم).[1]

إن التراث اللامادي المتوارث من جيل لآخر يعاد تشكيله من طرف الأشخاص والمجموعات البشرية وفق ما يمليه عليهم محيطهم وتفاعلهم مع إرثهم التاريخي، كذلك أن هذا التراث يعبر عن نفسه من خلال التقاليد والتعبيرات الشفوية من أساطير وحكايات، وكذا من خلال فنون الفرجة والممارسات الاجتماعية من عادات وتقاليد ومواسم ومهرجانات احتفالية تطغى على ثقافة المدينة المحلية مما يساهم في استمراريتها.

الفرع الرابع: البعد الإيكولوجي للإستدامة (التوظيف الأمثل للموارد)

إن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفيئة يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة. ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية.[2]

ولذلك تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا بالإيكولوجية العميقة Deep Ecology أو المذهب الإيكولوجي Ecologismالذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها، المتمركزة حول البيئة Ecocentric بأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي، وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء، بدلا من تكييف الأرض لتناسب إحتياجاتنا. وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة

[1] - Diane Stone. Think Tanks Global Lesson-Drawing and Networking Social Policy Ideas, (UK: University Of Warwick , Department Of Politics and International Studies , 2001) , P. 12.

[2] -خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص. 333.

وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة.[1]

ويندرج تحت حركة الاستدامة القوية عدة فروع للفلسفة البيئية ومنها الفلسفة الإيكولوجية العميقة Deep Ecology المتمركزة حول المجال الحيوي Biocentrism، والفلسفة الإيكولوجية النسوية Ecofeminism التي تعبر عن تنمية مستدامة (متمركزة حول المرأة).

ويعتبر مبدأ نايس Naess's doctrine of biospheric egalitarianism للمساواة في المجال الحيوي، الذي يزعم أن لكل الكائنات الحية الحق نفسه في الحياة والازدهار، المبدأ الأساسي للإيكولوجيا العميقة. وهناك من يزعم أن هدف الاستدامة هو حماية الأنساق البيئية الطبيعية ليس من أجل خير وسعادة البشر فقط، كما هو الحال في النموذج المتمركز حول البشر، ولكن للتأكيد أيضا على أن للطبيعة حقوقا حيوية مشابهة، ولذا دعا زيمرمان مثلا : إلى إلغاء وجهة النظر المتمركزة حول البشر التي تعتبر الإنسانية ذاتها مصدر كل القيم والتي تنظر للطبيعة حصرا على أنها موارد خام للاستغلال الإنساني. وتبعا لذلك فإن التمركز حول البشر قد أستبدل بالتمركز حول (المساواة البيئية الحيوية) التي تعني مساواة بين الكائنات الحية والتي تعترف بالحقوق غير الإنسانية أو الحيوية.

وانطلاقا من هذه الخلفية الهادفة إلى إعادة تأهيل البيئة يستمر إقتراب الاستدامة الأقوى في تطوير نقده للتنمية الاقتصادية والتقدم. حيث يرى أنصار هذا الاقتراب أن المجتمع الإنساني –في سعيه اللامتناهي وراء المادية –يسير في الاتجاه الخطأ مع تحول وسائل تحقيق الغايات فيه إلى غايات في حد ذاتها .فالحصول على السلع المادية، مثلا، كان في الأساس وسيلة لتحقيق غاية السعادة إلا أن مثل تلك الوسيلة قد أصبحت اليوم غاية في ذاتها، ولذا دعوا إلى تغيير جذري يأخذ في الاعتبار إعادة تعريف "الثروة "على أنها "سعادة وخير "عوضا عن أن تكون مجرد الحصول على السلع المادية.[2]

ولكي تتحقق هذه "السعادة" للبشر يؤكد أنصار الإيكولوجية العميقة على الحاجة لتغيير الطلب المفروض على الأرض. فهم يرون أن الإستراتيجية المشتركة المتبعة تتمثل في مزيد من أسلوب الحياة الأصغر اللامركزي، المستند على قدر أكبر من الاعتماد الذاتي لكي نخلق نظاما إقتصاديا وإجتماعيا أقل تدميرا للطبيعة، بدلا من السعي لتحقيق هدف النمو الإقتصادي من خلال إستراتيجيات ذات نظرة خارجية مادية.[3]ومنها السعي لبناء مدن تفاعلية، خضراء، ذكية تمتاز بالإستقرار والإستدامة. وهذا ماسنوضحة في المبحث التالي.

المبحث الرابع: الحوكمة كآلية للإنتقال من المدن الحضرية إلى المدن المستدامة

[1] -"World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable Development", 1980, revised in 1990 under the title "Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living", (Accessed: 20/06/2017), link: https://portals.iucn.org/library/sites/library/files/documents/WCS-004.pdf

[2] -خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص. 345.

[3] -نفس المرجع، ص ص. 346-347.

يعتبر الحكم الحضري مفهوم عام لطريقة إعداد الأولويات وطريقة لإتخاذ القرارات وكذلك مدى تفاعل المواطنين والأجهزة المحلية ولمؤسسات الحكومية، فالحوكمة هي البيئة التمكينية التي تتطلب أُطر قانونية ملائمة، وعمليات سياسية وإدارية وتنظيمية فعالة، وكذلك آليات ومبادئ توجيهية وأدوات حتى تُمكن الحكومة المحلية من الإستجابة لإحتياجات المواطنين. إنها في واقع الأمر عملية لصناعة القرار تضم أطراف فاعلة متعددة وأولويات مختلفة لضمان وضع وتنفيذ القواعد وتحقيق التنمية وتوفير الخدمات. لهذا فإنها عملية مستمرة لتعزيز نجاح نظام المدينة.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الحضرية (Urban Governance)

تعتبر الحوكمة الحضرية بمثابة البرنامج الذي يُمكِن الجهاز الحضري من العمل، ولها عدة تعاريف نذكر منها:

تعريف برنامج هيئة الأمم المتحدة للحوكمة الحضرية على أنها الطرق الكثيرة التي يُنَظم بمقتضاها المؤسسات والأفراد عملية الإدارة اليومية للمدينة، والعمليات المستخدمة لتحقيق جدول الأعمال الموضوع على الأمدين القصير والطويل والمعني بتطوير المدينة على نحو فعال.[1]

كما عرفت الحكومة الحضرية كذلك عند بعض المؤسسات التنموية بأنها علم إتخاذ قرارات التخطيط وإدارة المدن، وعند البعض الآخر يعود مفهوم إدارة الحكم الحضري إلى مجموعة معقدة من القيم ولمعايير والإجراءات والمؤسسات التي من خلالها جميعا تدير المجتمعات إجراءات تنميتها وبواسطتها تنهي خلافاتها، كما أنها مرتبطة بالدولة ولكنها أيضا ترتبط بالمجتمع الحضري على الصعيد المحلي.

وإدارة الحكم الحضري تعنى أيضا بتطبيق أسس السياسة والإقتصاد إضافة إلى القدرة في إدارة شؤون مدينة أو بلدة ما على جميع الأصعدة. ويتضمن ذلك آليات وإجراءات ومؤسسات معقدة يُفصح من خلالها المواطنون عن إهتماماتهم وعن قدراتهم على حل خلافاتهم وعلى ممارسة حقوقهم وإلتزاماتهم.

فالحوكمة الحضرية تندرج كمعيار ضمن إطار مفاهيم منها المشاركة، الشفافية والموثوقية والمحاسبة وكذلك الفاعلية والعدالة وتعزيز حكم القانون في إدارة مدينة أو بلدة.

ويعرف برنامج المستوطنات البشرية بالأمم المتحدة الحوكمة الحضرية بأنها الإستجابة الفاعلة والكافية للمشكلات الحضرية بحكومات محلية موثوقة تعمل في مشاركة مع المجتمع المدني.

[1] –تعريف برنامج الأمم المتحدة للحوكمة الحضرية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط:
https://ar.unhabitat.org/governance/

كما أن البنك الدولي يعرف الحوكمة الحضرية: بأنها تتضمن شمول جميع المواطنين وتمثيل جميع الجماعات في المجتمع الحضري ضمن الموثوقية والتكامل والشفافية في أعمال الحكومة المحلية وتحقيق الأهداف المشتركة.[1]

ترتبط الحوكمة الحضرية ارتباطًا وثيقًا برفاه المواطنين، حيث يجب أن تُمكن كل من المرأة والرجل من الحصول على مزايا المواطنة الحضرية. إن الحوكمة (الإدارة) الحضرية الجيدة، بالإعتماد على مبدأ المواطنة الحضرية، تؤكد على أنه لا يمكن حرمان أي رجل أو امرأة أو طفل من الحصول على ضروريات الحياة الحضرية والتي تتضمن المأوى الملائم، وضمان الحيازة، والمياه الآمنة، والصرف الصحي، وبيئة نظيفة، والرعاية الصحية، والتعليم والتغذية، والوظائف والأمن العام والتنقل. ولتحقيق حوكمة حضرية فعالة لابد من:[2]

1- العدالة في توزيع الموارد والمسؤوليات في المجالات المختلفة للحكومة وتقوية الحكومات المحلية لتمكينها من العمل كمؤسسات تتمتع بالحكم الذاتي تقوم بتوفير الخدمات بفاعلية وكفاءة؛

2- توفير إطار متكامل للحوكمة يتسم بالشفافية وكذلك اتجاهات واضحة للسلطة والمساءلة بغرض تحقيق الأهداف الخاصة "بالحوكمة (الإدارة) الحضرية الجيدة"؛

3- تيسير وتعزيز مبدأ الشمولية، والمشاركة المدنية والإشراك الفعال للمجتمع المدني في إدارة المدينة.

4- تمكين المدن للعمل اتجاه التوفير والتشغيل والصيانة المخطط لها والمتكاملة للبنية التحتية.

5- تطوير الشراكات مع القطاعين العام والخاص وغيرها من القطاعات الأخرى من أجل توفير وتقديم الخدمة بشكل أفضل؛

6- مد نطاق تكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية ليشمل كافة جوانب إدارة المدينة، من أجل توفير الخدمات بفعالية وكفاءة وسرعة في الوقت .

ويعرفها كلارنس ستونClarence Stone على أنها: العملية التي يتم من خلالها حكم المدينة دون اتخاذ أحكام مسبقة حول مركزية السلطة أو الأهمية النسبية للجهات الفاعلة السياسية والإجتماعية في تلك العملية.[3]

[1] -Word Bank and Local Govermment Straegy, Washington, DC, 1999, P P. 8-9.

[2] -برنامج الأمم المتحدة للحوكمة الحضرية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط: https://ar.unhabitat.org/governance

[3] -Pierre Jon, can Urban Regimes, Travel in Time and Space?, Urban Regime Theory, Urban Governance Theory, and comparative Urban Politics, (Urban affairs Review, vol: 50, Issue: 6, 2014), P. 867.

بعد التطرق لمفهوم الحوكمة الحضرية واستبيان معناها، يجدر بنا الإشارة إلى أهم مظاهر حوكمة المدن المستدامة.

المطلب الثاني: أهم مظاهر حوكمة المدن المستدامة

خلال القرن الماضي حدثت عدة تدهورات بيئية تشير إلى أن النموذج الاقتصادي المهيمن (الليبيرالية الرأسمالية) هو–اقتصاد استخلاصي –يقضي على الموارد غير المتجددة، ويستغل الموارد المتجددة بشكل يؤثر على بقائها، ويتسبب في تغيير كيمائية الأرض وتشويه النظم البيئية، متسببا في حدوث أضرار لا يمكن إصلاحها لكل من الأرض والماء والهواء، ولذا يمكن القول أن الاستغلال المفرط والتدمير المصاحب للتنمية هما نتاج للمجتمع الصناعي الحديث، وبخاصة منظومة قيمه ومعتقداته وبنائه السياسي. فبالرغم من أن لهذا النسق الاعتقادي إنجازات عديدة إلا أن له جانبه السلبي أيضا متمثلا في الظلم الاجتماعي وإفساد البيئة، إلا أن معظم الناس منغمسون جدا في نموذج الحداثة إلى درجة أنهم غير قادرين على إدراك البناءات والعمليات التي تقوم عليها الحياة اليومية وهي السبب في الدمار البيئي والظلم الاجتماعي. وتظهر الأسباب الرئيسة وراء قلة الاهتمام إلى ترسخ مجموعة معينة من القيم والمعتقدات والافتراضات القوية جدا ضمن نموذج الحداثة المهيمن، والتي تحدد وتوجه الفعل الفردي والعام وتقف في طريق تطوير الناس والحكومات، وخاصة في الدول المتقدمة لاستجابات فعالة لتعزيز العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية، حيث يضع هذا النسق الاعتقادي المعروف –بالحداثة– ثقة مطلقة في التقنية والعلم، ولديه ثقة لا تتزحزح في النمو الاستهلاكي واقتصاد السوق. وقد عبر بول هاوكن Paul Hawken عن هذا الأمر جيدا عندما صرح بأن الحداثة قد (أنتجت وبشكل طبيعي ثقافة تجارية مهيمنة تعتقد بأن كل حالات انعدام المساواة سواء الاجتماعية أو في الموارد يمكن حلها من خلال التنمية، والابتكار، والتمويل). وفي هذا السياق قدمت شارلين سبرتناك Charline Spretnak وصفا لخصائص هذه الحداثة تتضمن مايلي:[1]

1– الإنسان الاقتصادي: أي أن الأولوية فيه تكون للرفاهية الاقتصادية التي ستقود إلى تحقيق الرفاهية في مجالات الحياة الأخرى.

2–النزعة التقدميـــة: أي أن التقنية ستجد حلولا لكل المشاكل وأن الحالة الإنسانية سوف تتحسن بالتدريج من خلال الوفرة.

[1]–سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص. 07.

3-النزعة التصنيعيـة: أي أن الإنتاج على نطاق واسع سيؤدي إلى تحقق الوفرة والتي بدورها ستؤدي إلى خلق نزعة استهلاكية.

4-**النزعة الاستهلاكية:** إي أن استهلاك السلع المادية هو مصدر السعادة البشرية.

5-النزعة الفرديـــة: التي تشير إلى التنافس على المنفعة الفردية وإعطاء المصالح الفردية أولوية على المصالح العامة.

ومن هنا سنحاول إبراز أهم مظاهر حوكمة المدن المستدامة بعرض أنواع المدن وطرق الحكم والحوكمة السائدة بها .

الفرع الأول: المدن الذكية (Smart cities)

أدّى انتقال الإنسان من الزراعة إلى الرسملة، والتصنيع، وتخصص العمل إلى نمو مدن العصر الحديث، وهو ما حمل في طياته تبعات إيجابية وسلبية في آن واحد وقد تفجر النمو الاقتصادي والاجتماعي بمعدلات لا سابق لها، على أن ذلك جاء مع الأسف بتكلفة بيئية غير مسبوقة، وينتقل الناس إلى المدن بحثا عن فرص أفضل للتعليم والعمل وللحصول على دخول أعلى. وقد شهدت العقود الثلاثة الماضية تزايد سكان المناطق الحضرية في العالم بمقدار 65 مليون نسمة في المتوسط سنويا، وهو ما يعادل إضافة سبع مدن بحجم مدينة شيكاغو كل عام.

وتعد فكرة المدن الذكية من الأفكار التي تم تطبيقها بصور متعددة في بقاع كثيرة من العالم ومن ما يدعم مسيرة التطور في تلك البلدان وبما يخدم المناطق التي طُبق المفهوم فيها وباختيار الوسائل التي تدعم اقتصاد وصناعة تقنية المعلومات فيها. وأول من استخدم مصطلح المدينة الرقمية أو الذكية في المؤتمر الأوروبي للمدينة الرقمية في عام 1994، وفي عام 1996 دشن الأوروبيون مشروع المدينة الرقمية الأوروبية في عدد من المدن الأوروبية، والتي لاقت نجاحاً متواضعاً ثم تبنت السلطات الأوروبية بشكل أساسي مدينة أمستردام كمدينة رقمية تلتها مدنية هلسنكي. وفي الولايات المتحدة برزت عدة محاولات لإعلان بعض المدن كمدن رقمية إلا أن معظمها أخذ الطابع التجاري وليس الطابع المدني الشامل للمدينة. ومع أن المدينة الذكية موجودة كظاهرة منذ عقد من الزمن على الأقل، إلا أن مصطلح المدينة الذكية يعتبر مصطلحاً حديث التداول وعادة ما يختلط مع مفهوم الحكومة الالكترونية .وقد ورد في كثير من البحوث عدة تعريفات للمدينة الذكية أو المدينة الرقمية، حيث عرف "كوهن" Cohen المدينة الإلكترونية بأنها الحاضرة ذات الروابط الاتصالية والهندسة الشبكية التي تحكم من قبل قطاع تقنية المعلومات لتنفيذ عمليات تبادل المعلومات، وعرفت "كوسليس" Couclelisالمدينة الرقمية بأنها: محاكاة

شاملة تعتمد على تقنية الشبكة العنكبوتية لتنفيذ الوظائف الاعتيادية لقاطني المدن بطريقة إلكترونية وينفذها أشخاص طبيعيون في مدينة عادية.[1]

ومن هذا التعريف يمكن القول بأن المدينة الذكية الرقمية هي مدينة مرتبطة بالجغرافيا وليس الإفتراض الجغرافي، وأنها مدينة روادها هم الأشخاص الاعتياديين وليست مقتصرة على متخصصي الحاسوب والشبكات، ومنه فإن الهدف الأساسي من المدينة الذكية توفير بنية تحتية لمدينة متطورة في جميع المجالات تتوفر فيها الخدمات إلكترونياً بكفاءة عالية ويتحقق ذلك باستخدام تقنية الاتصالات اللاسلكية والسلكية، وبتوفير الخدمات والمحتوى المناسب ونشر الأجهزة الطرفية القادرة على الوصول اللاسلكي لهذه البيئة، ومن أبرز الأمثلة العالمية على تطبيقات المدن الذكية مدن (أتلانتا وبوسطن وشيكاغو ودالاس ولوس انجلوس وسان فرانسيسكو وواشنطن).[2]

1-تعريف المدينة الذكية (Smart cities):

ظهر في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين مصطلح المباني الذكيةBuildings Intelligent، وهي المباني التي تتكامل فيها أنظمة البيئة من استخدام للطاقة والتحكم في درجة الحرارة والإضاءة والصوت، ومكان العمل والاتصالات. وفى هذا النمط تستخدم المباني التكنولوجيات القائمة على استخدام المشغلات الذاتية المصغرة Processors-Micro في نظم التحكم والسيطرة، ومن خلال شاشات باللمسAutomation Screens Touch، وأحياناً يتم استخدام مجسات Sensors في نقاط إستراتيجية تقوم بتغذية مستمرة للمعلومات، وبتعميم هذا المصطلح على جميع أنماط المباني التي تتكون منها المدينة، وعناصرها وخدماتها المختلفة، فإنه يمكن القول بأن المدينة الذكية: هي المدينة التي تستخدم فيها أنظمة إلكترونية خاصة في تشغيل بعض أجزاء أو عناصر المدينة، سواء المباني بأنواعها المختلفة، أو الخدمات، أو الطرق أو المرافق وشبكات البنية الأساسية، أو كل ذلك.[3]

تعرف IDC للأبحاث المدينة الذكية على أنها : كيان محدود (حي – بلدة – مدينة – مقاطعة – بلدية – منطقة حضرية)، له سلطته الحاكمة على مستوى المنطقة أكثر من كونها على مستوى الدولة. ويتم بناء هذا الكيان على بنية تحتية للإتصالات وتقنية المعلومات التي تمكن من إدارة المدينة بكفاءة وتعزز التنمية الإقتصادية والإستدامة والإبتكار ومشاركة المواطنين. ويمكن وصف المدينة الذكية: بأنها

[1]-حيدر فرحات، " تخطيط المدينة الالكترونية: دراسة تحليلة "، المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون ، مسقط، عمان، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط: http://www.arabcin.net

[2] -Bob Evans and Others. Governing Sustainable Cities (London: Earth Scan , Sterling, VA, 2005), P P. 45 - 48.

[3]- Caffrey,R.J, "Building Performance and Occupant Productivity", Hong Kong: 4 th world congress, 1990.

مبادرة تقنية طويلة المدى. فعلى الرغم من وجود التقنية في كل ما يحيط بنا، إلا أنها تتحول على نحو متزايد إلى عنصر يعمل في الظل بهدف إلى توفير بيئة مستدامة عالية الجودة للمواطنين.[1]

2-مزايا المدن الذكية : تتميز المدن الذكية بـ:[2]

- ✓ الاقتصاد الذكى: تشجيع الابتكار والريادة والإنتاجية؛
- ✓ الحركة الذكية: وتشمل البنية التحتية الذكية للنقل العام والاتصالات؛
- ✓ البيئة الذكية: وتضمن الحماية من التلوث وإدارة الموارد الاقتصادية؛
- ✓ الإنسان الذكى: ويعنى الاستثمار فى بناء الإنسان؛
- ✓ الحياة الذكية: وتشمل الثقافة والصحة والإسكان والأمن؛
- ✓ الحوكمة الذكية: ومنها الخدمات العامة والشفافية.

ويمكن أن نوضح مزايا المدن الذكية أيضا كما يلي:[3]

– تساهم في بناء الكفاءات التشغيلية وتنفيذها لتوفير الخدمات للمواطنين والشركات، ومن بينها ضمان كفاءة إدارة المرور خلال أوقات الذورة المرورية أو الخدمات الإلكترونية؛

– إيجاد بيئة تستقطب الأعمال وتحافظ على النمو الإقتصادي، بما يساهم في بناء بيئة حضرية والإجراءات التجارية فعالة تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدعم الابتكار ؛

– تهيئ بيئة آمنة وتوفر طاقة فعالة للمواطنين من خلال تنفيذ حلول مثل العدادات الذكية وأنظمة إدارة المباني الحديثة والإضاءة الذكية لرصد سلوكيات المواطنين بشكل أفضل وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة؛

– دعم النمو والابتكار وتسريع وتيرة اعتماد التقنية. ويمكن لبعض المدن الإختيار بين إستخدام الإنسان الآلي(الروبوت) لتقديم خدمات الرصد في بعض المناطق المحددة مسبقا أو السماح للمدن أو للشركات باستخدام بيانات المواطنين لإستحداث خدمات أو تطبيقات جديدة مبتكرة؛

– وستتألف المدن الذكية من مبادرات وبرامج مثل خدمات الإنترنت والأجهزة المتنقلة وإدارة المرور والإضاءة الذكية والرعاية الصحية الذكية والعدادات الذكية والشبكات الذكية وأنظمة الأمن لإنشاء منظومة تضمن توفر بيئة مستدامة قوية لمواطنيها؛

---

[1]–تقرير IDC ، معد الوثيقة : ميجا كومار،" بناء مدن ذكية ترتكز على البيانات الذكية "، أكتوبر 2015، ص 01، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط: .www.idc.com

[2]–أحمد حسن، "مالا تعرفه عن المدن الذكية في 22 معلومة جديدة"، اليوم السابع، (2016/12/01)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط: https://www.youm7.com/story/2016/12/1

[3]-أحمد حسن، مرجع سابق، ص ص. 02-03.

–خصوصية المستخدم وجمع البيانات، حتى نفهم كيف يمكن أن تتعرض خصوصية المستخدم إلى الخطر، علينا أن نفهم أولًا كيف يجري جمع البيانات الخاصة بالخدمات في المناطق الحضرية. يرى كيتشن أن المدن الذكية ستعتمد على الجمع الآلي للبيانات، لا سيما وسائل المراقبة الآلية وشبكات إنترنت الأشياء، التي تتيح إرسال واستقبال البيانات عبر أجهزة استشعار عبر الإنترنت، حيث يعتبر تتبع الناس من أساسيات إدارة المدينة الجديدة. ومن بين الأمثلة على هذه الشبكات هي الكاميرات التي تصور لوحات السيارات آليًا وتقارنها مع بيانات المالك لتتبع حركته، أو مثل زرع شرائح في صفائح القمامة لمعرفة ما إذا كان قد جرى جمعها أم لا. ومع تزايد حجم البيانات المجمعة، ستصبح مدينة أشبه ببرج من القطع المتصلة ببعضها. وسيمكن تسجيل هذه البيانات من تحليل السياسات المطبقة لتقديم التدابير اللازمة لمواجهة المشكلات التي ستظهر في المستقبل[1].

تطبيقات المدن الذكية: تتوفر في المدينة الذكية مجموعة من التطبيقات التي تجعلها مدينة مستدامة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(04): تطبيقات المدن الذكية

1 -**Jennifer Joe**, The Rise of Smart Cities: Will It Do More Harm Than Good?, The costs of achieving real-time city updates, 17/05/2017, (Accessed: 22/09/2017), link:

https://medium.com/swlh/the-rise-of-smart-cities-will-it-do-more-harm-than-good-e142346563ba

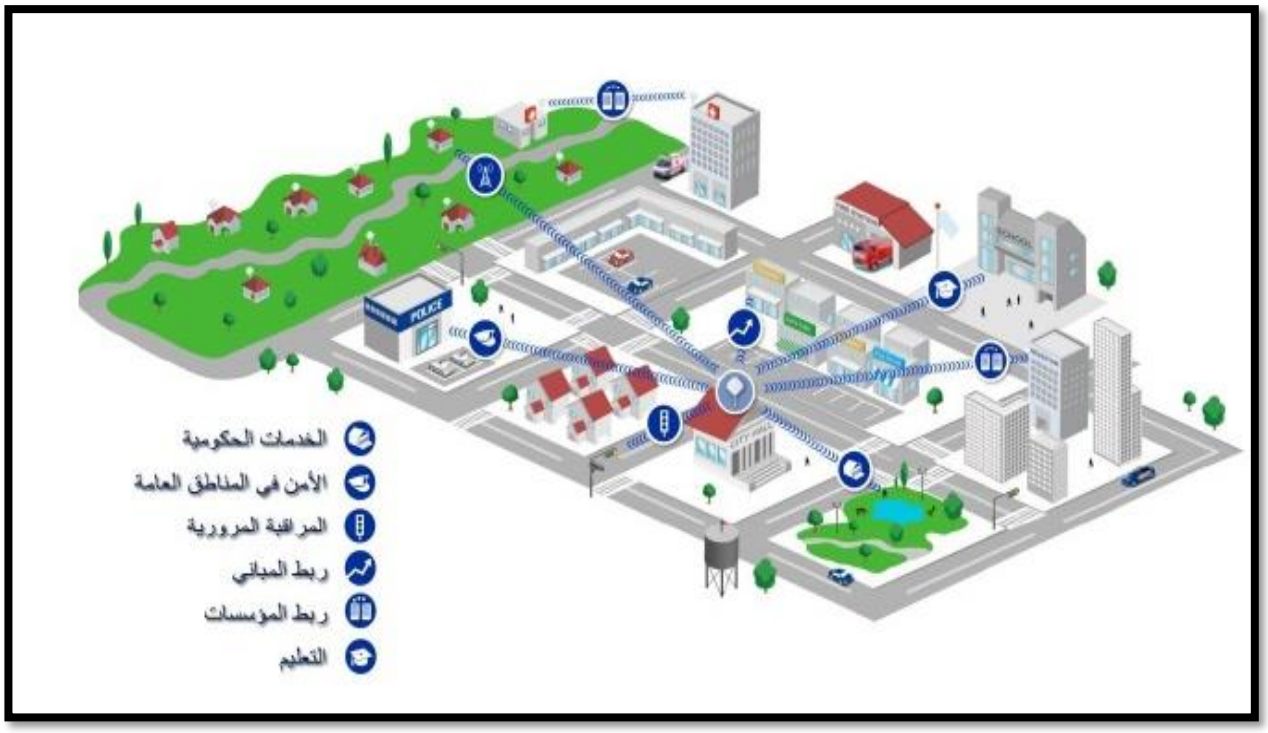

Source : WI-max The leading Technology for The Smart City, Alvarion (NASDAQ:ALVR) is a global leader in 4G wirelesscommunications with the industry's most extensive customer base with hundreds ofcommercial WiMAX deployments, (Accessed: 25/07/2017), lihnk: www. Alvarion .com

من خلال الشكل أعلاه نجد أن التطبيقات المتوفرة في المدن الذكية تتمثل في:

1- **الحكومة الإلكترونية (E-Government):** وتعني تبسيط العمل من خلال تطبيق تقنية المعلومات والإتصالات في إدارة المعلومات والتعاملات بين المؤسسات من جهة وبين الحكومة والأفراد من جهة أخرى،[1]فهذه التطبيقات والتقنيات تحدد آلية عمل المدينة وتوفر بيئة ذكية للعمل، وتتطلب تنمية الحكومة الإلكترونية، تغيير في البنية الإدارية والتنظيمية في المدينة.[2]

2- التجارة الإلكترونية (E-Commerce): هي عملية ترويج السلع والخدمات، وإتمام صفقاتها باستخدام وسائل الإتصال وتكنولوجيا تبادل المعلومات الحديثة عن بعد، ولاسيما الشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت" دون الحاجة إلى إنتقال الأطراف وإلتقائها في مكان معين، سواء أمكن تنفيذ الإلتزمات المتبادلة

[1]- Pollak. R, "Smart City ICT Solutions, Intelligent Cities", Conference,Umm Al-Qura University, Makah/Saudi Arabia, 2009.

[2] -M. Correia. L, Wünstel. K., Smart Cities Applications and Requirements, European Technology Platform, 2011.

إلكترونيا أو استلزم الأمر تنفيذها بشكل مادي ومحسوس[1]. بعبارة أخرى إتمام أي عملية تجارية عبر شبكات الحاسب الآلي الوسيطة والتي تضمن تحويل أو إنتقال ملكية أو حقوق استخدام السلع والخدمات.[2]

3- السياحة الإلكترونية(Tourism-E): استخدام الأدوات الرقمية لتطوير المحتوى الإعلامي الذي يساهم في تحقيق السياحة التفاعلية، ويكون هذا المحتوى متاحا على أجهزة الهواتف، وقابل للإستخدام في الإرشاد السياحي، ومن بين هذه التقنيات: تقنية تحديد المواقع GPS، شبكة الإتصال السلكي واللاسلكيWI-FI وأجهزة الإستشعار المغناطيسي للتوجيه.[3]

4- الخدمات الطبية عن بعد (E- Health): وهي تقنية تعزز صحة الأفراد، من خلال توفير أنظمة مراقبة صحية، تشكل جسر التواصل بين المنازل والمشافي، وكما تراقب الظروف الصحية في المنازل، بالإضافة إلى تقديم العناية الصحية للأفراد عند تعرضهم لمرض ما (تشخيص، معالجة عن بعد ....)، وحيث يتم تزويد المنازل في المدن الذكية بهذه التقنية عن طريق أجهزة الإستشعار التي تساعد في المراقبة الطبية، حيث توفر إمكانية الإتصال المباشر مع المساعد الطبي، وكما كما تتوفر تقنيات أخرى مثل : شبكة محلية WALN، شبكة الأقمار الصناعية، الهواتف الخلوية ...إلخ.[4]

5- مناطق التقنية(Technology Parks): عرفت الرابطة العالمية لمجمعات العلوم منطقة التقنية وهي منظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم الرئيسية هي زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الإبتكار والتنافسية لمنشآت الأعمال المبينية على المعرفة والتقنية.[5]

والمناطق التقنية : هي الأراضي والمواقع الخاصة بالتجمعات العلمية التي تتوفر فيها البنية التحتية، والخدمات الإضافية لتكوين وسط علمي متطور يشجع على الإختراع والإبتكار والإبداع في مجالات مختلفة، بما يضمن تنمية الصناعات المعرفية والخدمية والحيوية وحاضنات الأعمال والتقنية وغير ذلك.[6]

---

[1]–محمد عرفة، متطلبات التجارة الإلكترونية والتنظيم القانوني، الإقتصادية الإلكترونية، العدد :5611، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/05/25، الرابط: http//WWW.aleqt.com./2009/02/20/article_197755.htm l

[2]–عابد العبدلي، "التجارة الالكترونية في الدول الاسلامية: الواقع – التحديات– الأمال " (ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية، 2005)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/05/26، ال ابط: www. drabid.net/paper1.pdf

[3]- F . Spadoni and others"The Smart City Propect : Innovative Technologie For Customized and Dynamic Multimedia Comntent Production For Professional Tourism Application", SMARTCITY project,(05/2012).

[4] -M. Correia, L., Wünstel. K., Op. Cit.

[5] –أيمن كيان، " مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة"، منتدى الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

[6] –الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، "دليل التخطيط والتصميم لتطوير مناطق التقنية"، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

وكما تشمل مجمعات العلوم(Science Parks)، حدائق البحوث(Research Parks)، مراكز الإبتكار (Innovation Parks).[1]

6-التعليم الإلكتروني (E-Learning): يقصد به نقل المتعلم إلى الواقع الإفتراضي(Virtual Reality)، بنفس خصائص الواقع الحقيقي بإستثناء وحدة المكان في جميع الحالات، ووحدة الزمان في حالات اخرى[2]، أي إمكانية تلقي المحاضرات من مصدر بعيد عن مكان المحاضرات بنفس البراعة ونفس زمن التنفيذ(Real Tile Application).[3]

7- نظم النقل الذكية ITS: Intelligent Transportation System: يتم تطبيق نظم النقل الذكية التي تساهم في تحسين نوعية الحياة، وتقدم الحلول للعديد من مشاكل النقل في المدن كالإزدحام المروري، إرتفاع مستويات التلوث، بالإضافة إلى زيادة إستهلاك الطاقة[4]، حيث تسخدم نظم النقل الذكية تقنيات الإتصال والإلكترونيات للحصول على معلومات عن أداء مرافق النقل وأيضا عن حوادث التصادم الوشيكة الوقوع، وذلك لحل مشاكل النقل وتجمع هذه التطبيقات لنظم النقل الذكية بين القدرة الهائلة للمعلومات وبين تقنيات التحكم في سبيل إدارة أفضل للنقل، ونظم النقل الذكية تمثل التطور الطبيعي للبنية التحتية الوطنية للنقل، وذلك من خلال تحديثها لتواكب عصر المعلومات.[5]

حيث يتم تزويد السيارات والبنية التحتية للطرق بأنظمة ذكية تعزز إمكانية الإتصال، وتعمل على توفير شبكات إتصال بين المركبات(V2V : Vehicul To Vehicul)، وبين المركبات والبنى التحتية(V2I : Vehicul To Infrastructure).

ومن بين هذه التطبيقات نذكر منها: [6]

- ✓ إدارة مواقف السيارات (إرشاد السائقيين إلى أقرب موقف سيارة فارغ)؛
- ✓ إدارة المرور (تعقب حركة السيارات وإرسال هذه البيانات إلى مركز التحكم بالشكل فوري)؛

---

[1]-Komninos. N, Intelligent Cities: Innovation, knowledge systems and digital spaces(London and New York: Routedge Sebtember , 2011), (Accessed: 23/07/2017), link: http://www.urenio.org/2005/08/11/technology-parks/#more-41

[2]- زين الدين، محمد محمود، "أدوات التعليم الإلكتروني وتوظيفها في الإشراف التربوي والتدريس" (ورقة بحث مقدمة في ملتقى التعليم الإلكتروني الأول، الإدارة العامة للتربية والتعليم، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008).

[3] -عبد الفتاح مراد، المدن والقرى الذكية (القاهرة: دار أجيال المستقبل، للطباعة والنشر، 1995).

[4] -M. Correia, L. Wünstel. K. Op. Cit.

[5]-بن عبد الرحمن سعد، القاضي، "نظم النقل الذكية أهم موضيعها وفرص تطبيقها في المملكة العربية السعودية"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

[6] - M. Correia, L. Wünstel. K, Op. Cit.

✓ تقليل مستوى التلوث (تركيب حساسات تراقب الجودة العامة للهواء).

3-أربعة سبل تمكن من بناء المدن الذكية المستدامة:

طرحت فكرة المدن الذكية المستدامة منذ نحو 20 عاماً، والتي تسعى إلى الاستثمار في التكنولوجيا لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين الظروف البيئية، ويمثل ذلك تحدياً اقتصادياً وسياسياً، وفي حين أن المطالب التي يفرزها التحضر والنمو في عدد سكان العالم تهدد بأن تتعدى الموارد المتاحة لنا، إلا أن هذه الموارد مهددة من جراء تغير في المناخ بسبب الإنسان. ويصبح الانتفاع من الموارد غير متكافئ على نحو متزايد في العالم. لا بد إذاً من قيام نقاش سياسي عاجل بشأن الكيفية التي يمكن فيها لزعماء وسلطات المدينة أن تسطر سياسات لتوجيه الاستثمارات، كاستخدام التكنولوجيا الرقمية، للتصدي لهذه التحديات. ولعل المدن الذكية المستدامة تحمل جواباً لكثير من التحديات التي تعترضنا اليوم، لكنها لن تخرج إلى حيز الوجود حتى يتم إقناع المزيد من القادة المدنيين والسياسيين بأنها حل عملي لأماكن حقيقية، وبالتركيز على سُبل واقعية لتمويلها، وقد وضعت مدن وبلديات ومناطق في جميع أنحاء العالم مستقبلا ذكيا نصب أعينها، ولكن لم يتم تطويع الآلات – السياسات أو ممارسات المشتريات أو أطر التنمية – لتحفيز القطاع الخاص لإنشائه. ويمكن للقادة السياسيين أن يدفعوا بعجلة السياسات قدما لتشجيع الاستثمار في المدن الذكية المستدامة في أربعة سُبل وهي:[1]

1-**إدراج معايير المدن الذكية في مشتريات السلطات المحلية من الخدمات:** وقد أظهرت مدينة سندرلاند، ومقاطعة نورفوك بالمملكة المتحدة، أنه من خلال التأكيد على التطلعات المدنية والإقليمية في معايير المشتريات يمكن تحفيز الموردين للاستثمار في الحلول الذكية التي تسهم في تحقيق أهداف محلية، فعلى سبيل المثال، عند شراء بنية تحتية سحابية جديدة لتكنولوجيا المعلومات لتشغيل خدمات تكنولوجيا المعلومات في مجلس المدينة، طالبت سندرلاند أن يبيّنِ المقدمون عملياً السبل المحددة التي من شأنها أن تساعد المجلس في استخدام منصة سحابية لتقديم خدمات تمكينية للشركات المحلية الصغيرة والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية، وبالتالي ضمنت في نهاية المطاف دعم شركة IBM في تمكين تلك المنظمات بمزيد من النجاح من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمي؛

2-**تشجيع فرص التنمية على إدراج البنية التحتية (الذكية):** يمكن أن تتكيف اللوائح الناظمة للاستثمار في العقارات والبنية التحتية لتنص على إدراج الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وكان إسناد تنفيذ عقد

[1]-ريك روبنسون، " بناء مدن الغد الذكية "، أخبار الإتحاد الدولي للإتصالات، العدد: 02، (2016)، ص. 12، تم تصفح الموقع يوم: 2017/07/15، الرابط:
https://www.itu.int/en/itunews/Documents/2016-02/2016_ITUNews02-ar.pdf .

التطوير العقاريEast Wick وSweetwater، بقيمة مئات ملايين الجنيهات الإسترلينية من تراث الألعاب الأولمبية بلندن، إلى الجهة المنفِّذة قائما في جزء منه على التزامها بالاستثمار في هذا السبيل، فقد بيَّن اتحاد شركات التطوير العقاري الذي رسا عليه العقد، في العرض الذي قدمه، كيف سيسعى إلى أن يستثمر في البنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية لدعم مبادرات محددة، مثل بوابات الإنترنت المجتمعية وخطط النقل الذكية وخدمات دعم مصالح الأعمال، التي ليس من شأنها أن تحسن التنمية للسكان المحليين والشركات المحلية فحسب، بل أن تفيد أيضاً المجتمعات المحلية المجاورة؛

3-الالتزام ببرامج ريادة الأعمال: أنشأت المنظمات الريادية التي تطور نماذج الأعمال الجديدة المفعَّلة بالتكنولوجيا العديد من الخدمات الحضرية أو العمومية الجديدة. ومن الأمثلة المعروفة التي تساهم في راحة المسافر، شركتاUber وAirbnb، وتلقى هذه الشركات تشجيعاً من برنامج تطويرiCentrum لدى جامعة Innovation Birmingham في برمنغهام وبرنامج المختبر الذكي Smart Lab في شيفيلد (المملكة المتحدة)، من خلال ربط صناديق الاستثمار المحلية وخدمات الدعم للشركات الريادية بتحقيق أهداف المدينة الذكية الخاصة بهما. ففي شيفيلد، على سبيل المثال، زُودت ثماني شركات مبتدئة بخدمات دعم الأعمال التجارية، الانتفاع من المرشدين والمستثمرين، لتطوير حلول تكنولوجية جديدة كي تساعد نمو الأعمال التجارية لتجار التجزئة في مركز المدينة وكي تدعم المعيشة المستقلة لأمد أطو؛

4-تمكين المؤسسات الاجتماعية ودعمها: تتماشى أهداف المدن الذكية المستدامة مع أهداف المؤسسات الاجتماعية التي تكسب عائدات من المنتجات أو الخدمات، ولكنها تلتزم بنتائج اجتماعية وبيئية واقتصادية، وتظهر العديد من مبادرات المدينة الذكية المستدامة عندما تبتكر هذه المنظمات باستخدام التكنولوجيا، ويمكن للمدن الاستفادة من هذا المخزون من الإبداع المفيد من خلال دعمها لهذه المنظمات.

وتحتاج كل هذه المناهج إلى القيادة السياسية من سلطة محلية وكذلك إلى التعاون مع الجهات المعنية الإقليمية. وتحتاج المبادرات الناجحة أربعة أركان:[1]

-الالتزام: تلزم القيادة المباشرة من كبار قادة الحكومات المحلية، بما في ذلك رؤساء البلديات المنتخبين وقادة المجلس والمدراء التنفيذيين. وفي العديد من المدن التي تحقق تقدماً حقيقياً على أرض الواقع، عين قادتها مسؤولاً تنفيذياً مخصصاً مفوضاً بوضع برنامج للمدينة الذكية المستدامة، وبإجراء الاتصالات وتحريك عجلة العمل بشأنه؛

[1] – ريك روبنسون، مرجع سابق.

-**التعاون:** تدعو الحاجة إلى منتدى تعاوني إقليمي مخوَّل للجهات المعنية من أجل حشد الموارد المحلية، ويعود ذلك إلى أن معظم السلطات المحلية لا تتحكم مباشرةً سوى في جزء من الموارد الإقليمية، وليس لها يد مباشرة في تحديد العديد من الأولويات المحلية؛

-**الاتساق:** على الجهات الإقليمية المعنية أن تتفق على رؤية محلية متسقة واضحة تتشارك في بلورتها، فلا يمكن للسلطة المحلية وحدها أن تحدد هذه الرؤية التي توفر سياقاً تتُخذ فيه القرارات من خلال الجمع بين المصالح الفردية والأهداف المشتركة، ويمكن على أساسه تأطير عطاءات مقنِعة للتمويل والاستثما؛

-**المجتمع المحلي:** إن من يعرف حق المعرفة الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه المدينة الذكية المستدامة هم المواطنون والمجتمعات المحلية والشركات ممن يعيشون ويعملون فيها، ويدفعون ثمنها من خلال الضرائب المستحقة عليهم. وستكون المبادرات الأكثر فعالية في هذا الصدد وليدة ابتكاراتهم التصاعدية، أما الرؤى والسياسات الرامية إلى تهيئة البيئة التي يمكن أن تزدهر فيها فينبغي أن تحتكم إلى كلمتهم المسموعة من خلال الأحداث وعمليات التشاور واللقاءات المفتوحة ووسائل الإعلام الاجتماعية وغيرها.

الفرع الثاني: المدن التفاعلية(Interactive cities):

تعتبر المدن التفاعلية هي مدن وأحياء متجانسة من حيث استخدامات الأرض الحضرية، وتعرف ديناميكية مهمة وفيها شروط التعايش والأمن والتآلف، وهذا يكون ضمن خطة عمرانية وتتميز بـ: تأثير المدن بالقرارات السياسية – نشاطات وظيفية مختلفة – حراك إقتصادي مهيمن – تناسق مجالي –أحياء متكاملة – بناءات لا تعكس حلا – شغل – أمن – حراك – خدمات حضرية – عوامل مؤثرة سياسية، إدارية، تسييرية، جغرافية، اقتصادية، اجتماعية.[1]

1- سياسات التنمية الاقتصادية في المدن التفاعلية: تتمثل في:

-**التخطيط الاقتصادي:** حيث يعد كأسلوب أساسي للتنمية الاقتصادية وينطوي على ما يلي:

– عملية حصر الموارد الموجودة سواء كانت مادية أو بشرية ويتم هذا الحصر عن طريق الجهاز الإحصائي، ويجب أن يكون سليما؛

-عملية تحديد الأهداف المطلوب تنفيذها خلال فترة زمنية، وهذه العملية من اختصاص السلطة العليا؛

-عملية تجميع موارد المجتمع بشرية كانت أم مادية حتى يمكن زيادة حجم رأس المال البشري والعيني ورفع معدل الإضافات السنوية إلي؛.

[1]-عيسى علي زوي، " التنمية الحضرية والاقتصادية في المدينة المستدامة" (رسالة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية -تخصص :تسيير المدن، الجزائر، جامعة أم البواقي، سبتمبر2008)، ص. 70.

-عملية تنظيم استخدام الموارد بما ينطوي على تحقيق كفاية تخطيطية ممكنة.

-**تمويل التنمية الاقتصادية:** ويكون ذلك بمجموعة من العوامل هي:

-المدخرات والاستثمارات المحلية؛

-توزيع الاستثمارات؛

-تمويل عملية رأس المال؛

-الموارد المحلية: مدخرات قطاع الأعمال الخاص، أي ما تقوم الشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بادخاره.

-**إستراتيجية التنمية الاقتصادية في المدينة التفاعلية:** الإستراتيجية الوحيدة للنهوض بالتنمية الاقتصادية في المدينة هي الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية.[1]

2-العوامل المعيقة للتنمية الاقتصادية بالمدن التفاعلية: هناك عدة عوامل مُختلفة تعيق التنمية الاقتصادية بالمدن التفاعلية، أهمها: [2]

أ-**عوامل اقتصادية:** وتتمثل في:

- عناصر الإنتاج ومكوناته: تتمثل في عنصر العمل ونوعية العمالة والأرض ورأس المال والتنظيم، فاختلافها بين المدن يعكس بوجه عام درجة التقدم والتخلف فيها؛

-إنخفاض مستوى الدخل الفردي: يشكل عقبة رئيسية أمام عملية التنمية، إذ يقلل من أهمية عامل الاستثمار الذي يدفع عملية التنمية إلى معدلات أفض؛.

-التبعية الاقتصادية وضعف النظام النقدي: حيث تعتبر التبعية السياسية ممهدة للتبعية الاقتصادية.

ب-عوامل غير اقتصادية: وتتمثل في:

-عوامل اجتماعية: من أهم عقبات التنمية في مدن العالم الثالث (المجتمعات النامية) تلك التي تتمثل في نظام القرابة والطائفية والوضع الطبقي؛

---

[1]-محمد حميد الصواف، "النمو الذكي ...منهج وآليات جديدة لتحسين واقع المدن" ، شبكة النبأ للمعلوماتية، مقالة علمية محكمة منشورة (بتاريخ 22 كانون الثاني2008)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 19 /08/ 2017، الرابط:
http://www.annabaa.org/nbanews/72/509.htm.

[2]-محمد حميد الصواف، نفس المرجع، نفس الصفحة.

-عوامل ثقافية: وتتمثل في الصعوبات الناجمة عن تمسك الأفراد في المجتمع بثقافتهم وما تنطوي عليه من قيم مختلفة؛

-العوامل السكانية: وتمثل مشكلة التضخم السكاني أهم مشكلة؛

-العوامل السياسية والإدارية: حيث يمثل فقدان الاستقرار السياسي وفقدان الحزم في تطبيق مخططات التنمية عقبات رئيسية تقف أمام التنمية المستدامة.

3-إرساء قواعد بيانات لتفعيل المدن المتعلمة تفاعلياً: تُشكل إدارة المعرفة أحد التطورات الفكرية المعاصرة، حيث تعاظم دورها في تحقيق الميزة التنافسية في مجال منظمات الأعمال. وقد تبلور ذلك في ظهور وظائف جديدة في الهياكل التنظيمية لبعض هذه المنظمات، خاصة الكبرى منها، وتعكس هذه الوظائف مسؤوليات إدارة المعرفة. ويتميز مجتمع المعرفة -مجتمع ما بعد الرأسمالية- بأن المورد الرئيسي فيه هو المعرفة وليس رأس المال أو الخامات وغيرها من عناصر الإنتاج. ولكن على الرغم من كثرة ما كتب حول إدارة المعرفة في الأدبيات الغربية ووجود نماذج متعددة تنطلق من منظورات مختلفة، إلا انه لا يوجد حتى الآن نموذج يحظى بقبول جمهور الباحثين يتضمن الأبعاد المتعددة للمفهوم، خاصة في المنظمات العامة.

ولتطبيق إدارة المعرفة، قامت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وكذلك بعض المدن في استراليا وانجلترا باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق الإدارة الفعالة للمعرفة داخل المنظمة والوصول إلى المنظمة المعرفية أوالتعليميةLearning Organization، ومن هذه الإجراءات الضرورية تغيير الهياكل التنظيمية، والثقافة التنظيمية، والإستراتيجية، وتشجيع التعلم، والابتكار.[1]

ويرى البعض أن تطبيق إدارة المعرفة يتطلب توافر مجموعة من العناصر مثل: أن يكون الهيكل التنظيمي أكثر ملائمة لإدارة المعرفة، بحيث يؤدي إلى إستقلالية أكثر في اتخاذ القرار، ويساعد على العمل بروح الفريق. كما يجب أن تتسع الثقافة التنظيمية لتحتوي الجوانب العديدة الخاصة بإدارة المعرفة. وإلى جانب ذلك، يجب أن تكون هناك القيادة التي تشجع على تبني إدارة المعرفة، إذ يتعين أن تتوافر فيها القدرة على شرح الرؤية للآخرين، وأن يكون قدوة لهم.

1-سمير محمد عبد الوهاب، " متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المدن العربية "، مقالة علمية محكمة، القاهرة، جامعة القاهرة ، كلية الإدارة العامة، (2010)، ص. 02.

-**أهمية إدارة المعرفة** : تأتي أهمية إدارة المعرفة من دورها فيما يلي :[1]

- ✓ تبسيط العمليات وخفض التكاليف عن طريق التخلص من الإجراءات المطولة أوغير الضرورية، كما تعمل على تحسين خدمات العملاء، عن طريق تخفيض الزمن المستغرق في تقديم الخدمات المطلوبة؛
- ✓ زيادة العائد المادي، عن طريق تسويق المنتجات والخدمات بفاعلية أكثر، بتطبيق المعرفة المتاحة واستخدامها في التحسين المستمر، وابتكار منتجات وخدمات جديدة؛
- ✓ تبنى فكرة الإبداع عن طريق تشجيع مبدأ تدفق الأفكار بحرية. فإدارة المعرفة أداة لتحفيز المنظمات على تشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية، لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم؛
- ✓ تنسيق أنشطة المنظمة المختلفة في إتجاه تحقيق أهدافها؛
- ✓ تعزيز قدرة المنظمة للإحتفاظ بالأداء المنظم المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه؛
- ✓ تحديد المعرفة المطلوبة وتوثيق المتوافر منها، وتطويرها والمشاركة فيها وتطبيقها وتقييمها.
- ✓ أداة لإستثمار رأس المال الفكري للمنظمة، من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة؛
- ✓ تحفيز المنظمات على تجديد ذاتها ومواجهة التغييرات البيئية غير المستقرة؛
- ✓ إتاحة الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات، عبر مساهمتها في تمكين هذه المنظمات من تبنى المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة؛
- ✓ دعم الجهود للإستفادة من جميع الموجودات الملموسة وغير الملموسة، بتوفير إطار عمل لتعزيز المعرفة التنظيمية.

-**متطلبات تطبيق إدارة المعرفة** : يتطلب تطبيق إدارة المعرفة تهيئة بيئة المنظمة للوصول إلى أقصى إستفادة ممكنة من المعرفة، بحيث تكون بيئة مشجعة على الإدارة الفعالة للمعرفة، ومن ثم يمكن تخزين ونقل وتطبيق المعرفة. وبصفة عامة، فإن مثل هذه البيئة تتطلب توافر العناصر الآتية: هياكل تنظيمية ملائمة لإدارة المعرفة، وقيادة وثقافة تنظيمية تشجع على ذلك، وتكنولوجيا المعلومات. وفيما يلي شرح لهذه المتطلبات :[2]

2-هدى حمودة، "نحو آفاق الإصلاح والتطوير الإداري لأداء الأعمال إلكترونيا عبر شبكة الانترنت"، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العدد: 15، مصر، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، (2005)، ص. 136.

1-صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005)، ص. 83 .

1-**الهياكل التنظيمية:** مما لاشك فيه أن الهياكل التنظيمية الأكثر ملائمة لإدارة المعرفة هي تلك الهياكل التي تتسم بالمرونة والتكيف مع البيئة وسهولة الاتصالات وقدرتها على الاستجابة السريعة للمتغيرات. وبصفة عامة، فان تهيئة المناخ المناسب لتطبيق إدارة المعرفة التنظيمية تتطلب بالضرورة التحول إلى الممارسات الإدارية المعتادة الأكثر توافقاً مع معطيات عصر المعرفة، مثل:

- التحول من الهيكل التنظيمي الهرمي الشكل المتعدد المستويات إلى الهياكل التنظيمية الأكثر تفلطحاً والأبعد عن الشكل الهرمي؛

- التحول من النظم المركزية التي تعتمد على إحتكار المعرفة وتركيزها في مستوى تنظيمي واحد، إلى النظم اللامركزية، التي تستند إلى تدفق وإنتشار معرفي يغطي المنظمة كلها ويشارك الجميع في تخليقها؛

- التحول من أنماط التنظيم القائمة على العمل الفردي المنعزل إلى نمط العمل الجماعي في فرق عمل ذاتية. وقد قامت "شركة روفر" Rover الإنجليزية للسيارات بإنشاء إدارة تعلم، كما تبنت هيكلا تنظيمياً مرنا وأفقياً يتناسب مع العمل كفريق ومع عمل كل فرد بمرونة واستقلالية. وقد استطاعت الشركة أن تتحول من شركة خاسرة إلى شركة ناجحة عالميا في خلال خمس سنوات، بفضل تبنيها واهتمامها بالمعرفة.

2-**الثقافة التنظيمية:** هي مجموعة القيم والمعتقدات والأحاسيس الموجودة في داخل المنظمة والتي تسود بين العاملين مثل طريقة تعامل الأفراد مع بعضهم، وتوقعات كل فرد من الأخر ومن المنظمة، وكيفية تفسيرهم لتصرفات الآخرين. ويتطلب تطبيق إدارة المعرفة في أية منظمة أن تكون القيم الثقافية السائدة ملائمة ومتوافقة مع مبدأ الإستمرار في التعلم وإدارة المعرفة، وأن تكون الثقافة التنظيمية مشجعة لروح الفريق في العمل. وهناك عوامل تساعد على إدخال مفهوم إدارة المعرفة في المنظمة، وهى بالتالي تمثل عوامل ايجابية لإدارة المعرفة في المنظمات ويقصد بها الثقافة التي تشجع وتحث على العمل بروح الفريق وتبادل الأفكار ومساعدة الآخرين، والقدوة والمثل الأعلى للقيادة الفعالة التي تعتني بالمعرفة والعوامل التي تساعد وتحفز على تبنى مفهوم إدارة المعرفة. كما توجد عوامل تؤثر سلباً في تبنى المنظمة لإدارة المعرفة، ولذلك ينبغي التخلص منها أولاً قبل محاولة إدخال هذا المفهوم في المنظمة مثل الاعتقاد بأن معرفة الأفراد نفسهم لا قيمة لها، وعدم فهم المعنى الحقيقي لإدارة المعرفة.[1]

وهنا، لابد من تطوير الثقافة السائدة في المجالس المحلية أوفي المنظمة المراد تطبيق إدارة المعرفة فيها. وتتطلب عملية تطوير الثقافة السائدة إلى ضرورة التحدث مع العاملين في المنظمات حول أهمية

1-صلاح الدين الكبيسي، مرجع سابق، ص. 85 .

تغيير هذه الثقافة، وحول مدى الإستفادة التي يمكن للمنظمة تحقيقها عن طريق نشر هذه الثقافة داخل المؤسسة، وكذلك بيان إلى أي مدى قد تفقد المنظمة الكثير من فاعليتها وكفاءتها بغياب مثل هذه الثقافة. مما لاشك فيه أن القيادة عنصر مهم في تبني وتطبيق إدارة المعرفة. فالقائد يعتبر قدوة للآخرين في التعلم المستمر. ولذلك، فإن هناك بعض النظريات الخاصة بالقيادة تكون أكثر ملائمة لإدارة المعرفة من نظريات أخرى. فنظرية سمات القيادة Trait Theory، يرى البعض أنها لا تناسب تطبيق إدارة المعرفة. أما نظريات سلوك القائدBehavioral Theories، فهي أكثر ملائمة بينما النظريات الظرفية متفقة أكثر مع نمط القيادة المطلوب لإدارة المعرفة.[1]

وتعتمد النظرية الظرفية أوالموقفية Situational Theory على تفاعل الخصائص الشخصية للقائد وسلوكه، وعوامل الموقف القيادي نفسه، وهي ترى أن الموقف نفسه له أهمية كبيرة في التأثير على عملية القيادة، لأنه يؤثر على مدى قدرة القائد على إنجاز ما هومطلوب منه، ومن أهم هذه النظريات وأشهرها نظرية فيدلر: النظرية الظرفية Fiedler Contingency، وهي تشير إلى أنه لا يوجد أسلوب واحد في القيادة يصلح لكل زمان ومكان، كما أن هناك صفات معينة يجب توافرها في كل قائد.

وبصفة عامة، فإن إدارة المعرفة تتطلب نمطاً غير عادي من القادة يتمكن من قيادة الآخرين، لتحقيق أعلى مستويات من الإنتاجية في المنظمة. فالقادة لم يعد يوصفون بأنهم رؤساء، ولكنهم يوصفون بأنهم منسقونCoordinator أومسهلونFacilitators أومدربون Coaches. ولذلك، فإن القائد المناسب لإدارة المعرفة هو القائد الذي يتصف بثلاث صفات أساسية هي: القدرة على شرح الرؤية للآخرين، وأن يكون قدوة لهم، وأن تكون لديه القدرة على ربط هذه الرؤية في أكثر من مضمون وداخل أكثر من إطار يهم المنظمة وتعمل المنظمة من خلاله. وكما يجب أن يتحقق القائد من أن المعلومات التي يصل إليها الأفراد والقادة هي إنعكاسات للحقائق والبيانات وليست استنتاجات شخصية ليس لها أساس موضوعي. وإلى جانب ذلك، فإنه يتعين عليه النظر إلى الأمور على أنها عمليات مرنة ومتفاعلة وليست أموراً جامدة وثابتة.[2]

2–المرسى إدريس، السلوك التنظيمي : نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2005)، ص. 551 .

1-للمزيد من التفاصيل أنظر :

- Eric Degeus, The Living Company, Harvard Business Review, (USA : Boston , Harvard Business School , Publishing Corp , March-April , 1996) .
- Hall Brian , " Values development and learning organizations " , journal of Knowledge Management, volume 5, no 1, 2001, P P 19-32 , (Accessed: 25/08/2017), link: www.emerald-library.com

3- تكنولوجيا المعلومات: لتكنولوجيا المعلومات دور مهم في تطوير وتنمية المنظمات منذ أوائل التسعينيات، من خلال توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، ودعم وتحسين عملية اتخاذ القرار، وتحسين وتنشيط حركة الاتصالات وقد مرت نظم التكنولوجيا التي تواكب عصر المعرفة بأربعة مراحل : **فالمرحلة الأولى** التي بدأت في عام 1992، وعلى كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات، لمنع إعادة تدوير العجلة، بمعنى البداية من حيث إنتهى الآخرون وعد البدء من نقطة البداية كل مرة. وقد بدأت هذه المرحلة حوالي عام 1992 وتم فيها صنع قواعد بيانات جديدة للمشاريع وقواعد بيانات جديدة لأفضل الممارسات العملية،..الخ. كما أن **المرحلة الثانية** كان هدفها هو إستخدام كل ما لدي المنظمة للوصول إلى أفضل الطرق لخدمة العميل، وكان تخزين البيانات هو محور كل العمليات، ولم يكن هناك تفاعل مع متلقي المعرفة. أما **المرحلة الثالثة** (1999-2001) والتي تم فيها التفاعل بين متلقي المعرفة والمعرفة، فأصبح هناك صفحات على شبكة المعلومات، يقوم المستخدم بالتفاعل معها، كما أصبحت هناك التجارة الالكترونية، والأعمال الالكترونية E-business، والمعاملات البنكية..الخ. وقد أدت هذه المرحلة إلى حماس واهتمام عال بمفهوم المعرفة وإدارتها. وقد بدأت **المرحلة الرابعة** في عام 2001، حيث أصبح التركيز على كيفية تعظيم وخلق معرفة جديدة، وكيفية خلق بيئة داخلية تشجع المشاركة في المعلومات. وبذلك يصبح الاستثمار أكبر في الأفراد، والتوظيف الجيد، والبيئة الداخلية.. الخ. بمعنى أن التركيز على البنية الأساسية مقارنة بالتركيز على البنية الأساسية التكنولوجية في المراحل الثلاث السابقة.

وتوفر تكنولوجيا المعلومات الحديثة لإدارة المعرفة الكثير من الإمكانيات مثل: شبكة المعلومات، والشبكة الداخلية Internet، وبرنامج تصفح Browsers، ومخازن البيانات، ومصفاة البيانات Data Filer، وبرنامج Software مما يسهل ويسرع من إدارة المعرفة في مختلف المنظمات.

ولكي تكون هناك عملية مستمرة لتبادل المعرفة يجب أن تتوافر أربعة شروط في نظام التكنولوجيا هي القدرة على إدراك ومراقبة وإجراء مسح للنواحي المهمة في البيئة المحيطة، والقدرة على ربط هذه المعلومات بالقيم والقواعد الإرشادية لسلوك النظام، والتعرف على القيود ذات الدلالة عن هذه القيم والقواعد، والقدرة على البدء في القيام بأفعال إصلاحية مناسبة عن التأكد من وجود تناقضات. وقد أكدت الدراسات أن نظم إدارة المعرفة تفيد مختلف المنظمة في تحقيق إتصال أفضل، من حيث السرعة والجودة والشفافية والمشاركة من قبل العاملين. كما تساعد في تحقيق كفاءة أعلى، من حيث تقليل وقت حل

المشكلات وتخفيض العمالة.[1]

ويؤدي استخدام نظم مساندة الأداء الالكتروني إلى مزيد من التعلم، من خلال الأداء، والتعلم الفردي، وتوليد معرفة جديدة باستمرار، والقدرة على الحصول على المعرفة وتخزينها. ومع حتمية وجود كل هذه الوظائف والإمكانيات أصبح هناك وظيفة جديدة بمسميات مختلفة في المنظمات التي تهتم بإدارة المعرفة، وهي مدير المعرفة Department Chief Knowledge Office Knowledge Manager، ويقوم مدير المعرفة بالآتي:[2]

– نشر وتشجيع مشاركة المعرفة والتعلم المستمر؛

– تصميم وتنفيذ ومراقبة والإشراف على البنية الأساسية للمعرفة الخاصة بالمنظمة، مما يتطلب معرفة عالية بتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى التنظيم والعلاقات التنظيمية؛

– الاتصال بين موردي المعرفة والمعلومات الخارجية والمنظمة؛

– التمتع بدرجة عالية من العلم بالتوثيق والمكتبات، وأن تكون لديه خبرة كافية بمجالات إعادة الهندسة، وتكنولوجيا المعلومات الحديثة، وإدارة التغيير، لأن كل ما سبق يتطلب كل هذه المواصفات.

4–تغير دور المدن والأقاليم في ظل الاقتصاد المعلوماتي: نتيجة للاقتصاد المعلوماتي الذي بدأ يعم أرجاءًا مختلفة من عالم اليوم، ظهر فراغ صناعي جديد تتحدد معالمه من خلال مواقع القطاعات الصناعية الجديدة، وكذلك من خلال تعميم استخدامات التقنيات الجديدة بتلك القطاعات الصناعية. وفي نفس الوقت، فإن تلك الفراغات الصناعية الجديدة تعتبر مستقلة عالميًا سواء في مدخلاتها أوفي الأسواق التي تخدمها، مما يؤدي إلى عمليات إعادة هيكلة ذات أبعاد عملاقة يمكن استشعارها في مدن وأقاليم مختلفة حول العالم.

وفي ظل إقتصاد عالمي تعتمد بنيته الأساسية الإنتاجية على المعرفة والمعلومات، تصبح المدن والأقاليم بشكل متزايد عوامل أساسية في التنمية الاقتصادية وبشكل دقيق، فإنه بسبب عولمة الإقتصاد المعلوماتي، أصبحت الحكومات القومية تعاني من عدم القدرة على السيطرة على العمليات الوظيفية التي

1–سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص. 23.

2–نفس المرجع، ص. 24 .

تشكل اقتصادياتها ومجتمعاتها.[1]

أما المدن والأقاليم، فهي تمتلك مرونة أكبر في التكيف مع الظروف المتغيرة للأسواق والتقنيات والثقافات. وبرغم أنه من الحقيقي أن المدن والأقاليم لديها قدرات أقل من تلك التي تمتلكها الحكومات القومية، إلا أنها ذات قدرات أكبر على النهوض من أجل تحقيق المشروعات التنموية المستهدفة، على التفاوض مع الشركات متعددة الجنسية، على دفع نمو الشركات المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط، كما أنها ذات قدرات أكبر على خلق ظروف جاذبة لموارد جديدة من الثروة والقوة والمكانة. ومن خلال عمليات النمو التي تحققها المدن والأقاليم، بالتنافس مع بعضها البعض بما يتسبب في غالب الأمر لتصبح تلك المنافسة مصدرًا للإبتكار، ولخلق مكان أفضل للحياة وأكثر كفاءة لأداء الأعمال.

وهكذا، فإن الاقتصاد المعلوماتي، في ظل ما استحدثته الثورة الرقمية والاقتصاد العالمي الجديد من تأثيرات، يعمل على تغيير دور المدن والمجتمعات بشكل كبير. وقد أشار الباحث الشهير: Alvin Toffler والمتخصص في الدراسات المستقبلية، إلى أن ظهور التقنيات المعلوماتية الغنية بالمعارف يمثل ما أسماه "الموجة الثالثة"The Third Wave في دورة حياة المدن. وكذلك فإن الباحث Peter Drucker، يدفع أيضًا بأن المعرفة تمثل موردًا هامًا وحيويًا لمدن اليوم والمستقبل. ففي عالم الغد، تلعب حركة المعلومات وإنتقالها دورًا أكثر أهمية من الدور الذي ستلعبه حركة البضائع والسلع المادية. كما أن المدن التي ستكون بها مراكز السيطرة على المعلومات وأنظمتها هي نفسها التي ستلعب دورًا أساسيًا في اقتصاديات العالم لذا فتلك المدن يمكن أن نطلق عليها تسمية" المدن العالمية " The global Cities.[2]

الفرع الثالث: المدن الخضراء(Green Cities)

تُظهِر النظم البيئية المستقرة على مستوى الفضاءات الحضرية، مفهوم الإيكو–سيتي **Eco-City**، أو المدينة البيئية باعتبارها نظاما بيئيا مستقراً ومتناغماً، ونظاماً معقداً ومستدام، بحيث يجعل إمكانية التنمية بين العوامل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، حتى يكون هناك اندماج كامل بين التكنولوجيا والطبيعة، بإعتباره الدافع الأسمى للإبداع البشري من أجل تحسين متزايد لبيئة المناطق الحضرية[3].

1–سمير محمد عبد الوهاب، " إدارة الموارد البشرية في الوطن العربي والتحديات المعاصرة "، مجلة شؤون عربية ، العدد 106، (يونيو2001 ربيع الأول 1422 هـ)، ص ص. 165–188 .

[2] –سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 189.

[3] -Meirong Su and al, "Eco-City Planning Theories and Thoughs" , in Zhifeng Yang, Eco-Cities: A Planning Guide, USA: Taylor and Francis Group, 2013, P. 05.

وقد ظهر مفهوم المدينة البيئية Eco-Ciy أول مرة من خلال عمل ريتشارد ريجستر Richard Register سنة 1987، من خلال كتابه: بيركلي المدينة البيئية: بناء مدن من أجل مستقبل صحي.[1] الاتفاقات البيئية الحضرية للأمم المتحدة لعام 2005: United Nations Urban Environmental Accords of 2005 والتي تعرف التحديات والفرص البيئية التي تواجه المدن في جميع أنحاء العالم بينت خطة عمل لتنفيذ استراتيجية المدينة الخضراء والمتمثلة في:[2]

- الطاقة (Energy)- تقليل المخلفات(Waste Reduction)- التصميم الحضري (Urban Design)- الطبيعة الحضرية (Urban Nature)- النقل (Transportation)- الصحة البيئية (Health Environment)- المياه (Water).

وفي مايلي شرح مفصل لعناصر خطة عمل تنفيذ استراتيجية المدينة الخضراء:

1-الطاقة (Energy):

الإجراء 01: زيادة استخدام الطاقة المتجددة لتلبية 10 ٪ من تحميل الذروة الكهربائية للمدينة في غضون سبع سنوات.

الإجراء 02: تقليل الحمل الكهربائي في المدينة بنسبة 10 ٪ في غضون سبع سنوات من خلال الكفاءة في إستخدام الطاقة، وتحويل توقيت الطلب على الطاقة وترشيد استهلاكها.

الإجراء 03: تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 25 ٪ بحلول عام 2030، ويشمل نظام للمحاسبة والمراجعة لهذه الانبعاثات.

2-تقليل المخلفات(Waste Reduction):

الإجراء 04: تحقيق صفر من النفايات في مواقع الطمر والمحارق بحلول عام 2040.

الإجراء 05: الحد من استخدام فئة المنتج الذي يستخدم لمرة واحدة، والسام، أو غير المتجدد بما لا يقل عن 50 ٪ في سبع سنوات.

[1] -Fabiano, Lemes de Oliveira, "Eco-Cities :The Role of Networks of Green and Blue Spaces" , in Stamatin a th, Rassia and Panos M, Pardolos, Cties for Smart Envirommental and Energy Futures, USA: Springer, 2014, P. 166.

[2]-محمد علي الأنباري، "التحول نحو المدينة الخضراء" (جامعة بابل كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، 2011)، تم تصفح هذا الموقع يوم:2017/07/03، الرابط: http://www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/filesالخضراء%20المدينة%20نحو%20التحول%20.pdf .

الإجراء 06: تنفيذ برامج إعادة التدوير والتسميد السهلة الاستخدام(رفيقة المستخدم)، مع هدف خفض بنسبة 25 ٪ لكل فرد من طرح المخلفات الصلبة لمواقع الطمر والمحارق خلال سبع سنوات.

3-التصميم الحضري (Urban Design):

الإجراء 07: اعتماد معيار نظام تصنيف المباني الخضراء وتطبيقه على جميع المباني الجديدة في المدينة.

الإجراء 08: اعتماد أحياء عالية الكثافة ومتعددة الاستخدامات وتقدم أعلى كثافة، ويمكن الوصول إليها والمشي فيها وسهلة على المعوقين والتي تنسق إستعمال الأراضي والنقل مع أنظمة الفضاء المفتوح للاستجمام واستعادة البيئة.

الإجراء 09: خلق فرص عمل مفيدة للبيئة في الأحياء الفقيرة والأحياء ذات الدخل المنخفض.

4-الطبيعة الحضرية (Urban Nature) :

الإجراء 10: ضمان وجود حديقة عامة أو فضاء مفتوح سهلة الوصول إليها وضمن 1 إلى 2 كيلو متر، من جميع الساكنين بحلول عام 2015.

الاجراء 11: إجراء حصر لتغطية الظل الموجود في المدينة وثم وضع هدف تشجير والحفاظ على تغطية الظل في ما لا يقل عن 50 ٪ من جميع مواقع الرصيف المتاحة للتشجير.

الإجراء 12: حماية ممرات الموائل الحرجة وخصائص الموائل الرئيسية الأخرى من التنمية غير المستدامة.

5-النقل (Transportation):

الإجراء 13: توسيع تغطية وسائل النقل العامة المتوفرة ضمن 1 إلى 2 كيلومتر من جميع سكان المدينة في عشر سنوات.

الإجراء 14: خفض مستويات الكبريت في وقود الديزل والبنزين، باستخدام وسائل السيطرة المتطورة على الانبعاثات لجميع وسائل النقل العامة وخفض انبعاثات الجسيمات والضباب الدخاني من تلك الوسائل بنسبة 50٪ في سبع سنوات .

الإجراء 15: تنفيذ سياسة للحد من نسبة رحلات المركبات التي يشغلها شخص واحد بنسبة 10٪ منذ سبع سنوات.

6-الصحة البيئية (Health Environment):

الإجراء 16: كل عام، يتم تحديد منتج واحد، أو مركب كيميائي يستخدم داخل المدينة والذي يمثل أكبر خطر على صحة الإنسان والحد من أو تقليل استخدامه من قبل الحكومة المحلية في المدينة.

الإجراء 17: دعم الصحة العامة والفوائد البيئية من الاغذية العضوية المزروعة محليا .وضمان 20٪ من جميع المرافق الخدمية في المدينة (بما في ذلك المدارس) تخدم كمزارع محلية للأغذية العضوية في غضون سبع سنوات.

الإجراء 18: إنشاء مؤشر نوعية الهواء لقياس مستوى تلوث الهواء وتحديد هدف تخفيض 10٪ من عدد الأيام المصنفة بأنها "غير صحية" أو "خطرة " في سبع سنوات.

7-المياه (Water) :

الإجراء 19 : وضع سياسات لزيادة فرص الحصول على مياه الشرب آمنة، وتهدف إلى الوصول للجميع بحلول عام 2015. وبالنسبة للمدن التي فيها إستهلاك المياه الصالحة للشرب أكبر من 100 لتر للفرد يوميا، يتم اعتماد وتنفيذ سياسات للحد من الاستهلاك ب نسبة 10٪ بحلول عام 2015.

الإجراء 20 : حماية السلامة الإيكولوجية لمصادر مياه الشرب الأساسية أي المياه الجوفية والأنهار والبحيرات والأراضي الرطبة والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها.

الإجراء 21 : اعتماد المبادئ التوجيهية لإدارة المياه المتخلفة من المدينة وتقليص حجم المياه غير المعالجة التي يتم تصريفها بنسبة 10٪ في سبع سنوات من خلال توسيع استخدام المياه المعاد تدويرها، وتنفيذ عملية تخطيط مسطحات المياه الحضرية المستدامة التي تضم مشاركين من جميع المجتمعات المتضررة وعلى أساس المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السليمة .

إن خطة العمل تحدد الخطوات الأولى نحو تحقيق المجتمع الاخضر والمستدام لتعزيز التزام المدينة تجاه المحافظة على البيئة، ووجود لجنة استشارية بيئية في المدينة مسألة في غاية الاهمية لرصد تتنفيذ هذه الخطة ودليل تقدمها من خلال استخدام البرنامج النجمي للمدينة الخضراء، لتقييم التقدم في التنفيذ كما هو موضح أدناه-:

19 to 21 Actions shall be recognized as a **** City

15 to 18 Actions shall be recognized as a *** City

12 to 17 Actions shall be recognized as a ** City

8 to 11 Actions shall be recognized as a * City

إن عقد الإجتماعات العامة للجنة الاستشارية بشكل دوري تعطي فرصة للجماعات والأفراد المهتمين في التعبير عن أفكارهم في قضايا الاستدامة.[1]

المطلب الثالث: تحديات وأهداف حوكمة المدن المستدامة

بالرغم من تداول مفهوم المدينة المستدامة بشكل كبير في الآونة الأخيرة إلا أنه لم يحدد بدقة ولا يحتوي إلى اليوم على مؤشرات ومعايير القياس بوضوح، حيث أعلنت عدة مدن على أنها مدن مستدامة ولكن العرض ما زال ضعيفاً.

الفرع الأول: تحديات حوكمة المدن المستدامة

من بين تحديات حوكمة المدن المستدامة نذكر:

-**تحديات الفقر:** إذا كان للعالم أن يتخلص من الفقر وأن يتصدى لتغير المناخ وأن يبني مجتمعات مسالمة شاملة لجميع الناس بحلول عام 2030، فإن على أصحاب المصلحة الرئيسيين بمن فيهم الحكومات أن يدفعوا قدما بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بوتيرة أسرع، وفقا لآخر تقرير مرحلي عن أهداف التنمية المستدامة أطلقه، أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة. وتقرير التنمية المستدامة لعام 2017، هو التقييم السنوي للتقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليميوهو يقدم لمحة عامة عن جهود التنفيذ التي اضطلع بها العالم حتى الآن، ويجد التقرير لهذا العام أنه على الرغم من إحراز تقدم خلال العقد الماضي في جميع نواحي التنمية، فإن وتيرة ذلك التقدم لم تكن كافية.

وفي مؤتمر صحفي عقد في مقر المنظمة بنيويورك، قال "وو هونغبو" وكيل الأمين العام لشؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية، " أن التقرير يبين أن معدل التقدم المحرز في العديد من المجالات أبطأ بكثير مما هو مطلوب، لتحقيق الأهداف الإجمالية بحلول عام 2030. انخفض معدل الفقر المتقع إلى 11%، غير أن العديد من السكان لا يزالون يعيشون بحرمان شديد وعلى أقل من 1.9 دولارات يوميا.

[1] -United Nations Environment Program, " Urban Environmental Accords", World Environment Day,San Francisco ,June 5th , 2005, (Accessed: 25/08/2017), link:
https://sfenvironment.org/sites/default/files/editor-uploads/initiatives/uea_Urban_Environmental_Accords.pdf

والعديد من أولئك الذين فروا من الفقر المتقع بالكاد يعيشون فوق خط الفقر، ومن المرجح أن يكونوا أكثر تعرضا للتراجع مرة أخرى". ويقول التقرير إنه وفي حين أن مليار من الناس تمكنوا من الإفلات من قبضة الفقر المتقع منذ عام 1999، فإن 767 مليونا لا يزالون معدمين وفقا لأرقام عام 2013، ومعظمهم يعيشون في حالات هشة، وعلى الرغم من أوجه التقدم الكبرى، لا يزال هناك أطفال دون الخامسة من العمر يتأثرون بنقص التغذية. وفي عام 2016 قدر التقرير أن هناك 155 مليون طفل دون الخامسة من العمر يعانون من التقزم، وخلال الفترة بين عامي 2000 و2015، انخفض معدل الوفيات النفاسية بنسبة 37% ووفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة 44%. ومع ذلك فقدت نحو 303 ألف امرأة حياتهن أثناء الحمل أو الولادة وتوفي 5.9 ملايين من الأطفال دون الخامسة من العمر في العالم ككل في عام 2015.[1]

– تحدّيات إستدامة وسائل المواصلات في مختلف القارات: لقد انتشر مفهوم إستدامة وسائل المواصلات، كما وحظي بالقبول عالميًا بسبب وقوف قطاع المواصلات وراء 15% تقريبًا من انبعاثات الغازات الدفيئة عالميًا. غير أنّه، من المثير للإهتمام أن نرى كيف تختلف كل دولة في العالم في مواجهة هذه القضية. عندما يتعلق الأمر بتعزيز وسائل المواصلات المستدامة، ووسائل المواصلات العامة، ووسائل النقل غير المدفوعة بمحرّكات (مثل ركوب الدرجّات والمشي)هي على الأرجح أنماط مستدامة في تطوير سياسة النقل، كونه تنبعث من تلك الأنماط ثمة انبعاثات أقل مقارنة بالسيارات، كما وتعمل على تقليص حجم التفاوتات الاجتماعية.[2]

–**النقل المستدام:** هو منظومة حضرية يقصد بها تلبية الإحتياجات اليومية من خلال آلية سهولة الوصول والتنقل بأساليب متعددة وكفاءة عالية لتحقيق الأهداف الإجتماعية والبيئية والإقتصادية للأجيال الحالية بشكل ينمي ويحافظ على مصادر الطاقة غير المتجددة لتلبية إحتياجات الأجيال اللاحقة، تشكل البيئة الحضرية من الكتلة والفضاء وأنماط العلاقات الرابطة بينهما، وتعتمد على إختلاف القيم بين عدة متغيرات منها: الكثافة السكانية، ونمط استخدامات الأرض، والروابط، باعتبارها مولدات التنقل وتشكل الهيكل المكاني ضمن المقياس الإنساني للتنقل المستدام، بينت Handy ان الشكل الحضري ينتج من

[1] -الأمم المتحدة، "تقرير أممي يشدد على تسريع التقدم للتمكن من بلوغ أهداف التنمية المستدامة"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/11، الرابط:
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2017/07/تقرير-أممي-يشدد-على-تسريع-التقدم-للتمك/

[2] -Moughtin ,Cliff, , Urban Design, Street and Square, (USA: Architectural Press, An Imprint of Elsevier Science2003), P. 165.

العلاقات الوظيفية بين المرافق الخدمية للبيئة الحضرية وإحتياجات الأُسر اليومية، بينما يبن كل من they Corn and Newman ان شكل المدينة يتحدد من خلال حجم المستقرات الحضرية وهيكلها المكاني, كما اكد كل من Marchal and Stead، أن الشكل الحضري ينتج من مستوى الوصول بين المقاصد، والمتمثل ببعدين: الأول من خلال مقياس الهيكل المكاني والثاني نمط التنقل، إذ بين Banster، العلاقة بين عملية تصميم الفضاء الحضري وطبيعة الإستخدام وبين الكيفية التي سيصل بها الافراد الى هذه الفضاءات، مؤكدا على المقياس الإنساني في إستدامة الهيكل المكاني للبيئة الحضرية، كما بين أنماط الشكل الحضري بالعلاقة مع النقل من خلال الملامح الرئيسية للشكل الحضري وقدرته على إستيعاب الكم الهائل من تنقل الأفراد والبضائع بين المدن.

وقد اقترحت (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)التي تُعد مقدم الخدمة الألماني في مجال التعاون الدولي) منهجاً نظامياً لتخطيط النقل مثيراً للإهتمام. يعتمد منهج أيه إس أي على ثلاثة خطوات متتالية: التجنب والتغيير والتحسين[1]. كما سنوضحه في الشكل الموالي.

الشكل رقم(05): منهج أيه إس أي (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)

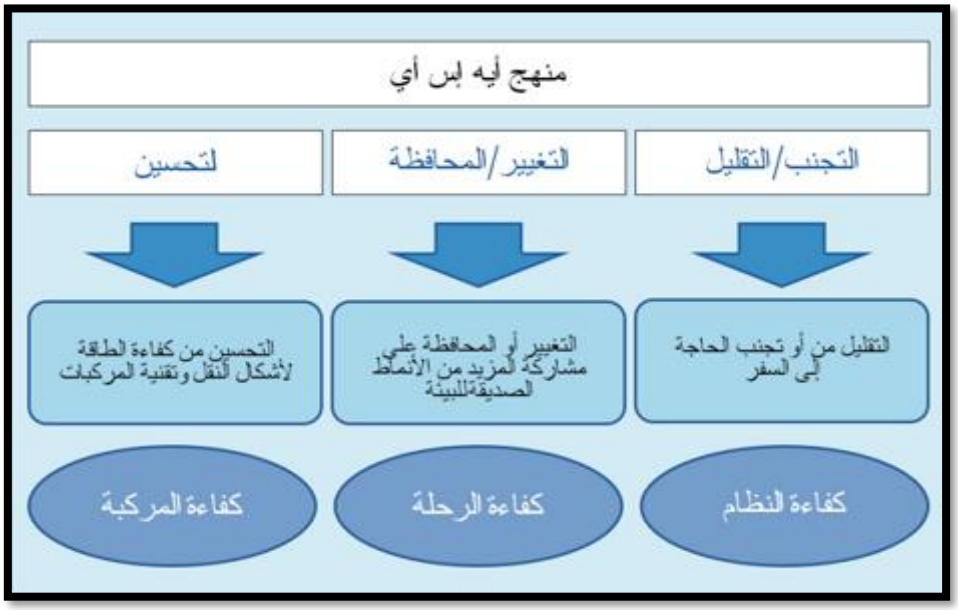

المصدر: مركز البيئة للمدن العربية، "منهج أيه إس أي المنهج الشامل والمستدام لتخطيط النقل"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط:

[1] –مركز البيئة للمدن العربية، "منهج أيه إس أي المنهج الشامل والمستدام لتخطيط النقل"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط: http://www.envirocitiesmag.com/articles/sustainable-transportation-for-sustainable-cities/the-A-S-I-approach.php

http://www.envirocitiesmag.com/articles/sustainable-transportation-for-sustainable-cities/the-A-S-I-approach.php .

من خلال الشكل نلاحظ أنه وخلافاً للمنهج التقليدي الموجه نحو العرض في تخطيط النقل، فإن منهج أيه إس أي يركز على جانب الطلب ويُقدم منهجاً أكثر شمولاً لتخطيط نظام نقل شامل ومستدام.

-**تحديات الصحة المستدامة:** تعهد رؤساء الدول والحكومات من جميع أنحاء العالم بإتخاذ إجراءات جديدة وجريئة للحد من المعاناة والوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية، وعلى رأسها أمراض القلب والرئة والسرطانات والسكري. يأتي هذا التعهد بعد موافقة قادة العالم على خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية بمقدار الثلث بحلول عام 2030، كجزء من أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من خلال التصديق على "خارطة طريق مونتفيديو 2018-2030" بشأن الأمراض غير السارية، في افتتاح المؤتمر العالمي المعني بهذه الأمراض في مونتيفيديو، أوروغواي.

فوفقا لمنظمة الصحة العالمية، تحصد الأمراض غير السارية اليوم حياة 40 مليون شخص سنويا، أي أكثر من أي سبب آخر للوفاة. ومن بين هذه الوفيات، تحدث 15 مليون حالة قبل الأوان بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و70 عاما، و7 ملايين في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.
وفي هذا الصدد، قال المدير العام للمنظمة الدكتور تيدروس غبريسوس، "من المثير للقلق أن نرى العدد المتزايد من أمراض مثل السرطان والسكري تصيب الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الرعاية الصحية"، مشددا على ضرورة تعهد الحكومات بالعمل لمنع هذه الأمراض في المقام الأول، والتأكد من حصول الناس على خدمات الرعاية الصحية، وأضاف محذرا أن "الفشل في ذلك يفرض تكاليف هائلة على الأفراد والمجتمعات، ويتناقض تماما مع الالتزامات العالمية للتنمية المستدامة".[1]

وتسلط خارطة طريق مونتيفيديو الضوء على الحاجة إلى إتخاذ إجراءات منسقة ومتسقة من جميع القطاعات والمجتمع ككل، حيث تقع العديد من الدوافع الرئيسية لسوء الصحة خارج نطاق سيطرة الوزارات والنظم الصحية. ولذا تلعب الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك المجتمع المدني، أدوارا هامة للتصدي لذلك. ويشير التقرير أيضا إلى أن معظم الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية كان من الممكن منعها بإتخاذ إجراءات لمكافحة التبغ وتلوث الهواء والوجبات الغذائية غير الصحية والخمول البدني والاستخدام الضار للمشروبات الكحولية، فضلا عن تحسين الكشف عن الأمراض وعلاجها.

[1] -الأمم المتحدة، "تعهد عالمي بخفض الوفيات من الأمراض غير السارية بحلول 2030"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/11، الرابط:
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2018/01/تعهد-عالمي-بخفض-الوفيات-من-الأمراض-غير/

وتحدد خارطة الطريق مجموعة من التحديات، منها التقدم غير المتكافئ وغير الكافي للحد من الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية؛ وتأثير القطاع الخاص على الحكومات في تحديد أولويات التجارة على حساب أهداف الصحة العامة؛ وعدم وجود قيادة سياسية رفيعة المستوى لضمان تعزيز الصحة ومكافحة الأمراض غير السارية كجزء من جميع مجالات السياسة الحكومية.

ويعتبر التصدي للعلاقة بين الناس وكوكب الأرض أحد العوامل التحويلية للتدابير الخاصة بتعزيز الصحة. وفي ظل عالم آخذ في التوسع الحضري، تمثل مساهمة حوكمة المدن في الصحة والمعافاة أمرا بالغ الأهمية. ويمكِن لبرامج المدن الصحية، أن تضطلع بدور تحويلي ليس في عدم الاستجابة فقط لتأثير التوسع الحضري السريع، ولكن أيضا في ضمان التنمية المستدامة للمدن برمتها، بما في ذلك تطوير الصناعات الصحية. وتوفر المدن منصة حيوية لتنفيذ إستراتيجيات تعزيز الصحة، وساهم بالفعل العديد من المدن وقيادتها السياسية في الصحة والاستدامة من خلال العديد من الشبكات والمبادرات، ومن ثم يتعين على الروابط بين المدن الصحية والتنمية الإقليمية والمناطق الحضرية على وضع مدى تأثيرها على المناطق الحضرية في الاعتبار.[1]

– **تحديات الإسكان المستدام:** من الممكن توافر مساكن ميسورة التكلفة تكون مقبولة ومستدامة في ذات الوقت –للأسر وللمجتمع– لكنها في النهاية تتطلب تغييرًا في الطريقة التي ينظر بها الساسة والحكومة إلى الإسكان. وهذا أمر صعب لثلاثة أسباب وهي: [2]

1– يعتقد الساسة أن توفير الإسكان سيجذب المهاجرين، لكنهم في الواقع يأتون من أجل الوظائف والتعليم والعمل لتحقيق مستقبل أفضل لأبنائهم؛

2– هم ينظرون إلى الفقراء (ومنازلهم) على أنهم يمثلون استنزافًا لموارد المدينة بدلًا من المساهمة في تنميتها، كعاملين ومنتجين ومستهلكين في الواقع؛

3– غالبًا ما تتصرف الأحياء الفقيرة والعشوائيات باعتبارها بنوك (أصوات انتخابية) في المتناول، فهي مجموعات يبادلها السياسيون علاقة الزبون وصاحب العمل، إذ يحصلون على الأصوات مقابل الحماية

[1]–منظمة الصحة العالمية، "مسودة إعلان شنغهاي بشأن تعزيز الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ضمان توفير الصحة المستدامة والمعافاة للجميع" (ورقة بحث مقدمة في مناقشة لمنظمة الصحة العالمية، مسودة الإعلان (قيد الإعداد) للنظر فيها من قبل المشاركين في المؤتمر العالمي التاسع بشأن تعزيز الصحة (شنغهاي، 21–24 نوفمبر 2016)، مسودة صفر (إصدارة بتاريخ 20ماي 2016)، لإجراء مشاورات على شبكة الإنترنت)، ص ص. 04–05.

[2]–بابار ممتاز، "أزمة المأوى.. إعادة البناء بعد الكارثة"،الموقع الخاص للباحث: mumtaz@urbannovation.com، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/12، الرابط:https://www.scidev.net/mena/cities/opinion/housing-affordable-urban-poor-1.html

من الطرد. ولأن توفير السكن غالبًا ما يتطلب التنقل، فإن هذا يؤدي إلى تغيير الأنتماء السياسي والولاء. كما أن الناس غالبًا ما يعارضون نقلهم خوفًا من خسارة العمل أو فرص الكسب.

-**تصاميم وتقنيات جديدة:** الأفكار مجالها واسع، وقد قُدمت بعض الحلول الجريئة، لتلبية الاحتياجات العاجلة أو طويلة الأجل. على سبيل المثال، تصميم "عبير صيقلي"[1] لخيمة حائزة على جائزة، يستخدم فيها مواد متينة متطورة في نمط نسيج تقليدي، لإنتاج مأوى طارئ مانع لتسرب الماء ويعمل بالطاقة الشمسية. ويُعد المأوى الانتقالي الذي يجري تجميعه مثالا على وحدات سكنية خفيفة الوزن، يمكن تركيبها، وسهلة النقل والتجميع. والشكل الموالي يبين تصميم عبير صيقلي.

الشكل رقم(06): تصميم عبير صيقلي للخيمة المتطورة(نسج منزل)

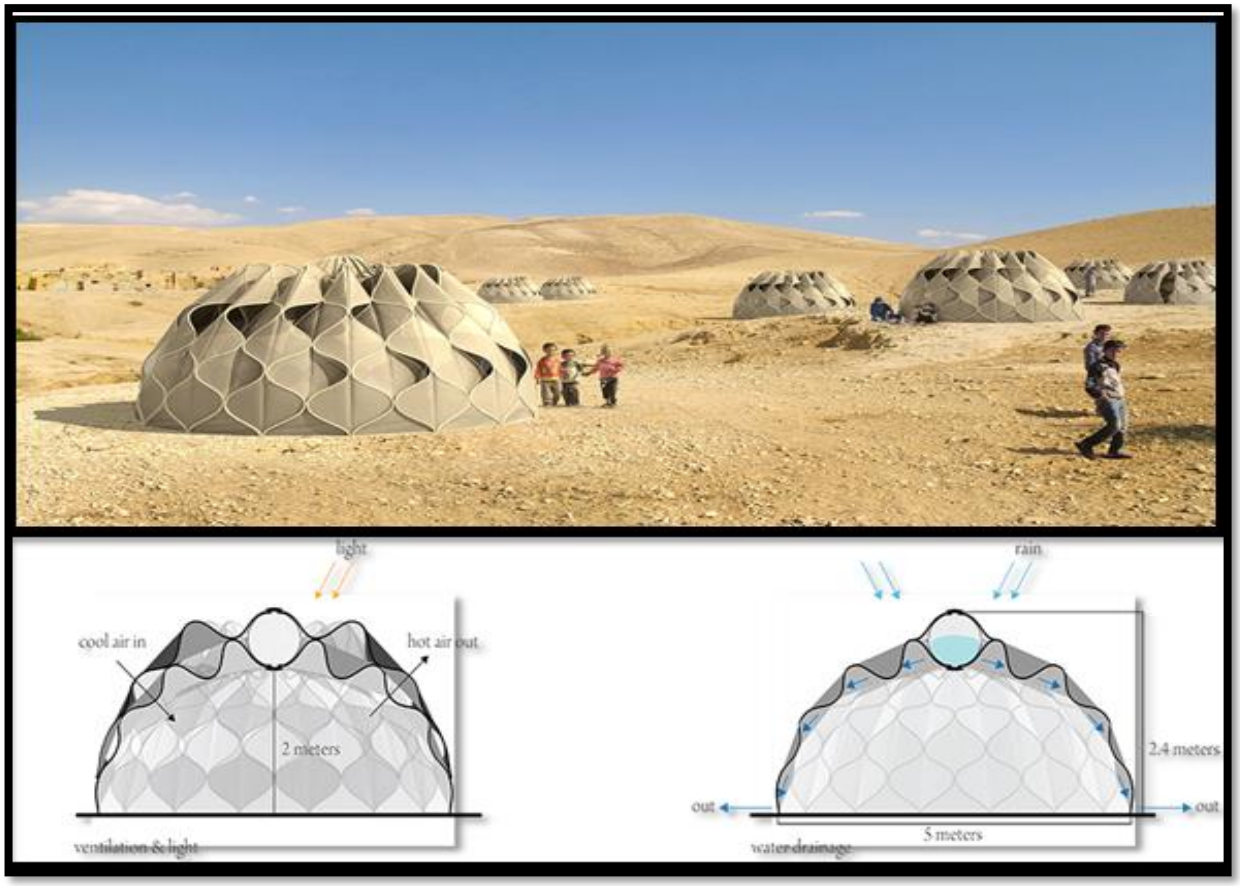

Source : Abeer Seikaly, "Lexsus Design Award", (Accessed: 19/09/2017), link: http://www.abeerseikaly.com/weavinghome.php

[1] – عبير صيقلي: مهندسة معمارية وفنانة ومصممة ومنتجة ثقافية، تلقت شهادتها في العمارة والفنون الجميلة من مدرسة جزيرة رهود في عام 2002. وعلى مدار 10 سنوات قامت ببناء مؤسسة بمجهوداتها الذاتية تهتم بالعمارة والتصميم والفن والموضة وتصميم الغزل والنسيج والكرايشن. انضمت عبير إلى فيلا مودا وهو متجر لبيع وسائل الترفيه بالتجزئة في الكويت وفي الخليج كمهندسة معمارية خبيرة ومديرة مشاريع في 2005. قامت بتنظيم أول معرض فني معاصر في الأردن بعام 2010.

الشكل أعلاه يمثل: مشروع نسج المنزل وهو إلهام من تقنيات نسج السلال التقليدية ومرونة جلد الأفعى، وهو حل عملي وأنيق في ذات الوقت بغرض تأمين ملاجئ خفيفة الوزن وقابلة للتنقل كما أنها مُستقرة إنشائياً ليُمكن استخدامها فيما بعد الكوارث. لا يُوفر مشروع نسج المنزل أو ما يُعرف باسم Weaving a Homeأو "نسج منزل" مجرد مأوى مرن قابل للتنقل فقط، ولكنه يضم أيضاً إمكانيات لتجميع الماء وتوليد الطاقة الشمسية وتسخين الماء شمسياً كذلك، وذلك عن طريق إستخدام قماش مقاوم للماء ومشدود بين أنابيب بلاستيكية منحنية ومُمانعة، وهو ما يخلق خيمة مستقرة إنشائياً يمكنها تحمل الضغط والشد والظروف القاسية للكوارث التي تم تصميمها لتُناسبها في الأصل. كذلك فإن هذا القماش مزدوج الطبقات مجوف مما يسمح له بتمديد أكبال الماء والكهرباء بين طبقاته. كما يسمح تصميمه المرن أيضاً فتح فتحات وهو ما يتطلبه دخول الهواء البارد وخروج الهواء الساخن لمُعادلة الجو بداخل الخيمة، بالإضافة إلى إمكانية إغلاقها في حالات الطقس المضطرب حتى بذلك مُناسبة لكافة الظروف المناخية[1].

ومهما كانت الأفكار والنماذج المقترحة من قبل الدول الغنية مثيرة، أو جميلة، أو واعدة، معظمها يرفضه الممارسون في مجال المأوى الذين يعملون في الظروف الحقيقية في العالم النامي. وفي المقابل، لا تزال المقاربات الأكثر تواضعًا تكسب أرضية وشعبية. هذه الحلول غالبًا ما تكون صغيرة وبسيطة، ومنخفضة التكنولوجيا والتكلفة، وتُدخل تحسينات واسعة على نوعية السكن، وقابلة للتطبيق بواسطة أي شخص على نطاق واسع، وتُخضع البيئة لأخف عبء ممكن.[2]

لا يزال توفير مساكن لمليارات الناس الذين يحتاجون إليها يشكل تحديًا معقدًا، لكن عقودًا من المساعدات في المناطق الحضرية والريفية في أعقاب الكوارث أو الهجرة أو المصاعب الاقتصادية، أظهرت أن أكبر الأثر ليس مصدره التكنولوجيا، بل إشراك المجتمعات المحلية في بناء منازلها. وإحراز تقدم حقيقي يكون من جراء تحسينات بسيطة صغيرة في التصميم يمكن للجميع استخدامها، والعودة إلى ما هو تقليدي وطبيعي، والاهتمام بالسلامة والبيئة، والأهم: إشراك الأسر في تشكيل منازلهم وموائلهم.[3]

---

[1]–مصطفى يسري، "خيام مزودة بالماء والكهرباء للاجئين من تصميم المهندسة الأردنية عبير صيقلي"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/19، الرابط:

https://www.arageek.com/tech/2015/10/13/abeer-seikaly-weaves-shelters-for-refugees.html

[2]–بابار ممتاز، "أزمة المأوى.. إعادة البناء بعد الكارثة"،الموقع الخاص للباحث: mumtaz@urbannovation.com، منشور بالنسخة الدولية، يمكنكم مطالعته عبر العنوان التالي: Shelter after disaster: Facts and figures، تم تصفح هذا الموقع: 2017/09/12، الرابط:

https://www.scidev.net/mena/design/feature/shelter-after-disaster-facts-figures-spotlight-1.html

[3] -Arif Hasan and others, Planning for high density in low-income settlements: four case studies from Karachi, (IIED : 2010).

– تحديات تغير المناخ: في إفتتاح قمة العمل في مجال المناخ في العاصمة الأميركية واشنطن (ماي 2016)، قال بان كي مون أمام ممثلي الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني "لا يوجد قطاع أو مجتمع أو دولة يمكن أن ينجحوا بمفردهم". وأشاد بالتزام الاقتصادات الناشئة الكبرى والدول مرتفعة ومتوسطة الدخل وكذلك الدول على المستويات المختلفة من التنمية، بما في ذلك الصين والولايات المتحدة، اتجاه ضمان خفض مستويات الكربون في المستقبل بشكل يحد من ارتفاع درجات الحرارة ويعزز التنمية المستدامة. وأضاف بأن بعد نحو أسبوعين من توقيع 175 دولة على اتفاق باريس للمناخ، أن القمة تعنى بالحلول والابتكارات والتعاون والشراكة بين القطاعين الخاص والعام، كما شدد بان كي مون على ضرورة إسراع وتيرة ونطاق وحجم الاستجابة للتغيرات المناخية على المستويات المحلية والدولية.[1]

تعد مكافحة تغير المناخ إحدى التحديات الجوهرية في السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي، الداخلية والدولية على حد سواء، خاصة وأنه يعد ثالث أكبر ملوث في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تصدر عنه 12% من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ولذا يسعى الاتحاد الأوروبي في إستراتيجيته البيئية إلى تخفيض 30% من إنبعاثاته بحلول العام 2020 والتحول من إستخدام النفط إلى الغاز الطبيعي وتنفيذ كفاءة استخدام الطاقة، ولتحقيق هذه الغاية، تبنى الاتحاد الأوروبي إستراتيجية نوعية توصف بكونها عملية ومستقبلية تتضمن ما يلي:

1. برنامج مكافحة تغير المناخ؛

2 .إستراتيجية التغير المناخي لأفق 2020 وما بعده؛

3 .حزمة المناخ والطاقة؛

4. برنامج الاتحاد الأوروبي لرصد كوكب الأرض ووضعه حيز النفاذ خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2012؛

5. برنامج رصد الانبعاثات الغازية 2012؛

6. التحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية الفقيرة والمتضررة من التغير المناخ وإدماج مشكلة التغير المناخي في إستراتيجيات وبرامج القضاء على الفقر، إضافة إلى كل

[1]–الأمم المتحدة، "أخبار الأمم المتحدة(الأمين العام: مواجهة تحديات تغير المناخ تتطلب شراكات قوية)"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/19، الرابط: https://news.un.org/ar/story/2016/05/250382

ما سبق، لعب الاتحاد الأوروبي دورا قياديا في وضع صكين دوليين على درجة كبيرة من الأهمية وهما: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي لعام 1992 وبروتوكول كيوتو لعام 1997، الذي يعد الأداة التنفيذية لهذه الاتفاقية، واللذين صادق عليهما في 25 أفريل 2002. نتيجة لكل تلك الجهود فقد نجح الاتحاد الأوروبي في خفض إنبعاثاته من الكربون بنسبة 17% عما كانت عليه مقارنة بمستويات عام 1990، إلا أنه فشل – ورغم مساعيه الحثيثة– في إقناع الدول الصناعية الكبرى للمصادقة على بروتوكول كيوتو، وعلى رأسها الصين والو.م.أ، بل أن غالبية الدول النامية لم تصادق أيضا عليه.[1]

–**تحديات التخطيط الحضري المبتكر**: تُعَدّ المُدن من بين أكثر المبتكرات البشرية تعقيداً. وتتوقّف نوعية حياتنا إلى حدٍ كبير على نوعية تصميم مُدننا. كما أن الاستثمار في المُدن المستدامة يعني الاستثمار في الإمكانية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي والنوعية البيئية. واليوم، فإن قدرة التخطيط الحضري على تحقيق التنمية أصبحت محلّ تقدير بأكثر من أي وقت مضى، حيث أن ما تم مؤخراً من اعتماد برنامج 2030 جاء ليشكّل خطوة مهمة نحو هذا الهدف، باعتباره تسليماً بالدور الحيوي للتحضُّر كأداة للتنمية المستدامة على نحو ما ينعكس بقوة في هدف التنمية المستدامة رقم 11 الذي يقضي بجعل المُدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة مع ما يتصل بذلك من أهداف. على أن التنمية المستدامة للمُدن لا بد وأن تفيد على أفضل وجه من اقتصاديات التجميع، مع الحدّ من الطلب على التنقّل وتدعيم التفاعلات الاجتماعية. وهذا الأمر يمكن تحقيقه من خلال إتاحة شوارع ومساحات عامة ذات نوعية جيدة إضافة إلى حُسن تنظيم الكثافة والحدّ من التخصيص في استخدام الأراضي، والنهوض بحالة التواصل وتحقيق كفاءة الطاقة والموارد وزيادة قدرات الصمود الحضري واتباع معايير وقواعد قابلة للإنفاذ عملياً. وفي أكتوبر 2016 قامت الأمم المتحدة بعقد المؤتمر المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، الموئل الثالث في كيتو إكوادور. ويتوخّى هذا المؤتمر إعادة تنشيط الالتزام العالمي إزاء التحضُّر المستدام، والتركيز على تنفيذ جدول أعمال حضري جديد ينطلق من واقع الأُطر القوية المطروحة بواسطة خطة 2030 والنتائج التي توصَّل إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيُّر المناخ في باريس. ولسوف يشكّل الموئل الثالث فرصة لتقييم ما شهدته السنوات العشرون الماضية في مجال التحضُّر على المستوى العالمي، فضلاً عن إعادة التفكير في نمطه الراهن، ووضع جدول أعمال جديد شامل في المجال الحضري، جنباً إلى جنب مع إستراتيجية متسقة للتنفيذ على مختَلف المستويات.

[1]–نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ : إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتغير المناخ"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، (2013/6)، ص ص. 109–119.

إن الطريق الواصل من مؤتمر تغيُّر المناخ في باريس، حيث المأمول أن يصاحِب ذلك اتفاق له أهميته بشأن المناخ – إلى انعقاد الموئل الثالث، سوف يرسم مساراً يفضي إلى خطة جديدة لمستقبل مُدننا ومعيشتنا الحضرية، وبما يمكن أن يساعدنا على أن نقطع أشواطاً واسعة نحو تنفيذ جدول الأعمال الشامل والمتكامل بشأن التنمية المستدامة.[1]

ـتحديات الطاقة المستدامة: إن هدف التنمية المستدامة رقم 7 وغاياته الخمس (كما ذكرنا سابقا) إنما تكمن في قلب أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وإذا لم يتحقق هدف الطاقة فلسوف يصعب إلى حد كبير للغاية إتاحة الفرصة للحصول على رعاية صحية أو تعليمية جيدة، أو تحقيق مساواة بين الجنسين، أو خلْق فرص العمل، أو تحقيق النمو أو ضمان الاستهلاك المستدام أو المقاومة الفعّالة لتغيُّر المناخ، مما يهدّد إنجاز الأهداف جميعاً. ولهذا السبب فلا بد من أن يشكّل النجاح هدفاً طلائعياً تبلغ غاياته في موعد أبكر بكثير من عام 2030 من أجل أن تتهيأ شروط التمكين لتحقيق التقدُّم بالنسبة لسائر الأهداف.

وأيّا كان ما تم الاتفاق عليه في باريس فلن يتحقق ببساطة بغير ثورة في طريقة التفكير بشأن إنتاج الطاقة، وبشأن الإصلاحات التي تُحقّق هذا الأمل. حيث أن المساهمات المطلوبة والمحدّدة وطنياً على نحو ما تُعرب عنه البلدان لدى الأمم المتحدة، إنما تتصدّى للتحوُّلات الملموسة في مجال توليد الطاقة على أساس ما يحتاج إليه الأمر لتلبية الهدف الجماعي الذي يتمثّل في الحدّ من الانبعاثات وضمان النمو وكفالة التنافسية.

من هنا فتحقيق هدف الإتاحة للجميع ليس مجرد خيال علمي، بل هذا هو كل ما يتعلّق بمبادرة الطاقة المستدامة للجميع. أما الإجراءات التي يحتاج الأمر إلى اتخاذها لمساعدة الفقراء والمستضعفين من الأفراد والمجتمعات من أجل أن يحصلوا على الطاقة التي يحتاجون إليها، فيما يتم التعجيل بالتحوُّل إلى انبعاثات صفرية من صافي الكربون على مستوى العالم كله قبل نهاية القرن، على نحو ما أوضحه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيُّر المناخ، فهي تمتد عبر الأهداف الثلاثة التي ترمي إليها مبادرة الطاقة المستدامة للجميع. وهذه الغايات – تعميم إتاحة الطاقة مرتبطاً بإنجازات رئيسية في مجال كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة يتم التعبير عنها في الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.

[1]–الأمم المتحدة، "الوقائع – الأمم المتحدة، من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ إلى الخطة الحضرية الجديدة"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/19، الرابط: https://unchronicle.un.org/ar/article/1974

مبادرة الطاقة المستدامة للجميع تشكِّل منهاجاً مرموقاً للشركاء من الدول الأعضاء في جميع المناطق وعند جميع مراحل التنمية. وهي تتراوح ما بين المبادرات الابتكارية التي تنطوي على إتاحة الأجهزة الشمسية خارج الشبكات لصالح المرأة في أرياف غرب أفريقيا، إلى إتاحتها لأكبر شركات النفط والغاز في العالم. وهي إطار واسع النطاق يرحّب بالقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني على السواء: المرافق والمنظِّمون والمبتكرون والمقاولون والمؤسسات الضخمة المتعددة الأطراف والمنظمات الشعبية غير الحكومية.[1]

-**تحديات المياه والصرف الصحي:** يراد من الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع (كما ذكرنا سابقا). وتشتمل مقاصد هذا الهدف على جميع جوانب النظم الصحية لتدوير المياه، وتحقيق تلك المقاصد سيساهم في إحراز تقدم على طائفة من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالصحة والتعلم والاقتصاد والبيئة.

لا تزال الأمم المتحدة تعالج، ومنذ فترة طويلة، الأزمة العالمية الناجمة عن تزايد الطلب على الموارد المائية في العالم لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتجارية والزراعية، فضلا عن الحاجة إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. وركز كل من مؤتمر الأمم المتحدة للمياه (1977)، والعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي (1981 – 1990)، والمؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة (1992)، ومؤتمر قمة الأرض (1992) على هذا المورد الحيوي. حيث ساعد العقد الدولي للعمل، الماء من أجل الحياة، 2005 – 2015 نحو من 1.3 مليار فرد في البلدان النامية في الحصول على مياه الشرب المأمونة، كما دفع بعجلة التقدم في ما يتصل بالصرف الصحي ضمن إطار الجهود التي بذلت لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن الاتفاقات التي تُعد بمثابة المعالم في الأوانة الأخيرة: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015 -2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإتفاق باريس ضمن معاهدة الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. حيث تؤدي المياه الملوثة وعدم وجود مرافق الصرف الصحي الأساسية ببذل الجهود لإنهاء الفقر المدقع والمرض في البلدان الأكثر فقرا في العالم. فحاليا يوجد حوالي 2.3 مليار

[1]-الأمم المتحدة، "الوقائع – الأمم المتحدة، دور الطاقة المستدامة للجميع وتعزيز الطاقة المستدامة في المستقبل"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/19، الرابط: https://unchronicle.un.org/ar/article/1973

شخص في العالم ممن ليس لديهم مرافق الصرف الصحي من مثل المرحيض. ووفقا لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية / واليونيسيف للمياه والصرف الصحي، يقدر بأن هناك على الأقل 1.8 مليار نسمة يشربون مياه ليست محمية من البراز. ويعمد عدد أكبر إلى شرب مياه تصل إليهم من خلال أنظمة تفتقر إلى الحماية الكافية ضد المخاطر الصحية .

وتعتبر المياه غير النظيفة وسوء الصرف الصحي السبب الرئيسي لوفيات الأطفال. ويرتبط إسهال الأطفال بشكل وثيق مع إمدادات المياه غير الكافية، وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي، والمياه الملوثة بالأمراض المعدية، والممارسات الصحية السيئة. ويقدر بأن يتسبب الإسهال في وفاة 1.5 مليون طفل سنويا، معظمهم من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعيشون في البلدان النامية. فهناك علاقة واضحة بين عدم الوصول إلى المياه والصرف الصحي والأهداف الإنمائية، والحلول لهذه المشكلة معروفة وفعالة من حيث التكلفة. وتبين البحوث أن كل دولار أمريكي يتم استثماره في تحسين الصرف الصحي يترجم إلى عائد متوسطه 9 دولارات أمريكية. ويتم لمس هذه الفوائد على وجه التحديد من قبل الأطفال الفقراء وفي المجتمعات المحرومة التي هي في أمس الحاجة.[1]

-**تحديات النفايات:** تشير الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة إلى تحول من الطرائق الأقل تفضيلاً لمعالجة النفايات والتخلص منها (الحرق) والأشكال المختلفة لدفن القمامة إلى التقليل من النفايات، وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها[2]، وتتمثل الرؤية الطويلة الأجل في ظل الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في تحقيق عملية اقتصاد دائرية يمكن فيها خفض استخدام المواد وطرح النفايات إلى أقل درجة وإعادة تدوير أو تصنيع النفايات التي لا يمكن تفاديها ومعالجة أية نفايات متبقية بطريقة تلحق أقل ضرر ممكن في البيئة والصحة البشرية بل وتتيح استعادة الطاقة.[3]

ويمكن أن تستخدم المدن التكنولوجيات لتحويل بعض أنواع النفايات إلى الطاقة على النحو المذكور في نهج حكومة محلية راشدة تعتمد على الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة . ويمكن أيضاً أن تفيد البنية التحتية للإدارة المتكاملة للطاقة والنفايات في إستخدام فعالية الطاقة على نحو أمثل مع التخلص من

[1] -الأمم المتحدة، "المياه"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/20، الرابط:
http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/water/index.html

[2] - Municipal Government of Shanghai, "Shanghai Manual: A Guide for Sustainable Urban Development in the 21st Century. Shanghai", Bureau International des Expositions and United Nations , 2011.

[3]- Totty M (2011). "How to build a greener city. The Wall Street Journal Europe". 11 September, P P. 294-295, (Accessed:12/08/2017), link:
http://online.wsj.com/article/SB10001424053111904009304576535113877346554.html .

النفايات وإنتاج وفورات كبيرة. وقد نفذت مدينة "ساو باولو" برنامج التحكم في انبعاثات مدافن القمامة الذي عمل على تجديد مدفنين للقمامة يحتويان على نفايات صلبة. وقد استُخدم الغاز الحيوي الغني بالميثان المنبعث من النفايات المتحللة لإنتاج الطاقة الكهربائية في الموقع.[1]

ويمكن أن تفيد إدارة النفايات الصلبة بالاقتران مع التخطيط المكاني في تحقيق حد أمثل من استهلاك الطاقة وخفض النفايات في المدن، وعلى سبيل المثال، يمكن أن يقلل الموقع المختار لمدافن القمامة إلى أدنى حد من الآثار السلبية، وقد يفيد توفير مكان للفرز وإعادة التدوير على مقربة من المواقع التي تطرح فيها النفايات في خفض حجم مواقع التخلص منها. وقد تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص إضافة إلى المبادرات المشتركة بين المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية فعالة في اتخاذ مبادرات لإدارة النفايات. وقد نحجت الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومبادرات المواطنين في بنغلاديش وإندونيسيا وموريشيوس وبيرو وسري لانكا.[2]

-**تحدي الغذاء:** في عام 2000، اجتمع زعماء العالم في الأمم المتحدة لصياغة رؤية واسعة لمكافحة الفقر، وترجم هذا إلى وضع الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية والتي استمرت كإطار للتنمية الشاملة العالمية حتى عام 2015. وقد تم وضع تقييم نهائي للتقدم المحرز خلال هذه الفترة في عام 2015.

ووفقا للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، فقد أنتجت التعبئة العالمية للأهداف الإنمائية للألفية أنجح حركة تاريخية لمكافحة الفقر. وقبل نهاية الموعد النهائي في عام2015، تحقق الهدف الإنمائي للألفية للحد من نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في عام 2010 إلى النصف. كما وأنخفض عدد الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن في جميع أنحاء العالم من طفل واحد من بين كل سبعة أطفال إلى طفل واحد من بين كل أربعة في عام 1990. وتبين نتائج الأهداف الإنمائية للألفية تقدما كبيرا فيما يتعلق بالغذاء والجوع بين عامي 2000 و2015. ومع ذلك، هناك المزيد من العمل يتعين القيام به وسيتركز العمل الآن على أهداف التنمية المستدامة[3].

[1]- Goldenstein S,"From waste to public space. LSE Cities/Urban Age". December, 2008, (Accessed:12/08/2017), lunk: http://lsecities.net/media/objects/articles/from-waste-to-public-space

[2] -un-habitat, " Building Design and Construction: Forging Resource Efficiency and Sustainable Development", 2012, P P. 76-85.

[3]–الأمم المتحدة، "الغذاء"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/13، الرابط:
http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/food/index.html

فلتحدي القضاء على الجوع أطلق الأمين العام للأمم المتحدة تحدي القضاء على الجوع في عام 2012 خلال مؤتمر ريو + 20 العالمي حول التنمية المستدامة. وأطلق تحدي القضاء على الجوع إلى الصفر ليكون مصدر إلهام لحركة عالمية من أجل عالم خال من الجوع خلال جيل واحد ويدعو:[1]

- ✓ القضاء على التقزم عند الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين إلى الصفر؛
- ✓ الحصول على نسبة 100% بما يكفي من الغذاء على مدار السنة؛
- ✓ إستدامة جميع النظم الغذائية ؛
- ✓ زيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة والدخل بنسبة 100٪؛
- ✓ القضاء على إهدار المواد الغذائية.

-**تحديات التعليم:** لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحلول التكنولوجية أو الأنظمة السياسية أو الصكوك المالية وحدها، فلابد من تغيير طريقة التفكير والتعليم، الأمر الذي يفرض توفير نوعية تعليم وتعلّم من أجل التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي جميع البيئات الاجتماعية. ويتمثل هدف التعليم من أجل التنمية المستدامة في تمكيننا من مواجهة التحديات العالمية الحالية والمستقبلية مواجهة بنّاءة وخلاّقة، وفي إنشاء مجتمعات أكثر إستدامة وسهولة في التكيّف.

فمنظمة اليونسكو هي الوكالة الرائدة المعنية بتنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005 – 2014)، ففي عالم يضم 7 مليارات نسمة ويتمتع بموارد طبيعية محدودة، يتعيّن على الأفراد والمجتمعات تعلّم العيش معا وإتخاذ إجراءات مسؤولة مع الإدراك بأنّ الأعمال التي نقوم بها هنا اليوم يمكن أن يكون لها تبعات على حياة وأسباب معيشة أشخاص آخرين في أجزاء أخرى من العالم، وكذلك على الأجيال المستقبلية، ويدعو ذلك إلى اعتماد نهوج تعلّم جديدة، وتطوير اقتصاديات ومجتمعات حيوية موائمة للبيئة، وبروز "مواطنة عالمية". وقد حددت اليونسكو 10 جوانب أساسية تدعم جودة التعليم وتتعلق بالفرد المتعلم ونظام التعليم، وخمسة من هذه الجوانب هي على مستوى المتعلم، والمتمثلة في:[2]

[1] -منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحدي القضاء على الجوع: هل يمكننا خلق عالمٍ خالٍ من الجياع؟، يمكن القضاء على الجوع خلال حياتنا، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/14، الرابط: http://www.fao.org/zhc/detail-events/ar/c/248093 /

[2] - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "التربية من أجل التنمية المستدامة"، كتاب مرجعي"، مواد للتعليم والتدريب رقم 4-2012، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/13، الرابط: http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002163/216383a.pdf

–الوصول إلى التلميذ– التعرف على قدرة المعلومات التي يملكها االمتعلم وخبراته– صنع محتوى ذو علاقة– إستخدام إجراءات تدريس وتعليم متنوعة– دعم بيئة التعليم.

وتقوم اليونسكو بدعم البلدان في بناء قدراتها في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، من خلال التركيز على مسائل أساسية ثلاث، هي: تغيّر المناخ، والتنوّع البيولوجي، والحدّ من مخاطر الكوارث، بوصفها مدخلا لتعزيز ممارسات التنمية المستدامة عبر التعليم، كما أنها توفر المشورة لواضعي السياسات بشأن كيفية إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن الخطط والمناهج التربوية. كما تعمل على وضع أدوات ومواد التعليم من أجل التنمية المستدامة لصالح صانعي القرارات والمعلّمين والطلاب بهدف الإسهام في جعل التعليم أكثر مواءمة لعالم اليوم. كما تساعد على ربط عملية التعلّم في المدرسة بتجربة الحياة الواقعية.

وتشجّع اليونسكو إعادة توجيه عملية إعداد وتدريب المعلّمين لضمان إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن الممارسات التعليمية، وذلك من خلال الدورة التدريبية الجديدة على الإنترنت الموجهة لمعلّمي المدارس الثانوية بشأن التعليم في مجال تغيّر المناخ. وتشكل قصص النجاح في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، بالإضافة إلى عدد كبير من مشاريع شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو، أمثلة أخرى عن كيفية التعاطي مع التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.[1]

وقال السيد بان كيمون أمام أكثر من 2000 مشارك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر"نحن بحاجة للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. إلا أنه لا سبيل لتحقيق أية مبادرة، مهما كانت تنطوي على بعد نظر بشكل كامل، بدون مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وسوف تركز سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة وورش العمل والمنظمات الشبابية مع ممثلي المجتمع المدني على التعليم كمدخل للسعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة". وتابع السيد بان كي مون قائلا "التعليم الشامل أمر حاسم لرعاية المواطنين لتمكينهم من الارتقاء إلى مستوى تحديات القرن ال21". [2]

[1]–منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/24، الرابط: https://ar.unesco.org/themes/ltlym-mn-jl-ltnmy-lmstdm

[2]–الأمم المتحدة، " أهداف التنمية المستدامة، 17 هدفا لتحويل عالمنا"، الأمين العام في كوريا: دعونا نعمل معا لتعزيز التعليم من أجل المواطنة العالمية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/24، الرابط:

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2016/06/الأمين–العام–في–كوريا–دعونا–نعمل–معا–ل/

-**تحديات الأمن:** اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة للتنمية المستدامة لعام 2030 في 25 سبتمبر 2015، مفادها أن السلام والأمن شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة في حد ذاتها هي الطريق إلى قيام مجتمعات تتمتع بالسلام.[1]

أما برنامج "المدن الأكثر أمانًا" التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الذي دُشِن في عام 1996 الذي سعى إلى مكافحة الجرائم والعنف في المناطق الحضرية، وحتى الآن دعم مبادرات في 77 مدينة في 24 بلدًا على مستوى العالم، وقد تطور برنامج "المدن الأكثر أمانًا" على مر الوقت مع اكتساب معارف حول الدوافع المحركة لإنعدام الأمن في المناطق الحضرية وتنقيح مناهج للتعامل معها. ويتبنى البرنامج اليوم نهجًا شاملاً، كليًا، متكاملاً، يستند إلى حكومة متعددة المستويات، ونهج متعدد القطاعات لتحسين إمكانية المعيشة في المدن وجودة الحياة بالنسبة لجميع المقيمين في المناطق الحضرية، وذلك على أساس الثقة بأن الإدارة العمرانية والحضرية الرشيدة، والتخطيط، والإدارة يمكن أن يحسنوا من أمان المجاورات والأحياء.

مراحل برنامج المدن أكثر أمانا تتمثل في: [2]

المرحلة الأولى من البرنامج بدأت "بنهج منع الجرائم في المناطق الحضرية" والذي يركز على محاور ثلاثة وهي كالتالي:

1- تعزيز دور الحكومة المحلية في توفير الأمان والأمن لقاطني العشوائيات، وتعزيز الأشكال البديلة للأعمال الشرطية، وإيجاد أشكال بديلة للعدالة وتقريب العدالة من الناس؛

2- التركيز على الشباب المعرض للخطر وكذلك على سلامة النساء والفتيا؛

3- البيئة المادية.

أما **المرحلة الثانية** من البرناج فقد ركزت على "النهج متعدد الأبعاد للتعامل مع الأمان في المناطق الحضرية" وأُضيف مجالان جديدان هما:

[1]-الأمم المتحدة، الوقائع، "تعزيز السلام والتنمية المستدامة: إلتزام حقيقي من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، تم تصفح هذا الموقع:2017/08/24، الرابط: https://unchronicle.un.org/ar/article/2158

[2]-برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل، "برنامج المدن الأكثر أماناً"، تم تصفخ هذا الموقع يوم: 2017/08/25، الرابط: https://ar.unhabitat.org/safer-cities

1- مأمونية حيازة الملكية والإخلاء القسري – غالبًا ما تكون ملكية الأرض سببًا في الكثير من العنف والنزاع (مثال كولومبيا وكينيا)؛

2- كما تتسبب الكوارث الطبيعية والنزاعات في قيام أوضاع تنعدم فيها سيادة القانون وتكون بمثابة نافذة لإنعدام الأمن مثال إعصار كاترينا، وزلزال هاييتي – تبعتهما حالات من إنعدام القانون عندما تهدمت المؤسسات.

المرحلة الثالثة تتضمن :

1- تخطيط المدن أثر على الأمان وشعور الناس به؛

2- إدارة شوارع المدينة والفضاءات العامة عاملاً رئيسًا لضمان أمان المجاورات والأحياء، حيث لا يقتصر هذا الدور على السلطة المحلية فقط، وإنما هناك نماذج تعد فيها مسؤولية المجتمع وإدارته حاسمة الأهمية لضمان أمان هذه الفضاءا؛.

3- تدعم الإدارة الرشيدة والحكومات الفاعلة المدن الآمنة، أما المدن ذات الإدارة الضعيفة فغالبًا ما تنتشر فيها الجريمة والعنف.

تعتبر هذه المرحلة خطة أمان المدينة كاملةً بمثابة أداة تخطيط للتكامل الاجتماعي، وتعتبر التركيز على تخطيط المجاورات والأحياء بأدوات للدمج في المجتمع، وإمكانية الوصول إلى الحقوق، وتخصيص شوارع ومساحات عامة كمواقع لبناء قيم المواطنة.

وتعتبر المراحل الثلاث بمثابة لبنات بناء مرصوصة فوق بعضها البعض، تنقح كل واحدة منها الأخرى وتعززها، للدفع باتجاه نهج أكثر شمولاً حول الأمان في المناطق الحضرية بدلاً من التركيز الضيق على منع الجريمة والعنف.

إن للسلطات المحلية دور رئيس في التعامل مع قضايا الأمان، ويعتمد النجاح في هذه الجهود على الشراكات بين الحكومات المحلية وغيرها من الأطراف المعنية، ويدعم برنامج "المدن الأكثر أمانًا" السلطات المحلية في تطوير استراتيجيات للأمان وتنفيذها باستخدام نهج ممنهج ومنتظم يتمثل في:[1]

[1] -برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل، "برنامج المدن الأكثر أماناً"، مرجع سابق.

– تحديد وحشد الشركاء المحليين المتنوعين ممن يستطيعون الإسهام في الحد من حالة انعدام الأمن؛

– تهيئة شراكة محلية آمنة بقيادة عامة؛

– تقويم قضايا الأمان والأمن على مستوى الحي والمدينة وقياسها وفهمها؛

– تطوير استراتيجية أمان في المناطق الحضرية لمنع الجريمة وخطة عمل مفصلة؛

– تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل من خلال مبادرات تحسن التماسك الاجتماعي وانخراط المجتمع في الوقاية؛

–تأسيس النهج التشاركي عن طريق تضمين الأمان كبعد مشترك في مختلف إدارات الحكومة المحلية ومؤسساتها، ونظام العدالة الجنائية، والمجتمع المدني. ويقتضي هذا بناء للقدرات، والتوجيه، وأحيانًا يحتاج إلى إصلاح مؤسسي.

لا تعد المدن أماكن يعيش فيها غالبية سكان العالم وحسب، فقد أصبحت أيضًا مواقع هامة وكبرى للنهوض بالأمن البشري، من خلال إقامة مدن أكثر أمانًا للناس مع توفير أوضاع تمكينية أفضل من أجل تحقيق التنمية.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة المدن المستدامة

تعتبر حوكمة المدن المستدامة ضرورة حتمية لتخطي الرهانات المتعددة فالمطلوب منها إيجاد حلول لمختلف مجالات الحياة في المدينة: [1]

–**المجتمع:** المدينة المستدامة تهدف إلى ضمان نوعية عالية من المعيشة للجميع ؛

–**السكن:** للإستجابة لإحتياجات الأسر تهدف المدينة المستدامة إلى إيجاد عروض مختلفة للسكنات سواء من حيث :الحجم، الموقع، الاستعمال من ذوي الاحتياجات الخاصة والمسني....والكل بهدف ضمان ظروف معيشية حسنة، وتوفير سكنات إجتماعية لائقة لمساعدة الأشخاص الذين لديهم صعوبات مالية واجتماعية؛

–**الثقافة والترفيه:** تهدف المدينة المستدامة لتربية الأطفال في المدرسة على الفن والثقافة وإحترام أسس التنمية المستدامة، كما يمكنهما جعل المدينة أكثر نشاطا وحيوية؛

[1]–السيد عبد المطلب غانم، " إدارة المدن الجديدة – رؤى مستقبلية"، مجلة اللامركزية وقضايا المحليات، العدد 10، جامعة، القاهرة :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، (2007)، ص .25.

-**التدريب على الترفيه المستدام:** يتولى هذه المهمة مراكز ثقافية تحتوي على المكتبات وقاعات الأنترنت، أماكن للمسرح والعروض، إضافة إلى مركبات رياضية تحتوي على المسابح ومساحات للرياضة....هذه النشاطات المعتمدة على المواجهة والمنافسة والتعاون والإعتراف بالآخرين وبقيمهم، تؤسس للتبادل البناء المبني على إحترام الغير وعلى حق الإختلاف للجميع. أما الحياة الجمعوية والتعاونية غالبا ما تكون متطورة وتحضي بالتشجيع في مشاريع التنمية المستدامة لتحقيق التجانس والتكافل بين سكان المدينة؛

-**الجمعيات والتضامن:** مبدأ التضامن هيكلي في المدينة المستدامة والذي يقتضي مساعدة بين الأجيال والأجناس، في هياكل متخصصة لهذا الغرض، وسكان المدينة يتقاسمون معارفهم العلمية، آراءهم ويساعدون بعضهم مثل كبار السن يقاسمون الشباب معارفهم في الطبخ والخياطة والشباب يعلمونهم الأعلام الآلي؛

- **الجمعيات الثقافية:** لوضع سياسة ثقافية للمدينة المستدامة يجب إنشاء هيئات خاصة تتكفل بجميع الفئات من أطفال إلى المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة في مسعى مشترك في إطار هذه الأماكن للتبادل، هذه الجمعيات تنظم تظاهرات كإقامة الحفلات وتقديم العروض المسرحية والفنية؛

-**البيئة:** مبدأ الحياد يقصد به المدينة تكون حيادية بمعنى دون أثر سلبي على البيئة المحلية أو العالمية؛

-**التقليل من استهلاك الطاقة:** مثل استهلاك الكهرباء بحيث يتم الاستفادة بأقصى ما يمكن من ضوء النهار.[1]

خاتمة الفصل:

لقد شهد العالم في العقدين الماضيين من القرن الماضي نزوحا مهولا نحو المناطق الحضرية، مما جعل من المدن المستدامة تحظى بأولوية رئيسية في السياسة العامة بالنسبة للإدارات في جميع أنحاء العالم. وبهذا الصدد هناك مساعي من أجل تأهيل المدن لتصبح تجمعات سكانية تتميز بالكفاءة عبر

[1]-السيد عبد المطلب غانم، مرجع السابق، ص. 26.

القطاعات المختلفة للتنمية، وذلك عن طريق إدخال الإبتكارات في تسيير المدن مثل: أنظمة النقل الذكية والإدارة الذكية للمياه والطاقة والمخلفات. والبنى التحتية الذكية وكذلك تصميم شبكات ذكية للمعلومات خاصة بالمدينة، للوصول إلى تحقيق أنماط الحياة الذكية.

غير أن ذلك يستدعي تحسين التعاون وزيادة التكامل في عملية إتخاذ القرار من جانب مختلف أصحاب المصلحة. وهذا ما سعى إليه عمل الموئل الثالث، لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الذي إنعقد في كيتو، الإكوادور من 17 إلى 20 أكتوبر 2016. ويمكن القول تحقيق تحسينات حقيقة رئيسية في كفاءة في المدن لا يتأتى إلا بإنتهاج سياسة محلية شاملة ومتكاملة من خلال تكامل الأنظمة مثل :الطاقة والمياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات والنقل والأمن والتهيئة العمرانية والرصد البيني واستخبارات الأرصاد الجوية .

وذلك في إطار تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية بالتركيز على التخطيط الحضري، والتخطيط التشاركي، والمشاركة المجتمعية، ومحاولة إرساء الأنماط الجديدة للمدن المستدامة كالمدن الذكية، المدن التفاعلية والمدن الخضراء والمدن الصحية .....، ولتوضيح ذلك كان علينا تسليط الضوء على مجموعة من النماذج الرائدة في مجال إستدامة المدن، وهذا ماسنتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

حوكمة المدن من أجل الإستدامة(عرض لبعض النماذج)

مقدمة الفصل:

بعدما تطرقنا في الفصول السابقة للجانب النظري للتنمية المستدامة، ثم الحكم الراشد وآليات تطبيقه على المدن، بالإضافة إلى إدارة المدن المستدامة وكيفية الإنتقال من الحكم المحلي إلى الحكم المحلي الراشد لتحقيق الإستدامة، ونتيجة للتوسع الحضري العشوائي للمدن، أصبح من الضروري تغيير آليات إدارة المدن لتوجيهها نحو الإستدامة. لذلك يواجه الفاعلين في حوكمة المدن كصانعوا السياسات (القطاع العام) والفاعلين من القطاع الخاص بالإضافة إلى فواعل المجتمع المدني، تحديات إنشاء مدن مستدامة، صحية، ذكية، خضراء، قابلة للتكيف والتأقلم، شاملة، منتجة، آمنة، مرنة.

في هذا الصدد، تقوم بعض المدن في أنحاء العالم بدور ريادي لتساعد المجتمعات لتجاوز النماذج التقلدية للتنمية الحضرية، كما تركز على تشييد "مدن للشعوب" صديقة للبيئة، بدلاً من النمو الاقتصادي العشوائي. وتتبنى هذه الرؤية التفكير المبتكر في مجال التخطيط والتصميم الحضريين، وكذلك التكنولوجيا الحضرية، بالتركيز على بعض الحلول الخلاقة، التي تغير من رؤية العالم للمدن.

لذا جاء هذا الفصل ليسلط الضوء على مجموعة من النماذج الرائدة في مجال المدن المستدامة، بتحديد مجموعة من المعايير، أوردنا في المبحث الأول معيار التخطيط الحضري المبتكر، والذي يشمل: النقل، الإسكان، وتم إختيار مدينة فوجيساوا في اليابان نموذجا للإبتكار في المباني، أما النقل فاخترنا بوغوتا كنموذج ريادي في ترشيد تنظيم النقل، ونموذج أبوظبي للنقل الذكي. أما المعيار الثاني الذي تضمنه المبحث الثاني يتمثل في تكريس الوعي البيئي بعرض نماذج للطاقة الصديقة للبيئة في كل من طوكيو ودبي، ثم التغير المناخي والرشادة في إستغلال المياه بالإعتماد على مساعي الحكومة المحلية لهامبورغ في التأقلم البيئي وإبتكارها لطريقة جديدة في الحفاظ على المياه وإستغلال مياه الصرف الصحي. وإظهار الرشادة المحلية في التعامل مع النفايات، بالتركيز على مدينة كيوتو اليابانية. كما تطرقنا لإسهامات الحوكمة المحلية في تحقيق العيش المستدام كمعيار رابع ورد في المبحث الثالث نتناول فيه آليات معالجة الفقر في مدينة سلانجور في ماليزيا، ثم بعض المبادرات الخاصة بالحفاظ على الصحة في مجموعة من المدن، ويليه نمودج دبي في التعليم المستدام، ثم الحديث عن نموذج ودبي في ترسيخ الأمن المجتمعي.

المبحث الأول: التخطيط الحضري المبتكر لإستدامة النقل والإسكان

إن السياسات الحضرية للتنمية المستدامة تعنى بوضع الخطط اللازمة للمجتمعات بشكل رئيسي كي تكون مجتمعات ذكية ومستدامة بتهيئة المساحة الحضرية وفق نمط مبدع ومبتكر، يشمل البنية التحتية باعتبارها مركز للحياة الحضرية، أساسها التصميم الذكي للمباني وهذا ما سيُوضح في نموذج فوجيساوا، وكذلك النقل المستدام الذي أوردناه في تجربتي: "أبوظبي وبوغوتا"، مع إبراز إسهامات الحكومات المحلية الرشيدة في تحقيق إستدامة المدن دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة.

المطلب الأول: التخطيط المبتكر للمباني المستدامة (مدينة فوجيساوا Fujisawa)

يؤثر النمو السكاني في الأمم الناشئة على البيئة، بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. وهناك نقطة مشتركة بين كل من الدول المتقدمة والدول الناشئة، ألا وهي أسلوب الحياة لدى سكان المناطق الحضرية. لذا، تكمن النقطة الرئيسية في تحقيق التطور في العمل على تحديث المدن وجعلها مدن ذكية.

وقد ازدادت المطالبات العامة بتغيير موارد الطاقة إلى الطاقات المتجددة منذ أن وقع زلزال شرق اليابان في 11 مارس2011، وتحت شعار جديد" الابتكار الذاتي والاستهلاك الذاتي للطاقة"، ستقوم المدينة الذكية فوجيساوا بتوفير خدمات طاقة مصممة لتنمية طرق المعيشة للجيل المقبل، مما يمكن المواطنين من توليد الطاقة التي يستخدمونها في منازلهم، من خلال الاستخدام الأمثل لتوليد الطاقة الشمسية ووسائل أخرى.[1]

وتماشياً مع هذا، قامت شركة باناسونيك بتطوير المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا. الذي يعد مخطط إنشاء مدن متطور، وسيعمل على جلب الطاقة للحياة، وتحسين الأساليب المعيشية للأفراد من خلال الطاقة الشمسية وتحقيق معايير الأمان وإمكانية التنقل بسلاسة، وذلك بتوفير المرافق الضرورية لتحقيق الإستدامة وهذا ما سيوضحه الشكل التالي:

[1]–فونو بادما، "المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا التابعة لباناسونيك :مدينة تتطور على نحو مستدام من خلال الأفكار الابداعية"، مجلة المدن الإلكترونية، العدد: 08، (2014)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2016/10/07، الرابط:
http://www.envirocitiesmag.com/articles/issue-8/Art8.pdf

الشكل رقم(07): التخطيط المستدام لمدينة فوجيساوا

Source : Fujisawa SST, Zones End Favilities-Town MAP, 14/11/2014, (Accessed: 12/08/2017), link:
http://fujisawasst.com/EN/town/

إن المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا –التي تعد مدينة مبتكرة وصديقة للبيئة أنشأت على مشارف مدينة طوكيو حيث تم الإعلان عنها في ماي 2011 كمشروع يهدف لبناء مدينة ذكية مستدامة على مساحة شاغرة تبلغ حوالي19 هكتار تقريباً، والتي تبعد حوالي 50 كم غرب مدينة طوكيو، فقد تم بالفعل تشييد المنازل بحلول شهر سبتمبر 2011 على هيئة بلوكات مصممة على شكل منازل منفصلة تستوعب أسرة واحدة، تقرر إفتتاح المدينة في ربيع عام 2014.[1]

الشيئ المميز لفوجيساوا SST[2] ليس مقياس المدينة، بل كيفية البناء في مدينة ذكية تركز على التكنولوجيا، لإنجاز البنية التحتية، التي يتم بناؤها أولاً قبل وضع تصاميم المنازل والمرافق المريحة، بعد ذلك، تم تصميم المدينة بأكملها مع مساحات ذكية محسنة مثل المنازل والمرافق لتحقيق نمط الحياة الذكي، وأخيرًا أُنشأت بنية تحتية ذكية مثالية لدعم أسلوب الحياة الجديد، وسوف تتطور فوجيساوا SST

[1]–فونو بادما، " المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا التابعة لباناسونيك: مدينة تتطور على نحو مستدام من خلال الأفكار الابداعية"، مركز البيئة للمدن العربية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/13، الرابط:
http://www.envirocitiesmag.com/articles/sustainable-smart-cities/panasonics-fujisawa.php

[2]-SST : Sustainable Smart Town (المدينة الذكية المستدامة)

بشكل مستدام مع الأفكار والعمليات التي تعتمد على أساليب الحياة الفعلية، ويكن شرح مخطط مدينة فوجسياوا ومايحتويه من مرافق وخدمات كمايلي: [1]

-**اللجنة المركزية:** هي مرفق المدينة الرئيسي الذي يوسع دائرة العائلات والمقيمين، يستخدم هذا المركز الموجود في سنترال بارك، لتنشيط المجتمع والإلتقاء وعقد الإجتماعات، فضلا عن كونه مجهزًا بمجموعة من مصادر الطاقة مثل الألواح الشمسية وبطاريات التخزين، سيعمل المركز أيضًا كقاعدة للوقاية من الكوارث يمكن أن تساعد المناطق المجاورة في حالات الطوار.

-**المرافق التجارية** : تهدف للتعريف بالمدينة وأنماط الحياة الجديدة، ومركز -SHONAN في Fujisawa SST، ليس مجرد موقع لبيع المنتجات. إنما قاعدة لإلهام السكان والزوار في منطقة شونان، بأنماط حياة جديدة، وتسويقها خارج المدينة.

-**مبنى فوجيسوا** : يشمل قاعدة الأنشطة المختلفة للسكان، تم إنشاؤه بشكل متكامل مع -SHONAN T SITE. كونها قاعدة لشركة تسيير المدينة الذكية، فهي تحقق وظائف المجتمع والحضانة وإدارة المدينة.

-**المبنى الصحي** : صمم من أجل حياة صحية وتعزيز التفاعل الاجتماعي، ويعتبر مركزًا للمرافق الصحية كرعاية المسنين ومساكن مساعدتهم، والعيادات ومراكز الحضانة والمدارس الإلزامية. ستكون هناك فرص لتعزيز التفاعل بين الناس الذين يأتون إلى المرفق، ويمكن للمسنين أن ينقلوا معارفهم ومهاراتهم إلى الأطفال، ويمكن للأطفال إضفاء الإشراقة على حياة كبار السن.

-**مبنى الطاقة:** معد للإستعداد لحالات الطوارئ في جميع أنحاء المدينة، بتثبيت الألواح الشمسية في أكثر من 400م تقريبا من الأراضي العامة على طول الطريق السريع للمحافظات، يدعمون مالياً وظائف الإدارة في المدينة من خلال مبيعات الطاقة الكهربائية في الظروف العادية. أما في حال وقوع الكوارث فتعمل كمصادر طاقة للسكان المحليين في حالات الطوارئ.

-**حديقة التنزه:** تحوي شوارع مصممة لإنشاء مجتمعات سكانية تستمتع بالمشي، وهي معدة وفقًا لخصوصية كل منطقة. هناك أيضًا مسارات مخصصة للمشاة فقط حيث يمكن للناس الاستمتاع بالمواسم المتغيرة للمدينة.

[1] -Fujisawa SST, troducing Fujisawa Sustainable Smart Town. A town sustainably evolving through living ideas has come to life, , 14/11/2014, (Accessed: 12/08/2017), link: http://fujisawasst.com/EN/pdf/FSST-ConceptBook.pdf

-**الحديقة المركزية:** هي مساحة رمزية تقع في وسط المدينة وستعمل كمركز حيث يتجمع الناس ويشتركون في مجموعة متنوعة غنية من الاتصالات، ترتبط الحديقة بمركز اللجنة، المرفق الرئيسي المجتمعي، والمساحات الخضراء الواسعة وكذلك الملاعب.

-**منتزه النشاط** : يمكن للأطفال اللعب بحرية مع مجموعة متنوعة من معدات وأدوات اللعب، ويمكن للبالغين ممارسة التمارين الرياضية من أجل صحة أفضل. هذه الحديقة مليئة بالمرح والطاقات البشرية؛

-**حديقة الغابة:** يوفر متنزه Hikijigawa Ryokuchi مناظر طبيعية واسعة وجميلة ومناظر خضراء، وبجوار هذه الحديقة توجد حديقة تمتزج بين البيئة الطبيعية والحياة البرية الوفيرة. وتعتبر مساحة تسمح للناس إختبار العالم الطبيعي وإكتشاف عجائب الحياة.

-**حديقة الإستقبال:** تعتبر مدخل المدينة المؤدية إلى مركز اللجنة (مكان الاجتماع)، تم بناؤها ببوابة مقوسة كبيرة لإظهار للزوار أن البلدة تمتد من هذا الموقع، وتم تزويدها بالجدران الخارجية باستخدام الحجر الطبيعي لتبرز الحدود.

-**الحديقة الدائرية:** مساحة تشجيع التفاعل بين سكان المدينة والمناطق المجاورة، وتعتبر مساحة مجتمعية مفتوحة، حيث يمكن الناس من الإستراحة والتحدث مع بعضهم البعض، عن طريق تثبيت مقاعد دائرية، ويعد الهدف الأساسي من هذه المدينة تحقيق الإستدامة وفقاً لثلاثة مستويات:

1- تصميم نمط حياة مجتمع ذكي: قائم على الراحة السكنية، الخصائص الإقليمية، وأنماط المعيشة في المستقبل مع مراعاة جوانب موضحة في هذا الشكل:

الشكل رقم(08): نموذج لنمط الحياة الذكي

المصدر: بادما فونو، "المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا التابعة لباناسونيك :مدينة تتطور على نحو مستدام من خلال الأفكار الابداعية"، مجلة المدن الإلكترونية، العدد: 08، (2014)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/07، الرابط: http://www.envirocitiesmag.com/articles/issue-8/Art8.pdf

يصبو سكان المدينة المستدامة إلى الحصول على أنماط حياة صديقة للبيئة ومريحة، تضمن الإستمتاع بالطبيعة مع ضمان السلامة والأمن[1]، وذلك من خلال الركيز على ما يلي:

-**الطاقة:** تم تصميم منازل منفصلة جدا، بنظام توليد الطاقة الشمسية وبطاريات التخزين وسيتم دمج أجهزة إدارة استهلاك الطاقة بواسطة الأجهزة المنزلية في نظام (نظام إدارة الطاقة المنزلية).

الشكل رقم(09): نظام إدراة الطاقة

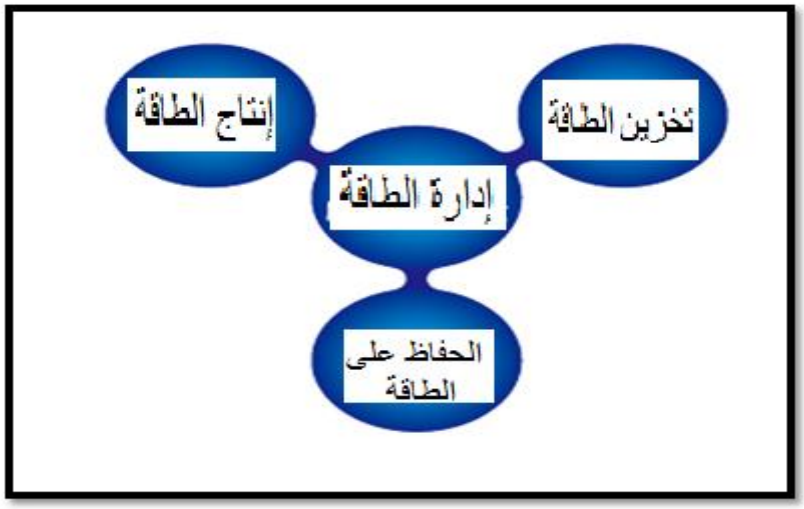

Source : Town services, Energy, (Accessed : 23/08/2017), link : http://fujisawasst.com/EN/service/energy.html

سيكون هذا المنزل مريحًا وصديقًا للبيئة للعيش فيه ويتيح التحكم الأمثل في استهلاك الطاقة المنزلية أثناء استخدام الكهرباء المولدة من ضوء الشمس. يمكن للسكان الاختيار من بين جميع أنواع المنازل التي تعمل بالكهرباء والوقود، وفقًا للنوع الذي يلبي احتياجات الطاقة الخاصة بنمط حياتهم. هذه هي الطريقة التي من خلالها يمكن تحقيق "إدارة طاقة مستقلة وتكافلية"، حيث يولد الناس طاقة استخدامهم المنزلي ويستخدمونها بطريقة فعالة وذكية.[2]

-**الأمن** :يتم توفير الأمن على مستوى فضاءات المدينة عن طريق تقليص المداخل، تزويد المدينة بكاميرات المراقبة والأضواء (كما هوموضح في الشكل أدناه)، ويتم توفير الأمن على مستوى المنزل من خلال دمج وظائف في نظام الأمن العام مثل كشف التسلل، واكتشاف الحرائق، والتحذير في حالات الطوارئ.

[1]- Fujisawa SST Council, "Introducing Fujisawa Sustainable Smart Town. A town sustainably evolving through living ideas has come to life", 2017 5th edition, (Accessed : 23/08/2017), link: http://fujisawasst.com/EN/pdf/FSST-ConceptBook.pdf

[2] - Town services, Energy, (Accessed : 23/08/2017), link : http://fujisawasst.com/EN/service/energy.html

الشكل رقم(10): نظام الأمن في فوجيساوا

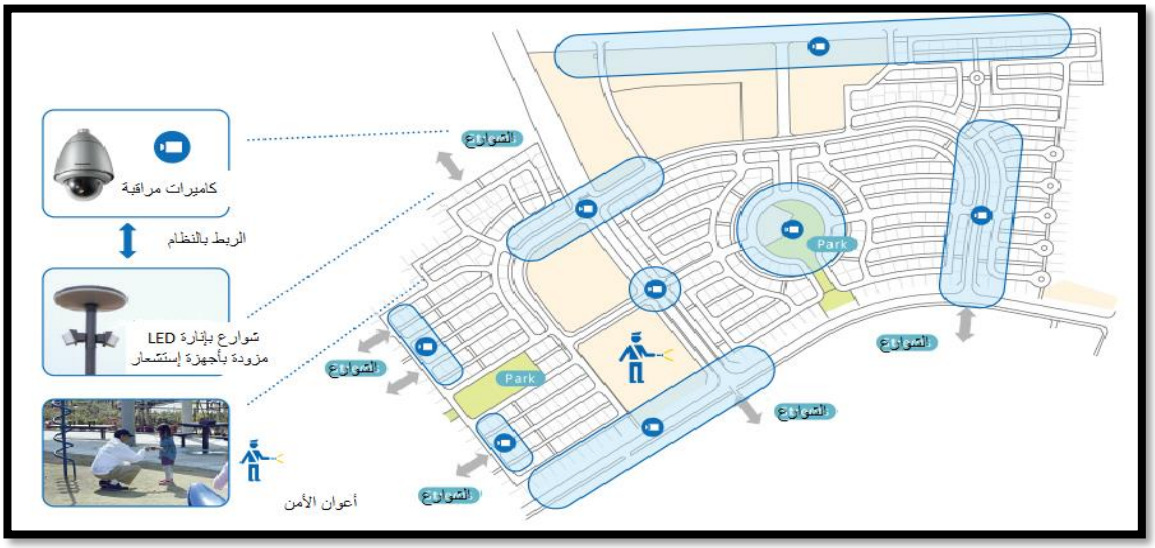

Source : Town services, security, (Accessed : 24/08/2017), link : http://fujisawasst.com/EN/service/security.html

من خلال إضافة خدمات فرق الأمن والحراسة، فإن هذه الشبكة للأنظمة والخدمات ستمكن من توفير أمن شامل ومتكامل.[1]

-**التنقل:** تتميز خدمات التنقل في Fujisawa SST بتقديم خدمة مشاركة للسيارات الكهربائية (EV) والدراجات الهوائية بمساعدة مواقع الشحن الذكية مصممة خصيصا لأغراض السكان وإحتياجاتهم، حسب الوقت المناسب من اليوم والمسافة المطلوبة والوجهة المرغوبة، وهناك خيار لتسلم السيارة المستأجرة بالقرب من منزل الإقامة. وستسمح هذه الخدمة أيضًا للمقيمين بدون سياراتهم الخاصة بتوسيع نطاق أنشطتهم ومساعدة السكان على ممارسة حياة أكثر نشاطًا وهذا مايوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(11): تسخير الطاقة الجديدة للتنقل في فوجيساوا

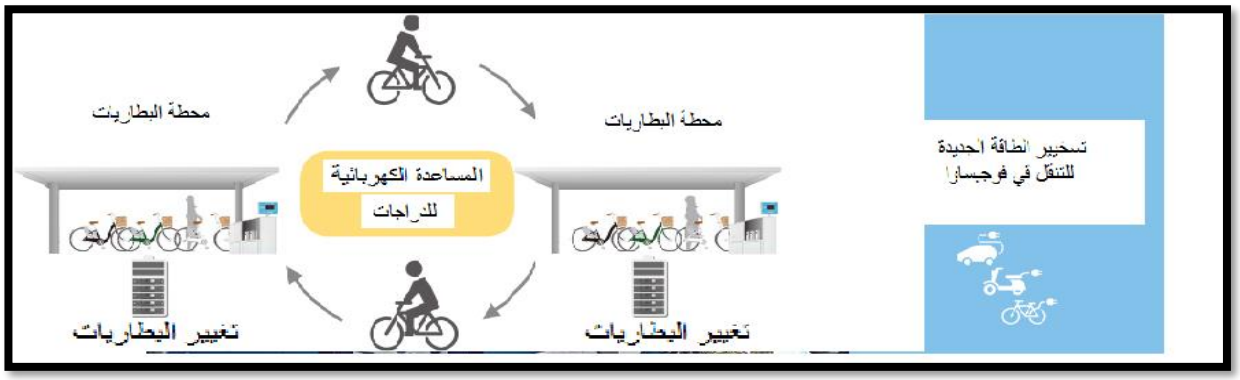

Source : Town services, Mobility, (Accessed : 24/08/2017), link : http://fujisawasst.com/EN/service/mobility.html

[1] -Town services, security, (Accessed : 24/08/2017), link : http://fujisawasst.com/EN/service/security.html

-**الصحة:** تتمثل الخدمات الصحية في تقديم رعاية شاملة محلية، وفقا لنظام يوفير الخدمات المناسبة بسلاسة تفي باحتياجات السكان، تديره الدولة هدفه توفير خدمات مرتبطة تتخطى حدود الرعاية الطبية والرعاية التمريضية ورعاية المسنين والخدمات الصيدلانية.[1]

استنادًا إلى المعلومات الصحية والمعلومات الخاصة بالمقيمين، تفحص التدابير اللازمة لتوفير الخدمات عند الحاجة وذلك بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الشكل رقم(12): المرافق المرتبطة بالرعاية الصحية في فوجيساوا

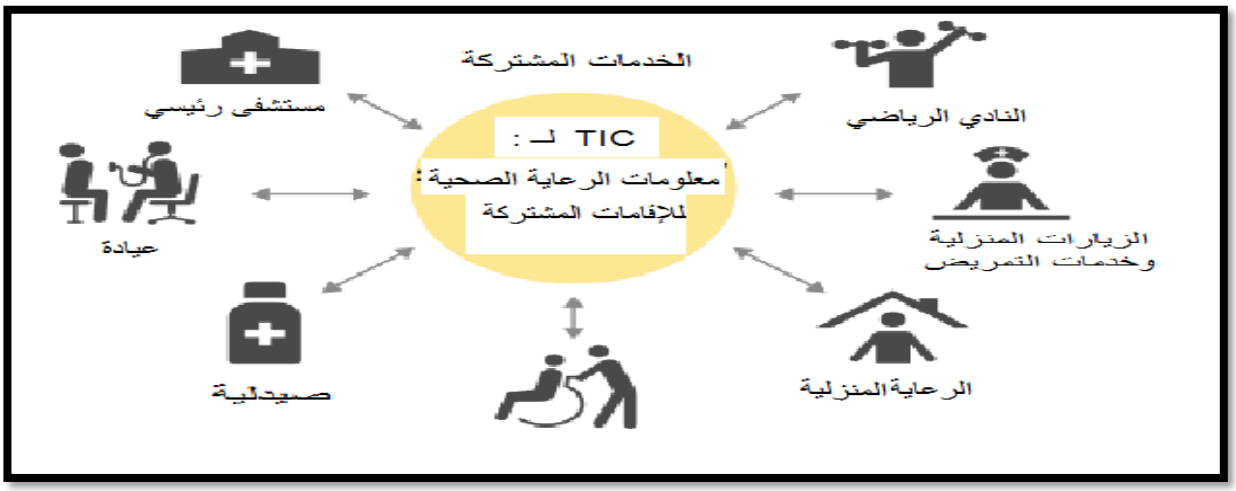

Source : Town services, wellness, (Accessed : 24/08/2017), link : http://fujisawasst.com/EN/service/healthcare.html

-**التواصل المجتمعي:** يتوفر لدي المقيمين إمكانية الوصول إلى المعلومات المحلية، مما يسمح للجميع بسهولة الإستفادة من الخدمات المقدمة عبر الشبكة المقترحة. وبفضل المنصة المجتمعية التي تحوي بوابة واحدة، تمكن أي شخص من مراقبة استهلاك الطاقة لأسرته. زيادة على الوصول إلى مجموعة من الخدمات المفيدة، بما في ذلك الخدمات المحلية، ونظام النقاط، والتحفيظات على خدمات التنقل، ومعلومات التغيير الحاصلة في المجتمع. وستحافظ لجنة فوجيساوا للدراسات الاستراتيجية على أنشطة إجتماعية حقيقية وإدارة معلومات الإسكان، سيساعد على زيادة قيمة الأصول. تتم إدارة سجلات الإسكان بشكل مناسب لضمان أفضل صيانة منزلية في ما يسمى بسجل الحياة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(13): إدارة المعلومات المجتمعية في فوجيساوا

[1] - Town services, wellness, (Accessed : 24/08/2017), link : http://fujisawasst.com/EN/service/healthcare.html

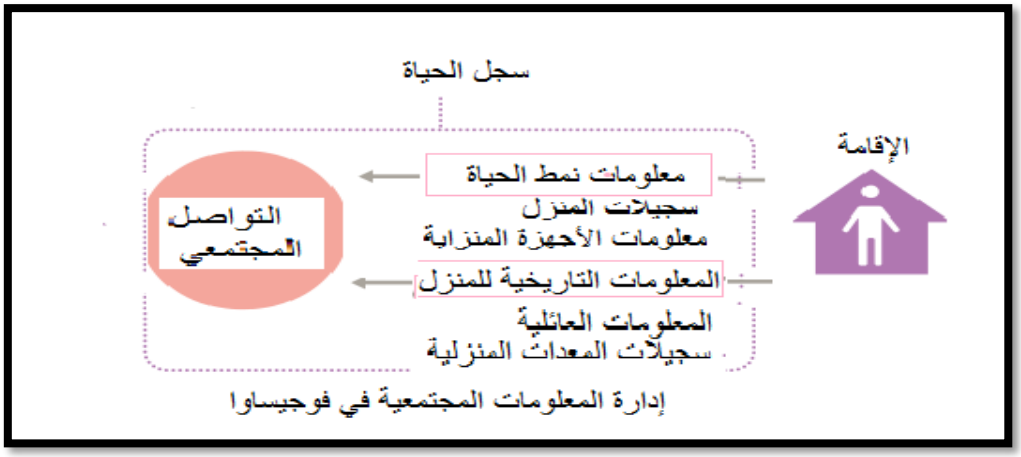

Source : Town services, Community, (Accessed : 25/08/2017), link : http://fujisawasst.com/EN/service/community.html

وتساعد المعلومات العائلية ومعلومات الأجهزة المنزلية المسجلة على تشجيع العادات الموفرة للطاقة[1].

2 – تصميم فضاءات ذكية: من خلال رؤية تمتد لمائة عام متعلقة بالأساليب المعيشية لـ 1000 محل سكني في المدينة، سيرسخ المشروع مجتمعاً يتطور على نحو مستدام من خلال تقديم خدمات وتقنيات جديدة، حيث سيتم تشييد المنازل المنفصلة بغية استيعاب 600 أسرة في المدينة، وكما تم تجهيز كل منها بنظام توليد الطاقة الشمسية ووحدات بطاريات للتخزين، وتم تصميم المنازل لكي تسمح بخلق أسلوب من أساليب الحياة القائم على" الابتكار والاستهلاك الذاتي للطاقة "من خلال(نظام إدارة الطاقة المنزلي الذكي)

الشكل رقم(14): نموذج لتصميم الفضاءات الذكية وبناء هياكل قاعدية وبنى تحتية ذكية

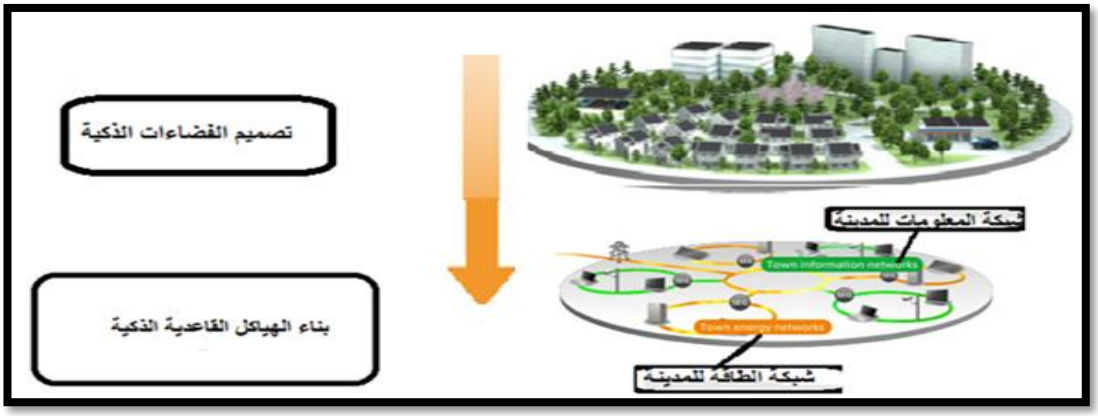

المصدر: فونو بادما، "المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا التابعة لباناسونيك: مدينة تتطور على نحو مستدام من خلال الأفكار الابداعية"، مجلة المدن الإلكترونية، العدد: 8، (2014)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2016/10/07، الرابط: http://www.envirocitiesmag.com/articles/issue-8/Art8.pdf

[1] -Town services, Community, (Accessed : 25/08/2017), link : http://fujisawasst.com/EN/service/community.html

3- بناء هياكل قاعدية وبنى تحتية ذكية: سيتمكن جميع المقيمين في المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا من البدء في الاستمتاع، بأسلوب الحياة الذكي والصديق للبيئة، الذي يرتكز على الاستخدام الأمثل والمستقر لمصادر الطاقة المتجددة، وتعد الغاية من وراء بناء المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا إمكانية تحقيق الإدارة المستقلة والمتكافلة للطاقة، الأمر الذي يهدف إلى الوصول للحد الأقصى من توفير الطاقة عن طريق بناء منازل ذكية رفيعة المستوى مصممة لتعزيز الابتكار الذاتي وتصميم هياكل قاعدية ذكية أو بنى تحتية مستدامة تربطها بشكبة طاقوية خاصة بالمدينة، بالإضافة إلى شبكة المعلومات التي ستتيح الاستجابة المرنة للتغيرات التي تطرأ على بيئة إمداد الطاقة وفي أسلوب حياة الأفراد وتساعد على التأقلم مع طريقة استخدام الطاقة في المستقبل.[1]

لقد تم اعتماد المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا بوصفها" مشروع نموذجي لتعزيز الحد من غاز ثاني أكسيد الكربون في" المنازل والمباني "من قبل وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة اليابانية، ولذلك تم اختيار المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا وهو المشروع الذي يهدف إلى تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 70% وتحقيق الاستفادة من الطاقة المتجددة بنسبة 30% للمدينة بكاملها والإقتصاد في إستغلال المياه بنسبة 30% زيادة على الخطة المجتمعية المستمرة ccp بهدف الصيانة الدورية كل 03 أيام للهياكل القاعدية خلال إنجاز المشاريع وبعده، لضمان الأمن والسلامة المجتمعية[2].

ومن أجل أن يغدو مفهوم المدينة حقيقة، تم إعداد سلسلة من الأهداف والإرشادات العديدة للمساعدة في إنعاش أنشطة المقيمين، كما تم تشييد هياكل المدينة بخدمات خمس نجوم. وتم ربط الهياكل وخدمات الأنشطة الذكية والصديقة للبيئة بجميع الأفراد المتواجدون في المدينة.

من أجل جلب الطاقة للحياة على مدار المائة عام القادمة وما بعدها، سيتم بناء منازل مخططة ومرافق تجارية وصحية وترفيهية وتعليمية، فضلاً عن الحدائق والمنتزهات وذلك بغية تطوير المدينة. على سبيل المثال، ستشتمل المنازل على نظام إدارة للطاقة، والذي يعمل على توفير حياة مريحة عن طريق ربط توليد الطاقة وتخزين الطاقة ومعدات حفظ الطاقة مع بعضهم البعض. سيوفر نظام توليد الطاقة الشمسية الخاص بكل مجمع سكني طاقة إجمالية قدرها 100 كيلو وات في المساحات العامة. ومن خلال المدينة ستستمر باناسونيك في تعزيز الإبتكار في كل مكان بالمدينة مثل مركز اللجنة، والذي سيعمل بمثابة مبنى

[1]-Fujisawa SST Council, Introducing Fujisawa Sustainable Smart Town , Op.Cit.

[2] -"فوجيساوا، المدينة الأكثر صداقة للبيئة في العالم"، شبكة أبو نواف المتعة والفائدة، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/06/09، الرابط: https://abunawaf.com/16715-فوجيساوا-،-المدينة-الأكثر-صداقة-للبيئة-في-العالم

مجهز بنظام توليد طاقة في حالات الطوارئ. وستظل مدينة فوجيساوا واحدة من المدن الجديدة حتى بعد مرور 100 عام من خلال مرافق ومعدات وخدمات معصرنة رفيعة المستوى تستند إلى أنماط الحياة الفعلية.[1]

الشكل رقم(15):إنشاء مدينة حيث يمكن للناس العيش لأكثر من 100 عام

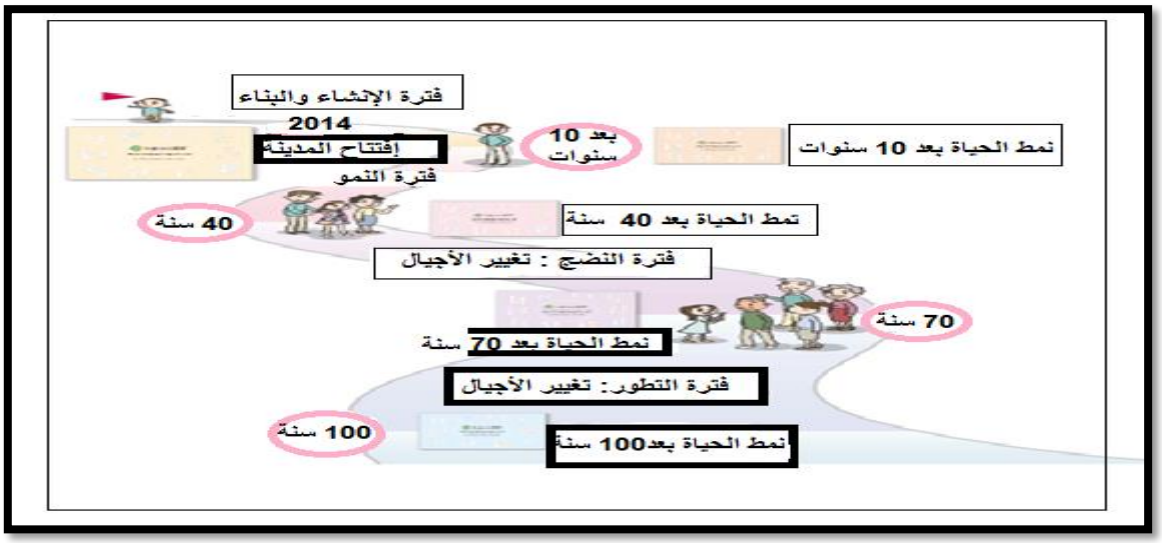

source: Sustainable smart lifestyles, (Accessed : 18/07/2017), link : http://fujisawasst.com/EN/sslife/

عقب افتتاح المدينة، سيتم تطورها لمدة 30 عاماً، ثم تكون صالحة لمدة 30 عاماً، ثم يغدق عليها مزيد من التطور لمدة 30 عاماً أخرى. وضعت المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا رؤية تمتد لمائة عام، وهي فترة تتيح لثلاثة أجيال أن ينعموا بحياة مزدهرة. من خلال الجمع بين عناصر ثابتة ومتغيرة، وقد تم تشييد المدينة باعتبارها مدينة مستدامة، حيث ستظل أنماط الحياة البيئية والذكية في وضع الازدهار.[2] بفضل مجموعة من العوامل نذكر منها: [3]

- ✓ الإهتمام المتزايد بالأنشطة التطوعية وزيادة عدد المنظمات غير الربحية؛
- ✓ زيادة الأنشطة المجتمعية للمواطنين كقوة لدعم وإثراء المجتمعات في المدينة.

[1] - فونو بادما، مرجع سابق.

[2]–أحمد الخضر،"المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا تتجه لتنفيذ عمليات كاملة قرب طوكيو"، ديسمبر 2014، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/07/12، الرابط: https://aitnews.com/2014/12/04/المدينة-الذكية-المستدامة-فوجيساوا-تت

[3] -The City of Fujisawa, "GLOBAL VISION FUJISAWA": Guidelines to promote the internationalization of Fujisawa, (Accessed : 11/09/2017), link : https://www.city.fujisawa.kanagawa.jp/jinkendanjyo/kyoiku/bunka/toshikoryu/shimai/documents/visionenglish.pdf

تحقيق مجتمع متعدد الثقافات بمساهمة الحكومات المحلية الجديدة، التي يكون فيها المواطنون وموظفو المنظمات غير الحكومية والجامعات وشركات القطاع الخاص، والمنظمات الأخرى والإدارة، تتعاون للعمل من أجل حل المشاكل.

للحفاظ على البيئة وقضايا المدينة، فإن مدينة فوجيساوا تقدم السياسات اللازمة والجهود الضرورية في المستقبل , وفقا لخمسة مبادئ أساسية هي :[1]

- ✓ التعايش متعدد الثقافات؛
- ✓ تعزيز المشاركة المجتمعية والتفاهم المتبادل؛
- ✓ دعم التعلم في أوساط الشباب؛
- ✓ دعم الصحة والرعاية وكل مايتعلق بها؛
- ✓ دعم الحياة اليومية؛
- ✓ التأهب للكوارث وودعائم الإتصالات في الكوارث.

تعد المدن الذكية هي أحد الظواهر الناشئة سريعة الانتشار، وتؤثر مرافقها وخدماتها بدرجة كبيرة على صنع السياسات ومنهجيات التخطيط الحضري، وتعد فوجيساوا نموذجا لفهم العلاقة المتبادلة بين التخطيط الحضري والمدن الذكية، إذ تعد نموذجا رائدا في تطبيق تكنولوجيا المعلومات وترشيد الطاقة وتصميم الفضاءات والبنى التحتية الذكية وكذلك تعد نموذجا لنمط العيش الذكي ويمكن إعتبارها مصدر لاستنباط مفاهيم التخطيط الحضري والحكم المحلي الرشيد المتكامل للمدن الذكية، غير أن الربط بين هذه البنى التحتية والمرافق يحتاج إلى تصميم محكم لشبكات النقل لتسهيل كل النشاطات الأخرى وهذا ماسنتطرق له في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: إسهامات الحوكمة المحلية لتحقيق النقل المستدام(مدينتي: بوغوتا، أبوظبي)

يعتبر النقل المستدام المحرك الأساسي للنمو والتكامل الإقتصادي مع إحترام البيئة في نفس الوقت، دون أن ننسى مساهماته في تسهيل تكيف المدن بين مراكزها الحضرية والريفية الخالية من الكاربون مع مراعاة السلامة والأمن البيئي، بإعتبارها جزءاً من الجهود الدولية والمحلية للحكومات الرشيدة من أجل تحقيق مدن تتمتع بشبكات نقل ذكية، وهذا ما ستبرز عنه دراستنا للنقل في كل من: بوغوتا وأبوظبي.

[1] The City of Fujisawa, "GLOBAL VISION FUJISAWA", Op. Cit.

الفرع الأول: بوغوتا (الرشادة المحلية في تنظيم النقل)

لقد أدى تزايد في درجات تلوث الهواء من جراء الإزدحام المروري والإستعمال المفرط لوسائل النقل الخاصة إلى إعادة التفكير في كيفية إيجاد سبل جديدة تضمن الصحة والسلامة البيئية في الوسط الحضري، وهذا ماسعى إليه المشاركون في مؤتمر ريو عام 1992، حيث تم تسليط الضوء على عدم استدامة نموذج النقل القائم على السيارات والذي يتسبب في 40% من إنبعاثات ثاني أكسيد الكاربون إلى غاية 2030 وقد يساهم وضع تدابير صارمة تتعلق بإستهلاك الوقود في الحد من هذه الإنبعاثات، غير أن التخطيط الحضري المتكامل لا يقلل فقط من التلوث وترشيد إستهلاك الوقود، وإنما يسهل توفير نمط جديد لحياة السكان.[1]

وهذا ما شرعت فيه مدينة بوغوتا وهي إحدى مدن كولومبيا (التي يقدر عدد سكانها بأكثر من 7.3 مليون نسمة في عام 2006) في استخدام أحد التدابير الرئيسية للعمل البلدي وهو اعتماد نظام حافلات النقل الجماعي في عام 2000 يسمى Transmilenio، وهذا النظام الجديد معروف عالمياً في دائرة الخبراء في النقل الحضري، ويُنظر إليه على أنه نموذج للنقل في البلدان النامية، لا يعتمد على نماذج مستوردة من الشمال، ويمكن تصديره إلى مدن أخرى تواجه نفس المشاكل مثل بوغوتا.[2]

حيث إبتكر عمدة بوغوتا "إنريكي بيناليوسا" عام 1998، إستراتيجية النقل المتكاملة، إنطلاقا من نظام حافلات النقل الجماعيTransmilenio ، حيث تنتقل هذه الحافلات بثلاثة أضعاف سرعة الحافلة المعتادة في مدينة نيويورك، وتحمل 36 ألف شخص في كل اتجاه في الساعة، وحوالي مليون شخص في اليوم. وقامت الحكومة بإيقاف حوالي 90 ألف شاحنة قديمة عن العمل لمعالجة الإختناق المروري في المدينة، وإمتدت خطوط هذا النظام في بوغوتا إلى 55كم[3]. وبسبب الإستراتيجيات المتبعة من قبل الحكومة المحلية الرشيدة، حيث تمكنت من تحقيق الأهداف التالية:[4] انخفاض بنسبة 32 %في مدة الرحلات، انخفاض بنسبة 40% من ملوثات الهواء، انخفاض بنسبة 93%في عدد الحوادث، وبحلول عام 2020م ستكون نسبة 85% من المدينة داخل 500 متر من شبكة النقل العام الرئيسي.

---

[1] -الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : "التصدي للأزمة العالمية وتخفيف أثار التغيير المناخ والتنمية، تقرير التجارة والتنمية"، 2009، ص. 152.

[2]-Alice Gil-Beuf, Ville durable et transport collectif : le *Transmilenio* à Bogotá, Annales de géographie 2007/5 (n° 657), P P. 533-547.

[3]- Sarah Munir, "Transport Planning: case study Bogota, Columbia", Published on Scribd, 2012.

[4]– محمد المزعي، "نظام النقل الحضري المستدام"، مشروع دبي 2011، ص. 19، تم تصفح هذا الموقع:2017/07/25، الرابط:
http://mohamedmezghani.com/images/stories/site/Speeches/1Beirut-June%20-2010-AR-ENG.pdf

الشكل رقم(16): نظام الحافلات في بوغوتا

Source : Strategy 01,"Mass Transit System by Buses Transmilenio", (Accessed: 23/08/2017), link:
https://fr.scribd.com/document/104450834/Transport-Planning-Case-Study-Bogota-Columbia

ولكن حافلات النقل السريع كانت مجرد البداية، ونظرًا لعدم الحاجة إلى السكك الحديدية المكلفة في مدينة بوغوتا، مَوَّل المبلغ المخصص لها مد 350 كم من طرق محمية خاصة بالدراجات، جرى تطويرها باستخدام استراتيجية تصميم سميت Ciclorutas، وهي شبكة طرق الدراجات، حيث دمجت هذه الاستراتيجية طرق الدراجات في تصميم يراعي الاستخدام المتباين للأراضي كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم(17): مسار الدراجات في بوغوتا

Source : Strategy 02, "Bike Path networks", (Accessed: 23/08/2017), link:
https://fr.scribd.com/document/104450834/Transport-Planning-Case-Study-Bogota-Columbia

كما وتم توصيل أحياء المدينة الرئيسة بشبكة من طرق الدراجات، ثم ربطها بشبكة ثانوية من الطرق بشبكة المدينة الرئيسة، وتدعمها شبكة ثالثة لإتمام تصميم شبكي. وفي عام 2005، تلقت بوغوتا جائزة النقل المستدام الأولى على الإطلاق من مجموعة من الخبراء والمنظمات العاملة في مجال النقل

المستدام، تقديرًا لاستغلال المدينة للمساحات العامة في منفعة المواطن، وقد شرع التصميم التكاملي في إثبات جدارته كوسيلة يتصدى بها العالم النامي للتحديات التي لا تواجهها بلدان الشمال. فهو يقدم فرصًا لدول الجنوب لتتصدر المشهد من خلال الابتكار، وباشتراك العديد من أصحاب المصلحة في هذه العملية.[1]

لقد تخطى تحدي نظام Transmilenio الجوانب الاقتصادية والحضرية والبيئية، حيث اعتبر استخدام وسائل النقل عنصرًا أساسيًا في العلاقة بالمدينة والذي يندرج ضمن نمط الحياة،[2]وبالتالي فإن دراسة التحولات في الممارسات المكانية توفر مؤشرا جيدا لمعرفة المواطنين الحضريين والأراضي الحضرية. وقد أصبحت بوغوتا مهتمة بمسألة تحولات الممارسات بالفضاءات بعد إنشاء ترانسميلينيو، مع التركيز بشكل خاص على حالة وسط المدينة التقليدي.

فسياسات التخطيط والتسيير للنقل الحضري ملقات على عاتق الحكومة المركزية والسلطات البلدية على حد سواء، فتهتم الأولى برسم السياسات العامة والأمن والتنسيق بين المؤسسات الوطنية والبلدية، مع تحمل جزء من التمويل مانسبته 22%، من الميزانية الكلية للمدينة وهي مسؤولة أيضا عن تعزيز مشاركة القطاع الخاص، في إنشاء وتسيير وصيانة الهياكل القاعدية وفقا لإجراء المناقصات.

بينما تهنم السلطات البلدية بالتخطيط والتنمية الحضرية عن طريق تحديد الإحتياجات من الهياكل القاعدية الضرورية، والبحث عن سبل التمويل فهي مسؤولة عن إنشاء وتسيير وصيانة الهياكل القاعدية، زيادة على تمويلها.[3]

وبالتالي فإن استدامة التنمية الحضرية في بوغوتا تعتمد أكثر من أي وقت مضى على وجود صلة وثيقة بين تخطيط النقل والتخطيط الحضري، والحوكمة الحضرية وهذا ماسعت إليه السلطات المحلية لبوغوتا في المؤتمر العالمي للمسيرين المحليين والإقليميين، بمساهمة المدن والحكومات المحلية المتحدة المنعقد في 12-15 أكتوبر 2016، بعنوان: "إلتزام بوغوتا وأجندة الأعمال"، تناول فيه الحاضرون محور

[1] -Busby Perkins and Will and Stantec Consulting, " *Roadmap for the integrated design process*", (2007).

[2]- Kaufmann V, "*Mobilité quotidienne et dynamiques urbaines – la question du report modal",* Lausanne, Presses polytechniques et universitaires romandes, 2000.

[3] -Paula Negron, "Le TransMilenio de Bogota : un outil de lutte à la povreté ?", Travail dérigé, Rédigé par Jean François Martel Castonguay, dans le cadre de la matrise en urbanisme, Institut d'urbanisme, Faculté d'aménagement Université de Montril, 17/09/2012, P. 29.

أساسي يخص النطاق الداخلي ويتمحور حول إرساء نظام جديد للحوكمة متعدد المستويات، يشمل نقطتين أساسيتين: [1]

1- تجديد الأطر المؤسساتية لتعزيز الحوكمة المشتركة اللامركزية الفعالة: إن أهداف التنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة واتفاقية باريس لا يمكن أن تتحقق إلا في حالة تزويد الحكومات المحلية والإقليمية بالقدرات السياسية والإدارية بتطبيق اللامركزية السياسية والإدارية الجبائية الكافية، مثل تطبيق:

• الاعتراف بالإستقلالية الذاتية المحلية والإقليمية وحمايتها في القانون الوطني والدولي؛

• إنشاء نظام فعال للحوكمة متعددة المستويات، يحترم مبدأ التبعية ويعترف بالترابط بين المستويات المختلفة للحكومة؛

• ضمان بيئة مواتية للحكومات المحلية والإقليمية بحيث يمكن تطوير مبادراتهم الخاصة والتجديد و الاستفادة من مواردهم وإمكانات تموقعهم وسكانهم؛

• ضمان السلطات المحلية والإقليمية حرية تنظيم وتخطيط وتمويل تسليم الخدمات العامة؛

• إعادة تأكيد وتطبيق المبادئ التوجيهية للإتفاقات الدولية بشأن اللامركزية والوصول إلى الخدمات الأساسية للجميع، التي اعتمدها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في 2007 و2009، كأعمدة لإطار الحوكمة متعددة المستويات.

2-بناء سياسات حضرية إقليمية وطنية، متماسكة ومندمجة، ذات صلة بالحكومات المحلية تتضمن:

• إدراج السياسات الحضرية والإقليمية في قمة الأولويات الوطنية؛

• تسهيل التنسيق المنتظم بين الوزارات والوكالات الحكومية وممثلي الحكومات المحلية والإقليمية (من خلال المنظمات التمثيلية)، المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

• تطوير الدور القيادي للحكومات المحلية والإقليمية في تحديد السياسات التنمية الإقليمية، ودعم الجميع لا سيما الأقاليم والمدن ذات القدرات محدودة؛

• ضمان التنسيق بين الخطط الاستراتيجية للبنية التحتية والخطط الإقليمية، وتحسين التصميم والتمويل المشترك.

[1] -Citiés et gouvernement locaux Unis, "L'ENGAGEMENT DE BOGOTA ET L'AGENDA D'ACTION", 5éme Congrés de CGLU sommet mondial des dirigiants locaux et regionaux, (Bogota, 12-15 October, 2016), P. 09.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال الإدارة الحضرية، إلا أن المشاريع الحضرية الحالية لديها العديد من التناقضات ... لا يزال يتعين على بوغوتا مواجهة العديد من التحديات ولعل مدينة أبوظبي تجاوزت البعض منها، من خلال نظام النقل الذكي الذي أدرجناه في العنصر الموالي.

الفرع الثاني: أبوظبي (النقل الذكي)

تعتبر إمارة أبوظبي العاصمة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وأكبر الإمارات السبع مساحة. وتقع الإمارة على الحدود مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والخليج العربي، وتضم 200 جزيرة ويبلغ طول شريطها الساحلي 700 كيلومترا، تبلغ مساحتها 67340 كم مربع (تمثل 87٪ من المساحة الكلية لدولة الإمارات).[1]

تنقسم إمارة أبوظبي إلى ثلاث مناطق إدارية وهي مدينة أبوظبي والمنطقة الشرقية وكبرى مدنها مدينة العين، المنطقة الغربية ومدينة زايد. ويرأس هذه المناطق ممثل الحاكم وتدار بواسطة البلديات الثلاث وهي بلدية مدينة أبوظبي وبلدية مدينة العين وبلدية المنطقة الغربية والتي تتولى مسؤولية تخطيط هذه المدن وتطوير بنيتها التحتية. وتعد دائرة الشؤون البلدية الجهة التنظيمية التي تشرف على أعمال مجالس البلديات الثلاث وإداراتها.

تحتل إمارة أبوظبي موقعاً استراتيجياً على مفترق الطرق بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا، آسيا، المحيط الهادئ، إفريقيا وأمريكا الشمالية، مما يتيح سرعة الوصول إلى الأسواق والموارد الهامة. وتتباهى الإمارة بوجود شبكة مواصلات برية وجوية ممتازة ومتنامية مما يساعدها على الاتصال بشكل فعّال مع بقية أنحاء البلاد ومختلف دول العالم. تعتبر أبوظبي وجهة آمنة ونظيفة وخالية من الجرائم تقريباً مما يساعد الشركات على الارتقاء بأعمالها.[2]

تحرص دائرة الشؤون البلدية والنقل في أبوظبي على توفير أحسن الخدمات للسكان والسياح من أجل تسهيل عملية التنقل بسلاسة وأمان، وتتنوع وسائل التنقل ما بين سيارات الأجرة بأنواعها والحافلات العامة في مدينة أبوظبي وضواحيها.[3]

[1]–حكومة أبوظبي الرقمية، "حقائق وأرقام"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/25، الرابط:
https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/abu-dhabi-emirate/abu-dhabi-emirate-facts-and-figures

[2]–حكومة أبوظبي الرقمية، "نظام الحكم في إمارة أبو ظبي"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/25، الرابط:
https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/abu-dhabi-emirate/government/government-structure-and-system

[3]–حكومة أبوظبي الرقمية، " التنقل في أبوظبي"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/25، الرابط:
https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/homepage/vehicles-and-transport/public-transport/getting-around-in-abu-dhabi

تأسست دائرة النقل عام 2006 بهدف تغطية متطلبات قطاع النقل بمختلف جوانبه من قبل جهة واحدة وضمان تنسيق كافة جوانب التخطيط لسياسات النقل في أبوظبي وتطويرها بالتعاون مع أصحاب المصالح المحليين والدوليين، وفي عام2008 تم إصدار القانون رقم 5 الذي كُلفت دائرة النقل بموجبه بلعب دور أكبر وتحمل مسؤوليات أوسع، حسب قطاعاتها كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(18): الهيكل التنظيمي لدائرة النقل بأبوظبي

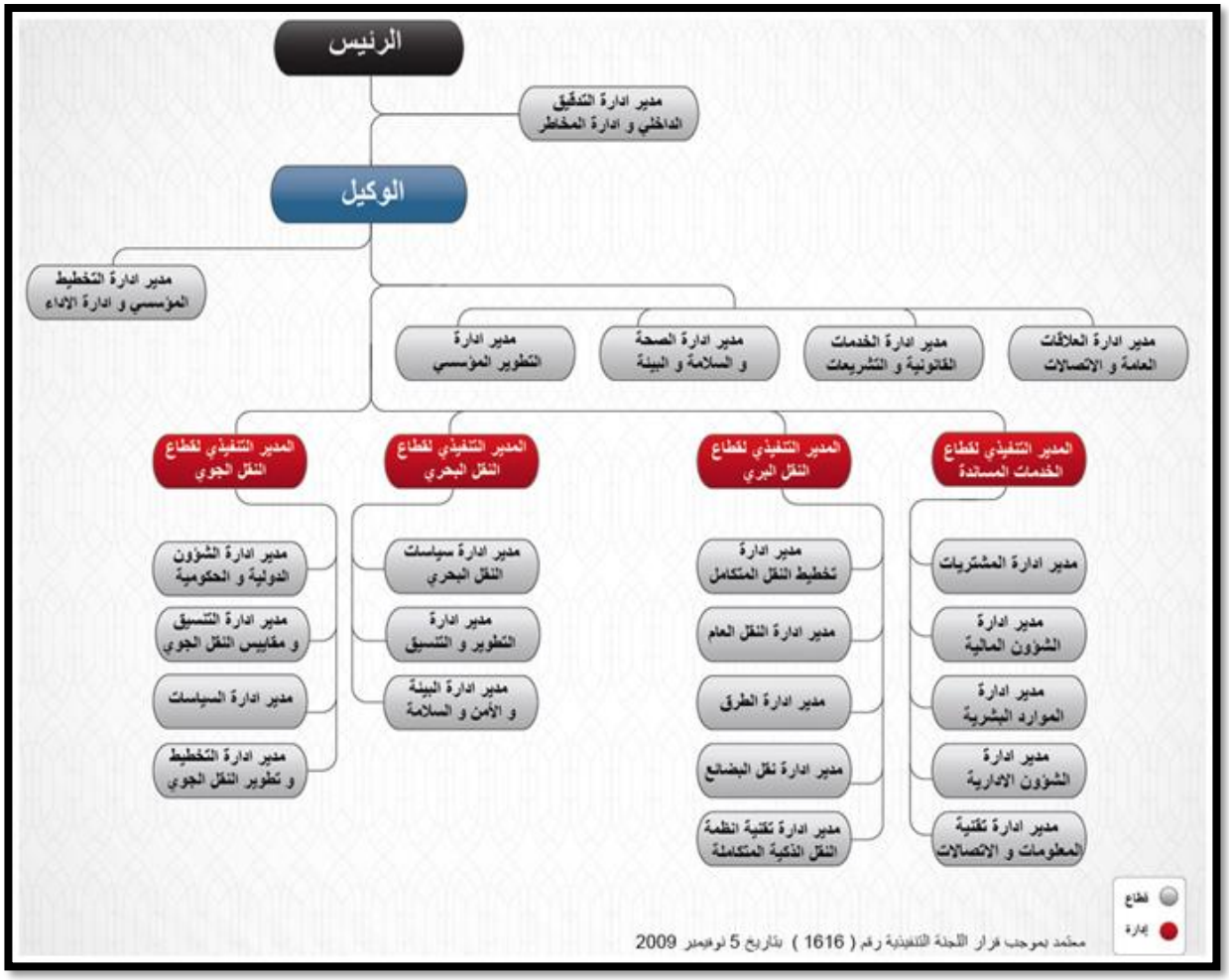

المصدر: دائرة النقل، "الهيكل التنظيمي"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/26، الرابط:
https://dot.abudhabi.ae/ar/info/Organization_Structure

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نظام النقل الحالي في أبوظبي ينقسم إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي: قطاع النقل البري وقطاع النقل الجوي وقطاع النقل البحري، وقد تم استحداث هيكل تنظيمي ملائم لدائرة النقل يعمل على ترسيخ نظام نقل يتمتع بأعلى درجات الفاعلية والكفاءة الممكنة، وسمح ذلك بتحقيق مايلي:[1]

[1]–دائرة النقل،"نقل اليوم. تحويل الغد، ننقل اليوم لنغير المستقبل،إجتماعيا، إقتصاديا، بيئيا"، تقرير الإستدامة لعام 2013، 2014، ص. 04، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط:

الجدول رقم(03):أبرز ملامح أداء دائرة النقل لعام 2013

أبرز ملامح أداء دائرة النقل لعام 2013	
أجرت 19 جلسة توعية بالإستدامة لموظفي دائرة النقل في كل الإدارات	نسبة توطين بلغت 63,3%
استكملت 214746 معاملة تخص العملاء في مراكز رعاية العملاء التابعة لدائرة النقل	54629ساعة تدريب للموظفين
53000000 راكب في الحافلات	115 مسارا للحافلات قيد التشغيل
توسع خدمات "مواقف" إلى 56 قطاعا	99809 مساحات انتظار تتولى "مواقف" تشغيلها
16750073 راكبا جوي	153132 راكبا في العبارات
مناولة 706884 طنا من الشحنات في مطارات أبوظبي	التعامل مع 9522325 طنا من الشحنات في موانئ أبو ظبي
96819 راكبا في الحافلات	66163815 راكبا لسيارات الأجرة
إجراء منتدى إدارة حركة النقل	عدم وقوع أي حوادث سلامة في دائرة النقل
استحداث نظام تسجيل المركبات المائية الشخصية	تطبيق أنظمة لتحقيق نقل مدرسي أكثر سلامة

المصدر: دائرة النقل،"نقل اليوم. تحويل الغد، ننقل اليوم لنغير المستقبل،إجتماعيا، إقتصاديا، بيئيا"، تقرير الإستدامة لعام 2013، 2014، ص. 04، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط:
https://130868541646249984susar.pdf

لتحقيق رؤية أبوظبي 2030 تبنت دائرة النقل سياسة الاستدامة بشكل عام في أوت 2011 وتم تطبيقها رسميا في عام 2016، وتمثل في إنشاء نظام نقل متكامل ومتعدد الوسائل، ويبين إطار عمل المحصلات الثلاث للمدينة.[1]كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(19): إطار عمل الإستدامة

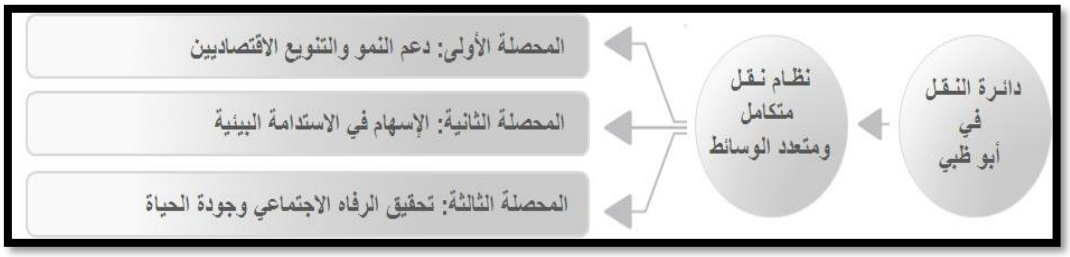

المصدر: دائرة النقل، "سياسة الإستدامة وآلية التطبيق"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط:
https://dot.abudhabi.ae/ar/info/policy_and_approach

---

https://130868541646249984susar.pdf

[1]–دائرة النقل، "سياسة الإستدامة وآلية التطبيق"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط:
https://dot.abudhabi.ae/ar/info/policy_and_approach

ومن خلال تحديد القضايا الأساسية بالنسبة لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين وبما يتماشى مع رؤية أبوظبي لعام2030، وهذا مايوضحه إطار نظام النقل المستدام الخاص بدائرة النقل المدرج أدناه، والذي يعتمد على محاور الاستدامة الثلاثة (الاقتصادي والبيئي والاجتماعي)، غاياتها وطموحاتها في تحقيق الاستدامة،[1]كما يبين الأنظمة اللازمة لتحقيق هذه الطموحات.

الشكل رقم(20): إطار عمل نظام النقل المستدام الخاص بدائرة النقل

المصدر: دائرة النقل، "إطار عمل نظام النقل المستدام الخاص بدائرة النقل"، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، ص. 12، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط:
www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

بغية ضمان تنفيذ فعال للاستدامة لدى دائرة النقل، شكّل رئيس الدائرة فريق عمل إدارة الاستدامة، وهو فريق ذي طابع وظيفي متداخل يتألف من عدد من موظفي دائرة النقل الممثلين للأقسام والفروع من داخل الهيكل التنظيمي. تألف فريق عمل إدارة الاستدامة في نهاية عام 2010 وحمل على عاتقه مسؤولية :[2]

–دعم الاستدامة ودمجها ضمن إستراتيجية دائرة النقل، ونظم الإدارة والعمليات؛

– الوقوف على هوية مبادرات الاستدامة ودعمها مما يسرع من تحقيق نتائج الأداء المتصل بالاستدامة؛

– التأكد من عمل أداء الاستدامة مع الأخذ في الاعتبار الهدف الرئيسي لإنشاء نظام نقل مستدام؛

[1]–دائرة النقل، "إطار عمل نظام النقل المستدام الخاص بدائرة النقل"، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط: www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

[2]–دائرة النقل، "سياسة الإستدامة وآلية التطبيق"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط:
https://dot.abudhabi.ae/ar/info/policy_and_approach

– ضمان الشفافية من جانب الدائرة بشأن أداء الاستدامة لديها واستمرارية مشاركة النتائج والتقارير مع الشركاء الاستراتيجيين.

حيث يجتمع الفريق مرة واحدة شهريا وقد التزم بالعمل سويا من أجل الوصول إلى دائرة نقل ونظام نقل أكثر استدامة لخدمة الجمهور والبيئة في أبو ظبي.

أما فيما يخص مجال التنمية واستناداً لما تشهده إمارة أبوظبي من توسعات عمرانية واقتصادية سريعة وعلى الأخص داخل مدينة أبوظبي كجزء من خطة عام2030، تلعب دائرة النقل في أبوظبي دوراً هاماً في تقييم أثر هذه التنمية على الأنظمة الحالية والمستقبلية، وينبغي على المطورين أثناء مرحلة تخطيط وتصميم أي مشروع في أبوظبي، القيام بإعداد دراسة التأثيرات المرورية أو مخطط تنظيمي للنقل بالاعتماد على حجم وموقع المشروع وذلك بالتنسيق مع دائرة النقل وباستخدام تقنية بناء النماذج والتوقع، بحيث تساعد هذه الآلية أن يصبح النقل جزءاً من تصميم كل مشروع ويتيح لدائرة النقل ما يلي:[1]

–المساهمة في تصميم وتنفيذ مشاريع التنمية الجديدة تتناسب والبنى التحتية لنظام النقل القائمة.

–إشراك أصحاب المصالح في جميع مشاريع التنمية للمساعدة على فهم الأعباء المترتبة على نظام النقل ويمكن أن نوضح مجال التركيز في: التخفيف من الإختناق المروري، السلامة والأمن، مستوى الخدمة، العائد الإقتصادي، التنظيم، الإستدامة البيئية(مجال تركيز إضافي للإستدامة)[2]. وذلك بواسطة إستعمال وسائل النقل العامة الصديقة للبيئة، المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم(21): وسائل النقل في أبوظبي

Source : https://www.dot.abudhabi.ae/en/info/Public_Transport

فيما يخص **قطاع النقل البري:** يتكون من عدة إدارات فعّالة حاليا وتعمل في تنسق مع بعضها البعض بما يتماشى مع رؤية ومهمة الدائرة المتمثلة بتوفير نظام نقل فعّال لمدينة أبو ظبي وتتمثل في:[3]

[1]–دائرة النقل، "إدارة التنمية"، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط: www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

[2]–دائرة النقل، "إطار عمل إستدامة دائرة النقل"، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط: www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

[3]–دائرة النقل، "قطاع النقل البري في إدارة النقل"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/26، الرابط: https://dot.abudhabi.ae/ar/info/Surface_Transport_Sector_in_DoT

1-إدارة الطرق: تتولى مسؤولية كافة النواحي المتعلقة بالطرق الرئيسية.

2-إدارة الشحن: إدارة نقل البضائع مسؤولة عن حوكمة وتنظيم قطاع نقل البضائع داخل مدينة أبوظبي، وهي الجهة التي تقوم بتحديد السياسات ووضع اللوائح التشريعية لتنظيم هذا القطاع.

3-إدارة المواقف: تختص بإدارة وتنظيم المواقف في مدينة أبو ظبي.

4-إدارة تخطيط النقل المتكامل: تضمن هذه الإدارة التوجيه الصحيح للاستثمار في البنية التحتية للنقل، كي تسهم بدورها في تحقيق أهداف أبو ظبي من ناحية النمو الاقتصادي وجودة الحياة والبيئة.

5-إدارة أنظمة النقل الذكية المتكاملة: مسؤولة عن تحقيق التكامل بين كافة أنظمة وسائل النقل المتعددة لضمان تلبية احتياجات السلامة والكفاءة والانسيابية في حركة التنقل والاستدامة في الإمارة.

6-إدارة النقل العام: هي إحدى الأقسام الفعالة ضمن قطاع النقل البري في دائرة النقل وهي مسؤولة عن تخطيط وتوجيه ومراقبة خدمات النقل العام المقدمة للجمهور.

السياسات المحلية الرشيدة لتحقيق إستدامة النقل في أبوظبي :تهدف دائرة النقل إلى تطبيق أفضل الممارسات العالمية في أنظمة النقل الذكية لكي تضمن أكبر فائدة لسكان مدينة أبوظبي من التقنية الحديثة، ومن أجل ترسيخ نظام نقل ذكي شرعت دائرة النقل بتنفيذ عدد من المشاريع لتكون بمثابة حجر أساس للنظام ومن بينها:[1]

-**إنشاء استراتيجية نظام النقل الذكي ITS** على مستوى الإمارة بأكملها يهدف هذا المشروع إلى وضع إستراتيجية مسبقة لنظام النقل الذكيITS ، يعمل على تمكين وتعزيز إنشاء شبكة نقل سَلِسَة.

-**نظام المعلومات الجغرافية GIS** قامت دائرة النقل في 2010 باستحداث نظام المعلومات الجغرافية GIS الخاص بالمشاريع ونشره بغرض استخدامه لجمع البيانات ذات الطبيعة المكانية وتنظيمها وتحليلها وعرضها ونشرها، إذ يهدف إرساء نظام المعلومات الجغرافية GIS الخاص بالمشاريع إلى تنفيذ تقنيات ومعايير وأساليب يمكن تبادلها واستخدامها من قبل كافة الأطراف بحيث تلبي البيانات والخدمات التي يوفرها نظام المعلومات الجغرافية GISاحتياجات العمل الأساسية لدائرة النقل بكفاءة وفعالية، ويشكل هذا النظام المحور الرئيسي لتزويد مستخدمي شبكة المواصلات بالبيانات والمعلومات الحقيقية الخاصة بالنقل كجزء من نظام النقل الذكيITS .

-**الجمع الآلي للأجرة AFC** تنفيذ نظام جمع أجرة ذكي يغطي كافة وسائل المواصلات العامة في الإمارة، وقد بدأت دائرة النقل العمل بهذا النظام في عام 2010.

[1]-دائرة النقل، "نظام النقل الذكي"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط:www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

-**النظام الفوري لمعلومات الركاب RTPI** يهدف هذا النظام إلى تزويد العملاء بتوجيهات ومعلومات عن الطرق ومسارات الرحلات، للتخفيف من الاختناق المروري وذلك لأنه يعرّف السائقين بأماكن حدوث الحوادث وأزمات السير.

-**نظام إدارة المواقف:** قامت دائرة النقل بإطلاق نظام "مواقف" لإدارة المواقف في إمارة أبو ظبي بموجب قانون رقم 18 / 2009 لمعالجة ظاهرة نقص المواقف داخل المنطقة التجارية لجزيرة أبو ظي. وقد كان تجسيده في البداية كمايلي:

الشكل رقم(22): إحصائيات خدمة مواقف 2009

خدمة مواقف	
	(أكتوبر - ديسمبر) 2009
عدد المواقف المتاحة	2,474
عدد المخالفات الصادرة بشأن الوقوف الخاطئ أو الممنوع	13,881
عدد عمليات الدفع باستخدام أجهزة الدفع الالكترونية	445,764

المصدر: دائرة النقل، "خدمة مواقف"، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، ص. 12، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط: www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

يعتمد هذا البرنامج على استخدام مجموعة مختارة من أحدث التقنيات في هذا المجال مثل دفع رسوم المواقف عبر الهاتف المتحرك وبطاقات الإئتمان والبطاقات الذكية المدفوعة مقدماً. وسيتم مراقبة وإدارة البرنامج من خلال نظام إلكتروني متكامل يتم تصميمه خصيصاً لتنظيم أداء المشروع بجميع عناصره، وتقييم هذا الأداء بناءا على إنعكاساته على حركة المرور وسياسة النقل بشكل عام. وحرصاً منها على توفير خدمة بمقاييس عالمية، قامت الدائرة بتعيين شركة متخصصة في إدارة مراكز خدمة العملاء للتعامل إيجابيا مع إستفسارات مستخدمي المواقف حول البرنامج.[1]

الشكل رقم(23): خدمة المواقف في أبوظبي

[1] -دائرة النقل، "نظام إدارة المواقف"، تم تصفح هذا الموقع يوم:2017/09/19، الرابط: https://dot.abudhabi.ae/ar/info/Parking_Management

المصدر: أبوظبي، "مواقف" تفعّل نظام الرسوم في 551 موقفاً فرعياً في أبوظبي"، الإمارت اليوم، 2017، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/23، الرابط:

https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2017-06-07-1.1001871

شهد عام 2010 ارتفاعاً هائلاً في عدد مسارات الحافلات وتحسناً ملوحظاً في نوعية الحافلات في أبوظبي، وذلك مع استمرار دائرة النقل بشراء أسطول جديد من الحافلات ذات استهلاك منخفض للوقود، وقد أعلنت دائرة النقل في أبو ظبي في عام 2008 عن تدشين خدمة الحافلات العامة في أبوظبي واليوم، يقوم مكتب النقل بالحافلات في دائرة النقل في أبو ظبي بتشغيل ما يقارب 650 حافلة موزعة على ما يزيد عن 95 خدمة ساهمت في نقل ما يزيد عن خمسين مليون راكباً في مختلف أرجاء الإمارة بحلول نهاية العام 2011.[1]

لتنظيم النقل أكثر قامت حكومة أبوظبي بتعيين شركة ترانساد TransAD كجهة مستقلة مسؤولة عن مراقبة وتطوير وتنفيذ الأنظمة واللوائح داخل قطاع سيارات الأجرة، فيما تكون دائرة النقل هي الجهة المسؤولة عن تشريع الأنظمة والقوانين، وفقا لعمل مشترك بينهما لتفعيل الأنظمة الموضوعة، وللتأكد من الجودة والأمان والفاعلية، شرعت ترانساد TransADبوضع برنامج لتحديث أسطول سيارات الأجرة في عام2008، الأمر الذي بدأت تتضح نتائجه في2009، عند إدخال أسطول جديد من سيارات الأجرة ذات اللون الفضي المتوائم بصرياً وسلوكياً مع روح أبوظبي في التجديد والإبداع.[2]

الشكل رقم(24): سيارة الأجرة الصديقة للبيئة

[1]–دائرة النقل، "حافلات النقل العام"، تم تصفح هذا الموقع يوم:2017/09/19، الرابط:
https://dot.abudhabi.ae/ar/info/Bus_Transportation

[2]–دائرة النقل، "خدمات التاكسي TransAD "، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، ص. 22، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط:www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

المصدر: دائرة النقل، "خدمات التاكسي TransAD "، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، ص. 22، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط: www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

وبموجب الخطط الحالية، تم تصميم نظام المترو بغية توفير تغطية النقل لكافة أرجاء أبوظبي وربط المشاريع العمرانية المستقبلية الرئيسية مثل حي العاصمة وجزيرة السعديات وجزيرة ياس ومدينة مصدر مع بعضها البعض ومع مدينة أبوظبي. حيث ساعد هذا المشروع في التقليل من الاختناق المروري على الطرق والاستجابة للزيادة المتوقعة في عدد سكان الإمارة، وتقليل الحاجة لاستخدام السيارات الخاصة كوسيلة للنقل مما يسهم في تحقيق الاستدامة البيئية لأبوظبي.[1]

فمترو أبو ظبي هو عبارة عن شبكة خطوط مترو متكاملة بطول 131 كيلومتر تم تنفيذها طبقاً لأعلى المعايير العالمية، لربط جزيرة أبو ظبي بضواحيها الحالية والمجتمعات العمرانية المستقبلية كجزيرة السعديات وياس وشاطئ الراحة ومنطقة الأعمال المركزية الجديدة، وذلك تماشياً مع النمو السكاني والتوسع العمراني الغير مسبوقين في تاريخ إمارة أبو ظبي.[2]

وقد إهتمت دائرة النقل بأبوظبي بالمشاة حيث وضعت عام 2010 خطة شاملة لشبكة ممرات المشاة والدراجات الهوائية، وتتناولت الخطة احتياجات الإمارة من الممرات المخصصة للمشاة والدراجات الهوائية بصورة شاملة، وفقا لخطة النقل البري الشامل STMP المتمحورة حول ترويج وتشجيع السير وركوب الدراجات الهوائية الآمن في الإمارة وكما وضعت توجيهات لبرنامج دائرة النقل للمشي وركوب الدراجات بالاتفاق مع أصحاب المصالح الرئيسيين في عام2009، والأخذ برأي الخبراء ومشاركة لجنة العمل بشأن:[3]

-إقامة مشاريع المشاة على المدى القصير وعلى طول شارع المرور وكورنيش أبوظبي؛

---

[1]-دائرة النقل، "قطار مترو أبوظبي "، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، ص. 22، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط:www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

[2]-دائرة النقل، "شبكة خطوط المترو"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط: https://dot.abudhabi.ae/ar/info/Abu_Dhabi_Metro

[3]-دائرة النقل، "المشاة والدراجات الهوائية"، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، ص. 23، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/17، الرابط: www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

-إقامة جسور للمشاة وتحسينات السلامة في مختلف المواقع في منطقة العاصمة أبوظبي؛

-التخطيط وإنشاء بنية تحتية لمسارات المشاة وركوب الدرجات على طول الممرات .

ومدينة أبوظبي مثلها مثل أي مدينة بالعالم تعمل على تخفيف الإختناق المروري ففي عام 2013 بدأت دائرة النقل بتوفير خدمة "**صفْ وتنقل**[1]" في منطقة الخبيرة، في شراكة مع عدد من المؤسسات العامة والخاصة الكائنة في الحي التجاري المركزي. وقد خصصت دائرة النقل 500 مساحة انتظار، في حين وفرت المؤسسات الشريكة حافلات مكوكية للموظفين من منطقة الإنتظار حتى مكاتبهم.

الشكل رقم(25): خدمة صف وتنقل

المصدر: دائرة النقل، "خدمة صف وتنقل"، وسائل النقل العام، تم تصفح هذا الموقع يوم:2017/09/13، الرابط:
https://dot.abudhabi.ae/ar/info/Park_and_Ride

وتهدف الخدمة إلى تقليل الإختناقات المرورية في الحي التجاري المركزي بزيادة معدل استقلال النقل الجماعي وخفض الطلب على الإنتظار. ويستفيد المشاركون من انخفاض الوقت الضائع في المرور والبحث عن أماكن الإنتظار، ولاسيما انخفاض تكاليف الوقود. واستنادا إلى نجاح هذه الخدمة، دشنت دائرة النقل نظاما عاما لخدمة "**صف وتنقل**" في جانفي2014، حيث تحث السائقين المتوجهين إلى الحي التجاري المركزي في أبوظبي على ترك سياراتهم في أحد أماكن الإنتظار الآمنة الواقعة في مدينة زايد الرياضية في مدخل جزيرة أبوظبي، واستقلال الحافلة المكوكية السريعة المزودة بخدمة واي فاي(WIFI)، التي تتوقف في الأماكن الإستراتيجية في الحي التجاري المركزي في أبوظبي[2].

أما قطاع النقل البحري: فيقوم بتنظيم وتخطيط وبناء نظام نقل بحري متكامل يخدم المصالح العامة، من خلال توفير وسائل نقل بحرية آمنة وفعالة تساهم في الاستقرار البيئي مدينة أبوظبي.

[1]-خدمة "صف وتنقل": من خلال هذه الخدمة، يمكن للسائقين صف سياراتهم في ساحة مواقف مؤمنة داخل مدينة زايد الرياضية والتمتع برحلة مجانية إلى مركز المدينة على متن حافلات سريعة مخصصة لهذه الخدمة. ويحصل السائق على تذاكر ركوب مجانية (واحدة للسائق بالإضافة إلى ثلاث تذاكر للركاب المصاحبين كحد أقصى) من مكتب التذاكر الموجود في الموقع، والتي تمكّن حاملها من **استخدام حافلات النقل العام داخل جزيرة أبوظبي مجاناً** ليوم كامل حسب صلاحية التذكرة.

[2]-دائرة النقل، "خدمة صف وتنقل"، وسائل النقل العام، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/13، الرابط:
https://dot.abudhabi.ae/ar/info/Park_and_Ride

ومن المهام الموكلة لهذا القطاع نذكر:[1]

-إدارة وتنظيم الممرات المائية في مدينة أبو ظبي؛

-ضمان تطبيق المعايير المحلية والدولية في النقل البحري في أبو ظبي؛

-الإشراف على مراقبة امتثال الهيئات المعنية في إمارة أبو ظبي فيما يتعلق بسياسة وتوجيهات نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة في الإمارة والرسوم الجمركية للموانئ؛

- رفع مستوى سلامة السفن ومشغِّليها وذلك من خلال التنظيم والتوعية؛

-تخفيض مستوى النفايات الناتجة عن السفن وحماية البيئة المائية؛

-تخطيط واعتماد جميع مشاريع البنية التحتية البحرية ذات الصلة؛

-اعداد وتطبيق المعايير اللازمة فيما يتعلق بالسفن وكفاءة المشغلين.

ويعتبر هذا القطاع من الحلول الحكيمة المستخدمة للتخفيف من الإختناق المروري وذلك عن طريق العبارات، ونظرا لطبيعة أبوظبي التي تتكون من 200 جزيرة فإنه من الضروري وجود عبارات وقوارب الأجرة، وجزيرة دلما مثال جيد، فهي تقع على مسافة 30 كم قبالة الشاطئ الغربي من أبوظبي ويبلغ عدد سكانها ما يقرب من 10,000 نسمة وفي الماضي كان التنقل من وإلى الجزيرة بواسطة عبارات خاصة تعمل يومياً لنقل الركاب والسيارات من ميناء مغرق. ولضيق المساحة على العبارات، كان الركاب المتنقلون بسياراتهم يتنافسون مع البضائع المشحونة على المساحة في العبارات، مما جعل التنقل المنتظم أمراً صعباً .ولحل هذه المشكلة، تم تكليف دائرة النقل بتوفير خدمات العبارات المائية الخاصة بالركاب من اليابسة إلى جزيرة دلما، وفي أواخر 2009، قامت دائرة النقل بشراء عبارتين، يميلة والغربية، اللتان بدأ استخدامهما في عام 2010 بواقع 04 رحلات يومياً من وإلى الجزيرة، مما حسن ربط الجزيرة بباقي الإمارة بصورة جوهرية بالإضافة إلى إجراء دراسة جدوى اقتصادية للنقل المائي في نفس العام، تقوم فيها بتقييم الطلب على العبارات المائية وتحديد مواقع ومسارات العبارات وقوارب الأجرة مستقبلاً، وتواصل دائرة النقل تشغيل خدمة العبارات بين جزيرة دلما والجزيرة الرئيسة، لتخدم نحو 96819 راكبًا عام

[1]-دائرة النقل، "قطاع النقل البحري في دائرة النقل"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/14، الرابط:
https://dot.abudhabi.ae/ar/info/Maritime_Sector_in_DoT

2013، وكانت التوصية الأساسية في مراجعة عام 2012 للخطة الرئيسة لقطاع النقل البحري، تشغيل عبارة بين أبوظبي مول وجزيرة الريم وجزيرة المارية[1].

وقد سبق ذلك في عام2006 ، صدور مرسوم حكومي أُعتمدت بموجبه السياسة العامة للبيئة والصحة والسلامة العامة لإمارة أبوظبي، بهدف التميز في إدارة وحماية البيئة والصحة والسلامة العامة من خلال عقد شراكات بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، وانطلاقاً من كون قسم البيئة والصحة والسلامة العامة التابع لدائرة النقل، الجهة المخولة بتطبيق هذه السياسة وتنفيذها، وسيغطي نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة العام EHSMSلدائرة النقل والقطاع عدة مجالات من بينها: انبعاثات غازات الكربون، استهلاك الطاقة، مستوى الضجيج، استهلاك المياه وسبل المحافظة عليها، النفايات، المواد الخطرة، حماية التنوع البيولوجي، الصحة والسلامة العامة[2].

أما **قطاع النقل الجوي:** يعمل على تطوير ودعم قطاع الطيران في أبو ظبي للوصول إلى صناعة طيران مدني متوافق مع المعايير والممارسات الدولية، ويسعى إلى توفير وسائل نقل جوية فعالة تساهم في النمو الاقتصادي ورفاهية الحياة والإستدامة البيئية لمدينة أبو ظبي. ومهمته تنظيم وتخطيط وتطوير نظام نقل جوي فعال ومتكامل يخدم المصلحة العامة من خلال وضع اللوائح التنظيمية الإقتصادية الفعَّالة، وربط المدينة بباقي دول العالم وفقا للمعايير الدولية مما يجعل من هذا القطاع آمناً وصديقاً للبيئة .

ومن مسؤوليات هذا القطاع نذكر: [3]

– زيادة الوجهات الجوية من وإلى أبو ظبي لربطها مع باقي دول العال؛

– الإشراف على التخطيط الاستراتيجي لقطاع الطيران المدني في مدينة أبو ظبي؛

– تطوير وتعزيز البرامج التقنية المستخدمة في قطاع الطيران لمراقبة وتقييم الأداء بفعالية ودقة؛

– دعم النمو المستدام لقطاع الطيران بالتعاون والتنسيق الفعال مع الهيئة العامة للطيران المدني وغيرها من الشركاء.

[1]–دائرة النقل، "خدمات العبارات"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/17، الرابط:
https://dot.abudhabi.ae/ar/info/Ferry_Services

[2] -دائرة النقل، "نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة العامة "، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، ص. 40، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/18، الرابط:www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

[3] –دائرة النقل، "قطاع النقل الجوي في دائرة النقل"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/14، الرابط:
https://dot.abudhabi.ae/ar/info/Aviation_Sector_in_DoT

وقد سعت حكومة أبوظبي الرشيدة إلى وضع وتطبيق إجراءات تنظيمية واضحة وفعَّالة متطابقة مع أفضل الممارسات العالمية لضمان كفاءة قطاع الطيران مما يضمن تنافسية القطاع وحماية المستهلك والحفاظ على البيئة. لتحقيق ذلك، عملت هذه الإدارة على تولى مسؤولية إصدار تشريعات الطيران المدني بشكلٍ وثيقٍ مع باقي القطاعات الحكومية والمشغلين على العديد من المبادرات الخاصة بسياسات القطاع، مثل الكفاءة المالية لشركات خطوط الطيران ومراقبة الأداء وتأثير الطيران على البيئة وسياسة التنافسية والتسعير وترخيص أعمال النقل الجوي. وتواصل دائرة النقل تنفيذ عدد من الأنظمة الخاصة بقياس جودة الخدمات في المطارات وذلك في مطار أبوظبي الدولي ومطار العين الدولي. ويعتبر المسح الذي أجراه مجلس المطارات الدولي ACI أفضل مصدر للبيانات كونها لا تعتمد فقط على رأي الركاب بل على معايير محددة لقياس الأداء، ونتيجة للتركيز على جودة الخدمات المقدمة في المطارات، سجل مطار أبوظبي الدولي على مدى الثلاث سنوات الماضية زيادة منتظمة في جودة الخدمات المقدمة، كما سجل معدلات عالية في عدد من المجالات منها: نظافة المطار، التحقق من جواز السفر والهوية الشخصية، لطف وتعاون الموظفين، سهولة التنقل في المطار، كفاءة الموظفي لاستكمال إجراءات السفر.[1]

يختلف دور ومسؤوليات دائرة النقل من قطاع لآخر، كما يتغير أيضاً أصحاب المصالح الرئيسيين الذين تتعامل معهم دائرة النقل في كل قطاع وذلك من أجل تحقيق طموحاتها، وتحديد مسؤوليات كل هيئة، وبتظافر الجهود يمكن تحقيق نقل ذكي مستدام، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(26): مسؤوليات أصحاب المصالح حسب كل قطاع في مدينة أبوظبي

[1]–دائرة النقل، "نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة EHSMS وجودة الخدمات"، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، ص ص. 34–35، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/18، الرابط:
www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

	قطاع النقل البري		قطاع النقل الجوي	قطاع النقل البحري
	النقل العام	شبكة الطرق الرئيسية		
المسؤوليات	1,028 حافلة 4,934 تاكسي عبارتين مائيتين	7,764 طريق (كم) 2,474 موقف سيارات	3 مطارات 32 شركة طيران 68 وجهة سفر لخطوط الطيران	3 موانئ 90,004 راكب على متن السفن السياحية
دور دائرة النقل	دور تنظيمي وتشغيلي	دور تنظيمي وتشغيلي	دور تنظيمي	دور تنظيمي
أبرز أصحاب الشأن وفقاً للقطاع	مركز تنظيم النقل بسيارات الأجرة ترانساد (TransAD) مكتب النقل بالحافلات شركة الاتحاد للقطارات البلديات	البلديات القيادة العامة لشرطة أبوظبي	الهيئة العامة للطيران المدني (GCAA) شركات الطيران شركة مطار أبوظبي (ADAC)	شركة أبوظبي للموانئ (ADPC) الهيئة الوطنية للمواصلات (NTA) اللجنة التنفيذية للأمن البحري (MSEC) جهاز حماية المنشآت والمرافق الحيوية (CNIA)
أصحاب الشأن المشتركين بين القطاعات	الموظفون والموردون والسكان والسياح ومجلس أبوظبي للتخطيط العمراني (UPC) والمطورون وهيئة أبوظبي للسياحة (ADTA) وهيئة البيئة - أبوظبي (EAD) والمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي والمقاولون والموظفون المستعان بهم من مصادر خارجية (خارج دائرة النقل).			

المصدر: دائرة النقل، "نظام النقل في أبوظبي"، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، ص. 08، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط: www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

يعتبر النقل المستدام أمر رئيسي لضمان التنافسية والنمو طويل الأمد لمدينة أبو ظبي، لذلك، سعت دائرة النقل على تضمين مبادئ وأفضل ممارسات الاستدامة في عملياتها سعياً منها للتميز الإداري والإبداع، ويأتي هذا الجهد من خلال اتّسام الدائرة بتطبيق مستوى عالٍ من الشفافية والمساءلة والتعاون مع الشركاء وأصحاب المصالح الاستراتيجيين حسب كل قطاع .

وتتولى حكومة أبوظبي – عبر جهازها الرقابي – القيام بمهام المساءلة والمراقبة، وهو الجهاز الذي يتألف من عدد من الهيئات الحكومية والمستقلة التي تتولى تقويم ومراجعة أداء الهيئات الحكومية، بما في ذلك دائرة النقل التي ترفع تقاريرها مبا شرة إلى جهاز أبوظبي للمحاسبة(ADAA) لإخضاعها للتدقيق المالي السنوي، ومراجعات الأداء وتقويمات المخاطر، ويتولى مجلس المحاسبة مايلي:[1]

– التحقق من إدارة وتحصيل وصرف الأموال والموارد في الجهات العامة بكفاءة وفاعلية واقتصادية؛

–التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات العامة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة؛

–الارتقاء بمبادئ المحاسبة والشفافية ضمن كافة الجهات العامة وضمان عدم حدوث تضارب في المصالح فيما بينها.

وعموما لايمكن تحقيق الإستدامة بالتركيز على جانب واحد فقط، فالإنطلاقة تستوجب تهيئة تصاميم للمباني والبنى التحتية تتوافق مع أنماط الحياة الذكية، وتشمل فضاءات ذكية تعتمد على الأمن والصحة وربط شبكة الإتصالات، لتسهيل التواصل المجتمعي من أجل ترسيخ ممارسات مستدامة وتربية أجيال تفكر في مستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة عن طريق تلقين الوعي البيئي من أجل الإستدامة. غير أن إستدامة التخطيط الحضري والنقل لا تكفي لإستدامة المدن، بل ينبغي الإهتمام بجوانب أخرى كالطاقة، المياه، التغير المناخي وتدوير النفايات .....ألخ. وهذا ماسنتناوله في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: الرشادة في ترسيخ الوعي البيئي لتحقيق إستدامة المدن

بتزايد سكان المدن تتنامى الضغوط على موارد الطاقة والغذاء والمياه بصورة مطردة، وتشكل المباني تحديًا على مستوى فعالية استخدام الموارد لكونها تستأثر بنسبة 40%من استخدام الطاقة العالمي،

[1]– جهاز أبوظبي للمحاسبة ADAA، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/12، الرابط:
http://adaa.gov.ae/eng/our-universe.html

37%من انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى العالمي و12 %من حجم استخدام المياه الصالحة للشرب في العالم و40%من مجاري النفايات الصلبة في البلدان المتقدمة، وذلك حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية 2012، وينتج عن عدم وجود تدابير خاصة بفعالية استخدام الموارد فيما يخص المباني، إلحاق الضرر بنمط الحياة ككل، لأن تغير المناخ هو أزمة تضرب الكل ولا يمكن حل المشكلة إلى بالعمل الجماعي وذلك بتشجيع التكنولوجيات النظيفة، وتوسيع نطاق " البالوعات " الطبيعية بغية تحقيق النظافة من التلوث من خلال امتصاصها للغازات المنبعثة إلى الغلاف الجوي. وعلينا حماية الحياة البشرية والموارد الإيكولوجية بالبحث على آليات صديقة للبيئة، خاصة ما يتعلق بالطاقة البديلة وترشيد إستهلاك المياه وكذلك إستعلال النفايات، وهذا تحديا كبير يهدد بإهدار ثروات الأجيال القادمة.

هذا ما سعت لتحقيقه مجموعة كبيرة من الدول وحكوماتها المحلية فيما يخص الطاقة والمياه وكذلك الصرف الصحي والتأقلم مع التغير المناخي، وسنتطرق لبعض هذه النجارب فيما يلي:

المطلب الأول: إرساء طاقة صديقة للبيئة (مدينتي: طوكيو، دبي)

تعتبر الطاقة المتجددة طاقة غير ناضبة، غير ضارة ومتوفرة في الطبيعة ومتجدّدة باستمرار، وتستمد من: الرياح والمياه والشمس وحركة الأمواج، وتختلف عن مصادر الطاقة الأخرى مثل الوقود الأحفوري والنووي والبترول ومشتقاته، وما تسببه هذة الإخيرة من إضرار بالطبيعة وحياة الكائنات .

ولإظهار مساعي بعض المدن لتحقيق إستدامة الطاقة نعرض نموذجي طوكيو ودبي في ترشيد الطاقة.

الفرع الأول: نموذج طوكيو لتفعيل الطاقة المتجددة

تعد اليابان من بين البلدان التي نجحت خلال عشرية (1970_1980) في تخفيض نسبة انبعاث الكربون بنسبة 60%، فقد حققت تطورات إيجابية من خلال تحسين جودة المياه. نتيجة للإجراءات الحكومية الصارمة ومن خلال التفاوض بين أرباب المؤسسات الصناعية وممثلي الأحياء السكنية، لتحديد وتعريف الحلول التي تتناسب مع المتطلبات المحلية المتنوعة، حيث بلغت عدد الاتفاقيات التي يتم حاليا تطبيقها أزيد من 28000 إتفاقية، يبرمها ويديرها نظام الحكم المحلي في اليابان الذي يتكون من المحافظات والبلديات وهي بدورها تشكل المقاطعات. تعتبر كل من المقاطعات والبلديات هيئات عامة محلية متساوية وتتعاون مع الإدارة المحلية حسب نصيبها من الواجبات، تعد المقاطعات سلطات إقليمية تضم البلديات، وهي مسؤولة عن الإدارة الإقليمية الأوسع. تتكون اليابان من 47 مقاطعة، وتعد طوكيو واحدة من هذه السلطات الإقليمية وتعد البلديات كيانات عامة محلية لها علاقة قوية ومباشرة مع السكان المحليين وتتولى الأمور المتعلقة مباشرة بالسكان. تحتوي مدينة طوكيو على 39 بلدية، 26 بلدة، 5 مدن

و8 قرى. تعمل الحكومة والبلديات الفردية على قدم المساواة في أداء مهام كل منهما، الأولى تتعامل مع العمل الإداري الأوسع والثانية توفر خدمات أقرب إلى الحياة اليومية للسكان المحليين، بتكامل وسهر على تحقيقه.[1]

تتمثل السلطة التشريعية في المجلس المحلي للعاصمة طوكيو الذي يعد الجهاز الرسمي لصنع القرار في طوكيو العاصمة، ويتكون من 127 عضوا ينتخبون مباشرة من قبل مواطني طوكيو لفترة ولاية مدتها اربع سنوات، ولديه سلطة سن وتعديل وإلغاء المراسيم الحكومية، والموافقة على الميزانية والتصديق عليها، وإنتخاب أعضاء لجنة إدارة الانتخابات وغيرها من الهيئات. بالإضافة إلى ذلك من مهام المجلس الموافقة على التعيينات ووخاصة المهمة منها، والتي يقوم بها المحافظ مثل تعيينات نائب المحافظ أو أعضاء اللجنة الإدارية، ومن صلاحياته أيضا التحقيق والرقابة على جميع أعمال الحكومة المحلية، عن طريق إنشاء لجاناً للدراسة والمناقشة المتخصصة. وتنقسم إلى لجان دائمة ولجان خاصة. يتم انتخاب رئيس المجلس من بين أعضائها، يقوم بتمثيلها ويرأس جلساتها ويشرف على شؤونها، ويتمتع بصلاحية تعيين وإقالة موظفيها.[2]

أما السلطة التنفيذية فتتجسد في الحاكم الذي يتم انتخابه مباشرة من قبل المواطنين، ويمثل العاصمة طوكيو، بولاية مدتها أربع سنوات، لديه السيطرة الشاملة على الشؤون الحضرية، والسلطة والمسؤولية عن إدارة العاصمة، يشرف شخصيا على مكتب البيئة التابع مباشرة له، يدير هذا المكتب ستة مصالح هي: قسم الشؤون العامة، شعبة التغير المناخي والطاقة، قسم تحسين البيئة، قسم البيئة الطبيعية، قسم إدارة الموارد المستدامة، وقسم العمليات الرئيسية، يتكفل هذا المكتب بإتخاذ تدابير لضمان بيئة صحية وآمنة وإنشاء مدينة مستدامة، تشمل تنفيذ التدابير التي تعالج قضايا تغير المناخ والكهرباء والطاقة، وتلوث الهواء والماء والتربة، والمواد الكيميائية، والنفايات، الحفاظ على البيئة الطبيعية، تقييم التأثير البيئي، حماية البيئة.[3]

يقوم بمساعدة الحاكم في التعامل مع الشؤون المتعلقة بسلطته وكالات إدارية مساعدة، تتمثل في:

[1]- Tokyo Metropolitan Government, Japan's Local Government System, , (Accessed: 20/06/2017), link: http://www.metro.tokyo.jp/english/about/structure/structure01.html

[2]- Tokyo Metropolitan Government (TMG), Organizational Structure of TMG, (Accessed: 20/06/2017), link: http://www.metro.tokyo.jp/english/about/structure/structure04.html

[3]- Tokyo Metropolitan Government (TMG), Organizational Structure of TM,.Op. Cit

نائب الحاكم وغيره من الموظفين من اللجان الإدارية، المؤسسات العامة، الشرطة / مكافحة الحرائق، مدرسوا المدارس والموظفون الإداريون .

وقد قامت حكومة طوكيو المحلية بإجراءات سياسية وقانونية عامة ووطنية، تتضمن القانون الأساسي للسيطرة على التلوث البيئي عام 1967، قانون السيطرة على تلوث الهواء (1967_1970) وقانون السيطرة على تلوث المياه عام 1970. حيث عرفت وحددت هذه القوانين المسؤوليات وقسمتها بين المستويات المتنوعة للحكومة، مؤسسات القطاع الخاص والمواطنين، وبهذا شجعت على لا مركزية الادارة البيئية، أما التفاوض حول الاتفاقيات على المستوى المحلي بين الصناعات الملوثة والسلطات المحلية والمواطنين، غالبا ما تقود إلى الوصول إلى نسبة انبعاث الغازات الملوثة بنسب أقل عن الحد المسموح به من خلال القانون، بحيث تتوافق مع الظروف المحلية، كما أنها تشجع السيطرة الذاتية من قبل المؤسسات الصناعية، وبهذا تعزز من فكرة المواطنة الجيدة للمؤسسات الخاصة.[1]

لقد أدرك العالم جليا الخطر الكبير الذي يسببه استخدام مصادر الطاقة الأخرى والشائعة وخاصة النفط والغاز الطبيعي في تلوث البيئة وتدميرها، مما يجعل الطاقة المتجددة الخيار الأفضل على الإطلاق.[2]خاصة بعد أن أغلقت غالبية المفاعلات النووية الـ 54 في البلاد بعد حادث فوكوشيما.[3]

تتوفر عدة مصادر للطاقات المتجددة والذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل مصدر وأهمها:

–طاقة المياه: تأتي الطاقة المائية من طاقة تدفق المياه أو سقوطها في حالة الشلالات أو من تلاطم الأمواج في البحار، فمن حركة الأمواج هذه تنشأ طاقة يمكن استغلالها وتحويلها إلى طاقة كهربائية، حيث تنتج الأمواج في الأحوال العادية طاقة تقدر ما بين 10 إلى 100 كيلوواط لكل متر من الشاطئ في المناطق متوسطة البعد عن خط الاستواء. كما يمكن الاستفادة من الطاقة المتولدة من حركات المد والجزر في المياه، وأخيرا يمكن أيضا الاستفادة من الفارق في درجات الحرارة بين الطبقتين العليا والسفلى من المياه التي يمكن أن يصل إلى فوق 10 درجات مئوية.[4]

–طاقة الرياح: تعتبر الطاقة المولدة من الرياح على اليابسة أكثر إقتصادا في التكلفة من الطاقة المولدة من الوقود الأحفوري، إلا أن المشكلة الأساسية في الرياح هي تقطعها فهي لا تعصف دائما حين يكون

[1]–زهير عبد الكريم، الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات (القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية، داينامیك للطباعة، 2002)، ص. 209.

[2]–محمد رأفت إسماعيل رمضان، الطاقة المتجددة (القاهرة : دار الشروق، 1988)، ص. 41.

3-Greenuniver, "Un parc éolien flottant au large de Fukushima", (Accessed : 22/05/2017), link : https://www.greenunivers.com/2012/03/un-parc-eolien-flottant-au-large-de-fukushima-72538/

[4]–عبد الله خبابة وأخرين، "تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ – دراسة حالة برنامج التحويل الطاقوي لألمانيا"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 10، جامعة سطيف، الجزائر، ص. 45.

هنالك حاجة إلى توليد الكهرباء. ويمكن معالجة هذا الأمر جزئيا عبر توزيع توربينات الرياح على منطقة جغرافية واسعة،[1]وتستطيع التوربينات كبيرة الحجم المصممة لمؤسسات إنتاج الكهرباء للاستعمال العام توليد ما بين 650 كيلوواط و1,5 ميغاواط.[2]

-**الطاقة الشمسية:** هناك تقنيتان أساسيتان لإنتاج الطاقة الشمسية. تسمى الأولى الطاقة الشمسية المركزة وتستخدم المرايا والعدسات لتركز الطاقة الشمسية حيث تستخدم على نطاق تجاري لتدوير "التربينات" وإنتاج الكهرباء. أما الطاقة الشمسية المولدة عبر الألواح الضوئية (الفوتوفولتية) فتحول أشعة الشمس مباشرة إلى كهرباء عبر استخدام الموصلات، وتستعمل هذه التقنية غالبا في تطبيقات اصغر كالاستخدام المنزلي. والطاقة السنوية الصادرة من الشمس إلى الأرض تقدر بـ8,10 [17] kWh الذي يعادل 8000 مرة الاستهلاك السنوي العالمي، والطاقة المتأتية من الشمس كبيرة ولكن العيب في استعمالها كونها ضعيفة ومتقطعة وموسمية وصعبة التخزين.[3]

لقد سعت اليابان إلى تكريس الإستدامة من خلال وضع سياسات طاقوية وطنية ومحلية بناءة، تجسدت في مجموعة من المشروعات الكبيرة والصغيرة المتعلقة بإنتاج الطاقة البديلة وتسييرها. سنتطرق لأهم هذه المشروعات المحلية وسياسات مدينة طوكيو وما تم تقديمه في هذا المجال.

1-تكريس مجتمع خالٍ من الكربون:

تبلغ مساحة مدينة طوكيو 2191 كم^2، يقطنها حوالي 13,5 مليون نسمة، تساهم في الناتج المحلي الوطني بنسبة 19,5%، قدره 94,9 تريليون مليون ين، ينشط فيها 654000 مؤسسة، وتستقبل حوالي 11,89 مليون سائح في العام، وهذا حسب إحصائيات 2015.[4]

تعتبر أكثر من نصف مساحة طوكيو مساحات خضراء أي بنسبة 50,5%(2013)، وتنتج حوالي 1,6 مليون طن من النفايات (2014)، وكما ساهمت الطاقة في 2015 بـ58,9 مليون طن بإنبعاثات CO_2. يشارك فيها مجموعة من القطاعات موضحة في الشكل التالي:

[1] -Kristen Hughes , "An Applied Local Sustainable Energy Model", SAGE Publication , USA, Vol 29 , N° 02 , (Avril 2009) , P 23 .

2-حدة فروحات، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر"، مجلة الباحث، العدد: 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، (2012)، ص. 149.

3 -Bernard Wiesenfeld, L'énergie en 2050 –nouveaux défie et faux espoirs- EDP Sciences (France : 2005), P P. 93- 94.

[4] -Gouvernement Métropolitain de TOKYO, "Cré er une ville durable", Politique environnementale de TOKYO, Aout 2017, (Accessed : 12/09/2017), link : www.metro.tokyo.jp/ENGLISH/ABOUT/.../09_creating_a_susutainable_FR.pdf

الشكل رقم(27): التوزيع القطاعي لإنبعاثات CO_2 المرتبطة بالطاقة في طوكيو

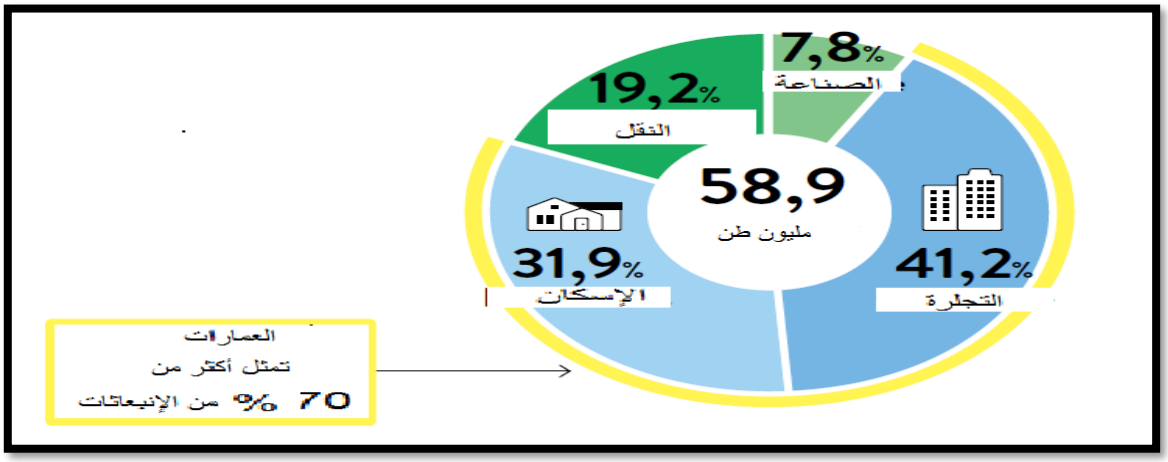

Source : climate_change_and_urban_energy, Aout 2017, P. 06, (Accessed : 12/09/2017), link : http://www.metro.tokyo.jp/english/about/environmental_policy/documents/05_climate_change_and_urban_energy.pdf

وسعيا من الحكومة المحلية لمدينة طوكيو لتقليص هذه الإنبعاثات وتماشيا مع السياسات البيئية، الدولية والوطنية والمحلية، سطرت مجموعة من الأهداف، لآفاق 2020-2030، تشمل مايلي:[1]

-توفير الإنارة لفترات طويلة، خاصة في الأماكن المفتوحة العامة، والإستفادة من الفعالية الطاقوية بإساخدام تقنية LED بنسبة 100%؛

-تقليص إستعمال الأكياس البلاستيكية إلى نسبة 0%.

هذه مايخص آفاق 2020، أما مايتعلق بآفاق 2030 فتشمل:

-تقليص إنبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 30% مقارنة بعام 2000؛

-ترشيد إستهلاك الطاقة بنسبة 38% مقارنة بعام 2000، أي بتخفيض قدره 21,5%؛

-زيادة نسبة المناطق المستهدفة لإستعمال الطاقة المتجددة بنسبة 30%؛

-زيادة محطات توزيع الغاز الطبيعي إلى 150 محطة، لتوفير الغاز لـ 200000 سيارة صديقة للبيئة.

ولتحقيق هذه الأهداف سيشارك في هذا المشروع حوالي: 50000 شخص من (2015-2030)، بعدما كانو 7400 شخص في (2015-2016).

نظرا لإرتفاع أسعار الأراضي في طوكيو جعل من الصعب تركيب مولدات طاقة كبيرة. ومع ذلك، فإن كثافة البناء في طوكيو يعطيها إمكانات كبيرة لتركيب مولدات الطاقة الشمسية، لذلك فحكومة طوكيو

[1] - 2020-2030, "Gols", (Accessed : 12/08/2017), link : http://www.metro.tokyo.jp/english/about/environmental_policy/documents/04_2030_goals.pdf

المحلية تدعم الإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي من الطاقات المتجددة، من خلال مشروعها الذي أنطلق في 2012، والمتعلق بالمعلومات المتاحة عبر الإنترنت على سجل الطاقة الشمسية لأسطح طوكيو، ونظام التعريفة وضمان إعادة الشراء. بالإضافة إلى تخفيض الأسعار عدة مرات (2012-2014).[1]

لذلك سجل إرتفاعا في إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة بحوالي 11.1 % من إجمالي استهلاك الكهرباء في طوكيو، ويرجع ذلك إلى زيادة مولدات إنتاج الطاقة الشمسية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(28): تطور عدد مولدات الطاقة الشمية في طوكيو

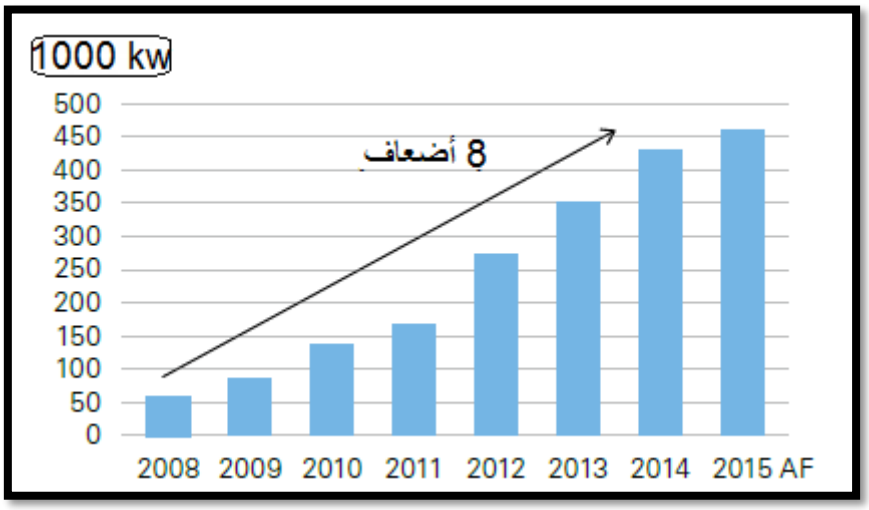

Source :Tokyo Figures, (Accessed : 12/08/2017), link: http://www.metro.tokyo.jp/english/about/environmental_policy/documents/03_tokyo_figures.pdf

يتضح من الشكل تضاعف عدد مولدات إنتاج الطاقة الشمسية سنة، 2015 بحوالي 08 أضعاف ما كانت عليه في 2008، ويفسر ذلك بنجاح مساعي الحكومة المحلية لمدينة طوكيو في تنفيذ برنامجها، الذي يفرض على المالكين الذين يبنون المباني الكبيرة تقديم "المخطط البيئي للبناء"، وكشف الغطاء عن خطوطه العريضة، ويشجع هذا البرنامج النهج الطوعي في التخطيط المعماري ويهدف إلى إنشاء سوق تثمن المباني التي تحترم البيئة. ومطابقة للمعايير التي حددتها الحكومة المحلية لطوكيو. ويقوم مالكو المباني بإجراء تقييم من ثلاثة مستويات في أربعة مجالات للاعتبارات البيئية: الاستخدام الرشيد للطاقة، الاستخدام الجيد للموارد، الحفاظ على البيئة الطبيعية والتخفيف من آثار جزيرة الحرارة.[2]

[1] -Paul Gipe, "Japan Approves Feed-in Tariffs, Renewable Energy World", 06/ 22/ 2012, (Accessed : 12/09/2017), link : https://www.renewableenergyworld.com/articles/2012/06/japan-approves-feed-in-tariffs.html

[2] - climate_change_and_urban_energy, Aout 2017, P. 06, (Accessed : 12/09/2017), link : http://www.metro.tokyo.jp/english/about/environmental_policy/documents/05_climate_change_and_urban_energy.pdf

2-تكريس مجتمع مبني على الهيدروجين:

يعتبر الهيدروجين طاقة نظيفة تنبعث منها المياه فقط أثناء استخدامه، مما يجعل منه مصدر للطاقة صديقة للبيئة، ويعد إستخدامه وسيلة مستقبلية لوضع حد للإعتماد على الوقود الأحفوري والطاقة النووية، والنظام الطاقوي المرتكز على الهدروجين، يعتبر خطوة أساسية لتحقيق مجتمع خالٍ من الكربون.

ولتحقيق هذا النظام قامت الحكومة المحلية لطوكيو بإنشاء صندوق بقيمة 40 مليار ين، لدعم الجهود التي سيتم نشرها من خلال دورة الألعاب الأولمبية وأولمبياد المعاقين في طوكيو 2020.

وذلك من خلال تعزيز استخدام السيارات والحافلات المزودة بتجهيز الهيدروجين وتقديم طلب أولي للمركبات والحافلات بدعم مالي للدولة وكذلك من الحكومة المحلية لطوكيو، لأن إرتفاع أسعارها يشكل تحديا في المستقبل القريب، فقد إنطلقت حافلتان بمحركات الهيدروجين في مارس 2017، مع أفاق توفيرحوالي 6000 سيارة و100 حافلة مع حلول عام 2020، وتهدف حكومة طوكيو إلى مضاعفة العدد لتصل السيارات مع حلول 2025 إلى 100000 سيارة، ومضاعفتها إلى200000 عام 2030.[1]

وبفضل التمويل الضخم والاستغلال الأمثل لمواقعها، ستشجع حكومة طوكيو المحلية إنتشار محطات الهيدروجين، بحيث يتم توزيعها بشكل رئيسي في وسط طوكيو، وفي المناطق التي تتمركز فيها المرافق الرياضية الأولمبية لرياضات المعاقين، وعلى طول طرق نقل الرياضيين والممثلين الرسميين، وتعتزم الحكومة إنشاء حوالي 20 محطة في 2020، و80 محطة مع حلول 202، لتصل لـ 150محطة في 2030.

وتعتزم حكومة طوكيو المحلية لإنشاء محطات الهيدروجين في القرية الأولمبية لدورة الألعاب الأولمبية طوكيو 2020 من أجل توفير الهيدروجين لتزويد السيارات والحافلات ذات الخدمة عالية المستوى (BHNS) بالهيدروجين، لتحقيق أول نظام امدادات لطاقة الهيدروجين على نطاق واسع في اليابان وجعلها نموذج لإنشاء مجتمع الهيدروجين، وتسعى حكومة طوكيو المحلية لإدخال تقنيات جديدة، بما في ذلك أنابيب الهيدروجين وخلايا الوقود من الجيل الجديد للهيدروجين.[2]

ولإنجاح ذلك قامت حكومة طوكيو المحلية في نهاية جوان 2016، بإفتتاح مؤسسة تعليمية لتعزيز نشرمعلومات حول الطاقة من الهيدروجين، هذا يشجع السكان والمرافق في طوكيو لمعرفة المزيد عن

[1] - Gouvernement Métropolitain de TOKYO. Op-Cit .p13.
[2]- Ibid.

أهمية التقنيات والأمن ومستقبل مجتمع الهيدروجين ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستغلة لمحطات الهيدروجين للحصول على النمو بتشجيع جولات للمنشأت داخل اليابان وخارجه.[1]

وسعيا من حكومة طوكيو لتنويع مصادر طاقتها، خاصة بعد فوكوشيما للتمكن من التخلص نهائيا من إستغلال الطاقة النووية بعد غلق حوالي 54 محطة نووية، بعدما حققته في محاولة إرساء مجتمع يعتمد على الهيدروجين كمصدر للطاقة، وسياستها في إستغلال أسطح المنازل لتحقيق الإستقلال الذاتي في إستغلال الطاقة، وإجبار شركات الطاقة المحلية على شراء الطاقة الفائضة بنسبة 100%، تسخير إمكانيات كبيرة لإنشاء محطات لتوليد الطاقة الشمسية بقدرات إ نتاج ضخمة نذكر أهمها:

الشكل رقم(29): محطة سولار أرك للطاقة الشمسية **و**محطة فوكوشيما لإنتاج الطاقة الشمسية

Source : https://ar.wikipedia.org/wiki/#الطاقة_الشمسية_في_اليابان/media/File:Solar_Ark.jpg

تعد محطة سولار أرك، التي يبلغ عرضها 315 متر، وارتفاعها 37 متر، تم بناؤها في عام 2002، لتصبح واحدة من أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم. بعد التحول عن سياسة الإعتماد على محطات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء عقب حادثة فوكوشيما النووية، تم الانتهاء من أول ثلاث محطات طاقة شمسية تابعة لِ TEPCO في عام 2011 و2012، وهي[2] :

- ✓ محطة أوكيشيما للطاقة الشمسية بسعة 7 ميجاوات؛
- ✓ محطة أوجيشيما للطاقة الشمسية بسعة 13 ميجاوات؛
- ✓ محطة كوميكورايما للطاقة الشمسية بسعة 10 ميجاوات.

كما تم إنشاء محطة كاجوشيما ناناتسوجيما بسعة 70 ميجاوات في محافظة كاجوشيما والتي دخلت الخدمة في نوفمبر 2013، ومحطة توشيبا بسعة 100 ميجاوات في محافظة فوكوشيما.[3]

[1] -climate_change_and_urban_energy, Op. Cit.
2 - photonics world, "Un cites solar potential as Japan scraps nuclear plan", 11/05/2011, (Accessed: 20/05/2017), link: http://optics.org/news/2/5/12
[3]- Mark Halper, "Utility-scale solar plant for Fukushima", 26/06/2012, (Accessed: 19/07/2017)., link: https://www.zdnet.com/article/utility-scale-solar-plant-for-fukushima/,

غير أن الأنظمة المثبتة على الأرض مكلفة جراء الحفر مقارنة بتركيب الألواح الشمسية على الماء، حيث لا توجد حاجة إلى أعمال الأساس المكلفة للتغلب على الزلازل بجميع المنشآت الأرضية في اليابان. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للألواح الشمسية العائمة أن تقلل من التبخر وبطء نمو الطحالب في المياه العذبة، لذلك توجهت الحكومة لتركيب الألواح الشمسية على الماء، في شكل مزارع رياح ومحطات عائمة.

3-إنشاء مزارع رياح عائمة قبالة سواحل فوكوشيما:

نشرت حكومة محافظة فوكوشيما في مارس عام 2012 نسخة معدلة عن رؤيتها حول مصادر الطاقة المتجددة، ووفقاً لهذه الوثيقة تضع المحافظة نصب عينيها توفير 100٪ من احتياجاتها من الطاقة بحلول عام 2040 من مصادر الطاقة المتجددة. وتعد الطاقة المولدة بالرياح إحدى الطرق الرئيسية لتحقيق هذا الهدف، وتكمن أولى الخطوات الهامة لهذا المشروع في اختبار مزارع الرياح العائمة.

تعد رياح البحر إجمالاً شديدة ومستمرة مما يجعلها مثالية لتوليد الطاقة بالرياح، بالإضافة إلى أن المنشآت البحرية لتوليد الطاقة من الرياح لا تولد ضجيجاً أو مشكلة تلوث ظاهرة للعيان كالتي تظهر في مزارع الرياح المنشأة على اليابسة، وبفضل تلك المزايا تتجه أنظار العديد من الدول الغربية التي تستخدم مزارع الرياح المنشأة على اليابسة لتوليد الطاقة إلى القدرة الكامنة لمزارع الرياح البحرية، وبالفعل فقد بدأ العمل بإنشائها في العديد من الأماكن.

فقد أعطت الحكومة المحلية لمدينة طوكيو لطاقة الرياح البحرية دوراً هاماً في خطط الطاقة المتجددة. فمشروع مزرعة فوكوشيما لإنتاج طاقة الرياح يحتل الريادة من بين طليعة العديد من مشاريع البناء القائمة حالياً في اليابان. فقد رصدت الحكومة 12,5 مليار/بليون ين من ثلث الميزانية الإضافية لعام 2011 لإعادة إعمار فوكوشيما. كما استعانت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة بتجمع من إحدى عشرة مؤسسة تضم كل من ماروبيني وجامعة طوكيو وميتسوبيشي للصناعات الثقيلة وشركة نيبون ستيل لتنفيذ المشروع التجريبي لمزرعة الرياح البحرية العائمة.[1]

الشكل رقم(30): مزارع رياح عائمة قبالة سواحل فوكوشيما

[1] -The japan times news, "Solar Energy Solutions - Installation Specialists", (Accessd:14/09/2017), link: https://www.japantimes.co.jp/news/2016/08/25/business/fukushima-floating-wind-farm-japans-entry-contested-sector/#.WsZChi7wbIU

المصدر: بوابتك إلى اليابان، "إنشاء مزارع رياح عائمة قبالة سواحل فوكوشيما"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/12، الرابط: https://www.nippon.com/ar/views/b01504/

حيث تواجه طموحات اليابان في قيادة تطوير توربينات الرياح العائمة منافسة شديدة من منافسيها في أوروبا – وعلى الأخص من فرنسا – حيث تضغط الشركات والحكومات على خفض التكاليف وإثبات أن التكنولوجيا يمكنها منافسة مصادر أخرى للطاقة النظيفة. فمشروع ساحل محافظة فوكوشيما. يعتبر أكبر مشروع توربيني عائم من نوعه، يتكون من توربين بقوة 2 ميجاوات وتوربين 7 ميجا وات ومحطة فرعية بطراز 5 ميجاوات، هذا المشروع الذي تم تمويله من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية، يتم تطويره من قبل كونسورتيوم مكون من 10 أعضاء بما في ذلك ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة المحدودة وشركة هيتاشي المحدودة.[1]وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 18,8 مليار/بليون ين. وفي **المرحلة الأولى** يتم خلالها بناء أول منشأة طاقة رياح بحرية بطاقة 2 ميغا واط، كما يتم فيها تقييم المنصات والتوربينات وتطوير المكونات التكنولوجية المختلفة، بما في ذلك تطوير مواد عالية الكفاءة لمقاومة التآكل، بالإضافة لوضع طرق القياس وجمع البيانات الأساسية المتعلقة بالأرصاد الجوية والمحيطات. وتهدف **المرحلة الثانية** إلى بناء وحدتين من توربينات الرياح التي تصل قدرتها الى 7 ميغا واط، والتي تعتبر من أكبر التوربينات في العالم، حيث يجري العمل على جعل تلك التقنية منتجاً تجارياً.[2]

يأتي الإبداع في هذه الفكرة من استخدام التوربينات الطافية. فمزارع الرياح البحرية في البلاد الغربية تنتصب في مياه ضحلة نسبياً، مما يسمح ببناء توربينات ثابتة القواعد على قاع المحيط. إلا أن المياه المقابلة للشواطئ اليابانية في الأماكن الأكثر ملائمةً لبناء مزارع الرياح البحرية أكثر عمقاً بخمسين متراً مما يعني أن تكلفة بناء توربينات ثابتة ستكون باهظة جداً. استخدمت الجهات المنفذة لمشروع فوكوشيما

[1]-Chisaki Watanabe, "Fukushima floating wind farm is Japan's entry into contested sector", 25/06/2016. (Accessed:19/08/2017), link: https://www.japantimes.co.jp/news/2016/08/25/business/fukushima-floating-wind-farm-japans-entry-contested-sector/#.WvRo04W5vIU

[2] -ibid.

منصات عائمة تتغير تكلفتها بشكل قليل جداً إذا تغير عمق الماء من 100 متر إلى 200 متر. حيث يتم استخدام تقنية جديدة تم البدء باختبارها في النرويج والبرتغال قبل أعوام قليلة فقط. ولذلك فسيكون هذا المشروع خطوة للأمام باتجاه بناء أول مزرعة رياح عائمة ذات مساحة كبيرة في العالم.

فقد وضعت شركة طوكيو لإنتاج الطاقة الكهربائية إنشاء طاحونات هوائية على بعد 3 كيلومترات عن ساحل تشوشي[1] في محافظة تشيبا، لاختبار توليد الطاقة الريحية في البحر. وبالرغم من تعرض اليابان للزلازل والأعاصير، إلا أنها تنوي تذليل الصعوبات التقنية التي تواجه المشروع، ونظراً لعمق البحر والمحيط باليابان وتوفر أماكن جيدة لتركيب "توربينات" هوائية، بدأت شركة طوكيو لإنتاج الطاقة الكهربائية بدراسة بناء منشآت عائمة.[2]

4-إنشاء محطات للطاقة الشمسية العائمة:

بعد كارثة فوكوشيما في مارس 2011 أصبح التفكير جديا لدى القادة اليابانيين في تفعيل برامج الطاقات المتجددة حيث صرح "كين كوياما"، مدير معهد اقتصاد الطاقة في طوكيو: أنه من الجيد تحديد رؤية طموحة للطاقة المتجددة"؛ ولكن الاعتماد على الطاقة النووية بدون تحديد كيفية خفض السعر أولاً "سيكون أمراً خطيراً"، كما يقول، مضيفاً أنه إذا جرى تغطية كل الأسطح في منطقة وسط طوكيو بالألواح الشمسية، فإن كمية الطاقة التي سيتم إنتاجها ستعادل الكمية التي ينتجها مفاعل نووي واحد. لذلك، بدأت عملاقة الإلكترونيات اليابانية، شركة كيوسيرا **(Kyocera)**، بإنشاء ما تقول أنها ستكون أكبر محطة طاقة شمسية عائمة في العالم (من حيث قدرة المحطة الإجمالية).[3]

الشكل رقم(31):أكبر محطة طاقة شمسية عائمة في العالم كيوسورا **Kyocera**

1-تشوشي : هي مدينة في محافظة تشيبا، اليابان، تطل على المحيط الهادي تأسست في 11 فبراير 1933. وهي أقصى مدينة إلى الشرق في منطقة طوكيو

2-شركات الطاقة تدرس استخدام الطاقة المتجددة "، موقع اليابان نت، تم تصفح هذا الموقع يوم 2017/07/06. الرابط : <http://www.alyaban.net/news/folder/article_20110120_01793/>

3- Natalie Shoemaker, "Japan Will Be Harvesting Its Solar Energy from Floating Mega-Structures", Bigthinkedge, (Accessed: 13/09/2017), link : **http://bigthink.com/natalie-shoemaker/japan-solar**

Source: KYOCERA TCL Solar Begins Construction on 13.7MW Floating Solar Power Plant January 21, 2016, (Accessed:23/08/2017), link: https://global.kyocera.com/news/2016/0102_knds.html

تعتبر هذه المحطة الرابعة من نوعها التي عملت عليها كيوسيرا إلى الآن، غير أنه من المتوقع أن تكون الأكثر إثارة للإعجاب من بينها جميعاً؛ حيث سيتم بناء المحطة على الخزّان الخاص بسدّ ياماكورا (Yamakura)الواقع إلى الجنوب الشرقي من العاصمة اليابانية طوكيو، وستقوم بضخ 13.7 ميغاواط من الكهرباء حال اكتمال بنائها في مارس 2018. وسيتم ربط قرابة 51,000 لوح كهرضوئي معاً لتغطية مساحة 180,000 متر مربع (44.5 فدّان تقريباً)، أي ما يعادل مساحة 18 ملعب كرة قدم. وتقول كيوسيرا إن المحطة الجديدة ستقوم بتوليد طاقة كهربائية قادرة على تزويد 4970 أسرة متوسطة الاستهلاك، كما ستقوم بإزاحة 7,411 طن من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون **(CO2)** في كل سنة من سنوات عمل المحطة (ما يعادل 19,000 برميل من النفط).[1]

[1]-KYOCERA TCL Solar Begins Construction on 13.7MW Floating Solar Power Plant January 21, 2016, (Accessed: 23/08/2017), link : https://global.kyocera.com/news/2016/0102_knds.html

الشكل رقم(32): المشاريع الأربعة التي أنشاتها كيوسيرا في اليابان

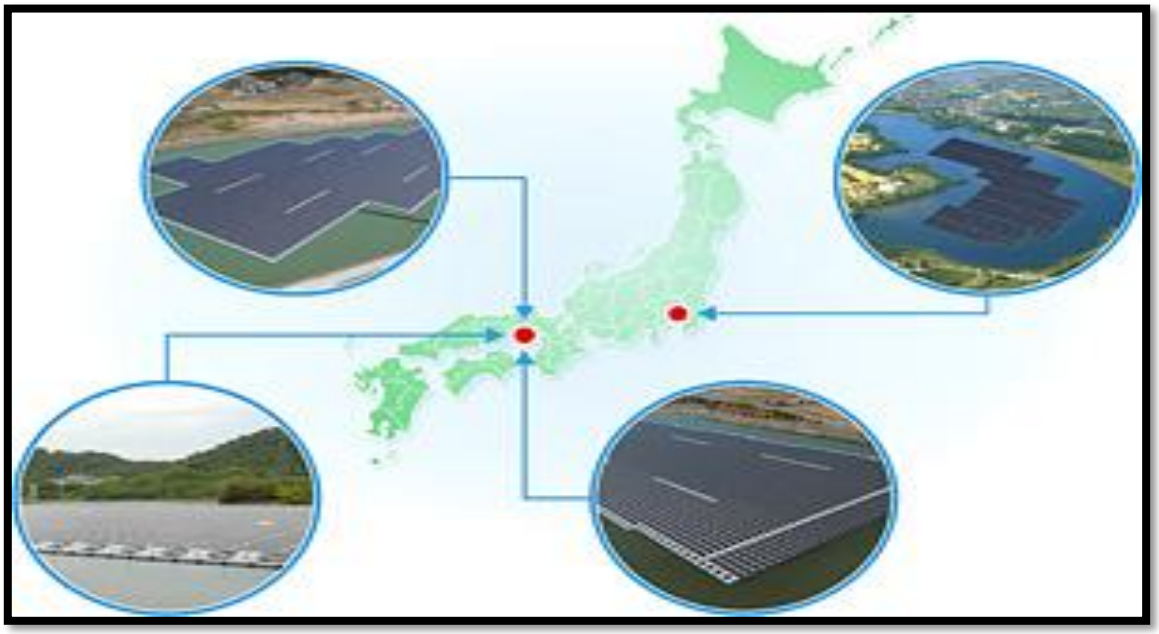

Source : KYOCERA TCL Solar Begins Construction on 13.7MW Floating Solar Power Plant January 21, 2016, (Accessed: 23/08/2017), link :

https://global.kyocera.com/news/2016/0102_knds.html

تعتبر المحطات العائمة مشاريع تهدف إلى الاستفادة من المسطحات المائية للخزانات المتوفرة بكثرة في اليابان في مجالات الزراعة والسيطرة على الفياضانات. ونظراً للقيمة العالية للأراضي الصالحة للزراعة في هذه الدولة الآسيوية، فإن وضع الألواح الشمسية على سطح الماء يبدو أمراً معقولاً، علماً بأن إجراءات بناء هذه المحطة قد بدأت منذ أكتوبر 2014، حيث تعتزم كيوسيرا التخطيط لبناء عدد من المحطات الأخرى في المستقبل القريب. والأمر الأكثر أهمية هو أن تقنية الطاقة الشمسية قد أثبتت إمكانية تطبيقها بتنوع كبير ونشرها بطرق مختلفة في جميع أنحاء العالم.[1]

حددت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة هدف البلاد من الطاقة المتجددة بنسبة 22 إلى 24 في المائة بحلول عام 2030، كجزء من التزام اليابان في مؤتمر باريس 2015 بشأن تغير المناخ للحد من غازات الدفيئة. كما أن أحدث إعلانات السياسة العامة ترى أيضاً أن الطاقة النووية تستهلك ما يصل إلى 22 في المائة من خليط الطاقة في البلاد بحلول عام 2030، مع تلبية الفحم 26 في المائة من احتياجات اليابان من الطاقة. على الرغم من استمرار الشركات اليابانية والقطاع العام في متابعة المشاريع

[1]-KYOCERA TCL Solar Begins Construction on 13.7MW Floating Solar Power Plant January 21, 2016, (Accessed: 23/08/2017), link : https://global.kyocera.com/news/2016/0102_knds.html

في أشكال أخرى من الطاقة المتجددة، إلا أن الطاقة الشمسية تبقى المفضلة في السوق. مع الألواح العائمة يمكن الحفاظ على وظائف البرك والخزانات وتعد الأنظمة العائمة أفضل حل للبيئة لخلق طاقة متجددة.

غير أنه لا تزال الكثير من المشاكل تواجه تشجيع الطاقة المتجددة، على سبيل المثال أنها أكثر كلفة من استخدام الوقود في توليد الطاقة. لكن مع تزايد استعمال الطاقة المتجددة مستقبلاً بلا شك، ستزداد مشاركة مبادرات شركات انتاج الطاقة في توليد طاقة نظيفة.[1]

لذلك تعد سياسات الحكومة المحلية في طوكيو فيما يخص الطاقة سياسة حازمة مبنية على قوانين واضحة، تتسم بلا مركزية القرار في تنويع مصادر الطاقة كما رأينا في العناصر السابقة لتعويض الطاقة النووية، عن طريق التمويل المشترك بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وبأشراك القطاعين العام والخاص سواءا في أنتاج الطاقة أو في تسييرها والحفاظ عليها.و بالجهود التوعوية والمشاركة المجتمعية، وبتكثيف نشاط البحث في مجال الطاقة بقيادة معهد طوكيو للتكنولوجيا. غير أن هناك من التجارب من أوكلت رسم سياسات الإستدامة ولا سيما السياسات الطاقوية وترشيدها للحكومة المحلية وحدها، وهذا حال مدينة دبي التي سنحاول تسليط الضوء على أهم المبادرات الرشيدة التي قامت بها في ميدان الطاقة.

الفرع الثاني: المبادرة الذكية لحكومة دبي لترشيد إستدامة الطاقة

تقع المدينة المستدامة في دبي لاند وتمتد على مساحة 460 هكتار، حيث توفر مجموعة متكاملة من المرافق الإجتماعية والمزايا البيئية، واكتملت في عام 2016، تألفت المرحلة الأولى من المشروع من 500 فيلا مقسمة إلى خمس وحدات سكنية ومسجد وروضة أطفال ومرفق متعدد الإستخدام تبلغ مساحته 15000 متر مربع ومزرعة ومرافق عامة، ومركز للفروسية. وستشمل المرحلة الثانية فندق إنديجو ومستشفى التأهيل الشامل ومدرسة دولية بالإضافة إلى مركز الماس للابداع.

1-عادل أحمد جرار، مستقبل المدينية والنمو الاقتصادي في ظل محدودية الموارد والنظم الطبيعية – مشكلات الإسكان والنقل والتلوث، مجموعة أبحاث من إعداد معهد وورلد واتش (عمان، الأردن : مركز الكتب الأردني، 2001)، ص. 16.

الشكل رقم(33): المدينة المستدامة في دبي

المصدر: كريم الجسر، "المدينة المستدامة بدبي: استشراف مدن المستقبل"، مجلة المدن المستدامة، العدد: 18، (سبتمبر 2017)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/14، الرابط:

http://www.envirocitiesmag.com/articles/sustainable_investment_for_greener_future/dubai_sustainable_city_shaping_future_cities.php

بداية، تتميز الفلل بواجهاتها الشمالية لتجنب الشمس، وتساعد الشوارع الضيقة المسماة "السكك" في زيادة نسبة الظل إلى أقصى حد ممكن، وتقلل من التعرض البدني للمخاطر؛ كما تتميز المدينة بمجموعة أخرى من مزايا التصميم الفعال والتي تتضمن العازل المتطور والطلاء العاكس للأشعة فوق البنفسجية ومكيفات الهواء الموفرة للطاقة والإضاءة التي تعمل بنظام الليد LED ونظام السخانات الشمسية لإنتاج المياه الساخنة، ويساعد كل ذلك في تخفيض استهلاك الكهرباء إلى نسبة تتجاوز 50 %مقارنة بالفلل التقليدية في دبي. تم تزويد المدينة المستدامة بألواح توليد الطاقة الشمسية بقوة 10 ميجاواط، وتثبت هذه الألواح فوق أسطح الفلل وذلك لتقليل استهلاك الكهرباء بنسبة تصل إلى 30 % سنويا، كما يساعد التكامل بين إدارة الطلب على الطاقة والألواح الشمسية فوق الأسطح في تخفيض فواتير الكهرباء إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في المباني المماثلة، وتنتج مواقف السيارات المظللة بمظلات شمسية طاقة إضافية تدعم المناطق المشتركة، بما في ذلك مصابيح الانارة في الشوارع الحيوية والشلالات المائية وأبراج الهواء (والتي تسمى بأراجيل) والمرافق العامة.[1]

[1] –كريم الجسر، "المدينة المستدامة بدبي: استشراف مدن المستقبل"، مجلة المدن المستدامة، العدد: 18، (سبتمبر 2017)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/14، الرابط:

http://www.envirocitiesmag.com/articles/sustainable_investment_for_greener_future/dubai_sustainable_city_shaping_future_cities.php

أعلن مركز دبي المتميز لضبط الكربون "كربون دبي"، والذي تم تأسيسه بتوجيه من المجلس الاعلى للطاقة في دبي، عن توقيع اتفاقية تفاهم مع الشركة الفرنسية للطاقة "إنجي"، الرائدة في مجال توفير حلول استدامة الطاقة. وتهدف الشراكة الى إيجاد حلول للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في دبي والمنطقة. بتنفيذ المشاريع المشتركة في مجال الاستدامة والبيئة وتغير المناخ والمسؤولية المجتمعية، وسيعمل مركز دبي المتميز لضبط الكربون جنبا الى جنب مع"إنجي"على تطوير الشهادات الخضراء وسوق أرصدة الكربون من خلال عدة مشاريع، أبرزها مشروع مركز دبي المتميز لضبط الكربون الخاص بشهادات الطاقة المتجددة الدوليةIREC من أجل تعزيز الكفاءة البيئية وتحسين الأداء الاقتصادي وخفض انبعاثات الكربون.[1]

ويعد الهدف الأساسي من الشراكة هو العمل على تبادل المعرفة وإدخال حلول الطاقة الرائدة وبناء مستقبل مستدام أفضل لدبي والإمارات العربية المتحدة. وهذا يتطابق مع برامج الطاقة المتجددة الشاملة للحكومة، وتقود البلاد إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في رؤية الإمارات 2021[2].

المبادرات الذكية لحكومة دبي الرشيدة:

تدعم هذه المبادرة الرائدة رؤية الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، لجعل دبي المدينة الأذكى في العالم. كما تدعم جهود الهيئة لتنويع مزيج الطاقة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة لبناء مستقبل مستدام في دبي. ويندرج إطلاق المبادرة في إطار تطبيق قرار المجلس التنفيذي لإمارة دبي رقم (46) لسنة 2014 الذي أصدره حاكم دبي رئيس المجلس التنفيذي، لتنظيم عملية ربط وحدات إنتاج الطاقة الكهروضوئية بنظام توزيع الطاقة في دبي. وذلك من خلال تقديم سلسلة من المبادرات الذكية من أجل ترشيد إستهلاك الطاقة وضمان إستدامتها أهمها:[3]

-مبادرة شمس دبي: تهدف مبادرة "شمس دبي" إلى تشجيع أصحاب المباني والمنازل لتركيب لوحات كهروضوئية على الأسطح لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وربطها بشبكة الهيئة. ويتم استهلاك الطاقة المنتجة محلياً داخل المبنى مع تصدير الفائض إلى شبكة الهيئة.

---

[1] -طاهر دياب، "دور حكومة دبي في ابتكار نموذج للطاقة المستدامة "، رؤية ثاقبة نحو تنمية وتأمين إمدادات الطاقة المستدامة" ،مجلة بيئة المدن الإلكترونية: العدد 18، (سبتمبر 2017)، تم تصفح هذه الموقع يوم:2017/11/20، الرابط: http://www.envirocitiesmag.com/articles/issue-18/5.pdf

[2] -مركز دبي المتميز لضبط الكربون يوقع مذكرة تفاهم مع مشغل الطاقة العالمي "إنجي"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/11/22، الرابط: http://www.abudhabienv.ae/news-31710.html

[3] -حكومة دبي، هيئة كهرباء ومياه دبي، "المبادرات الذكية"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/23، الرابط: https://www.dewa.gov.ae/ar-AE/customer/innovation/smart-initiatives/shamsdubai

-**حاسبة شمس دبي:** حاسبة "شمس دبي" للطاقة هو تطبيق يمكن المتعاملون والجمهور من تقدير الإنتاج والوفورات المحتملة للكهرباء في فاتورة الكهرباء التي يمكن تحقيقها عن طريق تركيب الألواح الشمسية في إطار مبادرة شمس دبي. تستند التقديرات إلى الموقع الجغرافي، والمواد المحلية مثل المباني التي يمكن أن تلقي بظلالها على الألواح الشمسية، وعلى خصائص وضعية الألواح الشمسية مثل توجيهها وزاويتها. سوف يعتمد إنتاج الكهرباء الفعلي من الألواح الشمسية المركبة على التصميم التفصيلي للنظام، والمعدات المستخدمة، وعدد مرات تنظيف الالواح. للحصول على تقديرات دقيقة.[1]

-**تقنية العدادت الذكية:** تقوم العدادات الذكية بتجميع المعلومات وإرسالها عبر وسائل اتصال عالية المستوى، وتوفيرها في سجل كامل بالاستهلاك. وقد أنجزت الهيئة المرحلة الأولى من المبادرة بتركيب 200 ألف عداد ذكي بنجاح بحلول جانفي 2016، وتعتزم الهيئة الانتهاء من تركيب العدد المتبقي بحلول 2020، لتحل العدادات الذكية محل العدادات الميكانيكية والكهروميكانيكية في جميع أرجاء مدينة دبي.[2]

الشكل رقم(34): العدادات الذكية

source : http://arabic.arabianbusiness.com/content/334360

في إطار مشروع العدادات الذكية، أعلنت "اتصالات ديجيتال" عن توقيع إتفاقية إستراتيجية مع الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء بحلول عام 2018، تزوّدهم بمقتضاها حلولاً تقنية حديثة للاتصال بين الأجهزة (M2M)ضمن مشروع العدادات الذكية، والذي سيعزز بدوره من جودة ودقة الخدمات المقدمة للعملاء. وبموجب هذه الاتفاقية، سيعمل مركز التحكم بالاتصالات بين الأجهزة (M2M) التابع لاتصالات ديجيتال على المساهمة في دعم مشروع تطوير البنية التحتية للهيئة الاتحادية للكهرباء والماء FEWA

[1]-حكومة دبي، هيئة كهرباء ومياه دبي، "المبادرات الذكية: (حاسبة شمس دبي)"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/23، الرابط: https://www.dewa.gov.ae/ar-AE/customer/innovation/smart-initiatives/solar-calc

[2]-حكومة دبي، هيئة كهرباء ومياه دبي، "المبادرات الذكية: (تقنية العدادات الذكية)"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/23، الرابط: https://www.dewa.gov.ae/ar-AE/customer/innovation/smart-initiatives/smart-applications-via-smart-meter:s-and-grids

عبر ربط ما يقارب 24 ألف عداد ذكي داخل دولة الامارات. بالإضافة الى تزويد العدادات المتصلة بشرائح ذكية، لحفظ وتنظيم البيانات بشكل تلقائي.[1]

تعتبر السياسة العامة للطاقة المتجددة في مدينة دبي خليط لمجموعة من المبادرات الذكية، التي أطلقتها حكومة دبي المحلية الرشيدة، بفضل بعض الشراكات مع المؤسسات الدولية وبعض الشركات من القطاع الخاص، لتحقيق التنمية المستدامة بفضل الإشتثمار في الطاقات المتجددة والطاقة الشمسية بالخصوص، بالإضافة إلى تأسيس مجتمع مبني على التجهيزات الذكية لترشيد إستغلال الطاقة، وتوعية المجتمع من أجل التأقلم مع هذه التطورات والمحافظة عليها، من أجل تحقيق التأقلم مع التغيرات المناخية.

المطلب الثاني: التغير المناخي والرشادة في إستغلال المياه(مدينة هامبورغ)

يعتبر تغيير المناخ من بين أكثر التحديات التي تواجه هذا القرن منذ بدايته. وليس هنالك بلد متمتع بالحصانة ضد هذا التحدي. ولا يمكن لأي بلد بمفرده التصدي للتحديات المترابطة التي يثيرها تغير المناخ، شاملة اتخاذ قرارات سياسية مثيرة للجدل، وتغيير تكنولوجي بالغ، وعواقب عالمية واسعة النطاق، ومع ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، يظهر تحول في أنماط هطول الأمطار ويزداد حدوث وقائع شديدة الحدة، مثل: انحباس الأمطار، والفيضانات، وازدياد تواتر وقوع حرائق الغابات. كما سيفقد الملايين ممن يعيشون في المناطق الساحلية المكتظة بالسكان وفي الدول الجزيرية مساكنهم مع ارتفاع مستوى سطح البحر. ويواجه الفقراء في أفريقيا وآسيا وغيرهما من المناطق آفاق :إخفاقات المحاصيل وما ينجم عن ذلك من مآسي، وانخفاض إنتاجية قطاعات الزراعة، وزديادة الجوع وسوء التغذية والوقوع فريسة للمرض. حيث يتطلب التصدي لتحدي تغير المناخ إبداعا وتعاونا غير عاديين، لذلك فإن تحقيق مثل ذلك التغيير يستدعي بذل العديد من الجهود.

فالتقديرات تفيد بأن تلك المناطق ستتحمل حوالي 75–80 % من تكاليف الأضرار التي تنجم عن تغير المناخ، فازدياد درجة الحرارة ولو بدرجتين مئويتين عن زمن الثورة الصناعية يمكن أن يسفر عن تخفيض دائم لإجمالي الناتج المحلي بواقع 4–5 % بالنسبة لأفريقيا وجنوب آسيا. وتفتقر معظم البلدان النامية إلى الموارد المالية والقدرات الفنية الكافية من أجل إدارة مخاطر المناخ المتزايدة، وهي أيضاً تعتمد على نحو مباشر على موارد طبيعية ذات حساسية للمناخ لتأمين الدخل والرفاهة، ويقع معظمها في

[1]–أربيان بزنس، "الإمارات إتفاق لتزويد قدرات الإتصال للعدادات الذكية"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/29، الرابط: http://arabic.arabianbusiness.com/content/334360

مناطق مدارية واستوائية خاضعة فعلا لتقلبات المناخ الشديدة.[1]وفي هذا الصدد انعقد مؤتمر القمة المعني بالمناخ في 23 ديسمبر 2014 مقره الأمم المتحدة بنيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جمعت هذه القمة 100 من رؤساء الدول بالإضافة إلى الوزراء وقادة المنظمات الدولّة ومجتمع الأعمال التجارية والتمويل والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، وهدفت إلى تعبئة الدعم والإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق دول بشأن تغير المناخ في 2015 وتعبئة العمل على أرض الواقع في جميع القطاعات.[2]

يرجع السبب في تغير المناخ في المقام الأول إلى ازدياد معدلات تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، الناجمة أساساً عن حرق الوقود الأحفوري والكتلة الإحيائية وتربية المواشي وري حقول الأرّز واستخدام الأسمدة النيتروجينية. وتحبس الغازات الدفيئة هذه المزيد من الطاقة التي تتلقاها الأرض من الشمس، مما يعطي تأثيراً مماثلاً للتأثير الذي تحدثه الغازات الدفيئة.[3]

الشكل رقم(35):نسب الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة، حسب القطاع (بالنسبة المئوية)

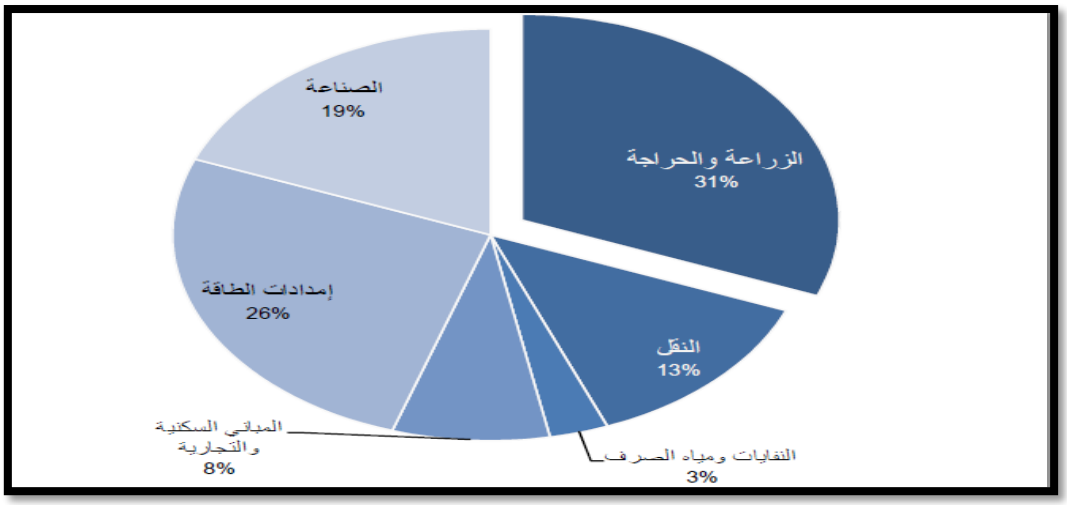

Source :Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC): Fourth assessment report: Climate change 2007 (AR4) (Geneva, UNEP).

وهذا ما يفسر تفاوت النسب الموجودة في الشكل كمساهمة القطاع الزراعي بأكبر نسبة من الإنبعاثات، بسبب الإستعمال المفرط للأسمدة وتأتي إمدادات الطاقة في المركز الثاني بسبب حرق الوقود الأحفوري، في حين تساهم الصناعة بنسبة أقل ويأتي بعدها النقل، غير أن المياه والصرف الصحي والبنايات تساهم بنسبة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، لذلك تسعى المدن للتقليل من هذه الإنبعاثات لمواجهة التغيرات.

[1]–البنك الدولي، "التنمية وتغير المناخ"، تقرير عن التنمية في العالم 2010، واشنطن، 2010، ص. 08.

[2]–المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة، ، "تقرير ملخص حول مؤتمر القمة المعني بالمناخ 2014"، نشرة قمة المناخ، المجلد: 172، 2014/09/26، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/23، الرابط:
http://enb.iisd.org/download/pdf/sd/crsvol172num18a.pdf.

[3]–مكتب العمل الدولي جنيف، "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، الدورة: 102، 2013، ص ص. 10-11.

الفرع الأول: هامبرغ والتأقلم البيئي

تقع مدينة هامبورغ على بعد 100 كم من أعلى مصب نهر إلبه، وفيها أكبر ميناء في ألمانيا، مما يجعل المدينة مركزًا للتجارة والنقل والخدمات، وكذلك مركز الصناعة في ألمانيا، تقع المدينة في مساحة قدرها 755 كيلومتر مربع، بحيث يتعرض نصف المنطقة لخطر الفيضانات، وتغير المناخ وزيادة إرتفاع حدة العواصف، بسبب هطول الأمطار الغزيرة. تستخدم ربع مساحة أراضي هامبورغ للأغراض الزراعية، فيما يستحوذ الإسكان على حوالي 20٪ وتغطي منطقة المرور12٪، أما محطات القطار 12٪ والمطار 6 ٪، كما يتم استخدام 8 ٪ فقط من منطقة المدينة بأكملها للصناعة، وتبقى للتجارة والخدمات 2 ٪.[1]

على الرغم من أن مستوى الحماية في هامبورغ مرتفع للغاية، إلا أن هناك خطرًا في المناطق الواقعة مباشرة على نهر إلبه من الفيضانات خلال زيادة العواصف. فالأراضي المتضررة من الفيضانات والعواصف تمثل ما يقارب نصف مساحة هامبورغ، يقطن فيها 327000 شخص وتوفر165000 مكان عمل بالإضافة إلى مخازن السلع التي تقدر بأكثر من 10 مليار يورو. وهي عرضة للفيضانات إذا لم تكن هناك سيطرة عليها بالإجراءات اللازمة.[2]

مع اكتظاظ المدن بالسكان أصبح للسلوك القائم على الوعي البيئي أهمية أكبر من ذي قبل، وبات الضوء مسلطاً على الدور الذي تقوم به المدن اتجاه موضوع المناخ وحماية البيئة، فالحديث حول التغير المناخي يتزايد يوماً بعد يوم، فالمدن تغطي واحداً في المئة من الأرض، ولكنها تلتهم 75% من الطاقات وتطلق 80% من الغازات الضارة. وهذا يُحدث التحول المناخي.

فمدينة هامبورغ الألمانية تعتبر مثال إيجابي يحتذى به في التعامل مع التغير المناخي، حيث نالت هذه المدينة في 2011 لقب عاصمة أوروبا الخضراء، وذلك بناءًا على أهدافها الطموحة التي تشمل التغير المناخي وإمدادات المياه والنقل.

مدينة هامبورغ التي يبلغ عدد سكانها حوالي 1.8 مليون نسمة (وإذا تحدثنا عن ما يسمى بإقليم العاصمة، فإن عدد السكان يصل إلى 4.3 مليون)، وتضم أكبر ميناء في ألمانيا، وثالث أكبر ميناء في أوروبا وتُعتبر موطناً لأكثر من 500 شركة صناعية، استطاعت أن تكون هذه المدينة رفيقة بالبيئة من ناحية وملائمة للحياة اليومية للناس من ناحية أخرى، وكما استطاعت أن تجمع بين الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية، ويعود نجاحها في ذلك إلى الرؤية البيئية التي تنتهجها وما يتصف به أهلها من

[1] -Julia Rose, Christina Benita Wilke, "Climate change vulnerability in cities – the case of Hamburg", Hamburg Institute of International Economics (HWWI), Research Paper 167, 2015, P. 06.
[2] - Julia Rose, Op. Cit, P. 12.

مستوى بيئي عال جعلها تصبح نموذجاً عالمياً يُحتذى به.[1]وحسب وزيرة التنمية والشؤون البيئية في هامبورغ **هيرليند غونديلاخ** إن "مفهوم حماية المناخ في هامبورغ هو الأداة الرئيسية للسياسة المناخية لهذه المدينة وساهم بشكل ملحوظ في الفوز بلقب (عاصمة أوروبا الخضراء لعام 2011)". وتقول إن "الأرقام تبين أننا نسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدفنا في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 40% حتى عام 2020" مقارنة بعام 1990، على أن تصل تلك النسبة إلى 80% بحلول عام 2050.[2] ذلك بفضل خطة شاملة لحماية المناخ ينتهجها مجلس الشيوخ في المدينة وتضم مجموعة واسعة من التدابير ضمن استراتيجية طويلة الأجل. وكانت هذه الخطة المناخية عاملاً حاسماً في إقناع هيئة التحكيم بمنحها لقب (عاصمة أوروبا الخضراء لعام 2011). فعلى رغم كونها مدينة ميناء وحاضرة صناعية تنمو باستمرار، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تشمل الحقلين الاقتصادي والبيئي.

ومن خلال المعايير البيئية العالية التي انتهجتها هامبورغ إقتنعت لجنة التحكيم بمنح اللقب لمدينة هامبورغ بعدد من الأسباب ومن ضمنها "الأهداف الموضوعة لحماية المناخ. وكان من المثير للإعجاب بشكل خاص مجالات حماية المناخ وإمدادات المياه والنقل. وفي إطار المعايير البيئية والتصنيفات الفئوية التي تركز بشكل رئيسي على حماية المناخ والمساحات الخضراء في المدنية والنقل والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات بالإضافة إلى البرامج المستقبلية، فإن هامبورغ، بحسب قرار لجنة تحكيم الجائزة، "قدمت في السنوات الأخيرة أداءاً كبيراً وحققت مجموعة كاملة من المعايير البيئية الممتازة كما أن لدى المدينة خطط طموحة جداً تَعِدُ بتحسينات إضافية".[3] حيث أشادت وقتها لجنة التحكيم في المفوضية الأوروبية بالالتزام البيئي العميق في هامبورغ ومنحتها أعلى درجة في فئة (نشر المعلومات)، فهناك تعاون كبير بين الشبكات الناشطة في مجال البيئة في المدينة كما أنها تتصف بالحماس للعمل وتتعاون مع فئة الشباب في هامبورغ ومع المنظمات البيئية الأخرى في الاتحاد الأوروبي.[4]وفي هذا الصدد سخرت هامبورغ مجهودات حقيقية لتخفيض إنبعاثاتCO2 بفضل القانون المحلي الخاص بحماية المناخ، سُطر

[1]-Commission européenne, HAMBOURG, CAPITALE VERTE DE L'EUROPE 2011, Villes vertes — faites pour vivre, (Accessed : 13/09/2017), link :
http://ec.europa.eu/environment/europeangreencapital/wp-content/uploads/2011/04/Hamburg-Final-FR.pdf
[2]- Chrisdoph Bals, " The German Federal Ministry for Economic Affairs and Energy White Paper on the Electricity Market and the New Climate Policy Instrument ", P. 02.
[3] -Jutta Blankau, "Hamburg – European Green Capital 2011", Final Report, (Accessed: 23/08/2017), link:
http://ec.europa.eu/environment/europeangreencapital/wp-content/uploads/2011/04/Doku-Umwelthauptstadt-engl-web.pdf
[4] -Ibid.

من طرف الجماعات المحلية في صيف 2007 وفق 10 مجالات وأكثر من 450 إجراء مختلف، وتستثمر حوالي 22,5 مليون يورو سنويا لتنفيذ هذه الإجراءات.

وقد أعدت السلطات المحلية لهامبورغ برنامجا للشراكة مهما بعنوان "مؤسسات لحماية الموارد"، يشمل حوالي 1000 مشروع بهدف تشجيع مبادرات الاستثمار لزيادة الفعالية الطاقوية والإستعمال الرشيد للطاقة في المؤسسات. ولقاء 1يورو مستثمر من طرف السلطات المحلية تساهم المؤسسات المشاركة بأكثر من 10 يورو، وقد سمحت هذه المبادرة بتوليد 146 مليون يورو إستثمارات متنوعة بدعم من الجماعات المحلية قدره 15 مليون يورو فقط، وفي المجمل تساهم هذه المؤسسات ب 143طن من CO2 على الأقل سنويا.[1]

ومن خلال ما يسمى بـ (قطار الأفكار) الذي انطلق من هامبورغ في 22 أبريل 2011 ليكون معرضاً متنقلاً يتجول في أنحاء أوروبا خلال سبعة أشهر، ويعرض أفكاراً مبتكرة للمدن المستدامة تحت شعار «رؤى لمدن المستقبل». يقدم هذا المعرض الجوال أكثر من 100 مشروع من هامبورغ ومدن أوروبية أخرى في ست مقطورات متصلة، وذلك في مجالات "التنمية الحضرية، والنقل، والطاقة، والمناخ، والطبيعة والحدائق، وحماية الموارد في الأعمال، والاستهلاك المستدام".[2]

سياسات مدينة هامبورغ للحفاظ على البيئة:

تعتمد استراتيجة عمل المناخ بهامبورغ مئات التدابير والإجراءات وميزانية سنوية تبلغ 25 مليون يورو. وبالنسبة لمفاهيم التنمية الحضرية، فإن مشروع (مدينة الميناء) (HafenCity) و(قفزة عبر الإلبه) (Leap Across the Elbe) تعتبر كمكونات لمنع الزحف العمراني الذي يمكن أن يتسبب في تدمير المناظر الطبيعية والبيئة.[3]كما تزخر هامبورغ بالمبادرات الصديقة للمناخ. وتقوم شركة سيمنز[4] Siemens

[1] -Commission européenne, Op. Cit.

[2]- −Jutta Blankau, Op. Cit.

[3] -Jens Kerstan, "Hamburg – European Green Capital: 5 Years On", The City takes it further, 2011, (Accessed: 23/08/2017), link:
http://ec.europa.eu/environment/europeangreencapital/wp-content/uploads/2011/04/Hamburg-EGC-5-Years-On_web.pdf

[4]– شركة سيمنز Siemens : هي شركة متكاملة متخصصة في مجال التكنولوجيا وتغطي أربع مجالات رئيسية تتمثل في الطاقة، التقنية الطبية، الصناعة وكذلك البنية التحتية والتنمية الحضرية. شركة سيمنز الأولى تأسست في برلين عام 1847 من قبل (فيرنر سيمنز) و(يوهان غيورغ هالسكه) كمؤسسة لبناء إنشاءات البرق، أما اليوم فشركة سيمنز ممثلة في 190 بلداً وتعد واحدة من أكبر شركات التقنيات الكهربائية والإلكترونيات في العالم. ولدى هذه الشركة، التي تعمل من خلال مقرين أحدهما في برلين والآخر في ميونخ، 125 موقعاً في ألمانيا، كما إنها مدرجة في مؤشر (داكس) في بورصة فرانكفورت للأوراق المالية.

بالكثير من المساهمات في الجوانب البيئية وفي عملية دعم المدن، ففي إطار (المدينة الخضراء) التي تأسست بمبادرة من (سيمنز)، تقوم الشركة بدراسة مدن ألمانية من حيث كفاءة استخدام الطاقة وتتيح لها بذلك الحصول على لمحة عامة حول التحديات الخاصة بها. بالإضافة إلى مساعدتها على تجاوزهذه العقبات .

أما بالنسبة لمقدرة هامبورغ على زيادة كفاءة استخدام الطاقة، حالياً فيمكنها تحقيق وفورات في الطاقة بين 30% إلى 40% في المباني العامة والتجارية المستخدمة. وهذا ما أظهره أيضاً أول مشروع لمبادرة الاحتفاء الأخضر Greenovation أي الحلول الصديقة للبيئة، فشركة سيمنز تعد شريكاً أساسياً للبنية التحتية الخضراء في هامبورغ العاصمة البيئية في أوروبا لعام 2011، حيث قمامت في الآونة الأخيرة بإنشاء مبادرة Greenovation في هامبورغ مع كل من فيليبس Philips وآي بي إمIBM وكذلك جامعة العلوم التطبيقية HAW لتطوير حلول لحماية المناخ والبيئة للمدن".

وتعطي سيمنز أولوية قصوى لمسألة البيئة، بحيث تقوم بدور ريادي في مجال إمدادات الطاقة الكفوءة، حيث لديها اليوم بالفعل واحداً من أكبر وأشمل الاستثمارات البيئية، والذي يمثل بما يقرب من 28 مليار يورو ثلث إجمالي المبيعات، مع اتجاه تصاعدي.

وبالإضافة إلى كل ذلك، استطاعت هامبورغ أيضاً تحقيق أعلى معايير الحفاظ على البيئة في عمليات قطاع النقل العام، حيث ارتفع عدد الركاب من 535 مليون في العام 2003 إلى 638 مليون في العام 2008. وإلى 656 مليون في 2009، يضاف إلى ذلك أنه يتوفر لـ 99% من السكان محطات نقل عام كمحطات الحافلات والقطارات على بعد لا يزيد على 300 متر من أماكن سكنهم.[1]وتعتبر هامبورغ موطن لأكبر موقف للحافلات دفعت إلى الهيدروجين في العالم، وهي في تطور مستمر. كل تسعة مركبات موجودة تحتوي على 1920 بطارية تسمح بتحويل الهيدروجين إلى طاقة كهربائية. توجد في الميناء أكبر محطة لإنتاج الهيدروجين من الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح بمحركات200 كيلوواط، تعمل بكاتم للصوت، تنبعث منها البخار بدلا من توليد انبعاثات ضارة، تتلائم والتغيرات المناخية لتحسين جودة الهواء في هامبورغ. ومنذ جويلية 2009 أقام نظام الدراجة StadtRAD شبكة من 71 محطة في المدينة، تتكوم من 1000 دراجة و53000 مستخدم مسجل. وقد هيأت هامبورغ بالفعل 1800 كيلومتر من

[1] – Jens Kerstan, Op. Cit.

المنحدرات لركوب الدراجات. الهدف منه هو زيادة حصة الدراجات من إجمالي نسبة التنقل المتمثلة في 12 ٪ عام 2008 إلى18٪، بفضل مسارات الدراجات الإضافية واستئجار الدراجة[1].

وتظهر نجاعة الحكومة المحلية لهامبورغ من خلال ماتم إنجازه للمحافظة على البيئة والمناخ:[2]

– بناء خطوط نقل جماعية من الخطوط السرية ومترو الأنفاق لربط أجزاء المدينة بمركزها وتجنب إستعمال السيارت الخاصة؛

– إدخال أسطول من السيارات الجديدة الصديقة للبيئة، التي بدأت نشاطها في نوفمبر 2010، لتقليل إنبعاثات ثتني أكسيد الكربون؛

– إنشاء خطوط نقل بالعبارات من وإلى ميناء الألبه.

ويبدو أن هذه الرؤية التي تنتهجها هامبورغ جعلتها أيضاً وجهة عالمية فريدة ومركزاً جذاباً في مجال الطاقات المتجددة. فهي تمثل اليوم موطناً عالمياً لصناعة طاقة الرياح الألمانية والدولية. فالغالبية العظمى من الرواد المصنعين لتوربينات الرياح متواجدة فعلاً في هامبورغ من خلال مقرات رئيسية أو فروع تتمثل في إدارات وأقسام المبيعات والتسويق أو مراكز البحوث والتطوير. ونذكر من هذه الشركات: ،شركة نورديكس NORDEX، التي تعتبر أحد الرواد المصنعين لتوربينات طاقة الرياح، ومؤخراً قامت بتأسيس منشأة جديدة في الميناء، وذلك جنباً إلى جنب مع مزودي الطاقة في هامبورغ HAMBURG ENERGIE. والتي تسعى إلى تأمين كهرباء لسكان هامبورغ وتتصف بأنها محايدة مناخياً وخالية من الطاقة النووية. وبدورها تمتلك شركة سيمنز Siemens، التي تتخذ من هامبورغ مقراً رئيسياً لها في أوروبا، خبرة طويلة في مجال طاقة الرياح. وأي منتج جديد تقوم الشركة بتصنيعه، يحمل في طياته سنوات من الخبرات المتراكمة عبر كل ما سبقه من توربينات جرى إنتاجها، إلى جانب أحدث الابتكارات في مجالات الديناميكا الهوائية، والديناميكية الهيكلية، وأجهزة منع الضوضاء وسعة أنظمة الطاقة.[3] إضافة إلى ذلك، وبعد ست سنوات من التخطيط والتطوير بدأت هامبورغ منذ مطلع شهر ماي 2011، بممارسة دور رائد في حركة الطيران العالمية، وذلك من خلال عرض نموذج مطار (كنوفينغن) (Knuffingen Airport)، وهو أول مطار خالٍ من ثاني أوكسيد الكربون في العالم، الأمر الذي يفتح المجال لوصول طائرات خالية من الكربون إلى مدينة هامبورغ لتجعل منها مدينة مستدامة بإمتياز.[4]

[1]- Commission européenne, Op. Cit.
[2] - Ibid.
[3]- Jens Kerstan, Op. Cit.
[4] -Aéro Jack, Henri "Airbus" Ziegler, l'histoire de l'aviasion d'hier a demain, 03/01/2013, (vue le : 23/08/2017). le lien:

وتتركز في هامبورغ أيضاً اختصاصات قوية أخرى ترتبط بقطاعات الطاقة الضوئية والشمسية والهيدروجين وتكنولوجيا خلايا الوقود وكذلك الكفاءة في استخدام الطاقة مع التركيز بشكل خاص على الاستخدام الكفوء للطاقة في مشاريع البناء. وهناك إمكانات كبيرة أيضاً في مجال البحوث والتطوير في هامبورغ، ومن خلال تجمع (هامبورغ للطاقات المتجددة) (Erneuerbare Energien Hamburg) تعمل المدينة على تعزيز مركزها التنافسي وكفاءتها في مجال الطاقات المتجددة، حيث يتم من خلال هذا التجمع دعم الالتزام الواضح للمدينة تجاه قطاع الطاقات المتجددة في هامبورغ وتطويره.

الفرع الثاني: المياه والصرف الصحي في هامبورغ

تعمل الوكالات الغير حكومية في مجال المحافظة على الماء متضامنة مع برامج الأمم المتحدة في الترويج من أجل ترشيد المياه ومن أجل المحافظة على مياه الشرب لتصبح صحية ونقية ونظيفة، وفي هذا الإتجاه ومنذ عام 1997 يقوم مجلس أمن المياه كل 3 سنوات في محاولة منه لتأمين وجمع آلاف الاشتراكات في منتداه، منتدى المياه العالمي. فمأساة المياه في العالم الثالث هي قيام المصانع والمدن بصرف فضلاتها في البحيرات والأنهار العذبة، وهي بذلك تلوث المياه، ثم يعود الناس بعد ذلك للبحث عن مصادر جديدة للماء والشكوى من ندرة المياه النقية. وقد يحدث كذلك نقص في الماء حينما لا تستثمر بعض المدن مصادرها المائية على الوجه الأمثل. فقد تمتلك كميات كبيرة من المياه لكنها تفتقد خزانات المياه الجوفية ويبقي أن نفهم تحذير الأمم المتحدة انه كلما تعلمنا أكثر عن الماء ازدادت مقدرتنا على مواجهة تحدي نقصانه .

وفي هذا الإطار تسعى الحكومة الألمانية إلى إرساء الثقافة التي تجعل من كل أسرة ألمانية تقوم بادخار 10 لتر من الماء يوميا من أصل 200 لتر يتم استخدامها في اليوم الواحد. في سياق متصل ينصح الصندوق العالمي للمياه "WWF "بالقيام بترشيد الماء المستخدم في انتاج المواد الغذائية وفي أعمال التنظيف المنزلي بل وفي الزراعة، ومن جهتها تري المانيا أن إنتهاج سياسة جديدة تدفع بعدم استيراد الملبوسات المصنوعة من القطن التي تزرع في المناطق الجافة، قد يصبح أمرا مفيدا في الضغط علي هذه الدول من اجل عدم الإسراف في المياه المستخدمة في زراعات تكلف مياه كثيرة، خاصة إذا ما عرفنا أن صناعة كنزة قطنية واحد قد يكلف 2700 لتر ماء علي سبيل المثال. فمن خلال الشكل الموالي نلاحظ أن نسبة إستهلاك المياه متفاوتة في ألمانيا حسب مجالات إستخدامها.[1]

الشكل رقم(36): طلب الأسر على مياه الشرب في ألمانيا

http://aeroclub.saverne.pagesperso-orange.fr/Zfichiers/AeroJack/AeroJack03.pdf

[1] - Regine Günther and others, "the New Climate Policy Instrument", the German Federal Ministry for Economic Affairs and Energy, WWF & Germanwatch , 15/04/2015, (Accessed: 23/09/2017), link: https://germanwatch.org/en/download/11065.pdf

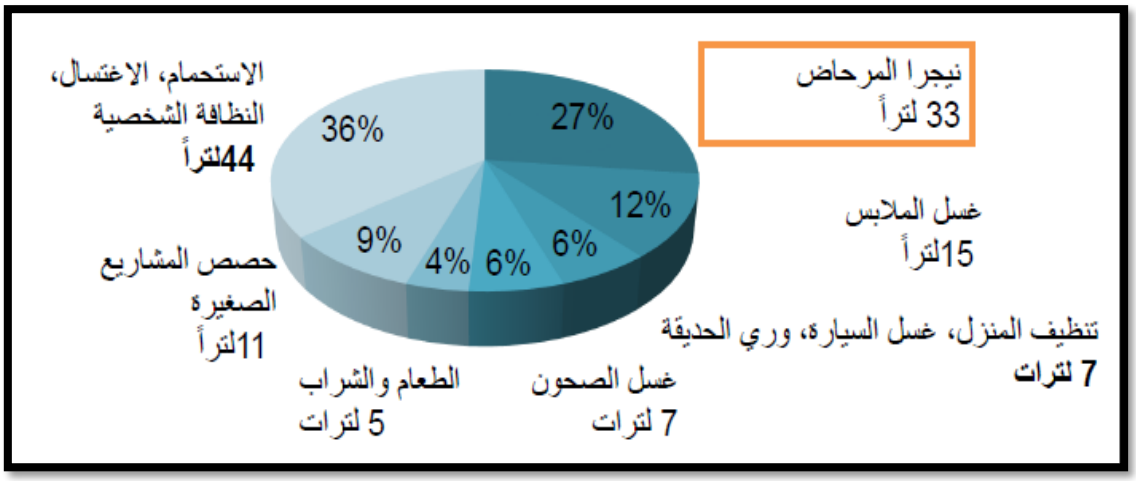

Source : Annika Biederbeck, "Hamburg Water Cycle- Jenfelder Au", (Accessed: 24/09/2017), link: https://www.connective-cities.net/fileStorage/Veranstaltungen/Praktikerworkshop_Amman/Dokumente/AR_HAMBURG_Integrated_Wastewater_and_Energy_Management_Biederbeck.pdf

تحتوي مدينة هامبورغ على شركة تزويد مياه الشرب وتصريف المياه العادمة[1] في منطقة هامبورغ والمدينة الكبرى، وتتميز هذه الشركة ب: [2]

- ✓ شبكة تصريف المياه العادمة تمتد على طول:6000 كم؛
- ✓ توزع المياه على مساحة: 115 مليون متر مكعب/سنة؛
- ✓ تصريف المياه العادمة على مساحة: 160 مليون متر مكعب/سنة؛
- ✓ شبكة مياه الشرب موزعة على طول: 5300كم.

بخلاف أنظمة المجاري التقليدية تتميز ب:

- ✓ مرونة منخفضة للتكنولوجيا الجديدة؛
- ✓ عمليات نقل ونظافة تعتمد بشكل كبير على الطاقة والمياه؛
- ✓ هناك نظرة خاصة إلى التزويد بالمياه وتصريفها على أنه فرع ومجال عمل خاص.

ومن بين الحلول المبتكرة التي إقترحتها الحكومة المحلية لهامبورغ : دورة مياه هامبورغ، كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1]- المياه العادمة: وتسمى أيضل المياه السوداء، وهي المياه الناتجة من دورات المياه.

[2] -Annika Biederbeck, "Hamburg Water Cycle- Jenfelder Au", (Accessed: 24/09/2017), link: https://www.connective-cities.net/fileStorage/Veranstaltungen/Praktikerworkshop_Amman/Dokumente/AR_HAMBURG_Integrated_Wastewater_and_Energy_Management_Biederbeck.pdf

الشكل رقم(37): دورة مياه هامبورغ

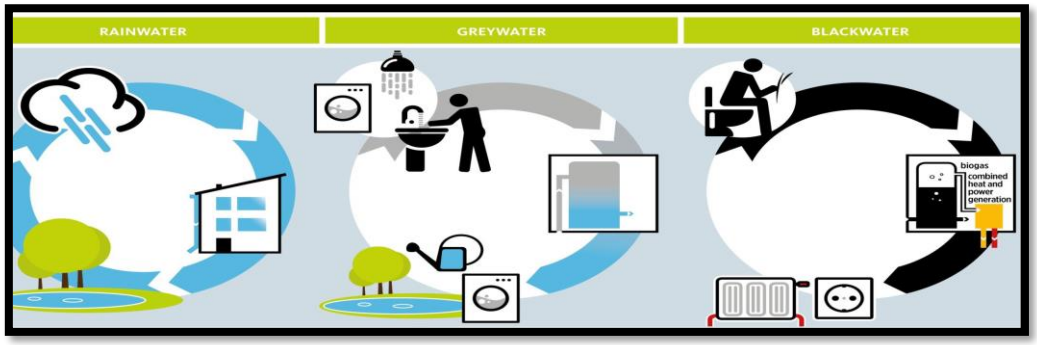

Source : hamburg water cycle,wasser ist unsere energie," The Innovative HAMBURG WATER Cycle®", (Accessed: 23/09/2017), link: https://www.hamburgwatercycle.de/en/home/

حيث يبن هذا الشكل مصدر المياه والفصل في عملية تجميع المياه بين المياه السوداء، والرمادية ومياه العواصف المطرية، حيث لجأت حكومة هامبورغ إلى تقنية التفريغ من الهواء، وذلك للاقتصاد في استخدام المياه الناتجة من دورات المياة، وكذلك إعادة تدوير المياه السوداء لإنتاج الغازات البيولوجية، وهذا لتزويد المنازل بالمياه والطاقة الحرارية التي لا تؤثر على المناخ. أما بالنسبة للمياه الرمادية فبعد تصفيتها توجه للإستعمال الزراعي وغسل الملابس وتبقى مياه الامطار تجمع عن طريق السدود أو تذهب في جوف الأرض.[1]

وقد تم تطبيق هذه التقنية من قبل حكومة هامبورغ في منطقة Jenfelder Au وهي منطقة عسكرية سابقة، وذلك من أجل إعادة إحيائها بحيث تصبح الأحياء العمرانية حديثة، ففي المنطقة 835 منزلاً يسكنها 2000 نسمة على مساحة 35 هكتار (350 كم مربع)، فالغاية من تبني تقنية دورة مياه هامبورغ في هذه المنطقة ومن منطلق مفهوم المياه والطاقة هي توفير معيشة خضراء في بنية تحتية تجمع بين الخصائص الاجتماعية والثقافية والتجارية أي تطوير حضري متكامل. يتم من خلاله ترشيد إستهلاك المياه بحوالي30 %، والإستغلال الأمثل لإمكانات الطاقة من المياه العادمة(المياه السوداء)، وتوفير مصادر حرارية لا تحدث أثراً على المناخ.

مايمكن إستنتاجه من تجربة دروة مياه هامبورغ في منطقة **Jenfelder Au** أنها تهدف إلى ما يلي:[2]

- إظهار نظام متكامل للتخلص من مياه الصرف الصحي وتوليد الطاقة؛

[1] - hamburg water cycle,wasser ist unsere energie, "The Innovative HAMBURG WATER Cycle®", (Accessed: 23/09/2017), link : https://www.hamburgwatercycle.de/en/home/

[2]- EIP water, HWC - Jenfelder Au - Hamburg Water Cycle - Jenfelder Au, (Accessd: 16/09/2017), link: https://www.eip-water.eu/projects/hwc-jenfelder-au-hamburg-water-cycle-jenfelder-au

– التقليل إلى أدنى حد من مياه الصرف الصحي ومياه الشرب (الغسل) عن طريق استخدام المراحيض الفراغية داخل منطقة حضرية؛

– تعزيز نوعية المياه، أي منع مياه الأمطار والمياه الرمادية من التلوث بالمياه السوداء؛

– توفير الطاقة من خلال المعالجة المنهجية لمياه الصرف الصحي المنفصلة واستخدامها. ويتم ذلك عن طريق منع معالجة مياه الصرف الصحي المستهلكة للطاقة. وذلك بإقناع الجهات المعنية التي لديها اهتمامات متعددة(الشركة الخاصة، البلدية، المهندسين المعماريين، المخططين الفنيين، المستثمرين، المالكين والسكان، مشغل النظام)؛

–ضرورة تعديل قانون المياه العادمة للفصل بين المصادر، والسماح بتصريف المياه ضمن المياه الرمادية المعالجة؛

– تطوير واختبار أنظمة جديدة، بديلة، ومتكاملة لخدمات المياه والطاقة المستدامة؛

–ضرورة التغيير في مجال إدارة المياه العادمة، وفقا للتغير المناخي، ومحدودية الموارد والطاقة.

إن النتائج المتوقعة من وجود نظام مبتكر لمياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية ونظام للطاقة تتمثل فيمايلي:

– توفير حوالي 1000 مراحيض التفريغ، ونظام أنابيب التفريغ من الهواء، للحد من استهلاك المياه بنسبة 7.3 متر مكعب / سنة للشخص الواحد؛

–تعمل محطة الغاز الحيوي على توليد الطاقة، بما يقارب 800 كيلو واط/ ساعة للشخص الواحد؛

–محطة توليد الطاقة الحرارية الأرضية التي توفر حوالي 1000 كيلوواط / ساعة للشخص الواحد.

وبشكل عام، ستوفر المنطقة المستهدفة حوالي 500 طن / سنة من مكافئات ثاني أكسيد الكربون وستكتفي ذاتياً من حيث معالجة مياه الصرف الصحي وإمدادات الحرارة، وسوف تنتج نحو 50 ٪ من الطلب على الكهرباء محليا.

وما يمكن الإستفادة منه من تجربة دورة مياه هامبورغ مايلي:[1]

- ✓ الدمج الذكي بين إدارة المياه العادمة وتوليد الطاقة وتخضير الاحياء العمرانية؛
- ✓ ترشيد استهلاك المياه المستخدمة في تنظيف المرحاض أقل بنسبة 80 %؛
- ✓ توفير حرارة محلية متجددة، بصفر **CO2** ، وكفاية ذاتية إجمالية في الطاقة بنسة 70 %؛
- ✓ مكونات تكنولوجية معتمدة.

[1] -Annika Biederbeck Op. Cit, P. 12.

يعتبر ضمان إمدادات الماء بطريقة نظيفة وآمنة وملائمة للسكان مصدر قلق كبير للمدن الأوروبية، وتوقعات هامبورغ مكفولة بالكامل بالمياه الجوفية عالية الجودة المحلية والطبيعية. وهذا يسمح لضمان جودة مياه الشرب، بينما الاستثمارات في برنامج صيانة شامل للبنية التحتية قد حققت معدل تسرب منخفض للغاية، بمعدل 4 ٪ فقط على شبكة إمدادات المياه (مقارنة بمعدل 7 ٪ في المتوسط على المستوى الوطني) لأن الابتكار أيضا له مكانته، فعلى سبيل المثال المشاريع الرائدة في توليد الطاقة من مياه الصرف الصحي للتدفئة في المنازل، عن طريق المبادلات الحرارية التي تقع في الجزء السفلي من المجاري الكبيرة، وبرنامج إدارة دورة مياه هامبورغ تشمل معالجة مياه الصرف الصحي، التوليد الذاتي للطاقة ومحايد للمناخ، والتي تسمح أيضا باستعادة المواد المغذية، وهذه الابتكارات تساعد على التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتشكل لذلك أحد أركان استراتيجية التكيف مع التغير المناخي في هامبورغ. غير أن تفاقم حجم النفايات في المدن والتخلص العشوائي منها، يؤدي إلى فرز إنبعاثات لمجموعة مختلفة من الغازات السامة المضرة بالبيئة وحياة الإنسان. لذلك أصبح من الضروري إجاد سبل كفيلة للحد من هذه الإنبعاثات من خلال ترشيد التعامل مع النفايات، وهذا ما سنعرفه من خلال دراستنا لتجربة كيوتو اليابانية.

المطلب الثالث: الرشادة المحلية في التعامل مع النفايات وإعادة التدوير(مدينة كيوتو)

تعتبر النفايات الصلبة والسائلة من أهم المشاكل البيئية المعاصرة التي تواجه العالم وخاصة الدول النامية، وذلك لكونها احد أهم مصادر التلوث في هذه الدول، فوجود النفايات بصفة عامة يساهم بشكل مباشر في تلوث البيئة وهذا بدوره له آثار سلبية على صحة الإنسان، إذ يساعد على تفشي الأوبئة وزيادة معدل الوفيات وانخفاض مستوى الرفاهية.[1]فبعض المنتجات المستخدمة في مجتمعنا لا يمكن التخلص منها بدون معالجة خاصة. لا يقتصر دور الصناعة على توليد هذا النوع من النفايات السامة والخطرة، ولكن أيضًا العديد من المنتجات المنزلية تندرج تحت هذه الفئة. إذا لم يتم التخلص منها بشكل صحيح، فأنها تلوث مطمرًا أو تتسرب إلى المياه الجوفية أو تلوث المحيط مما يؤدي إلى مخاطر هائلة على سلامة البشر وصحتهم. من أجل احترام بيئتنا، يجب أن تسود القاعدة 3 Rالأساسية (الحد Reduce، إعادة الاستخدام Reuse، إعادة التدوير Recycle) كوقاية بدلاً من المعالجة. غير أنه لا يمكن تجنبً توليد النفايات الخطرة نهائيا بل يجب تطوير حلول طويلة الأجل. اليوم تشمل معالجة النفايات الخطرة

[1]– احمد مصطفى هيبة، "معايير السلامة والمتطلبات البيئية في توطين واستخدام التكنولوجيا الحديثة" (ورقة بحث مقدمة في مؤتمر معايير السلامة وحماية البيئة، الإسكندرية، مصر)، ص. 08.

المعالجة البيولوجية، والأكسدة الكيميائية والحد منها، والحرق واستعادة الطاقة قبل مدافن النفايات غير أن الدور الذي يلعبه الاحتراق في إدارة النفايات الخطرة بشكل كبير تغير خلال العقدين الماضيين. دون تجاهل ما يسببه التخلص من النفايات الخطرة في الأرض من مشاكل تلوث طويلة الأجل وأن تطوير محارق منخفضة الانبعاثات جعل الاحتراق هو الأسلوب المفضل لإدارة النفايات.[1] وهذا ما سنعرفه من خلال تناول تجربة كيوتو.

الفرع الأول: مساعي المدن اليابانية في إدارة النفايات وإعادة تدويرها

في ستينيات القرن الماضي، شهدت اليابان نموا اقتصادياً سريعا وبداية لحقبة من الإنتاج الضخم والإستهلاك الهائل والتخلص من النفايات الهائلة التي صاحبت هذا النمو. وبدأ العديد من اليابانيين اليوم يدركون تماما أهمية الحد من النفايات والتخلص منها بطريقة مناسبة. وأدخلت معظم البلديات أنظمة جمع قمامة في سلال مهملات مصنفة بحيث يقوم السكان بفصل النفايات إلى نفايات قابلة للحرق ونفايات غير قابلة للحرق ونفايات سائلة وما إلى ذلك بحيث يتم تخصيص يوم محدد لجمع كل فئة من القمامة على حدة. بينما يتم جمع الورق والزجاجات والعلب البلاستيكية والزجاجية على أنها مواد قابلة لإعادة التدوير.

-**النفايات الصلبة:** هي مجموعة الأشياء التي تعتبر عديمة القيمة للشخص الذي تخلص منها، والناتجة عن نشاطاته اليومية المختلفة، حيث تكون هذه الأشياء نافعة قبل استعمالها ثم تصبِحُ غير نافعة لوجودها في غير مكانها. وتوجد ثلاث أنواع من النفايات الصلبة وهي: النفايات البلدية(فضلات الطعام، نفايات الأشياء، الأنقاض)، النفايات الصناعية(جميع المواد التي تدخل في إنتاج السلع والبضائع والتي تستخدم خلال مراحل النشاط الصناعي)، النفايات الخطيرة(وهي تلك التي تكون قابلة وسريعة الإشتعال أو سامة أو متفجرة أو كيميائية).[2]

ومن أجل تطوير استراتيجية مستدامة لإدارة النفايات الصلبة قامت الحكومات المحلية للمدن اليابانية بدعم برامج الوعي العام للمجتمع المحلي من خلال إشراكه في تخطيط وتنفيذ برامج الادارة المتكاملة

1 - Michel Buron, Trends and technologies for hazardous waste combustion in Asia,kyotoenergy, June 2003. (Accessed : 13/03/2017), link : http://www.kyotoenergy.net/hazardous_waste_combustion_asia.html

[2]-عبير عيسى، النفايات الصلبة كيف نتعامل معها ونفيد منها؟ (سوريا، أنس الحسن للطباعة والنشر، 2014)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/06/23، الرابط: http://syrbook.gov.sy/img/uploads1/child_pdf20140424104227.pdf

للنفايات الصلبة، وذلك من خلال إقحام ونقل المجتمع المحلي من مرحلة التخطيط إلى مراحل إنجاز ومراقبة فعالية إدارة هذه النفايات.

إذ لابد من تطوير الاستراتيجيات المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وبرنامج التعاون المتقارب مع المجتمعات المعنية والشركاء والقيام بالدراسة بشكل خاص على العمليات التي تعوِل أساسا على المجتمع وكيف سيكون العنصر الأساس لإدارة النفايات الصلبة، مثل: دعم برامج الوعي العام من خلال:

أ- برامج التثقيف والتعليم للكادر العامل والداعم لبرامج إدارة النفايات الصلبة.

ب- الرغبة والقدرة على الدخول في تنفيذ برامج الخدمات التحتية

إن المناقشات حول كيفية تحقيق وظائف جيدة واستدامة لأنظمة الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، تستلزم إدماج العديد من المفاهيم مثل: مشاركة المجتمع، رفع الوعي، تغيير المزاج والسلوك والنوع. هذه المفاهيم العامة كلها تركز على الوعي العام ومشاركة المجتمع والتي يمكن أن تتركز في مجال تطوير برامج المجتمع مثل التزويد بمياه الشرب ومشاريع الصرف الصحي، المشاريع الزراعية، الفعاليات المولدة للدخل ومشاريع العناية الصحية الأساسية الخ. كل هذه البرامج تتطلب بالإضافة إلى (الخبرات الفنية والمدخلات الاقتصادية)، استراتيجية واضحة لكيفية تجميع هذه البرامج في الإطار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المحلي.

إن التجميع الناجح لبرامج تطوير المجتمع يمكن أن تتحقق فقط عندما يدعى أفراد المجتمع ويشاركون ويحضرون ويتابعون فرص التعاون ابتداء من الأدوار الأساسية من البرنامج إلى الأدوار التفصيلية.[1]

- **النفايات السائلة:** وهي المواد ذات الطبيعة السائلة وشبه السائلة الناتجة عن أنشطة المساكن أو المجمعات السكنية أو المحلات التجارية أو المؤسسات العامة أوالخاصة أو المطاعم أو المصانع والورش والمعامل، بما فيها مخلفات الصرف الزراعي والصناعي، ومنها مثلا: القطران والزيوت المستعملة،[2] ولقد استخدمت معظم الدول مصادر المياه من بحار وخلجان وأنهار وبحيرات كمدافن للنفايات السائلة مسببة لأكبر كارثة بيئية للمجتمعات خاصة إذا تم إعادة استخدام المياه حتى بعد تكريرها ومعالجتها للاستعمال الإنساني أو الحيواني.

[1]- أحمد مصطفى هيبة، مرجع سابق، ص. 15.

[2]-الجازي بنت محمد آل رشيد، "الإدارة المستدامة للنفايات"، دراسات حول التنمية المستدامة، المحرر: عامر خضير الكبيسي وآخرون (الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2015)، ص. 276.

وتتصف النفايات الصناعية السائلة باحتوائها على المواد الكيماوية والعناصر السامة والضارة والتي تتباين طبقا لنوعية الصناعة التي تولدت عنها، ولا يوصى بإعادة استخدام هذه النوعية من المياه إلا في إطار محتواها من العناصر الضارة في المدى الذي تسمح به المعايير والمحددات التكنولوجية والعلمية لإعادة استخدام المياه، حيث إن علاج الضرر البيئي عن تراكم هذه المواد مازال من الأمور العسيرة تكنولوجيا، فلا توجد تكنولوجيا حتى الآن قادرة على إنتاج مياه نقية 100 % من النفايات الصناعية.[1]

وعليه سعت السلطات المحلية إلى وضع استراتيجيات وخطط تعتمد على الانتاج النظيف الذي وضعه برنامج الصناعة والبيئة WICE التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. والذي يتمثل في التطبيق المستمر لاستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات من أجل تدنية المخاطر المتصلة بالإنسان، ويشمل الإنتاج النظيف الحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد الخام السامة وتقليل كافة الانبعاثات والنفايات الناتجة كمًا وكيفًا. [2] وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أربعة أساليب لتحقيق مردودات سريعة توفر تحقيق الإنتاج الأنظف ومن ثم الكفاءة البيئية وهي:[3]تغيير تكنولوجيا العمليات أو التصنيع، تغيير المواد الداخلية في الإنتاج، تغيير المنتج النهائي، إعادة استخدام المواد في موقع الإنتاج.

-**التخلص النهائي الآمن:**بعد المجلس التنفيذي الثاني والستين للأمم المتحدة لآلية التنمية النظيفة الذي عقد في المغرب في 15 جوان 2011، تم الاعتراف رسميا بتحسين مكب النفايات الحالي لتجنب انبعاثات غازات المداخن واللجوء للدفن الأرضي الآمن (الذي يستوعب ما يقارب بـ 50% من النفايات الصلبة) في خلايا ترابية تمنع التسرب إلى المياه الجوفية وفي مناطق مناسبة لذلك الغرض مع إجراء الدراسات اللازمة لذلك. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(38): نموذج لمطمر صحي للتخلص من للنفايات

[1]-أحمد متعب محمد الدوسري، إعادة تدوير النفايات (المملكة العودية العربية: جامعة الملك سعود، 1957)، ص. 05.

[2]- خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص ص. 230 – 233 .

[3]-جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، "مشروع محضر جلسات جمعية الأمم المتحدة البيئية في دورتها الثالثة"، نيروبي، 5-6 ديسمبر 2017.

Source : SSWM, landfills, (Accessed :23/06/2017), link : http://archive.sswm.info/category/implementation-tools/wastewater-treatment/hardware/solid-waste/landfills

الشكل أعلاه يوضح كيفية الطمر الصحي للنفايات حيث يمكن التخلص من النفايات بدفنها تحت سطح الأرض لأعماق كبيرة، أو بحقنها في آبار إذا كانت سائلة. ويشترط في موقع الدفن أن تكون الطبقات الأرضية تحته متماسكة قدر الإمكان بشكل يجعل الجدران الشاقولية لخندق الدفن تصمُدُ لفترة طويلة من الزمن، كما يجب ألاَّ تكون قريبةً من مجرى المياه الجوفية أو الأراضي الزراعية أو المناطق الآهلة بالسكان. ويجب التأكد ألاَّ تكونَ الحفرُ في مناطق معرضة للفيضانات أو التعرية، ويجب تسجيل مواقع جميع الحفر بعناية في السجلات التي تُحفظ لدى البلديات. بناء مواقع جديدة للتخلص من النفايات مع هيكل شبه هوائي يبلغ ارتفاعه 5 أمتار وأتساعه من 10 إلى 20 متر، مما جعل من الممكن معالجة المياه الملوثة وتحويل موقع التخلص إلى موقع صحي ويعد. هيكل مكب النفايات شبه الهوائي هو تقنية تحول بسرعة مواقع الحرق المفتوحة إلى أرضية صحية لا ينبعث منها الدخان، هذه الطريقة منخفضة التكلفة ومنخفضة التكنولوجيا، والتي يتم تقديمها ونشرها في معضم الدول الآسيوية.[1]

الفرع الثاني: تجربة كيوتو في إدارة النفايات

كيوتو هي مدينة في اليابان، في جنوبي جزيرة" هونشو "وعلى مقربة من" أوساكا"، تعتبر من أعرق المدن في اليابان، احتضنت البلاط الإمبراطوري لأكثر من ألف عام794–1868، بلغ عدد سكانها حوالي 1,466,163 نسمة في2003 ، المدينة القديمة في كيوتو تضم العديد من المعابد والأضرحة إلى

[1] - Ministry of the Environment, "Solid Waste Management and Recycling Technology of Japan -Toward a Sustainable Society Toward a Sustainable Society", Japan Environmental Sanitation Center- February 2012, P12. Accessed 01/01/2017), link : https://www.env.go.jp/en/recycle/smcs/attach/swmrt.pdf

جانب المباني التاريخية والمؤسسات الثقافية، وهي تشهد تقليدياً مهرجانات ضخمة وفاعليات تراثية، ما يجعلها قبلةً للسواح من كل مكان. كيوتو هي أيضاً موطن لكثير من الصناعات التقليدية والحديثة، كما تحتضن عدداً من الجامعات الرسمية والخاصة ويمثل فيها الطلاب 10%من السكان.

بعد استضافت مؤتمر الأطراف المعني بالتغييرات COP3 في عام 1997، أين تم اعتماد بروتوكول كيوتو. وكانت البلدية ملتزمة دائما بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كما تحصلت على بعض النتائج الإجابية، ففي عام 1990، أصدرت مدينة كيوتو 7.72 مليون طن من غازات الاحتباس الحراري، ولكن في عام 2007 بلغت 7.26 مليون طن، أي أقل بنسبة 6٪ عن عام 1990. في حين ارتفعت انبعاثات Co_2 في اليابان بنسبة 8.7 ٪ خلال نفس الفترة.[1]

بالإضافة إلى ذلك قام المجلس المحلي في عام 2003 بتطوير "استراتيجيات 21 للنفايات". في هذا المجال وبالتعاون مع السكان، تم إرساء نظام الدفع مقابل جمع النفايات المنزلية في عام 2006، ثم تقديم طريقة جمع النفايات مع الفرز في عام 2007. تهدف مساعي كيوتو لتحقيق تعزيز الحد من النفايات وإعادة تدويرها، تحويل النفايات إلى الطاقة، تحسين مظهر المدينة.[2]

-الحد من النفايات وتدويرها

تعد الإجراءات السالفة الذكر سبب في خفض حجم النفايات بمقدار 860000 طن في عام 2001، و000 670طن في عام 2008، أي بانخفاض قدره 22 ٪. وبالتالي، فإن انبعاثات الغازات الدفيئة لقطاع النفايات إنخفض من 210.000 طن إلى 160.000 طن، بانخفاض 24 ٪.[3]

علما أنها سجلت النفايات في (2014) حوالي 461،000 طن، تشكل النفايات المنزلية فيها حوالي229000 طن جمعتها المصالح الحكومية، أما النفايات الصناعية فتمثل قرابة232000 تم تحصيلها بالأتفاق مع مؤسسات خاصة بالجمع، بحصيلة قدرها 43% مقارنة بـ سنة 2000.[4]

[1]- Centre japonais des collectivités locales (CLAIR Paris)", Les collectivités locales et le développement durable en France et au Japon, COLLOQUE FRANCO-JAPONAIS" , Actes du Colloque organisé au Palais du Luxembourg à Paris , le vendredi 22 janvier 2010, P. 24 .

[2] - Kunimitsu IMAI, Solid Waste Management Policy in Historic City of Kyoto, "Collaboration with Vientiane Capital,"Environment Policy Bureau, Kyoto City, P. .09.(Accessed : 10/05/2017), link : http://www.jesc.or.jp/Portals/0/center/training/asia3r/8thasia3r_kyouto.pdf

[3] - Centre japonais des collectivités locales, Op. Cit, P.24.

[4] - Kunimitsu IMAI, Op. Cit, P. 10.

الشكل رقم(39): جمع النفايات المنزلية

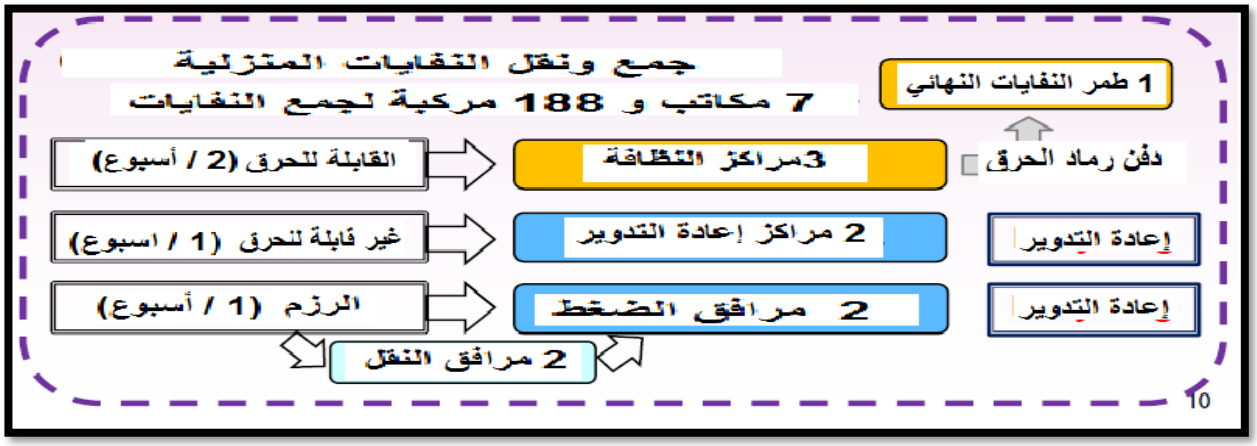

Source: Kunimitsu IMAI, Solid Waste Management Policy in Historic City of Kyoto "Collaboration with Vientiane Capital,"Environment Policy Bureau, Kyoto City, P. .09.(Accessed : 10/05/2017), link : http://www.jesc.or.jp/Portals/0/center/training/asia3r/8thasia3r_kyouto.pdf

تتوزّع النفايات المنزلية في كيوتو على أربعة أصناف يتم جمعها في شكل دوري، هي: القوارير الزجاجية والبلاستيكية والمعدنية والمستوعبات البلاستيكية ومواد التغليف (مرة واحدة في الأسبوع)، والأغراض المعدنية الصغيرة والعبوات المضغوطة (مرة واحدة في الشهر)، والنفايات القابلة للحرق بما فيها نفايات المطبخ (مرتين في الأسبوع). وتوجد أصناف أخرى من النفايات لا يتم جمعها في شكل دوري مثل نفايات الورق والكرتون والمخلفات الضخمة والأجهزة المنزلية والالكترونيات وغيرها، التي تحتوي على مركبات الكربون الكلورية الفلورية التي تتلف طبقة الأوزون في الأرض. يتم استرجاع الكلور والفلور والكربون السام في المواد العازلة للتخلص السليم منها، علاوة على ذلك، يتم التأكد من سلامة العمال وحماية البيئة في المناطق المحيطة[1]. جمع النفايات المنزلية في المدينة يمكن أن يكون عن طريق البلدية أو عن طريق القطاع الخاص. في حال كان الجمع من جانب البلدية، يجب أن توضع النفايات في أكياس مخصصة بأوان مختلفة حسب نوع النفايات وهي مدفوعة الثمن مسبقاً وفق الحجم، وتوضع أكياس النفايات في أماكن ومواعيد محددة.[2]

ولا تعكس أسعار الأكياس الكلفة الحقيقية التي تتحملها المدينة في إدارة النفايات. فمن بين 251 مليون دولار أنفقتها على هذا القطاع في السنة المالية 2013، استردت **كيوتو** نصف المبلغ فقط من خارج موازنتها، بما فيها الرسوم المترتبة على المواطنين في 2012، بلغت كمية النفايات المتولدة عن السكان ما وزنه 1318 طناً في اليوم، وكانت حصة الشخص الواحد 0.83 كيلوغرام يومياً، معظم هذه

[1]- - Ministry of the Environment, Op. Cit.
[2]-Japan Environmental Exchange, "How to Reduce Waste, Recycle and Dispose of Garbage in Kyoto City", 03/2008, (Accessed : 11/01/2017), link http://www.jeeeco.org/project/how_to_reduce.pdf:

النفايات (64.6 في المئة) تمت معالجته بالحرق، في حين كانت نسبة النفايات المسترجعة بالتدوير 23.5 في المئة، أما النفايات التي ذهبت إلى المطمر البحري المشترك في خليج أوساكا فكانت نسبتها 11.3 في المئة، والكمية المتبقية (0.6 في المئة) يتم تحويلها إلى سماد أو تقدم كعلف للحيوانات.

في **كيوتو** خمس محارق للنفايات الصلبة البلدية، أهمها: المحرقة الشرقية التي تعد الأقدم فهي تعمل منذ 1980، والمحرقة الجنوبية التي تعمل منذ 1986 والمحرقة الشمالية الشرقية التي تعمل منذ 2000، بالإضافة إلى المحرقة الشمالية التي يعود تشغيلها إلى 2007، ومحرقة ياماشينا الصغيرة التي تتمثل استطاعها(25 طناً يومياً) التي تعمل منذ 2010.[1]

ويوضح الشكل الموالي المحرقة الشمالية الشرقية التي تقع في قرية صغيرة من ضواحي كيوتو تدعى شيزويتشي إيتشيهارا، ولا تبعد كثيراً من قرية أوهارا التي تزود كيوتو بالخضار المحلية، وهي على مسافة ستة كيلومترات إلى الشمال من مركز المؤتمرات الدولي الذي شهد إعلان بروتوكول كيوتو حول التغير المناخي عام 1997.

الشكل رقم(40):المحرقة الشمالية الشرقية

[1] -Kunimitsu IMAI, Op. Cit, P. 11.

Source: Kunimitsu IMAI, Solid Waste Management Policy in Historic City of Kyoto, "Collaboration with Vientiane Capital,"Environment Policy Bureau, Kyoto City, (Accessed : 10/05/2017), link : http://www.jesc.or.jp/Portals/0/center/training/asia3r/8thasia3r_kyouto.pdf

تبلغ مساحة المحرقة أكثر من 22 ألف متر مربع، وهي تضم وحدتي ترميد تقليديتين تبلغ استطاعة كل منهما 350 طناً من النفايات، وهي تعمل على مدار الساعة يومياً، بالإضافة إلى وحدتي سحق للنفايات الضخمة باستطاعة إجمالية تصل إلى 80 طناً تعمل لمدة ست ساعات يومياً.

تتضمن محرقة نفايات كيوتو الشمالية الشرقية أنظمة عدة لمعالجة الملوثات الغازية والسائلة والصلبة، حتى أنها تتبنى مواصفة خاصة بها أكثر تشدداً من المواصفة الوطنية للغازات العادمة، وهي تلتزم بالاتجاه العالمي لخفض ثاني أوكسيد الكربون من خلال الإفادة من الحرارة الفائضة في توليد الكهرباء وتوفير المياه الساخنة لسكان قرية إيتشيهارا وجوارها، عن طريق المعالجة الحرارية لإحتراق النفايات في منطقة مغلقة. تستخدم المحارق في المقام الأول لتدمير النفايات مع إمكانية استرجاع الطاقة والمواد، الغلايات والأفران الصناعية تحرق النفايات ليس فقط للتدمير ولكن مع الغرض الرئيسي لاستعادة الطاقة والمواد.[1]

تقوم آليات النظافة بنقل النفايات القابلة للحرق وتفريغها في حفر الاستقبال، أما النفايات الضخمة فيتم تكسيرها في وحدتي السحق التي تشتمل على مغناطيس كهربائي لاسترجاع الحديد من النفايات.

وتقوم رافعتان قابضتان بمجانسة النفايات وتقليبها، ثم نقلها إلى إحدى الحفرتين القمعيتين اللتين تتصلان بوحدتي الترميد. يتم حرق النفايات بدرجة حرارة تبلغ 800 درجة مئوية وتبقى داخل وحدة الترميد مدة كافية يحددها آلياً جهاز التحكم بالاحتراق. يستفاد من حرارة الاحتراق في غلي الماء المضغوط ضمن مرجل بخاري يعمل على توفير المياه الساخنة وتوليد الكهرباء عبر عنفة تصل استطاعتها إلى 15 ألف كيلوواط. تتم معالجة التلوث الغازي على مراحل عدة تبدأ بإزالة أكاسيد النيتروجين، ثم بتصفية الغاز العادم لإزالة السخام والغبار، وتتبع ذلك إزالة أوكسيد الكبريت وغاز كلوريد الهيدروجين. وباستخدام الطريقة الرطبة ومواد كيميائية عضوية، تُعدّل باقي الأحماض الغازية ويتم احتجاز الزئبق والمعادن الثقيلة. ولضمان إزالة أي آثار متبقية من الديوكسينات، يمرر الغاز العادم عبر برج الكربون المنشّط الذي يمتص أية بقايا للديوكسينات. وعند هذه المرحلة تكتمل معالجة الغاز العادم الذي يتم تحريره إلى الجو عبر مدخنة يبلغ ارتفاعها 100 متر.[2]

[1] - Michel Buron , Op. Cit.
[2] - Ministry of the Environment, Op. Cit, P. 13.

أما الصرف الصحي للمنشأة ومياه تبريد وغسيل الرماد والمياه العادمة المستخدمة في تنظيف برج تنقية الغاز بالطريقة الرطبة ومياه غسل المصفاة، فتتم معالجتها في وحدة معالجة المنصرفات من خلال تطبيق تقنيات عدة من بينها التخثير والترسيب والترشيح باستخدام عوامل الاحتجاز، فصل الشوائب للسوائل، وتستخدم المياه المعالجة لتأمين احتياجات المحرقة من المياه، ويصرف الفائض إلى شبكة الصرف العامة.

تتم معالجة الرماد الناتج من الاحتراق بطريقة البلازما التي تعتمد على ضخ النيتروجين ضمن قوس كهربائي يحوّله إلى غاز متأيّن يعمل على صهر الرماد المتطاير. نتيجة ذوبان الرماد يتحرر غاز عادم يحوي العديد من الملوثات مثل كلوريد الهيدروجين والفيورانات والديوكسينات وأشباهها، ويتم تمريره إلى منظومة معالجة الغازات. وعلى رغم أن هذه الطريقة تعتبر من أفضل التقنيات المتاحة في معالجة رماد الحرق، إلا أن الرماد لا يصبح آمناً بما يكفي للتخلص منه في مطامر النفايات البلدية غير المعدة لاستقبال النفايات الخطرة.

تقنياً، لا تزال معالجة الرماد الناتج من حرق النفايات موضع بحث لدى اليابانيين، بهدف الوصول إلى أفضل السبل للاستفادة من الرماد في شكل آمن وبكلفة معقولة تغني عن رميه في مطامر خاصة تستنفد الأراضي المحدودة. وتوجد العديد من المشاريع التجريبية التي تم اختبارها ولم تثبت جدواها، من بينها مشروع قولبة الرماد على شكل بلاط أرصفة (إنترلوك). ولحين إيجاد طريقة مبتكرة، يبقى الخيار الحالي للتخلص من رماد محارق النفايات في كيوتو بردمها في شكل آمن في مطمر إيكولاند في غابة أوتاوا أو ضمن المطمر البحري في خليج أوساكا المعروف باسم مشروع الفينيق. إلى جانب التقنية التقليدية التي لا تزال رائجة في مجمل المحارق اليابانية حتى الآن،

تعتبر كيوتو أول بلدية تنشئ هيكلاً لتنفيذ الإجراءات البيئة بالشراكة مع المواطنين والفاعلين الاقتصاديين. نطاق بعض هذه المبادرات التي اتخذتها مدينة كيوتو يدخل في إطار ما يسمى "**منتدى 21 من جدول أعمال كيوتو**"، ولا يقتصر على إقليم البلدية فقط. في هذا الصدد أقدمت الحكومة المحلية كيوتو على تنفيذ أربع مبادرات تم اتخاذها وتتمثل في:[1]

أولا : أنشأ منتدى جدول أعمال 21 في كيوتو في ماي 2001 معياراً لنظام كيوتو لإدارة البيئة (KES) بالتوازي مع المعيار ISO 14001 ، والتي تتعلق بأنظمة الإدارة البيئية، ويتم تكييف معيار KES بشكل

[1] -Centre japonais des collectivités locales, Op. Cit, P. 25.

أكثر تحديدًا لتنفيذ نظام الإدارة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة. كان المنتدى هو اللاعب الرئيسي في إنشاءKES. تم منح 637 مؤسسة صغيرة ومتوسطة شهادة المطابقة لمعيار KES حتى الآن، مما أدى إلى انخفاض قدره 116،000 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا. وعلى المستوى الوطني، يصل عدد شهادات **KES** الصادرة إلى3069.

وثانياً، أنشأ المنتدى علامة مسجلة "**إقتصاديات الطاقة**" الخاصة به. هذه العلامة تسمح للمستهلكون بتحدد الأجهزة المنزلية عالية الأداء الطاقوي بسهولة اليوم أصبح هذا التصنيف يستخدم على الصعيد الوطني، ولكن في البداية كانت المبادرة لكيوتو.

وثالثا، كجزء من أعمال منتدى جدول أعمال القرن 21 لكيوتو، فإن مركزا للبيئة تم إنشاؤه في كيوتو أفريل 2002 للاحتفال بمؤتمر تغير المناخ في عام 1997. وتعد هذه المؤسسة مركز للتعليم في البيئة ودعم إجراءات حماية البيئة، وترحب ليس فقط بأهالي كيوتو، ولكن أيضا العديد من الزوار من مناطق أخرى من اليابان والدول الأخرى. استقبل المركز 93000 شخص في عام 2008، والعدد الإجمالي الزوار منذ افتتاحه بلغ 000 640. تم تجهيز المركز أيضا مع الألواح الضوئية، ونظام لاستعادة مياه الأمطار ومضخات الحرارة الأرضية. ويضمن أيضا تدريب المتطوعين في مجال البيئة.

و**أخيرا**، في ديسمبر 2004، شارك المنتدى في تطوير نظام داخلي لبلدية كيوتو ضد ظاهرة الاحتباس الحراري. ويعد الأول من نوعه في المنطقة التي تعتمد على المواطنين والشركات. يوفر مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام 2010 بنسبة 10٪ أقل من عام 1990، وللمواطنين والشركات.

لقد تراجعت كمية النفايات البلدية المتولدة بين 2004 و2015 من نحو 50 مليون طن في السنة (1.086 كلغ/ شخص/ يوم) إلى نحو 44 مليون طن (0.939 كلغ/ شخص/ يوم)، وارتفعت معدلات التدوير من 17.6 في المئة إلى 20.7 في المئة، وانخفضت كمية النفايات التي يتم التخلص منها في المطامر من 8 ملايين طن في السنة إلى 4 ملايين طن. أي تخفيض النفايات بنسبة 46 ٪ (440000، طن في السنة المالية 2015) مقارنة بـ (820000 طن في السنة المالية 2000)[1]. الحد من محطات حرق النفايات من 05 محطات في (2004) إلى 03 محطات سنة (2012)، مع تخفيض التكلفة

[1] -Tetsuji Yamada and others, "Municipal solid waste composition and food loss reduction in Kyoto City", Waste Prevention Researches, , N°19, (28 June 2017), P. 1359.

المتعلقة بالنفايات إلى 36.7 مليار ين ياباني (2006) و26.1 مليار ين ياباني (2014).[1] عموما شهد إنتاج النفايات إنخفاض كبيرا نتيجة للسياسات المنتهجة من طرف الحكومة المحلية، مما مكن من تخفيف الأعباء على البيئة وزيادة حساب المدخرات بما قيمته 10.6 تريليون ين ياباني[2].

-تحويل النفايات إلى طاقة:

إلى جانب التقنية التقليدية التي لا تزال رائجة في مجمل المحارق اليابانية حتى الآن، بما فيها محرقة نفايات كيوتو الشمالية الشرقية، بدأت اليابان استخدام طريقة جديدة، تقوم على تلقيم النفايات في شكل رأسي مع تعريضها لحرارة مرتفعة تؤدي إلى تحرير الغازات منها. أما الرماد المتساقط فيصهر بدرجة حرارة تصل إلى 1600 درجة مئوية، وهذا ما يجعل الرماد آمناً للاستخدام في تعبيد الطرق أو ضمن الخلطة الإسمنتية. التقنية الجديدة لا تزال في بداياتها كونها مطبقة في بعض محطات حرق تم تشييدها منذ 2003، وهي لا تساهم بحل مشكلة رماد الحرق فحسب، وإنما تملك كفاءة أكبر على استرداد الطاقة من الغاز العادم مقارنة بالمحطات التقليدية. يتم استخدام فائض حرارة النفايات لتوليد الطاقة الكهربائية بمبيعات قدرها: 79600000 كيلوواط ساعي ومبلغ يصل لـ 1.6 مليار ين ياباني. كما يتم إنتاج الوقود الحيوي من نفايات الطعام والورق بحيث تتم التصفية في محطات جديدة تنتج حوالي 1000 كيلو واط من الطاقة في الجيل الجديد من محطات الحرق.[3]

الشكل رقم(41): إنتاج الإيثانول من نفايات الطعام

[1]- Central Japan Railway Company, "do you Kyoto", (Doing something good for the environment?), P. 05, (Accessed :11/01/2017), link :
https://www.renewable-ei.org/images/pdf/20160909/Daisuke_Kadokawa_PartIII.pdf
[2] -Tetsuji Yamada and others, Op. Cit, P. 1353.
[3]- Kunimitsu IMAI, Op. Cit, P. 13.

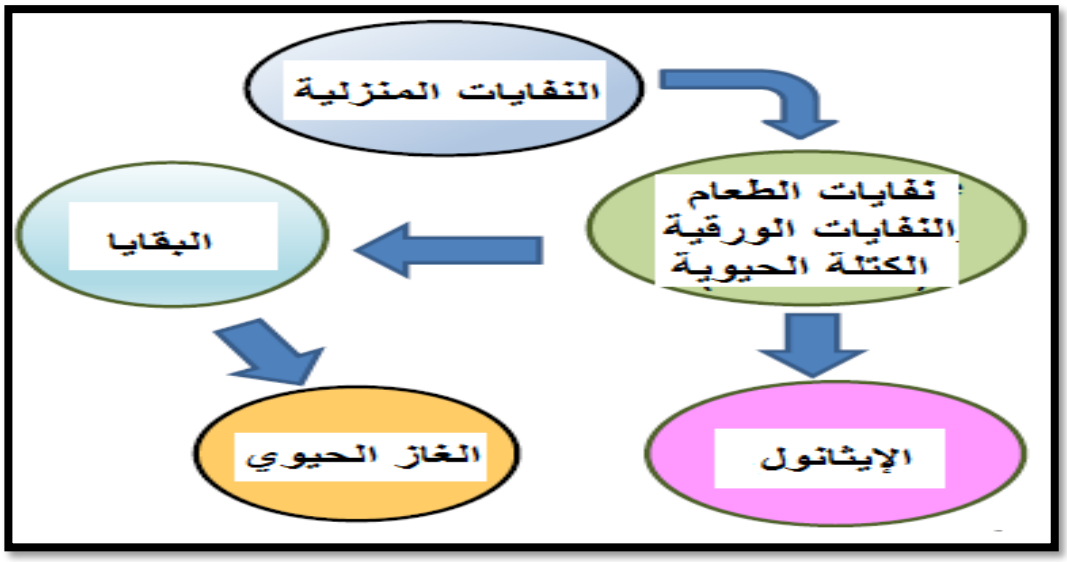

Source: Central Japan Railway Company, "do you Kyoto", (Doing something good for the environment?), (Accessed :11/01/2017), link :

https://www.renewable-ei.org/images/pdf/20160909/Daisuke_Kadokawa_PartIII.pdf

هذه المقاربة الأولى في اليابان لإنتاج الإيثانول من النفايات الغذائية ونفايات الورق، تم إدراجها في ميزانية المدينة للسنة المالية 2011، وقد تكفل بالإختبارات التجريبية التي أجراها كل من القطاع الخاص والشركاء الأكاديميين من الجامعة، والتي حققت نجاحا في إنتاج 60 لتر من الايثانول من فضلات الطعام والنفايات وبقايا الورق، بالإضافة إلى إنتاج 90 م^3 من الغاز الحيوي.[1]ويأتي ذلك في إطار مشروع وقود الديزل الحيوي(BDF) الذي تم إطلاقه سنة 1997، والذي يعتمد على تظافر جهود المواطنين ووعيهم المطلق بأهمية هذه العملية ودورها في زيادة موارد الطاقة الصديقة للبيئة بالإضافة إلى القطاع الخاص ومراكز البحث الأكاديمي، وقد توجت هذه المبادرة بإنتاج وقود الديزل الحيوي مايقارب: 1050000 ل/ سنويا، وذلك بتجميع زيت الطهي المستعمل في المنازل، بمساهمة حوالي: 1900 محطة تجميع في المدينة، تم إنشاؤها لتوفير المادة الأولية لإنتاج الغاز الحيوي من الزيوت المنزلية المستعملة، حيث ينتج هذا المصنع حوالي: 5000 ل في اليوم، ويستفيد من إستعمال هذا المنتوج 136 مركبة لجمع النفايات (B100)، و103 حافلة (B5) لنقل الركاب في المدينة.[2]

تبدو عملية التخلص من النفايات والقمامة في اليابان معقدة بعض الشيء، خاصة وأنها تختلف عن الكثير من دول العالم في عملية فرز النفايات وتصنيفها وفقا لقواعد صارمة. فاليابان من الدول المتقدمة

[1] -Central Japan Railway Company, Op. Cit, P. 14.

[2] -"Ville de Kyoto", Colloque franco-japonais "les collectivités locales et le développement durableen France et au Japon", paris , 22 janvier 2010 P P, 09-10, (Accessed :12/01/2017), link :
https://www.senat.fr/colloques/japon_collectivites_locales/japon_collectivites_locales.pdf

في عمليات تدوير النفايات وإعادة التصنيع لحماية البيئة والمحافظة على الموارد المختلفة من النضوب. لذلك فكيوتو تبذل جهودا حثيثية من أجل التخلص من النفايات بشكل آمن وإعادة تدويرها على جميع المستويات بداية من الحكومة والمواطنين والقطاع الخاص وكذلك الناشطين من المجتمع المدني، فالكل يساهم لتحقيق إستدامة كيوتو في تسيير النفايات على النحو الأتي:[1]

المواطنون ملزمون بزيادة الاهتمام وتعميق فهم قضايا الاحتباس الحراري، وممارسة الأنشطة الموفرة للطاقة والموارد، واستخدام الطاقة المتجددة، واستخدام منتجات وخدمات توفير الطاقة والموارد في الحياة اليومية.

أما القطاع الخاص فيجب عليه ممارسة أنشطة توفير الموارد والطاقة، واستخدام الطاقة المتجددة والسهر على توفير المنتجات والخدمات الموفرة للطاقة في جميع مراحل نشاطه، بما في ذلك الإنتاج والتوزيع والاستخدام/الاستهلاك وإعادة التدوير. علاوة على ذلك، توفير التعليم البيئي للموظفين أثناء الشراكة والتعاون مع المواطنين والحكومة بشأن تدابير مكافحة الاحتباس الحراري.

بالتسبة لمدينة كيوتو فعليها توفير مرافق موجهة للمجتمع المحلي، مثل المكاتب الفرعية، وتدعيم تدابير مكافحة الاحتباس الحراري التي ينفذها المواطنون والشركات، جنبا إلى جنب مع اتخاذ الاجراءات اللازمة، بما في ذلك إنشاء النظم التي توفر اللوائح والحوافز. علاوة على ذلك، مدينة كيوتو نفسها هي واحدة من المؤسسات الكبيرة الرئيسية العاملة في المدينة، ينبغي عليها السعي لاستعمال الموارد والأنشطة الموفرة للطاقة، واستخدام الطاقة المتجددة، واستخدام الموارد والطاقة المنتجة والخدمات في عمليات مكاتبها.

غير أن **جماعات حماية البيئة** تهتم بمعالجة أنشطة الحفاظ على البيئة الملموسة، مثل العمل بمرونة في المجالات حيث لا تستطيع الحكومة الوفاء أو عدم القيام بما يكفي لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمجتمع. السياح والزوار وآخرين. أما **السياح** وغيرهم من الزائرين فعليهم التعاون مع تدابير مكافحة الاحتباس الحراري التي ينفّذها المواطنون القطاع الخاص ومجموعات المحافظة على البيئة والحكومة.

[1] -kyoto city, Program of Global Warming Countermeasure , 2011−2020, For an environmentally-friendly city, economy and lifestyle, March 2014, (Accessed :12/03/2017), link : http://www.city.kyoto.lg.jp/kankyo/cmsfiles/contents/0000000/328/plan(en).pdf

يعتبر وعي الناس بالمشكلات البيئية جزء من إمكانية ايجاد الحلول المناسبة لها، فسياسات الطاقة التي تنتهجها الدول عموما وما تم إستعراضه في مدينتي طوكيو ودبي خصوصا، من مبادرات رشيدة للتحول إلى الطاقات المتجددة ومحاولة ترشيد إستغلالها. نفس الشيء بالنسبة للمحاولات التي قامت بها هامبورغ فيما يخص التأقلم مع التغيرات المناخية ومجابهتها بالحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة، وكذلك مبادرتها الذكية فيما يخص إستغلالها للمياه وكيفية معالجتها لمشكلة مياه الصرف الصحي، بالإضافة إلى ما تسعى إليه المدن إزاء تقليل من النفايات والتوجه نحو إبتكار آليات جديدة ومبتكرة لتدويرها أو التخلص منها دون الإضرار بالبيئة، كما لاحظنا أثناء تقديمنا لتجربة كيوتو. غير أنه بإغفال مشاركة المجتمع في هذه المبادرات من خلال شرائحه المختلفة خاصة المجتمع المدني ودوره في تكريس الوعي حول هذه المشكلات يعيق النجاح في الوصول للأهداف المرجوة، لذلك فالحلول مرهونة بالمشاركة المجتمعية خاصة فيما يتعلق بإرساء سياسات العيش المستدام وتحقيق مجتمع المعرفة المبني على العيش الكريم والصحة العامة والأمن المجتمعي.

المبحث الثالث: الحوكمة المحلية وسياسات العيش المستدام

حتى وإن توفرت مرافق الحياة الضرورية بتصميم المدن الذكية خالية من الكربون من خلال إستعمال وسائل النقل صديقة للبيئة، بالإضافة إلى التحول للطاقات المتجددة من أجل الحد من الإضرار بالبيئة بإستعمال مصادر الطاقة التقليدية، زيادة على السياسات المبتكرة في إستغلال المياه وتدوير النفايات لتسهيل التأقلم مع التغير المناخي، إلا أنه لايمكن الحديث عن مدينة مستدامة في ظل وجود الفقر، الأمراض، الجهل، والجريمة وعدم الإستقرار لذا يجب التركيز على السياسات الساعية لإنشاء مجتمع خالٍ من هذه الظواهر الإجتماعية وهذا ماسيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسات المحلية الحكيمة للحد من الفقر(مدينة سلانجور)

تعد مشكلة الفقر من أكبر التحديات والصعوبات التي تواجه البشرية في شتى أنحاء الأرض وذلك بسبب ما يترتب عليها من بؤس وشقاء وتشرد وجريمة وانقسام وخلل في المجتمعات البشرية، ما يهدد ليس فقط المجتمعات الفقيرة بل البشرية جمعاء، وللأسف الشديد ان كثيرا من البلاد التي تعاني من الفقر هي بلاد إسلامية نتيجة لعدة عوامل منها ما هو اقتصادي إلى جانب أسباب أخرى كالحروب والكوارث الطبيعية وزيادة معدلات الاستهلاك وقلة المشروعات التنموية المدعومة من مصارف التنمية العالمية.

تؤكد الدراسات أنه لا يمكن استئصال الفقر إلا بالمعالجة الجذرية لمسبباته، وحجر الأساس لمعالجة الفقر هو تمكين المجتمعات الفقيرة من الاعتماد على نفسها وإعطائها الفرص للمشاركة في خطط تنموية تناسبها. والإحصاءات تشير إلى أنه يعيش نحو 1,1 مليار نسمة – أي ما يوازي خمس سكان العالم – على أقل من دولار واحد في اليوم، ولذلك سيتعين على البلدان المرتفعة الدخل أن تزيد من مستويات المعونة، وتحرير التجارة العالمية، لتقليل معدلات الفقر في البلدان النامية، وبينما انخفضت حديثا نسبة من يعيشون تحت وطأة الفقر المدقع في منطقة شرق آسيا، ارتفعت أعداد الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى 314 مليون شخص في إفريقيا جنوب الصحراء، وتصل نسبتهم إلى 47 في المئة من السكان. وفي العام 2000 مثلا التزمت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 189 بلدا بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والتي من بينها أهداف تتعلق بمكافحة الفقر(الهدف 01 كما ذكرنا سابقا) إلى جانب أهداف أخرى.[1]وفيمايلي نستعرض تجربة ماليزيا للحد من الفقر وبالاخص تجربة مدينة

[1]-سكينة العكري، "مكافحة الفقر .... ماليزيا نموذجا"، صحيفة الوسط البحرينية، 2005/08/27، العدد: 1087، ص. 01، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/25، الرابط:

http://www.alwasatnews.com/news/487779.html

سلانجور الماليزية فيما يتعلق بإرساء حوكمة المدن المستدامة من خلال الحد من الفقر عن طريق السياسات الرشيدة.

تقع ماليزيا فى جنوب شرق آسيا، مكونة من 13 مدينة وثلاثة أقاليم إتحادية، بمساحة كلية تبلغ 329،845 كيلومتر مربع، حيث يبلغ سكانها 30 مليون نسمة. كانت قبل نحو أربعة عقود مجتمعًا زراعيًا لا يعرف سوى زراعة الأرز والمطاط وبعض النباتات والفاكهة. لكن التطور حدث، لتتحول من معدل فقر يصل إلى 52,4% من السكان عام 1970 إلى نحو 5,7% في عام 2004.[1]وكان من المتوقع إذا استمرت جهود الحكومة في محاربة الفقر على الوتيرة نفسها أن يصل معدل الفقر بحلول عام 2005 نحو 0,5 في المئة، ويكون الفقر المدقع قد تم القضاء عليه قضاء مبرما.[2]وحسب آخر الإحصائيات نجد أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في ماليزيا وصلت إلى أدنى مستوياتها 0,6 % في سنة 2014، ومن الأمور اللافتة للنظر فى تجربة ماليزيا قدرة المجتمع على تجنب الصراعات والخلافات بين المجموعات العِرْقية الثلاث الرئيسية المكونة للسكان، وهي: الملايو الذين يمثلون 49,5% من السكان، والصينيون الذين تبلغ نسبتهم 37,2%، والهنود البالغ نسبتهم 11,7%.[3]

فمن بين العوامل التي ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية نذكر:[4]

-الوعي السياسي في تسيير مختلف الصراعات الممكنة، وتعميم حالة السلم بين مختلف الأطراف؛

-تخصيص موارد ضخمة من أجل تنمية البنية التحتية مهما كانت مستويات النمو؛

-انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان؛

-اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

-اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وعوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

---

[1]-نوال عبد المنعم بيومي، التجربة الماليزية.....وفق مبادئ التمويل والإقتصاد الإسلامي (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011).

[2]-سكينة العكري، مرجع سابق، ص. 17.

[3]-Choon Heng et Tan Siew Hoey , Malaisie : "Développement social, réduction de la pauvreté et transformation de l'économie Leong" , (Accessed : 29/09/2017), link : https://www.unicef-irc.org/research/ESP/OA1

[4]-عبد الحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد: 451.

-أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها: ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية، أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه، أما الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة؛

-امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن؛

-وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية – الوسيطة -الرأسمالية)، وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت.

لقد تبنت الحكومة الماليزية عدة برامج لمكافحة الفقر تحت مايسمى" **مشروع رفاهية الشعب**" سعت من خلاله إلى زيادة دخل الأفراد من خلال المشاريع التجارية المصغرة والصناعات البسيطة والزراعة، وتشجيع الإنتاج الغذائي، حيث لا يصعب على البسطاء القيام بهاته الأعمال لتماشيها مع امكانياتهم وحدود مواردهم، كما تمكن الأفراد إلى جانب ذلك من الإستفادة من مزايا ضريبية وتسهيلات ادارية، وسعت الحكومة إلى تعميم مشاريع أخرى تخص توفير التعليم والقضاء على الأمية لتأهيل الأفراد وزيادة قدراتهم المعرفية والإستثمار فيها.[1]ولم تتوقف المبادرة عند القطاع الحكومي فحسب بل تعدت إلى مؤسسات ومنظمات غير حكومية، أما فيما يخص الفلسفة والسياسات الموجهة للحد من الفقر فقد نفذت الحكومة الماليزية برامج محددة أبرزها:

1-برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: ويقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة. وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي، وفي بعض الأحيان تقدم مساعدات مباشرة للفقراء.[2]

[1] -محمد شريف بشير، التنمية والقيم الثقافية، تجربة التنمية الماليزية، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، المجلد الثاني (القاهرة: دار السلام، 2007)، ص. 587.

[2] -جابر سعيد لوض، ماليزيا والإطار التنظيمي للتعاون الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا (الآسيان) (في مجموعة باحثين في كتاب ماليزيا وجنوب شرق آسيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، ص. 16.

2- محاربة كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق الاجتماعية: حيث تم إنشاء برنامج أمانة أسهم **البوميبترا،** وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميبترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.[1]

3- **برنامج أمانة اختيار ماليزيا:** وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.[2]

4- منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسراً: مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130-260 دولارا أمريكيا لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة وكذا تنمية النشطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة.[3]

5- تقديم قروض بدون فوائد: لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية، وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في 1997، تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنويًّا، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء، وقدم برنامج أمانة إختيار ماليزيا قروضا متناهية الصغر وبدو ضمانات مادية استفادت منها حوالي148400 عائلة فقيرة.[4]

6- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار إستراتيجية 2020.

[1] -سعد علي حسني، "تجربة التنمية الماليزية: دراسة في الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، 2006)، ص. 34.

[2] -محمد شريف بشير ، مرجع سابق، ص. 176.

[3] -سكينة العكري، مرجع سابق، ص04.

[4] - محمد شريف بشير ، مرجع سابق، ص. 164.

7- دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

8- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم، وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة. والجدول الموالي يبن نسبة الفقر في ماليزيا خلال الفترة بين 1976-2012

الجدول رقم(04): جدول معدلات الفقر في ماليزيا خلال الفترة 1976-2012

السنوات	1976	1984	1987	1992	1997	2004	2007	2012
الفقر الوطني	47,7	20,7	19,4	12,4	6,1	5,7	3,6	1,7
الفقر الريفي	45,7	27,3	24,8	21,2	10,9	11,9	7,1	3,4
الفقر في المدن	15,4	8,5	8,5	4,7	2,1	2,5	2	1

المصدر: فاطمة الزهراء طلحاوي، محمد مدياني، "سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا" (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر03، 08-09 ديسمبر 2014)، ص. 244، إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال إحصائيات الجدول أعلاه نجد أن: معدلات الفقر في المناطق الريفية تراجعت من 45,7% في عام 1976 إلى 3,4% في علم 2012، وذلك يرجع إلى تبني الحكومة برامج تعمل على تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية وإنشاء المرافق الضرورية، وإعادة توطين الأفراد في مساكن مُهيأة بالخدمات الأساسية وتنفيذ برامج تنمية إجتماعية، وفي الوقت ذاته سعت ماليزيا إلى الإهتمام بفقراء المدن فقامت بتشييد البنايات والمساكن بدون أجر، وإنشاء مجمعات سكنية رخيصة التكلفة، حيث انخفض معدل الفقر في المناطق الحضرية من 15% في عام 1976 إلى 01% في عام 2012.

ولإعطاء صورة أوضح عن مدى الحد من الفقر، نذكر أن عدد الأسر المعيشية الفقيرة انخفض بنسبة 33 في المائة، أي من 300 311 أسرة إلى 000 209 أسرة في الفترة المعنية. وقد حدث هذا الانخفاض بفضل النمو الاقتصادي الإيجابي وتنفيذ مختلف البرامج والمشاريع المخصصة للقضاء على الفقر.

ومن البرامج المعدة للحد من الفقر من قبل حكومة ماليزيا "برنامج مؤسسة الزكاة بمدينة سلانجور": ومدينة سلانجور هي إحدى المدن الماليزية، وتعد مؤسسة الزكاة التابعة لها واحدة من أهم المؤسسات

الزكوية الموجودة بماليزيا، حيث تقوم بإدارة أموال الزكاة وتنظيمها، بدءا من جبايتها وانتهاء بصرفها داخل مدينة سلانجور. كما تلعب دورا هاما في رفع الوعي لدى الناس بأهمية أداء الزكاة، وآثارها طيبة على المجتمع الإسلامي عموما، وداخل الولاية خصوصا.

وأنشئت هذه المؤسسة بناء على قانون مجلس أمناء الهيئة عام 1952، تحت مجلس الشؤون الإسلامية بمدينة سلانجور لإدارة جباية الزكاة في هذه المدينة، وفي أول نشأتها بتاريخ 15فيفري عام 1994 سميت بـ Pusat Pungutan Zakat :مركز تحصيل الزكاة وجبايتها، والذي سجل باسم MAIS ZAKAT SDN BHDمجلس الشؤون الإسلامية للزكاة بسلانجور، وكان يدير هذا المركز في بدايته ثمانية موظفين، وفي أكتوبر عام 1995م باشر الموظفون عملهم مستخدمين جهاز الحاسوب، وفاتورة الزكاة الحاسوبية.[1]

وبعد نجاح هذا المركز، تم تغيير اسمه منPusat Pungutan Zakat مركز تحصيل الزكاة وجبايتها إلى Pusat Zakat Selangor مركز الزكاة بسلانجور، وذلك في 30 أكتوبر عام 1996، وفي عام 1997 استحدث منصب لجباية زكاة الفطر. وفي 1 جانفي عام 1998 أنشأ مركز صرف الزكاة داخل مركز الزكاة بسلانجور والذي سمي بقسم صرف الزكاة. ثم انتقل المركز الرئيس – مركز الزكاة لسلانجور– إلى مجمع مجلس الشؤون الإسلامية لسلانجور، في 1 ماي عام 2000، وفي عام 2006 غير اسمه ليصبحlembaga Zakat Selangor مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور، ولايزال بنفس الإسم ليومنا هذا.[2]

من أهم أهداف المؤسسة رفع مستوى إدارة أموال الزكاة، وتدويرها، وبلوغ أقصى حد ممكن في جباية الزكاة، ومعالجة الفقر.

قام مركز الزكاة لمدينة سلانجور بعقد اتفاق تعاوني مع متعاملي وشركات التكافل مثل شركة التكافل الماليزي المساهمة، وشركة تكافل إخلاص المساهمة المحدودة، بالعمل على التعريف بخطة الحماية والضمان الجماعي لصنف المساكين، وقام ذات المركز وبموافقة فئة الفقراء بإعداد ميزانية لهم، وذلك بالاقتطاع من المكافآت الشهرية المدفوعة لهذه الفئة، وإدخالها وادخارها لهم في صندوق التكافل

[1] –عبد العزيز خنفوسي، المؤسسات الزكوية كآلية لمعالجة الفقر وفق برنامج التنمية الإقتصادية، "مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور بماليزيا نموذجا"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد: 04، (2013)، ص. 145.

[2] –محمد عز الدين عبد العزيز، بن عبد الرحمن عزمان، "دور المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية: مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور بماليزيا نموذجا"، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ص ص, 10–11، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/05/12، الرابط: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12/Azman-Abdulrahman.pdf

الجماعي، بالإضافة إلى ذلك يغرس في نفوسهم طبيعة حب الادخار بصفة مستمرة، وهذا الصندوق يساعد أصناف المساكين على مواجهة الأوقات الحرجة التي قد يمرون بها. وفيما يخص كيفية صرف أموال الزكاة فإن مؤسسة الزكاة أقامت برنامجا لتنمية الأمة من خلال أصناف الزكاة الذي يتم من خلاله خمسة برامج رئيسة، وهي: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية التعليمية، والتنمية الإنسانية، وتنمية المؤسسات الدينية، ولقد حققت مؤسسة الزكاة بمدينة سلانجور نجاحات كبيرة في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية خاصة في تقليل عدد الفقراء والمساكين. وبلغت ميزانيتها عام 2004 حوالي: 10704189400 رنجت، وبلغ الدافعون للزكاة حوالي: 79550 شخصا، وهناك بعض المستحقين الذين قاموا بمشاريع فنجحوا فيها، وأصبحوا تجارا ناجحين، وأصبح بمقدورهم أن ينفقوا على أنفسهم وأهليهم.[1]

وتعتمد مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور خطة خماسية من خلالها حددت إستراتيجية المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، وهي كالتالي:[2]

1- تطوير إدارة مؤسسة الزكاة؛

2- بلوغ الحد الأقصى في جباية الزكاة؛

3- معالجة الفقر؛

4- رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع الإسلامي؛

5- تهيئة خدمات ذات جودة عالية للمزكي.

أما فيما يخص كيفية صرف الزكاة في هذه المؤسسة فإنها تقوم ببرنامج أطلق عليه اسم Program : Pembangunan Ummah Melalui Asnaf Zakat والذي يعني برنامج تنمية الأمة من خلال أصناف الزكاة. حيث تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة أقسام رئيسية : برنامج التنمية الإجتماعية، برنامج التنمية الإقتصادية، برنامج التنمية التعليمية، برنامج التنمية الإنسانية، برنامج تنمية المؤسسات الدينية.

مما سبق يمكن القول أن الحكومة الماليزية قامت بتنمية دور مؤسسات الزكاة لتضييق فجوة الفقر، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع لتحقيق التكافل ودفع الزكاة في وقتها، وتظهر البيانات تزايد حجم الزكاة نتيجة للوعي الديني للمجتمع الماليزي، ومؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى رشادة السياسة المتبعة

[1]-فهد بن عبد الرحمن اليحيى، "البنك الوقفي"، مشروع بحثي لدراسة الأوقاف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة القصيم المملكة العرربية السعودية، ص ص. 39-40، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/07/13، الرابط:
http://waqef.com.sa/upload/7I5657LPikMh.pdf

[2] - محمد عز الدين عبد العزيز، بن عبد الرحمن عزمان، مرجع سابق، ص ص. 11-13.

في ماليزيا وفي سلانجور بالتحديد، والتي تتسم بالإرتقاء والتقدم، ويتضح ذلك في زيادة حجم الموظفين وتنوع مصادر الحصول على الزكاة، مما يساعد على تحسين مسار معالجة الفقر في ماليزيا. لأن القضاء على الفقر يؤدي إلى الحد على ظهور الأمراض وتفشي الأوبئة التي تشكل تهديدا للصحة العمومية والمجتمع.

المطلب الثاني: المبادرات المحلية لتحسين الصحة المجتمعية(بعض المدن الأمريكية)

تمتاز المناطق الحضرية بزيادة الكثافة السكانية بخلاف المناطق الريفية، ومع أن الفرد في المدينة يتمتع بصحة جيدة وتتوفر له فرص العمل وسبل الحصول على خدمات أفضل (في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)، فإنه يواجه في المدينة انتشار أمراض خطيرة كالسل نتيجة اكتظاظ الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية الصغيرة بالسكان وانعدام إتاحة المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي فيها، وكذا انتشار ممارسات العنف والإصابة بالاعتلالات النفسية في المدن بسبب بيئتها الاجتماعية وتكوينها المعماري والأغذية المستهلكة فيها، ولا يوجد في الوقت الحالي سوى نسبة 12 في المائة من مدن العالم القادرة على بلوغ الغايات المتعلقة بمكافحة التلوث، وقامت منظمة الصحة العالمية (المنظمة)، عقب مراعاتها لهذه الاتجاهات بتحديد موضوع التحضر بوصفه واحدا من التحديات الرئيسية الماثلة أمام الصحة العمومية في القرن الحادي والعشرين.[1]

وقد أكد ميثاق **أوتاوا** لتعزيز الصحة ضرورة تمكين الناس من زيادة التحكم في صحتهم ورفاهيتهم وتحسينهما، من خلال ضمان إقامة بيئات مستدامة تمتعهم بصحة أوفر ويتمكنون فيها من العيش والعمل والدراسة واللهو. وأبرز ميثاق **أوتاوا** العدالة الاجتماعية والإنصاف بوصفهما من الأسس الجوهرية للتمتع بالصحة، واتفق فيه على أن مسألة تحسين الصحة لا تقع فقط على عاتق قطاع الصحة.

وكما شملت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي "خطة عمل عالمية طموحة وشاملة معنية بالناس والكوكب ورخائهما"، على 17 هدفا و129 غاية، و231 مؤشرا أوليا، وهي تتيح فرصة جديدة أمام انخراط العديد من أصحاب المصلحة في تنفيذها لضمان تمكين جميع الناس من تحقيق كامل إمكانياتهم للعيش في ظل التمتع بالصحة والكرامة والإنصاف، ومراعاة لذلك، فإن موضوع المؤتمر العالمي التاسع بشأن تحسين الصحة تحت عنوان: "تحسين الصحة في أهداف التنمية المستدامة"، هو موضوع مناسب التوقيت وضروري على حد سواء لضمان اتساق السياسات ومواءمة برامج العمل.

[1] -WHO and Metropolis, “Cities for Health.”, 2014, (Accessed: 23/10/2017), link: http://www.who.int/kobe_centre/publications/cities_for_health_final.pdf

ويجسد شعار "الصحة للجميع والجميع من أجل الصحة "، إلتزاما مفاده عدم تخلف أي أحد عن الركب وإشراك جميع الجهات الفاعلة في إقامة شراكة عالمية جديدة تحقق هذه الخطة التحولية.[1].

وكما ظهر برنامج المدينة الصحية بوصفه أداة فعّالة لتحسين المساواة الصحية في المناطق الحضرية، ولاسيما في الأحياء المنخفضة الدخل والمحرومة من الخدمات، وهي أداة لها دور في تكوين التحالفات السياسية والمهنية والتقنية التي تعمل على بلوغ المرامي الخاصة بتحسين الصحة، كما أنها تساعد على إيجاد بيئة داعمة يمكنها احتواء اجراءات مبتكرة للتنمية المحلية باتباعها نهج متكامل .ويتضمن أسلوب المدينة الصحية جهوداً شاملة ونظامية للتعامل مع عدم المساواة الصحية، مركزاً على الفقر في المناطق الحضرية واحتياجات المجموعات السكانية المستضعفة. وهو يتصدى أيضاً إلى الأسباب الجذرية الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية لاعتلالات الصحة، واضعاً الصحة في صدر جدول الأعمال الخاص بالتجديد الاقتصادي والتنمية الحضرية، ولتصنيف المدن على أنها مدن صحية تعتمد على مجموعة من المعايير، وتستلزم ثلاث خطوات هي:[2]

أ-**الانضمام إلى الحركة الإقليمية المعنية بالصحة والتحضّر:** هذه الخطوة تخطتها بالفعل 209 مدينة قامت بالتسجيل في الحركة العالمية (مئة مدينة – مئة حياة) والتي بدأت مع الاحتفال بيوم الصحة العالمي لعام2010، وبهذا التسجيل أعلنت هذه المدن التزامها بتحسين الصحة في المواقع الحضرية بها وتنفيذ الأنشطة الخاصة بإذكاء الوعي بالصحة.

ب- **الانضمام إلى الشبكة الإقليمية للمدن الصحية** :هذه المدن البالغ عددها 209 مدينة التي سجلت نفسها، يجب أن توقع على خطاب تعاون تلتزم بموجبه ببرنامج المدينة الصحية، والانضمام إلى الشبكة الإقليمية للمدن الصحية. ويتعين على هذه المدن الموافقة على مجموعة من الأنشطة تهدف إلى تحسين الوضع الصحي والاجتماعي لسكانها، وتعزيز المساواة الصحية، ولاسيما في الأحياء الحضرية الفقيرة.

ج- **طلب إجراء تقييم من أجل تصنيف المدينة كواحدة من المدن الصحية العالمية، وتتلقى شهادة بهذا التصنيف من المكتب الإقليمي** :حتى تحصل هذه المدن على الاعتراف بها كمدينة صحية، عليها إدخال الأنشطة والمعايير التي ستساعدها على بلوغ هذه المرحلة. وعلى هذه المدن أن تقوم بتأمين تواجد جميع

[1]-منظمة الصحة العالمية، "أهداف التنمية المستدامة من أوتاوا إلى شنغهاي"، تقرير حول الصحة في أهداف التنمية المستدامة، موجز السياسة 01: المدن الصحية، شنغهاي، 2016، ص. 01، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/12، الرابط:
http://www.who.int/healthpromotion/conferences/9gchp/policy-brief1-healthy-cities-ar.pdf

[2]-منظمة الصحة العاملية، دليل موجز لتنفيذ برنامج المدينة الصحية (القاهرة: المكتب الإقليمي لشرق المتوسط)، ص. 07.

مؤشرات الرصد(الثمانين نقطة الموضحة في هذه الدلائل الإرشادية) في الأمكان المحددة لها، في حالة تأهب لتقييمها في أي وقت من قبل الفرق المشتركة الإقليمية والقطرية.

ويتولي رؤساء البلديات والحكومات المحلية زمام أمور المضي قدما في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، حيث يسلم على أن المدن مهمة لبلوغ هذه الأهداف، وفي 2015 اجتمع رؤساء البلديات من 40 بلدا على هامش انعقاد مؤتمر القمة بشأن أهداف التنمية المستدامة وأعلنوا عن التزامهم بخطة التنمية المستدامة 2030،[1]وبطبيعة الحال، فعندما تكون مظاهر التحضر مظاهر غير مخطط لها أو تتعدى طاقة الحكومات المحلية فإن التفاوتات داخل المدن يمكن أن تتزايد، وتنشأ مجتمعات محلية معرضة للخطر تقبع في أطراف المناطق الحضرية،[2] وبإمكان نهج المدن الصحية الذي يضع التنمية البشرية والإنصاف في مجال الصحة في موقع الصدارة، أن يكمل الجهود التقليدية التي تعطي الأولوية لإمكانية تحقيق الاستدامة من الناحيتين الاقتصادية والبيئية.

1-المجتمع المدني وتحسين أنماط الحياة

جاءت هذه المبادرة التي قام بها مجموعة من طلاّبٌ فرع التمريض في إحدى المدن الأمريكية، ولقد استُخدمت هذه الدراسة لتطوير المشروع الذي قام بتمويل مجموعة استشارية عيّنها رئيس بلدية المدينة للإشراف على المشروع.

وقد ساهم في ذلك الفاعلين من المجتمع المدني المحلّي بالتعاون مع البلديات والمجتمعات المحلية والمدن الصحية، لمنظمة الصحّة الأميركية من أجل معالجة مشاكل الصحة المجتمعية. وتضمّنت المنظمات المنخرِطة في المبادرة مستشفىً ووكالةَ خدميةٍ اجتماعيّة ووكالةَ بناء سكني وجامعة. فكانت الغاية من هذه المبادرة تحسين نوعيّة حياة الحي من خلال: إعادة إحياء (مباني البلدية للإسكان والمباني التجاريّة، والسكن، والطرقات، والأرصفة، الخ)، وشراكات جديدة بين منظمات الخدمة الاجتماعية والتربية والصحة، وانخراط السكّان في تحسين المجتمع المحلي.

[1] - Sustainable Development Solutions Network and the Global Taskforce of Local and Regional Governments for Post-2015 ٤Development Agenda towards Habitat III. "A Declaration of Cities' Commitment to the 2030 Sustainable Development Agenda." , (Accessed: 12/08/2017), link: https://docs.google.com/forms/d/1et01bJ1AmldkCstbNAKuRNwn0azPb1mxWrnFhDx95v4/viewform

[2]- WHO and UN Habitat.. "Global Report on Urban Health: Equitable, healthier cities for sustainable development.", 2016, (Accessed: 12/08/2017), link: http://who.int/kobe_centre/measuring/urban-global-report/ugr_full_report.pdf?ua=1 .

ويعد برنامجُ الصحة المدرسية نموذج لتقديم الرعاية الصحّية للمجتمع ككل، وأصبح الآن جزءاً من رؤية أوسع لبناء مجتمعات محليّة أكثر صحّةً. وتبنّت المدارس سياسات أكثر صحّية، وأصبحت قادرة على معالجة مسائل مزمنة كالربو والبدانة ومشاكل الصحة النفسية. كما أدّت الاستثمارات في السكن إلى إتمام ثلاثة منازل لإسكان إثني عشرة شخصا من ذوي الإحتياجات الخاصة، وهي مساكن خضراء صديقة للبيئة، كما أدّت الاستثمارات إلى تصليحات بيوت 33 مالكاً مسنّاً، فضلاً عن مساعدات في الدفعات الأولى لشراء منازل لاثنيْ عشرة شخصا من السكان الجدد في هذه المنطقة.

ولضمان إستدامة المشاريع في المنظّمة بنجاح والحصول على تمويلات جديدة يجب تظافر جهود كل من القطاعين العام والخاص.[1]

2-مبادرة الهواء النقي لمدن صحية(مدينة نيويورك)

وتدعو اتفاقية منظمة الصحة العالمية لحماية الناس من التعرض لدخان التبغ من خلال الحد من التدخين بالأخص السلبي منه وذلك في إطار التدابير المتعلقة بالصحة ابتداء بالأمراض غير المعدية ومرورا بالسل وانتهاء بصحة الأم والطفل، كما يمكن أيضا لتلك الوسيلة أن تمضي قدما في بلوغ أهداف أخرى ترد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من قبيل الترويج لإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)، وتوفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة).

إن كل المبادرات لرؤساء البلديات الذين شرعوا في العمل جاءت من أجل أن تصبح مدنهم خالية من التدخين، لذلك فغالبا ما نجد المدن الكبرى مثل بيجين ومكسيكو سيتي ونيويورك وساو باولو مدنا خالية من التدخين بنجاح، عكس ماتروج له بعض شركات التبغ خاصة بما يتعلق بإضرار هذه السياسة بالجوانب الإقتصادية والسياحية، غير أن القيادة السياسية الرشيدة قد أثبتت أنها الدعامة المنيعة ضد كل هذه التحديات.

وفي نفس السياق أصدر مايكل بلومبرغ عمدة بلدية نيويورك قانون الهواء الخالي من الدخان يوم 30 مارس 2003، مما دفع المعارضين للتنديد بالعواقب السلبية لهذا القانون على الأعمال التجارية

[1]– Alesia,Chadwick and others, CROOKED CREEK QUALITY OF LIFE INITIATIVE (CC QOLI): A COMMUNITY DEVELOPMENT EXPERIENCE IN INDIANAPOLIS, Indiana USA.

وفقدان الوظائف والتقليل من عائدات الضرائب، غير أن رئيس البلدية أمسك بزمام القيادة بإشراك جميع الشركاء الإجتماعيين المنادين بجعل مدينة نيويورك خالية من التدخين، لإثبات فوائد القانون. ووجه بذلك ضربة قاضية إلى الانتقادات الموجهة ضده. وركز على صحة جميع العمال من باب المساواة في أماكن عملهم، مرهنا في ذلك على الدعم الشعبي في هذا الصدد. وبعد مرور عام على تطبيق القانون، قامت أقسام مدينة نيويورك المعنية بشؤون الصحة والصحة النفسية وشؤون التمويل وخدمات الأعمال التجارية الصغيرة ومؤسسة التنمية الاقتصادية في المدينة بإصدار أول تقرير عن آثار القانون، بحيث كشف التقرير عن الإلتزام الكامل للقانون حيث سجل الإمتناع عن التدخين بنسة 97 % في الأماكن العامة المغلقة، وعلقت لافتات "ممنوع التدخين" في أماكنها، وأثبت إستطلاع كوينيبياك الذي أُجري في أكتوبر 2003، أن سكان مدينة نيويورك قدموا دعما كبيرا في هذا المجال، مع ما أثبتته المؤشرات كلها هو ازدهار الأعمال التجارية في مدينة نيويورك، والتي أصبحت بذلك أكثر أمنا وأوفر صحة للجميع.[1]

3-الصحة من خلال المشاركة(مدينة ساو باولو)

جاءت هذه المبادرة كإحدى استراتيجيات التعاطي مع المشكلات المتعلّقة بالصحة وظروف العيش، في مدينة ساو باولو البرازيلية تحديدا في حي غارولوس، وتهدف إلى تعزيز المشاركة السكانية وتحسينها، بتأسيس قنوات اتّصال لتضمن إدراج الإرادة الشعبيّة في عمليات تطوير السياسات الصحّية. ويعمل المشروع الذي يشكّل أولوية، وعنوانه "الصحّة من خلال المشاركة"، عبر الترويج لمنتديات محلّية مفتوحة للعموم، تُعقَد مرّة كل سنتيْن. بحيث عُقد 37 منتدى بين عاميْ 2005 و2007 (في أمكنة مختلفة)، وجمعت المنتديات هذه حوالي 6700 ممثّلاً عن (المجتمعات المحلّية، وأخصائيين صحّيين، ومدراء أقسام الصحّة، وجمعيّات غير حكومية، ومختلف فواعل المجتمع المدني...الخ).

الغاية من وراء هذه المبادرة هو زيادة مشاركة الناس في الرعاية الصحّية بإدارة السياسات العامّة المرتبطة بالصحّة، على أن تمس جميع المناطق الحضريّة المحلّية.

بدأت المبادرة عام 2005 عبر منتديات "الصحّة من خلال المشاركة" التي عُقدت في 22 منطقة من المدينة بالتزامن مع "منتديات الميزانية التشاركيّة". في عام 2007، ومنذ الجلسات العامّة الأولى،

[1]-See City of Paris, UNAIDS, UN-Habitat and IAPAC.. "Cities Unite to Fast-Track to End the AIDS Epidemic. Event summary: ٦taking action. World AIDS Day 2014", 2014, (Accessed: 23.08/2017), link: http://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/2015_Fast_Track_Cities_Paris_Outcomes.pdf

انتُخِب حوالي 1300 ممثلاً ليشكّلوا مجالس الصحّة المحليّة لوحدات الصحّة الأساسية وعددها 65، والمستشفيات والمراكز الصحّية المتخصّصة في البلديّة. وقد عُقد 14 منتدى حتى نهاية عام 2009.

وقد وسّعت مجالس الصحّة المحليّة مدى تحرّكها: من العمل على مسائل الصحّة المحليّة إلى مسائل اجتماعيّة أشمل. وقد مكن التركيز على السياسات الصحّية العامّة في النقاشات إدخال تحسينات في وحدات الصحّة الأساسيّة ونوعيّة الرعاية المقدَّمة. إضافةً إلى ذلك، زيادة الإستجابة للمطالب الصحّية للمجتمع.

يعد النمط التشاركي في إدارة المسائل الصحّية نمطاً جديداً لتسيير السياسة العامة الصحية، إذ أنّ شكاوي السكان استُبدِلت بمشاريع محدّدة للتغيير وبدعم أكبر للقطاع الصحّي. أصبح الناس يفهمون أليات الاستثمار في الرعاية الأوليّة من خلال وحدات الصحة الجوارية بدلاً من زيادة عدد المستشفيات. وقد حدثت تغييرات إيجابية متعلّقة بإنشاء آليات للمشاركة تشمل شريحة أكبر من المجتمع المدني والشخصيات المهمة، كالمستثمرين الخواص، الجمعيات واللاعبين المحليين.[1]

تعتبر جميع المبادرات السالفة الذكر مبادرات تصب في إطار السياسة الدولية الرامية إلى تكريس المدن الصحية عن طريق تظافر الجهود بين المستويات الثلاثة (الدولية، الوطنية، المحلية)، إلا أنه زيادة على أهمية الإتفاقيات الدولية التي ينجم عنها صدور لوائح دولية، تضبط وتفعل هذه المبادرات. غير أن التطبيق الفعلي يأتي من خلال الجهود المحلية التي يسهر عليها الحكام المحليين، من خلال شحن كل القوى الفاعلة في المجتمع وخاصة المجتمع المدني، وذلك عن طريق الإدارة التشاركية وتطبيق مبدأ المساءلة والرقابة لتنفيذ هذه المبادرات مع تقديم الدعم القانوني والمالي لها. وهذا لاينطبق فقط على الصحة بل يشمل باقي القطاعات كالتعليم والأمن ....إلخ.

المطلب الثالث: التعليم المستدام (مدينة دبي)

وفق لخارطة الطريق التي سطرتها منظمة اليونيسكو لتنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، يعزز التعليم قدرة الدارسين على اتخاذ قرارات مستنيرة وتدابير مسؤولة تضمن

[1]-Rosilda Mandis, and others, " Health Through Participation : the experience of Guarulhos in sao Paulo", Bzazil.

سلامة البيئة، والاستدامة الاقتصادية، وعدالة المجتمع، وذلك لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، مع احترام التنوع الثقافي. وتتمثل أبعاد التعليم من أجل التنمية المستدامة في:[1]

1-مضامين التعلّم: وتتمثل في إدماج القضايا الحساسة، مثل:(تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، في المنهاج الدراسي).

2-بيئة التربية والتعلّم :تصميم بيئة تعليم تحثّ الدارسين على العمل من أجل تحقيق الاستدامة.

3-التحول الاجتماعي :تمكين الدارسين، من أي فئة عمرية وفي أي نمط تعليمي، من تحويل أنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه.

4-**نتائج التعلّم** :تقديم حوافز للتعلّم وتعزيز المؤهلات الأساسية، مثل التفكير النقدي والمنهجي، واتخاذ القرارات بطريقة تشاركية، وتحمل المسؤولية من أجل الأجيال الحالية والمقبلة.

ويندرج هذا التعليم في نطاق التعلّم مدى الحياة ويشكّل جزءاً مكوناً من التعليم الجيد. والتعليم من أجل التنمية المستدامة هو عبارة عن تعليم شامل ذي قدرة تحويلية يعالج مضامين التعلّم ونتائجه، والنهج التربوي وبيئة التعلّم، ويحقق غايته من خلال تحويل المجتمع.

اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة إنمائية تربوية شاملة مستفيدة من الفائض التراكمي للعائدات النفطية ومن التجارة. وكانت دولتا الإمارات العربية المتحدة وقطر السباقتين في دول الخليج الى فتح ابوابهما لمؤسسات التعليم العالي الأجنبية، وفي إنشاء هيئات وطنية حكومية مستقلة لتطوير التعليم العالي بأشراف مباشر من حكامهما ومسؤوليهما الكبار، بلغ معدل الإنفاق على البحوث العلمية في الإمارات حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ حجم الصادرات الصناعية، 24% من الناتج المحلي الإجمالي، ومنها 10,2 % من صادرات ذات تكنولوجيا عالية، كما أقرت حكومة الإمارات استراتيجية وطنية خاصة للتربية والتعليم تدعى" التربية 2020 " .

وفي عام 2003 جرى تأسيس المنظمة التعليمية المتخصصة وقرية المعرفة في مدينة الانترنيت دبي لإستقبال كبريات الجامعات العالمية، بالاضافة الى مراكز تدريب ومؤسسات ومعاهد بحوث تستفيد من الخدمات العلمية العالية للمدينة التكنولوجية، كما جرى تأسيس 23 مؤسسة تعليم عالي وتدريب غير حكومية مرخصة من وزارة التعليم العالي، حسب تقرير التنمية البشرية (2007-2008). ودُشن في

[1]- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، "خارطة الطريق لتنفيذ برنامج العمل العاملي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة"، 2014، تم تصفح هذا الموقع: 2017/09/20، الرابط:

http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002305/230514a.pdf

المدينة النموذجية مصدر في أبو ظبي، معهد العلوم والتكنولوجيا MIT بالتعاون مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الذي بدأ التسجيل فيه في 2009.[1]

يعتبر تكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التعلم الذكي في نظام التعليم من العوامل الأساسية لإقامة المجتمع الذكي. وثمة حاجة إلى دمج نظم التعليم الحديثة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية والجامعات وفي كل مكان في المجتمع. فليس في وسع الناس الاستفادة من التطبيقات الذكية والخدمات الذكية (مثل خدمات الحكومة الإلكترونية في المدن الذكية والمناطق الريفية) من دون تعليمهم وتوعيتهم. ولذلك، فإننا بحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات التعليم. وتعتبر برامج محو الأمية الرقمية أيضاً هامة جداً لتعلم استخدام الخدمات الذكية والتحول إلى مجتمع ذكي. ومن أجل تحقيق محو الأمية الرقمية، ثمة حاجة إلى وجود مجموعة كبيرة من خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ذوي المهارات الخاصة لتطوير الشبكات والتطبيقات والخدمات الذكية والتحول إلى مجتمع ذكي (مثل المدن الذكية، والطرق الذكية، والإدارة الذكية للمياه، والتعلم الذكي، والزراعة الذكية وما إلى ذلك). كما أن دمج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة في نظم التعليم، يساهم أيضاً في زيادة عدد الأيدي العاملة الماهرة اللازمة في هذا المجال. واعترافاً بأهمية محو الأمية الرقمية، تم خلال المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 **WTDC-14** اعتماد المبادرة الإقليمية العربية بشأن التعلّم الذكي بوصفها النموذج للتعلم الذكي وقد نظم المكتب الإقليمي للاتحاد للمنطقة العربية في الفترة 10-11 مارس 2015 ورشة عمل تدريبية إلكترونية بالاشتراك مع شركة **Intel** بشأن سياسة الخدمة الشاملة لتنفيذ النطاق العريض والتعلم الذكي، وتلا ذلك منتدى التعلم الذكي الذي نظمته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(**ALESCO**) والاتحاد الدولي للاتصالات في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة (14-16 ديسمبر 2015) [2] الذي أعد "تقرير المبادئ التوجيهية بشأن صياغة الاستراتيجيات الوطنية للتعلم الذكي". ونشرت نتائج المبادرة في عام 2015 كما نشرت الإجراءات للعام 2016.

تتجه دبي بثقة إلى بناء اقتصاد يعتمد على المعرفة، وتأكيداً على ارتباط التعليم بالبيئة المعرفية والحضارية جرى إنشاء مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في ماي2007، وتتولى هيئة المعرفة والتنمية

[1]- الحسيني، عبد الحسن، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة (لبنان(بيروت): الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص. 247.

[2]- الاتحاد الدولي للاتصالات-الألكسو : منتدى التعلم الذكي - 14-16 ديسمبر 2015، دبي، الإمارات العربية المتحدة"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/20، الرابط: https://www.itu.int/ar/ITU-D/Regional-Presence/ArabStates/Pages/Events/2015/SL/default.aspx

البشرية[1] في دبي التي تأسست في العام 2007 مهمة الارتقاء بجميع قطاعات المعرفة والتنمية البشرية في الإمارة وفق أرقى المعايير العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، ساعية لتعزيز جودة مخرجات التعليم على تعدد مراحله وأشكاله، في مواكبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده دبي والإمارات، وبما يُسهم في مسيرة التحول إلى اقتصاد المعرفة. وحرصاً من دولة الإمارات على توفير أفضل مستوى للتعليم للأجيال المستقبلية، طورت وزارة التربية والتعليم إستراتيجية 2010 – 2020[2] (بي دي إف بحجم 546.45 كيلوبايت)، التي تتمحور حول الطالب. تأتي هذه الإستراتيجية بعد دراسات عديدة، ومقارنات مع أفضل الممارسات العالمية وورش عمل متعددة.

في ظل النمو الذي شهدته مدينة دبي على مدى العقدين الماضيين، تزايد الطلب على التعليم الخاص مما يشكل مؤشراً على أعداد الوافدين الذين جاؤوا للعيش في دبي، وفي الوقت الراهن يلتحق 88% من طلبة دبي بمدارس خاصة، حيث أدركت السلطات المحلية أهمية إنشاء جهة حكومية مختصة تتولى الإشراف على توسعة هذا القطاع.[3]

تقوم هيئة المعرفة والتنمية البشرية الإشراف على كافة المدارس والمعاهد والتعليم المهني ومراكز تعليم الكبار والأشخاص أصحاب الهمم وحضانات الأطفال والجامعات، سواء الحكومية أو الخاصة، وكذلك الصالات الرياضية ومجموعات الدعم والمساندة في دبي. وتوفر الهيئة عبر الصفحة الرئيسة لموقعها الإلكتروني مصادر قيّمة مثل: دليل المدارس الحكومية في دبي أو البحث عنها حسب مناطق محددة، ودليل جميع المدارس الخاصة أو حسب المنهاج الدراسي، ودليل الجامعات الحكومية والخاصة، ودليل مراكز التعليم المهني، ودليل مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة، ودليل حضانات الأطفال ودليل مراكز تعليم الكبار، ودليل الصالات الرياضية، ودليل مجموعات الدعم والمساندة، مع إدراج مواقعها ووسائل الاتصال بها ورسومها الدراسية.

وكما تتولى هيئة المعرفة والتنمية البشرية مسؤوليات منح التراخيص لجميع مُؤسسات التدريب والتنمية البشرية والتعليم وأية نشاطات ذات صلة في مدينة دبي، هنا يمكن للراغبين الاطلاع على المستندات التي

[1]–هيئة المعرفة والتنمية البشرية: هي هيئة حكومية تتولى مسؤولية الارتقاء بجودة التعليم الخاص في دبي، وتوفر الدعم للمدارس والجامعات والطلبة وأولياء الأمور والتربويين والمستثمرين والشركاء الحكوميين لبناء قطاع تعليمي يتميز بالجودة العالية ويهتم بنشر أجواء السعادة والحياة الطيبة.

[2]– وزراة التربية والتعليم، "إستراتيجية وزراة التربية والتعليم 2010–2020الراغبة في تحقيق 10/10 في كل مبادراتها"، لمزيد من المعرفة يكمن الإطلاع على الرابط:

https://www.moe.gov.ae/Arabic/Docs/استراتيجيه%20وزارة%20التربيه%20و%20التعليم.pdf

[3]– سيمون ذاكر، أرنستو كوادرا، "مسيرة دبي نحو الإرتقاء بالتعليم الخاص"، دراسة للبنك الدولي، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، 21مارس 2014، ص. 01.

تشرح آليات التراخيص الجديدة، وقد وفرت هيئة المعرفة والتنمية البشرية خدمات إلكترونية جديدة للمدارس ومعاهد التدريب ومراكز التعليم المبكر. وتتيح هذه الخدمات إصدار تصاريح جديدة، أو تجديد التصاريح المنتهية الصلاحية منها، أو تعديل التصاريح السارية وهو ما من شأنه إعفاء العملاء من زيارة مقر الهيئة للتقدم بهكذا طلبات.

وللحديث عن المعرفة لابد من الإشارة إلى قرية المعرفةDKP (Dubay Knowledge Park) في دبي والتي توفر بيئة ممتازة حاضنة للأنشطة المتعلقة بالتدريب والتعلم الجامعي في تخصصات متنوعة، وقد استقطبت العديد من الجامعات والمعاهد العالمية. وهي:

هي المنطقة الوحيدة في العالم المخصصة لإدارة الموارد البشرية والتميز في التعلم، تأسست عام 2003 كجزء من مجموعة تيكوم،[1]تهدف إلى تطوير مجموعة المواهب في المنطقة وإقامة دولة الإمارات العربية المتحدة كإقتصاد قائم على المعرفة، DKP هي مركز فريد من نوعه يقدم أفضل مجموعة من البرامج في إدارة الموارد البشرية (HRM)، والاستشارات والتدريب والتطوير الشخصي، حيث يتلقى الطلاب شهادات من أعلى مستوى من شركاء الأعمال من الدرجة الأولى في DKP. كما توفر هذه القرية حلولاً مرنة بدعم من فريق خدمة العملاء المبتكر، وبفضل مساعدتهم أنشأ شركاء الأعمال في DKP مراكز تدريب ومعاهد ووكالات للموارد البشرية للحفاظ على حصتهم في السوق وتأمينها في هذا القطاع المزدهر.[2]

وعلى صعيد موازٍ، تعد مدينة دبي الأكاديمية العالمية (DIAC) المنطقة الحرة الوحيدة في العالم المخصصة للتعليم العالي. تم تأسيسها عام 2007، يمتد حرم هذه المدينة على مساحة تبلغ نحو 20 مليون قدم مربعة ليوفّر بيئة تضمن أجواء التنشيط والإلهام للطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية. شركاء مدينة دبي الأكاديمية يتمتعون أيضاً بمزايا خاصة، منها إمكان تملك الأجنبي نسبة 100% من المنشآت وكذلك عدم فرض ضرائب، وأيضاً إمكان ترحيل الأرباح بنسبة 100%، مع تعزيز ذلك بتسهيل إجراءات إصدار التأشيرات للطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية. حالياً هناك جامعات عالمية للتعليم العالي في كلٍ من قرية المعرفة ومدينة دبي الأكاديمية وهي تتبع لبلدان متعددة، منها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا والهند وباكستان وإيران وفرنسا وروسيا وبلجيكا وكندا، وتقدم خدماتها لأكثر من 24 ألف

[1]– مجموعة تيكوم: عرفت سابقا باسم "تيكوم للإستثمارت"، تعمل على تمكين الأعمال الإستراتيجية التي تساهم في تحقيق التطلعات الإقتصادية في دبي، من خلال التركيز على حلول الأعمال المبتكرة، وهي عضو في "دبي القابضة"، وشريك في الجهود الحكومية لتحقيق "خطة دبي 2021"، تختص هذه المجموعة في تكنولوجيا التصنيع النظيفة، والأزياء، والخدمات اللوجيستية والعقارات، والإعلام والتعليم، والصناعة والتجارة والعلوم.

[2]- Dubay Knowledge Park, about DKP, (Accessed: 20/10/2017), link : http://www.dkp.ae/about/about-dkp/

طالب. وتوفر هذه المؤسسات التعليمية برامج تتراوح مددها ما بين عام واحد إلى أربعة أعوام. أما أهم البرامج الأكاديمية التي تقدمها هذه المؤسسات فتشمل الهندسة وعلوم الحاسوب والدراسات المالية والإعلامية وأساليب التعليم وتصميم الأزياء والتكنولوجيا الحيوية والدراسات البيئية وبرامج إدارة الجودة وإدارة الأعمال.[1]وتوفر هيئة المعرفة والتنمية البشرية قائمة بجميع الجامعات الحكومية والخاصة المعتمدة في دبي، وقد قامت لجنة الاعتماد الأكاديمي بترخيص 67 جامعة وكلية للعمل في الإمارات العربية المتحدة. لقد شهد التعليم العالي والتجاري تعاوناً وثيقاً بين هيئات غربية وأخرى تتمركز في دبي، ومن بين الجامعات العريقة التي تقدم شهادات ودورات في دبي نذكر كلية هارفارد الطبية مركز دبي وكلية لندن التجارية وجامعة ستراثكلايد وكلية مانشستر التجارية وكلية ديوك فوكوا التجارية وكلية كاس التجارية.[2]

أما فيما يخص التعليم الإلكتروني فقد حظي التعليم الإلكتروني بزخم قوي عبر دورات البكالوريوس والماجستير المعتمدة التي تقدمها جامعة حمدان بن محمد الذكية، فيما تعمل دورات الماجستير في إدارة الأعمال التي تقدمها كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية على تهيئة الطلاب لتبوؤ مناصب حكومية عالية.

تضمن هيئة المعرفة والتنمية البشرية الجودة عن طريق العديد من ممارسات الحوكمة، ففي مسألة ترخيص المدارس الجديدة، تشجع الهيئة مجتمع الأعمال على الاستثمار في القطاع الخاص، مع احترام المعايير الكفيلة بقيام مدارس تقدم جودة جيدة، وبالنسبة للمدارس القائمة حالياً، فقد وضعت الهيئة منظومة للحوكمة تُغطي بساطة وسلاسة نهجها.

في الوقت الراهن، يلتحق طلبة المدارس الخاصة في دبي(من الإماراتيين وغير الإماراتيين)بمدارس يبلغ عددها 158 مدرسة تقدم حوالي 15 منهاجاً تعليمياً، منها على سبيل المثال الأمريكي والإماراتي والبريطاني والهندي والباكستاني والبكالوريا الدولية وغيرها، وتشهد هذه النسبة من الطلبة في التعليم الخاص تزايداً طرديا،[3]والشكل الموالي يبين مدى التفاوت في نمو أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكومية والخاصة في دبي في الفترة مابين (2008-2014).

[1]- Dubay International Academic City, about DIAC, (Accessed: 20/10/2017), link : http://www.diacedu.ae/about/about-diac

[2]- حكومة دبي، "التعليم"، تم تصفح هذا الموقع يوم:12 /2017/08، الرابط:
http://www.dubai.ae/ar/Lists/Topics/DispForm.aspx?ID=3&category=H

[3]- سيمون ذاكر، أرنستو كوادرا، مرجع سابق، ص. 02.

الشكل رقم(42): التفاوت في نمو أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكومية والخاصة في دبي في الفترة مابين (2008-2014).

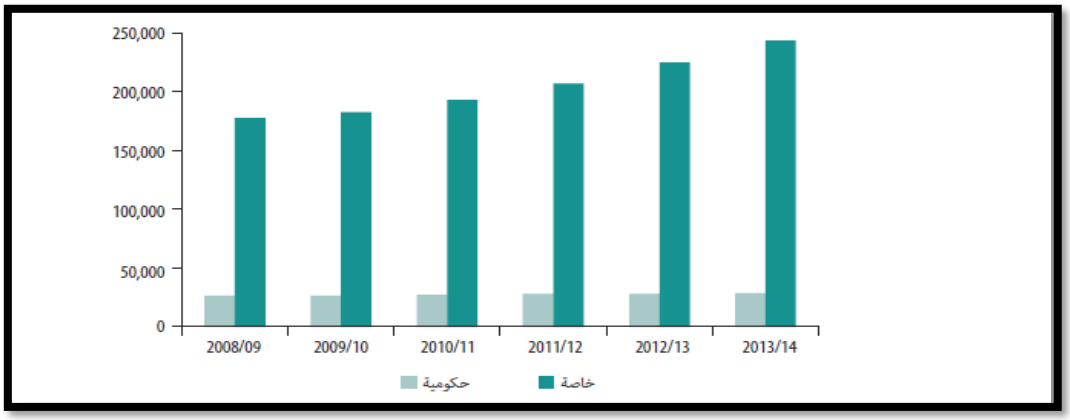

المصدر: سيمون ذاكر، أرنستو كوادرا، "مسيرة دبي نحو الإرتقاء بالتعليم الخاص"، دراسة للبنك الدولي، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، 21مارس 2014، ص. 02.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ زيادة طردية في عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس الخاصة خلال الفترة بين 2008-2014، فيما نلاحظ ثبات تقدم الطلبة للمدارس الحكومية، ويُرجَّح بأن تُواصل هذه النسبة تقدمها بثبات، نظراً لتزايد أعداد طلبة المدارس الخاصة في دبي على المدى الطويل بمعدل سنوي يتراوح بين7% و 8%وفي هذه الأثناء، أظهرت مشاركة دبي في اختباري دراسة الاتجاهات العالمية في الرياضيات والعلوم TIMSS والدراسة العالمية لمستوى التقدم في مهارات القراءة PIRLS عام 2011، بأنه وعلى الرغم من كون نتائج تعلم الطلبة في دبي أفضل مستوى من نظرائهم في الدول الأخرى المشاركة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنها كانت أدنى مستوى من المعدل العالمي في الصفين الرابع والثامن ضمن الرياضيات والعلوم، وفي الصف الرابع ضمن القراءة .كما أظهرت النتائج وجود تفاوت وتباين واسع بين المدارس باختلاف مناهجها التعليمية، وكذلك بين المدارس الحكومية والخاصة، فإنه بالإمكان الارتقاء بمستوى الجودة في المدارس الخاصة في دبي.[1]

كما تقوم هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي من خلال جهاز الرقابة المدرسية بتولي مسؤولية وضع معايير جودة التعليم ومراقبتها. ويسعى الجهاز إلى توفير تقارير الرقابة المدرسية، وخدمات رقابية أخرى توفر بدورها تقييماً شاملاً وموثوقاً للمعايير التعليمية، ولأداء كل مدرسة من المدارس الحكومية والخاصة في دبي قياساً بالمعايير. ولإختيار المدرسة الملائمة، يمكن لأولياء الأمور في دبي الاطلاع

[1]- سيمون ذاكر، أرنستو كوادرا، مرجع سابق، ص. 02.

على التقارير على الموقع الإلكتروني للهيئة للحصول على معلومات تفصيلية حول جودة العملية التعليمية في المدارس.

في أبريل 2009 نشر جهاز الرقابة المدرسية في الهيئة الإصدار الأول من تقرير الرقابة المدرسية على المدارس الحكومية والخاصة، أتبعه بالإصدار الثاني الخاص بدورة الرقابة للعام 2009– 2010.

في العام 2011 أطلقت هيئة المعرفة والتنمية البشرية تقارير الرقابة المدرسية 2010–2011 وقد تم تصنيف كل مدرسة وفقاً لأحد المستويات الآتية: متميزة، جيدة، مقبولة، غير مقبولة .

ويعدّ الاطلاع على هذه التقارير أمراً حيوياً لأولياء الأمور، إذ أنها توضّح مستوى أداء الطلبة وجودة التعليم والعناية التي تقدمها المدرسة، وكذلك فعالية الإدارة والقيادة داخل المدرسة، أما المدارس المتميزة من القطاعين الحكومي والخاص فقد حرصت الدولة على منحها جوائز تشجيعية.[1]

ويعد استعمال التقنيات في المدارس الحكومية قليل نسبيا ولا يلبي إلى الآن معايير خطة دبي الاستراتيجية. إلا أن المدارس بدأت باستعمال البريد الالكتروني للمراسلات الرسمية وتجاوب معظم المعلمين بشكل إيجابي عندما أوصتهم وزارة التربية بالحصول على شهادة الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب[2] ICDL بالإضافة إلى إطلاق حاكم دبي مشروعه لتعليم تكنولوجيا المعلومات في المدارس الثانوية عام 2000، وقد نجح هذا المشروع في إجراء تدريبات حديثة على تطبيقات تقنيات المعلومات والاتصال التي يتطلبها سوق العمل الحديث، ولكن هذا الاهتمام يبدو أقل في المرحلة الأساسية منه في المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية، حيث يحتوي كل صف على حاسوب واحد فقط ويتم استعمال مختبر الحاسوب لتعليم تقنيات المعلومات والاتصال فقط ولا يتم استعماله لتعليم بقية المواد الدراسية. ومن جهة أخرى يتم استعمال الآلات الحاسبة بكثرة ابتداءا من الصف الرابع ويتعرف الطلبة على أجهزة معقدة أكثر كلما انتقلوا إلى مرحلة أعلى.[3]

---

[1]– حكومة دبي، "التعليم"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/12، الرابط:
http://www.dubai.ae/ar/Lists/Topics/DispForm.aspx?ID=3&category=H

[2] – الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآليICDL : هي البرنامج العالمي الرائد لاعتماد مهارات الحاسب الآلي للمستخدمين. ويوفر البرنامج فرصة الحصول على الشهادة الدولية لمن يرغب في اكتساب مهارات ومعرفة تكنولوجيا المعلومات وفقاً للمعايير الدولية. يهدف البرنامج إلى رفع مستوى المتقدمين في مهارات الحاسب الآلي وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وزيادة كفاءتهم في استخدام الحاسب الآلي الشخصي وتطبيقات الحاسب الآلي والارتقاء بمستقبلهم المهني من خلال منحهم شهادة معترف بها دولياً. الجدير بالذكر أن الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الالى متاحة في 146 دولة حول العالم وتم ترجمتها إلى 40 لغة. فلقد أصبحت هذه الشهادة معياراً دولياً تتبناه الحكومات والمنظمات الدولية ومجتمع الأعمال الدولي على حد سواء.

[3]– زليخة محمد، "مؤسسة التعليم المدرسي، هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي"، موسوعة TIMSS 2007، دبي الإمارت العربية المتحدة، (2007)، ص. 12، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/21، الرابط:

وتعزيزا لمبدأ الشفافية يرتكز النظام التعليمي في الدولة بشكل عام على منظومة تعليمية تتواءم مع أفضل المعايير التربوية العالمية. حيث تم فتح المجال لكل من لديه شكوى أو اقتراح أو استفسار حول هذا النظام من خلال هذه الخدمة التي يوفرها الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم على مدار الساعة.

المطلب الرابع: الرشادة لتحقيق الأمن والإستقرار المجتمعي للمدينة المستدامة(مدينة دبي)

تعتبر دبي الثانية في الإمارات السبع من حيث المساحة والتي تقدر ب 4,114 كيلومتر مربع، والتي تشكل 5% من مساحة الدولة من دون الجزر، تتميز دبي بتنوعها الثقافي وتُعرف بكونها مجتمعاً عالمي التكوين يتعايش بأسلوب حياة يألفه الجميع، وقد نالت لقبي لؤلؤة الخليج، ودانة الدنيا لما تحمله من تاريخ وتراث غنيين.[1]

دخل مفهوم الحوكمة على نطاق واسع للقطاعين العام والخاص وأصبح هدفا تسعى له الحكومات وكبرى الشركات، وظهرت الحاجة إلى تشكيل أطر إجرائية لتمكين أصحاب القرارات من اتخاذ القرارات بطريقة صائبة، فإطار الحوكمة يشمل مجموعة من العلاقات التنظيمية التي توفر منظومة متكاملة لتنفيذ الأعمال وتكون أساسية لاستحداث واستدامة البيئة الداعمة للتنمية والتطوير وهي تستند إلى القوانين والإجراءات واللوائح المنظمة وتتسم بالمشاركة من كافة الأطراف وتضمن تحقيق الأهداف والرؤية(كما ذكرنا سابقا في الفصل الثاني). فقد كانت دبي رائدة في هذا المجال حيث تم إصدار وتحديد إطار عام للحوكمة عام 2009، وهو إطار للرقابة والتوجيه يحدد المسؤوليات والحقوق والعلاقات ويوضح القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة ويدعم العدالة والشفافية والمساءلة ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل، وعملت دبي على تعزيز ونشر مفاهيم وثقافة الحوكمة على مختلف المستويات وتسعى من خلال حوكمة عملياتها إلى توفير التجانس بين مختلف وحداتها التنظيمية بحيث تكون أعمال تلك الوحدات مكملة لبعضها البعض.

إن الارتقاء بتطبيق الحوكمة يتطلب تكامل كافة قطاعات الدائرة ووحداتها التنظيمية وعلى كافة المستويات القيادية والإشرافية والتنفيذية وهذا يؤدي إلى تحقيق العديد من الأهداف ومنها تحسين فعالية وكفاءة إدارة العمليات وتوظيفها في المجالات التي تحقق الاستغلال الأمثل للموارد، وبناء ثقافة وتنمية الولاء المؤسسي والشعور بالمسؤولية وتحقيق المساءلة والشفافية ومحاربة ومكافحة الفساد بأشكاله

https://www.khda.gov.ae/CMS/WebParts/TextEditor/Documents/Dubai%202007%20Arabic%20TIMSS%20Encyclopaedia%20Chapter.pdf

[1]- حكومة. إمارات، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، "إمارة دبي"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/07/19، الرابط: https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-seven-emirates/dubai

وممارساته، واستدامة البيئة الداعمة للتنمية والتطوير وتحقيق التوجهات والأهداف الإستراتيجية للدائرة وبالتالي المساهمة الفعالة في بناء مدينة متميزة تتوفر فيها استدامة رفاهية العيش ومقومات النجاح. [1]

ويدير الإمارة مجلس تنفيذي يرأسه الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم (فزاع)، ويتكون أعضاء المجلس من مدراء الهيئات والدوائر المحلية وهي :[2]

-هيئة تنمية المجتمع- جمارك دبي- هيئة دبي للطيران المدني- دائرة السياحة والتسويق التجاري- دائرة الصحة- النيابة العامة- هيئة دبي للثقافة والفنون- مجلس دبي الرياضي- هيئة المعرفة والتنمية البشرية- دائرة التنمية الاقتصادية- الدائرة المالية- غرفة التجارة والصناعة- دائرة الأراضي والأملاك- بلدية دبي- شرطة دبي- هيئة الطرق والمواصلات.

وتطبق الإمارة إلى جانب رأس الخيمة نظامًا قضائيًا خاصًا بهما، منفصلًا عن النظام الاتحادي من خلال محاكمها العليا، وتمتلك الإمارة مطار دبي الدولي، وتنتظر افتتاح المطار الذي بدأت أعمال بنائه في جبل علي، ليكون أكبر مطار في العالم، وتمتلك شركة طيران الإمارات المرموقة، وشركة فلاي دبي، ويصنف مطار دبي الدولي كسادس أكثر المطارات إشغالًا في العالم، بعدد وصل إلى 50 مليون مسافر عام 2009، كما يحتل المرتبة السابعة عالميًا من حيث الشحن بـ 2 مليون طن تقريبًا من العام نفسه.

وتعد شبكة القطارات- تحت شعار المترو اختياري التي تم إنشاؤها في دبي- إحدى أهم أسباب تقليل الازدحام في هذه المدينة التي تكاد لا تخلو من جنسية حول العالم، كما تعد جزيرة النخلة الصناعية في مياه الخليج العربي إحدى أهم المعالم التي تميز الإمارة وتجلب السياح لها، وقد قامت كذلك بتشييد برج خليفة أطول برج في العالم ومول دبي أكبر مركز تسوق في العالم، ناهيك عن مهرجان دبي للتسوق والقرية العالمية في دبي.[3]

1-السياسات الذكية لتحقيق الأمن في دبي:

ويمثل الأمن عنصرا رئيسيا ضمن طموح دبي لأن تصبح المدينة الأكثر ذكاء وقد استحدثت شرطة دبي خدمات ذكية تتيح للمواطين تحديد مواقع المناطق الأكثر كثافة مرورية، والإبلاغ عن الحوادث، وإصدار مدفوعات الغرامات، إلى جانب خدمات أخرى. والأمر الأكثر أهمية من ذلك هو قيام شرطة دبي

[1]- حكومة. إمارات، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

[2]- موسوعة الإمارات، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/07/19، الرابط:
http://uaepedia.ae/index.php/%D8%AF%D8%A8%D9%8A?setlang=ar

[3]- موسوعة الإمارات، مرجع سابق.

بنشر نحو 650 كاميرا مراقبة تلفزيونية لمراقبة المواقع التجارية، إلى جانب 550 كاميرا متنقلة في سيارات الشرطة لمراقبة المرور. وتساعد البيانات الواردة من هذه الكاميرات في تحسين كفاءة الشرطة وخفض الوقت المستغرق لحل القضايا.[1]وكما استحدثت مدينة دبي مركز شرطة ذكي يساعد الأفراد والشرطة.

الشكل رقم(43): صورة لمركز الشرطة الذكي بدبي smart police station(SPS)

المصدر: حكومة دبي، "نبذة عن مشروع مركز الشرطة الذكي"، مكتبة الصور، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/22، الرابط:

https://www.dubaipolice.gov.ae/wps/portal/home/mediacenter/photogallery?category=sps&type=Photogallary

مركز الشرطة الذكي هو عبارة عن مركز شرطة يتميز بالتكامل والتفاعل الذاتي في أداء الخدمة دون التدخل البشري، ويعتبر الأول من نوعه على مستوى منطقة الشرق الأوسط، يتيح لأفراد المجتمع التقدم بطلب خدمات شرطة دبي والتي يتم تقديمها في مراكز الشرطة التقليدية. ويوفر المركز العديد من الخدمات الذكية، من أبرزها (فتح بلاغ جنائي –تسليم مواد تم العثور عليها – وجميع طلبات الشهادات والتصاريح).

ومن المقرر أن يتم إنشاء هذا النوع من المراكز ذاتية الخدمة والمدعمة بتقنيات ذكية وتفاعلية في العديد من المناطق والمشاريع الجديدة في مدينة دبي لتمكن المتعاملين من إنجاز معاملاتهم بصورة ذكية،

[1] – ميجا كومار، "بناء مدن ذكية ترتكز على البيانات الذكية"، IDC، أكتوبر 2015، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/29، الرابط:
https://saudi.emc.com/collateral/campaign/smart-city/whitepaper-arabic.pdf

دون الحاجة للانتقال لمراكز الشرطة التقليدية أو الانتظار في الطوابير لإنجاز من معاملاتهم. وجدير بالذكر أن المشروع يتضمن ويشمل استحداث عدة نقاط خدمة ذاتية موزعة على نطاق مدينة دبي تقدم الخدمات بأسلوبDrive thru وWalk thru.

نلاحظ أن مشروع (SPS) من المشاريع المبتكرة والرائدة والمنسجمة مع التوجهات الحكومية والتطورات العالمية في مجال التكنولوجيا ولا سيما التحول الذكي في تقديم الخدمات، وتقليل عدد المراجعين في مراكز الخدمة وتسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات في تطوير العمليات والخدمات.

وتتمثل خدمات مركز الشرطة الذكي بدبي فيما يلي: [1]

خدمات جنائية والتي تتضمن: طلب تأمين مسكن، طلب التواصل مع الضحية، الإبلاغ عن شيك مرتجع للبنوك، تقديم الشكاوي العمالية، عين الشرطة، طلب فتح بلاغ جنائي، خدمة متابعة البلاغات الجنائية، طلب العناية بضحايا جرائم الإتجار بالبشر.

خدمات مرورية: إعادة إصدار حادث مروري، طلب شهادة بحث الحالة المرورية، طلب معاينة مركبة، دفع المخالفات المرورية.

خدمات الشهادات والتصاريح: طلب شهادة فقدان، طلب شهادة بحث الحالة الجنائية، تصريح دخول جثمان، تصريح العمل الليلي، طلب تصريح إغلاق شارع، شهادة براءة ذمة مرورية، شهادة لمن يهمه الأمر.

خدمات مجتمعية: الشرطة السياحية، طلب تأمين الفعاليات، قيادات شرطة دبي في خدمتكم، الوظائف الشاغرة، طلب تسجيل ذوي الحالات الحرجة ومرضى القلب، المعثورات، استعلام عن معثور.

أما أكثر الخدمات إستخداما تتمثل في: طلب بحث شهادة الحالة الجنائية، طلب تصريح العمل الليلي المؤقت، الإستعلام عن المستندات، طلب تأمين مسكن.

2-الأمن الإلكتروني:

أطلق محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي ومكتوم بن محمد بن راشد آل

[1] – حكومة دبي، "نبذة عن مشروع مركز الشرطة الذكي"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/22، الرابط:
https://www.dubaipolice.gov.ae/wps/portal/home/miscellaneouslinks/smart_police_station/smart_police_stationsps

مكتوم نائب حاكم دبي خطة دبي الاستراتيجية للأمن الالكتروني التي تهدف لتعزيز مكانة دبي كمدينة عالمية رائدة في الابتكار والسلامة والأمن. كما دعت حكومة دبي جميع المؤسسات الحكومية والخاصة والأفراد في الإمارة إلى توحيد الجهود من أجل توفير فضاء إلكتروني آمن ولجعل دبي أأمن مدن العالم إلكترونياً.[1]

الشكل رقم(44): إستراتيجية دبي للأمن الإلكتروني

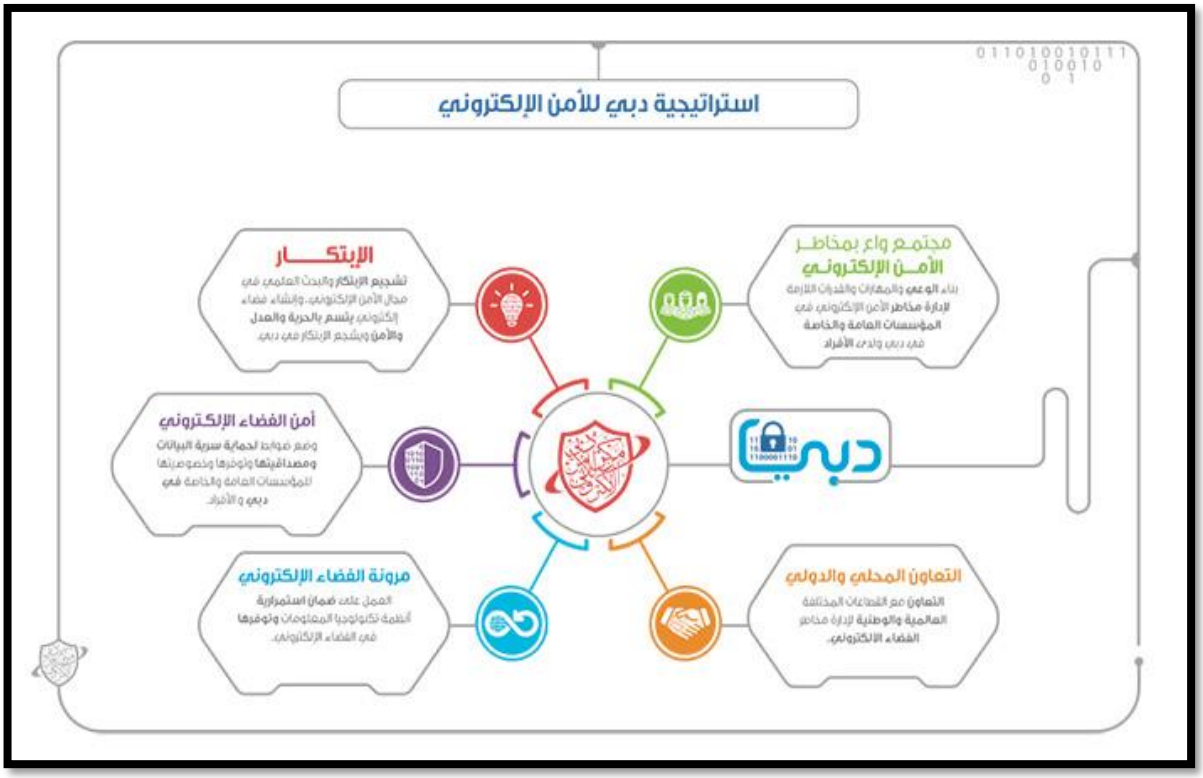

المصدر: حكومة دبي، دبي. إمارات، "إستراتيجية دبي للأمن الإلكتروني"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/06/25، الرابط:

http://www.dubai.ae/ar/Pages/DCSS.aspx

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إستراتيجية دبي للأمن الإلكتروني ترتكز على على خمسة محاور رئيسية، حيث تهدف:[2]

[1] – حكومة دبي، دبي. إمارات، "إستراتيجية دبي للأمن الإلكتروني"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/06/25، الرابط: http://www.dubai.ae/ar/Pages/DCSS.aspx

[2] – حكومة دبي، مرجع سابق.

المحور الأول: يهدف إلى زيادة وعي المجتمع بمخاطر الأمن الإلكتروني للتأكد من بناء مجتمع يعي ويدرك مخاطر الأمن الإلكتروني، وبناء الوعي والمهارات والقدرات اللازمة لإدارة مخاطر الأمن الإلكتروني في المؤسسات الحكومية والخاصة والأفراد في إمارة دبي.

أما **المحور الثاني:** فيُعنى بالابتكار والبحث العلمي في مجال الأمن الإلكتروني، وإنشاء فضاء إلكتروني يتسم بالحرية والعدل والأمن ويشجع الابتكار في مدينة دبي.

ويهدف **المحور الثالث:** إلى بناء فضاء إلكتروني آمن بوضع ضوابط لحماية سرية البيانات ومصداقيّتها وتوافرها وخصوصيتها.

المحور الرابع: يتضمن العمل على الحفاظ على مرونة الفضاء الالكتروني وضمان استمرارية أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتوفرها في الفضاء الإلكتروني. ولن تنجح تلك الأهداف إلا بالتعاون المحلي والدولي بين القطاعات المختلفة.

المحور الخامس: يعنى بمشاركة جميع القطاعات في تحقيق الأهداف.

ومنه ستشهد دبي في المرحلة المقبلة العديد من المبادرات الفعالة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية وتوفير فضاء إلكتروني آمن للمستخدمين، مما سيجعل تجربة دبي في مجال الأمن الالكتروني نموذج عالمي يحتذى به.

مما سبق يمكن التأكيد على ضرورة إشراك المجتمع المدني بقوة، مع نشر حملات توعوية لدعم المبادرات الحكومية فيما يخص تحقيق العيش المستدام فكل التجارب التي تمت الإشارة إليها كان نجاحها مرهون بالسياسات المتعددة المستويات بمساهمة الحكومة والقطاع الخاص، كما لاحظنا في معالجة الفقر في مدينة سلانجور في ماليزيا، أو اطلاق مبادرات من قبل الحكام المحليين وبمساهمة المجتمع المحلي الممثل في جمعيات المجتمع المدني كما ورد في النماذج الخاصة بالصحة، أو الإعتماد عل سياسات الحكومة المحلية من أجل إرساء مشروع متكامل تسنده القوانين وتدعمه ميزانية الدولة، والقطاع الخاص وينفذه الشركاء(أصحاب الشأن)، ويتبناه السكان، كما ورد في نموذج دبي للتعليم المستدام والأمن المجتمعي.

خاتمة الفصل:

تعتمد سياسات المدن الذكية المستدامة في العالم بشكل كبير على تحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم، في ظل بناء مدن تدعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتشجع الإبتكار في مجالات العلوم وتقنية البيانات الفتوحة، وتقوم حوكمة البيانات المفتوحة في الأساس على الحكومات بتوفير البيانات للجمهور وتسمح بإعادة استخدامها. والهدف من مبادرات "البيانات المفتوحة" هو تعزيز الشفافية وتسهيل الإبتكار وتحسين السياسة العامة، وذلك في إطار تحقيق المدن الذكية المستدامة ومن خلال النماذج التي تم التطرق لها نجد أن كل منها يركز على مجموعة من العوامل التي لها علاقة بإرساء مدن الغد، والتي تبنى على أساس 21 مبدأ والتي وردت في موئل الأمم المتحدة لمستقبل حضري أفضل بعنوان "المدن التي نحتاجها نحو نموذج حضري جديد"، يرتكز على حماية البيئة والنظام الصحي، السلاسة المرورية، الصرف الصحي، تدوير النفايات والأمن المجتمعي.....إلخ.

وتعد فوجيساوا نموذجا لفهم العلاقة المتبادلة بين التخطيط الحضري والمدن الذكية، إذ تعد نموذجا رائدا في تطبيق تكنولوجيا المعلومات وترشيد الطاقة وتصميم الفضاءات والبنى التحتية الذكية، وكذلك تعد نموذجا لنمط العيش الذكي ويمكن إعتبارها مصدر لاستنباط مفاهيم التخطيط الحضري والحكم المحلي الرشيد المتكامل للمدن الذكية، ويعتبر النقل المستدام أمر رئيسي لضمان التنافسية والنمو طويل الأمد، فبوغوتا مثلا إعتمدت على تظافر جهود الحكومة الوطنية والمحلية بتجديد الأطر المؤسساتية لتعزيز الحوكمة المشتركة اللامركزية الفعالة وبناء سياسات حضرية وإقليمية وطنية، متماسكة ومندمجة، ذات صلة بالحكومات دون الوطنية، أما أبو ظبي، فقد سعت إلى تضمين مبادئ وأفضل ممارسات الاستدامة في عملياتها سعياً منها للتميز الإداري والإبداع، ويأتي هذا الجهد من خلال اتّسام دائرة النقل بتطبيق مستوى عالٍ من الشفافية والمساءلة والتعاون مع الشركاء وأصحاب المصالح .

غير أن طوكيو إنتهجت سياسة حازمة بخصوص الطاقة، مبنية على قوانين واضحة، تتسم بلا مركزية القرار في تنويع مصادر الطاقة لتعويض الطاقة النووية، عن طريق التمويل المشترك بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وبإشراك القطاعين العام والخاص سواءا في إنتاج الطاقة أو في تسييرها والحفاظ عليها، بالجهود التوعوية والمشاركة المجتمعية.

أما السياسة العامة للطاقة المتجددة في مدينة دبي فهي خليط لمجموعة من المبادرات الذكية، التي أطلقتها حكومة دبي المحلية الرشيدة، بفضل بعض الشراكات من القطاع الخاص في الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى تأسيس مجتمع مبني على التجهيزات الذكية لترشيد إستغلال الطاقة.

إلا أن هامبورغ ركزت في إستثماراتها على برنامج صيانة شامل للبنية التحتية، قدمت فيه مشاريع رائدة في توليد الطاقة من مياه الصرف الصحي للتدفئة في المنازل، وبرنامج إدارة دورة مياه هامبورغ يشمل معالجة مياه الصرف الصحي، التوليد الذاتي للطاقة ومحايد للمناخ، وهذه الابتكارات ساعدت على التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتشكل لذلك أحد أركان استراتيجية التكيف مع التغير المناخي في هامبورغ.

ونفس الشيئ سعت إليه مدينة كيوتو حيث بذلت جهودا حثيثية من أجل التخلص من النفايات بشكل آمن وإعادة تدويرها على جميع المستويات، بداية من الحكومة والمواطنين والقطاع الخاص وكذلك الناشطين من المجتمع المدني، فالكل يساهم لتحقيق إستدامة كيوتو في تسيير النفايات.

أما المبادرات الخاصة بالصحة فجميعها تصب في إطار السياسة الدولية الرامية إلى تكريس المدن الصحية عن طريق تظافر الجهود بين المستويات الثلاثة (الدولية، الوطنية، المحلية)، غير أن الدور المحوري فقام به الحكام المحليين، من خلال شحن كل القوى الفاعلة في المجتمع وخاصة المجتمع المدني، وذلك عن طريق الإدارة التشاركية وتطبيق مبدأ المساءلة والرقابة لتنفيذ هذه المبادرات مع تقديم الدعم القانوني والمالي لها.

وتعزيزا لمبدأ الشفافية يرتكز النظام التعليمي في دبي بشكل عام على منظومة تعليمية تتوائم مع أفضل المعايير التربوية العالمية. حيث تم فتح المجال لكل من لديه شكوى أو اقتراح أو استفسار حول هذا النظام، من خلال هذه الخدمة التي يوفرها الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم على مدار الساعة

بالإعتماد عل سياسات الحكومة المحلية من أجل إرساء مشروع متكامل تسنده القوانين وتدعمه ميزانية الدولة، والقطاع الخاص وينفذه الشركاء(أصحاب الشأن)، ويتبناه السكان، كما ورد في نموذج دبي للتعليم

المستدام والأمن المجتمعي، وإعتمدت النماذج البعد التكاملي للمدينة المستدامة فقد ركزت على جميع النقاط التي تمس نمط العيش المستدام لترشيد الإستهلاك في الموارد من أجل الأجيال القادمة.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية اقتصادية وتنموية، حيث يمثل الأنسان حجر الأساس فيها، وهي التنمية المتوازنة التي تفي بالاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة. فالتنمية المستدامة هي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن، مع الحرص على الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية المتاحة، وعدم استنفاذ العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة، والحد من تعريض الأرض وما عليها لمختلف أنواع التلوث، وتأكيد عدالة توزيع الموارد وعوائد التنمية، والحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة وتوجيهها نحو الاستدامة.

خلصت الدراسة من تناول التنمية المستدامة إلى أنها عملا يقوم على أساس التضامن والوعي البيئي ومشاركة كل القوى الفاعلة في المجتمع، لتحقيق الشمولية في التنمية، من أجل توفير حياة كريمة.

وبعد التطرق للحكم الراشد توصلت الدراسة إلى أنه يقوم على المشاركة المجتمعية للمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات، كفواعل لرسم السياسات التنموية دون أن نغفل عن دور الديمقراطية التشاركية في ترسيخ الرقابة والشفافية والتمكين لوضع الإنسان ضمن الاهتمامات الأساسية لبلوغ التنمية.

بالإضافة إلى إلزامية إستتباب الأمن المجتمعي كضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، في إطار الجهود الدولية التي تبذلها الأمم المتحدة في رسم السياسات المحلية للاستدامة، وفقا للآليات الجديدة المرتبطة بالحكم الراشد المحلي، كالتسيير العمومي الجديد والإدارة الإلكترونية والذكاء الاقتصادي وإدلرة المعرفة، وكذا السياسات القطاعية التي تركز على الصحة والأمن والنظافة وتدوير النفايات والطاقة المتجددة .....إلخ، ورسم سياسات التنمية المستدامة المحلية يقتضي دعما من الحكومات المحلية بتهيئة الفضاءات الذكية المناسبة والبنى التحتية الذكية من أجل تسهيل نمط عيش ذكي وفقا للاستدامة، مع مراعاة التنوع الإثني في المجتمع لتحقيق التكامل.

وذلك لا يكون إلا بتطبيق مبادئ الحوكمة المحلية بالتركيز على التخطيط الحضري، والمشاركة المجتمعية، لمحاولة إرساء الأنماط الجديدة للمدن المستدامة كالمدن الذكية، المدن التفاعلية والمدن الخضراء والمدن الصحية .....، ولتوضيح ذلك كان علينا تسليط الضوء على مجموعة من النماذج الرائدة في مجال إستدامة المدن والمدن الذكية المستدامة في العالم والتي تعتمد بشكل كبير على تحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم في ظل بناء مدن تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجع الإبتكار في مجالات العلوم

وتقنية البيانات الفتوحة، وتقوم حوكمة البيانات المفتوحة بالأساس على توفير الحكومات للبيانات للجمهور، وتسمح بإعادة استخدامها. والهدف من مبادرات "البيانات المفتوحة" هو تعزيز الشفافية وتسهيل الإبتكار وتحسين السياسة العامة، وذلك في إطار تحقيق المدن الذكية المستدامة ومن خلال النماذج التي تم التطرق لها، نجد أن كل منها يركز على مجموعة من العوامل التي لها علاقة بإرساء مدن المستقبل، والتي تبنى على أساس 21 مبدأ والتي وردت في موئل الأمم المتحدة لمستقبل حضري أفضل بعنوان المدن التي نحتاجها نحو نموذج حضري جديد، يرتكز على حماية البيئة والنظام الصحي، السلاسة المرورية، الصرف الصحي، تدوير النفايات والأمن المجتمعي.....إلخ.

من خلال ما سبق سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات المقترحة على النحو التالي:

1- يعتمد النهج التقليدي للتنمية على طرق غير رشيدة في التعامل مع البيئة وموارادها، بحيث تشكل تهديدا على مستقبل الأجيال القادمة في ما يخص إستنزاف الموارد خاصة المائية والطاقوية، لذلك جاءت المساعي المتعددة المستويات لتصحيح النهج التنموي، وذلك بالتركيز على النظرة الشمولية للتنمية، بحيث أصبحت تمس جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتضع الإنسان في مركز الإهتمام لذلك إهتم المنظور الجديد بنمط العيش الكريم بالقضاء على الفقر، وتوفير الرعاية الصحية والمسكن المريح، وتوفير سبل التعلم، وتكريس مجتمعات آمنة بعيدا عن الجريمة، والتلوث الناجم عن المؤسسات الصناعية والنفايات بصفة عامة، لذلك سعت الدول والحكومات لإيجاد سبل جديدة لتشخيص الأوضاع العامة بدقة، من أجل التأقلم مع التغيرات المناخية وابتكار أنماط حياة جديدة صديقة للبيئة، وهذا ما استنتجناه من خلال تناولنا لنموذج فوجيساوا الذي يركز على البنى التحتية الذكية، والفضاءات الذكية لنمط عيش ذكي ومستدام. نفس الشئ بالنسبة لنموذج كيوتو وطوكيو ودبي وهامبورغ ، رغم إختلاف المؤشر المدروس في كل نموذج إلا أنها تصبو كلها إلى التأقلم مع التغيرات المناخية والاستثمار في الطاقات المتجددة من أجل التقليل من الانبعاثات المضرة بالبيئة، وخلق مجتمعات خالية من الكربون وتكريس ممارسات صديقة للبيئة.

ومن هنا نؤكد صحة الفرضية الأولى رغم حاجتها للبعد القانوني لتحديد مسار تجاوز التحديات، وإنشاء مجتمعات ملتزمة مع البيئة وذلك بمساعدة أطراف المجتمع المدني.

2- أما في ما يخص مظاهر حوكمة المدن المستدامة فتكمن في روح الإبتكار والإبداع التي لاحظناها في النماذج المدروسة خاصة نموذج فوجيساوا، الذي يعد نموذجا متكاملا للمدينة الذكية الخضراء

التفاعلية المستدامة، نظرا لتركيزها على ثلاث مستويات والمتمثلة في البنى التحتية الذكية المرتبطة بشبكة إتصالات ذكية ومتطورة تشمل على مركز للإجتماعات أين تناقش قضايا تطوير المدينة وآخر للياقة، ومبنى المدينة الذكي الذي يعتبر مصدر للطاقة في الحالات الطارئة، بالإضافة للمراكز التجارية ومبنى الصحة، مما يجعل منها مدينة تفاعلية بامتياز، إضافة إلى الفضاءات الذكية كالحدائق المتنوعة، ومنتزهات الترفيه وأمكان ذكية لشحن السيارات الصديقة للبيئة. وأخيرا نمط حياة ذكي مبنى على الصحة، الأمن، العلاقات الاجتماعية، الطاقة المتجددة، والنقل المستدام. وهذا ما يجعل منها نموذجا يمكن الإقتداء به لبناء مدن الغد رغم وجود العديد من النماذج الرائدة في هذا الصدد في كل من أمريكا واوروبا، وآسيا وحتى الدول العربية ونذكر على سبيل المثال مدينتي مصدر في أبوظبي ومالمو في السويد. وهذا يدل على رشادة الحكومات المحلية وحسن تدبيرها وتحقيق هذه النماذج الرائدة، مسنودة بقوة القانون والمشاركة المجتمعية والشفافية. وخير دليل على إستدامة هذه المدينة دفتر المنازل الذي يسجل فيه التغيرات الحاصلة في كل منزل فيما يتعلق بكل جوانب العيش على مدار مئة سنة، تفكيرا في الأجيال القادمة.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية بأن المدن المستدامة تشمل المدن الخضراء والذكية والتفاعلية.

3- أما التساؤل الثالث والمتعلق بدور فواعل ومبادئ الحكم الراشد في تحقيق الاستدامة فيمكن الإجابة عليه من خلال تحليل مختلف النماذج محل الدراسة، ويمكن إجمال مساهمة هذه العناصر في مايلي:

أ- **دور الحكومة المحلية** يتجلى في مجموعة من النماذج، نبدؤها بالمبادرات التي قام بها عمدة بوغوتا حيث سن مجموعة من القوانين تخص النقل العمومي، بإدخال حافلات Transmilenio التي تنقل 36 ألف شخص في الساعة وتوقيف 90 ألف شاحنة قديمة للتقليل من إنبعاثات غاز الكربون والإختناق المروري، واستثمار ميزانية ترامواي في إنشاء ممرات خاصة للدراجات والحافلات. وقد حقق تخفيض التلوث بنسبة 30%، وتخفيض نسبة الحوادث إلى 93%، وذلك بفضل سياسة تشمل نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في تجديد الأطر المؤسساتية لتعزيز الحوكمة المشتركة اللامركزية الفعالة، أما الثانية تتمحور حول بناء سياسات حضرية وإقليمية وطنية، متماسكة ومندمجة، ذات صلة بالحكومات دون الوطنية.

في حين قامت حكومة أبوظبي باستحداث هيكل تنظيمي ملائم لدائرة النقل الذي يعمل على ترسيخ نظام نقل متعدد الوسائط يتمتع بأعلى درجات الفاعلية والكفاءة الممكنة، حيث وضعت مجموعة من المبادرات : إنشاء استراتيجية نظام النقل الذكي، نظام المعلومات الجغرافية، الجمع الآلي للأجرة، النظام

الفوري لمعلومات الركاب، نظام إدارة المواقف.....إلخ، وسمح ذلك بتحقيق: أجراء 19 جلسة توعية بالاستدامة لموظفي دائرة النقل في كل الإدارات، تسجيل 54629 ساعة تدريب للموظفين، إجراء منتدى إدارة حركة النقل، عدم وقوع أي حوادث سلامة في دائرة النقل.

ونفس الشئ قامت به حكومة طوكيو فيما يخص ترشيد الطاقة لسنها مجموعة من القوانين: تتضمن القانون الأساسي للسيطرة على التلوث البيئي عام 1967، قانون السيطرة على تلوث الهواء (1967_1970) وقانون السيطرة على تلوث المياه عام 1970. وبفضل قسم إدارة الموارد المستدامة، وقسم العمليات الرئيسية، الذي يتكفل بإتخاذ تدابير لضمان بيئة صحية وآمنة وإنشاء مدينة مستدامة، تشمل تنفيذ التدابير التي تعالج قضايا تغير المناخ والكهرباء والطاقة، وتلوث الهواء والماء والتربة، والمواد الكيميائية، والنفايات، الحفاظ على البيئة الطبيعية، تقييم التأثير البيئي، حماية البيئة علما بأن هذا القسم تابع مباشرة للحاكم، الذي سن مجموعة من المبادرات نذكر منها:

-تكريس مجتمع خالٍ من الكربون، بفضل إنشاء ألواح الطاقة الشمسية فوق المنازل.

-تكريس مجتمع مبني على الهيدروجين، بتحويل زيت الطعام المستعمل إلى وقود حيوي.

-إنشاء مزارع رياح عائمة قبالة سواحل فوكوشيما وإنشاء محطات للطاقة الشمسية العائمة.

إذا فدور الدولة هو سن القوانين ووضع أطر لتطبيق الحوكمة بطريقة ديمقراطية، بفتح الباب أما المشاركة المجتمعية خاصة القطاع الخاص، لدفع عجلة النمو والمجتمع المدني لمراقبة العملية ككل.

ب-أما القطاع الخاص فيعتبر الشريك الأساسي للدولة من حيث دعم وتبني المشاريع الرامية لتحقيق التنمية، خاصة ما يتعلق بالبنى التحتية، فنجد أن تجربة طوكيو في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكهرباء، خير نموذج على التوأمة بين القطاعين الخاص والعام حيث نجد أن المشاريع الكبرى التي إستثمرت فيها طوكيو كالطاقة الشمسية التي أوكل تجميعها لشركات خاصة، بالإضافة إلى مزارع طاقة الرياح التي تم تطويرها من قبل كونسورتيوم المكون من 10 أعضاء نذكرمنها: ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة المحدودة، شركة هيتاشي المحدودة، بالإضافة إلى شركة كيوسيرا للإلكترونيات التي تكفلت بإنشاء أربع محطات للطاقة الشمسية العائمة في فوكوشيما. دون أن ننسى مدينة فوجيساوا التي تم إنشاؤها من طرف باناسونيك العملاقة. هذا لايدعو مجال للشك للدور الفعال للقطاع الخاص في إرساء المدن المستدامة، بفضل المساهمة في المشاريع الإنمائية والبنى التحتية ودعم الدولة في رسم سياساتها التنموية.

ج-غير أن المجتمع المدني يكمن دوره في ما تقوم به تشكيلاته، خاصة الجمعيات المناهضة للتلوث والمنادية لتكريس الصحة للجميع وجمعيات حقوق الإنسان، من حملات توعوية تساهم في مساعدة الدولة

على رسم سياساتها بمشاركتها التمثيلية في هيكلة الحكومات المحلية بالإضافة إلى نشر الوعي حول المساعي ذات الصلة بالبيئة والمجتمع، بالإضافة إلى تسهيل عمل القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ هذه السياسات. ولعل نموذج كيوتو خير دليل على هذه الإسهامات، فزيادة على كون المجتمع الياباني عموما يتميز بالدقة في ترتيب نفاياته وفق صناديق قمامة مصنفة حسب نوع النفايات، نجد أن الأماكن العامة تكاد تخلو من هذه الصناديق، لأن المجتمع الياباني لايرمي النفايات بعبدا عن الأماكن الخاصة، زيادة على لأن أصحاب المنازل والمحلات يتحملون مسؤولية نظافة الشوارع كل صباح، زيادة على حملات الصيانة والتشييد وتنظيف الأحياء المبرمجة بشكل دوري. يعود ذلك لتنشأة الشعب الياباني زيادة على دور المنظمات التطوعية في نشر الوعي بخصوص النظافة، فمنظمة – (Greenbird) الطائر الأخضر– هي منظمة تطوعية متواجدة في اغلب محافظات اليابان، دورها نشر الوعي بخصوص المدن النظيفة، حيث تقوم بحملات دورية لتوعية الناس حول أهمية حماية البيئة بنظافة المدن.

ويظهر دور المجتمع المدني من خلال المبادرات الرامية إلى تحسين الصحة المجتمعية من خلال مجموعة من المبادرات التي قادتها مجموعة من المنظمات غير الرسمية، كالمبادرة التي نظمها مجموعة من طلاّبٌ فرع التمريض في إحدى المدن الأمريكية بالتعاون مع الحكومة المحلية لغرض تحسين نوعية الحياة في الأحياء من خلال إعادة إحياء مباني البلدية للإسكان والمباني التجاريّة، والسكن، والطرقات، والأرصفة..... الخ، وشراكات جديدة بين منظمات الخدمة الاجتماعية والتربية والصحة، وانخراط السكّان في تحسين المجتمع المحلي.

إضافة إلى المبادرة الصحية "من خلال المشاركة" لمدينة ساو باولو كإحدى استراتيجيات التعاطي مع المشكلات المتعلّقة بالصحة وظروف العيش، تهدف إلى تعزيز المشاركة السكانية وتحسينها، بإدراج الإرادة الشعبيّة في عمليات تطوير السياسات الصحّية، تُعقد لذلك منتديات محلّية مفتوحة للعموم، بحيث عُقد 37 منتدى بين عاميْ 2005 و2007 (في أمكنة مختلفة)، وجمعت المنتديات هذه حوالي 6700 ممثّلاً عن المجتمعات المحلّية، وأخصائيين صحّيين، ومدراء أقسام الصحّة، وجمعيّات غير حكومية، ومختلف فواعل المجتمع المدني...الخ. الغاية من وراء هذه المبادرة المبادرة هو زيادة مشاركة الناس في الرعاية الصحّية بإدارة السياسات العامّة المرتبطة بالصحّة، على أن تمس جميع المناطق الحضريّة المحلّية.

مما سبق يتأكد صحة الفرضية الثالثة للبحث من خلال النماذج المعروضة لكن يجب تطبيق مبادئ الحكم الراشد كضوابط لتحديد مسار تكريس المدن المستدامة وتوجيهها.

4-أما الإجابة على التساؤل الرابع من الإشكالية المتعلق بنجاح الحوكمة المحلية، فمن خلال ماسبق وبناءا على دراستنا للنماذج، يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال معرفة ما إذا تم إدراج معايير الحكم الراشد والعمل بها، من خلال التجارب المدرجة في الدراسة ويكون التحليل وفقا للمعايير التالية:

أ-**الرؤية الاستراتيجية:** إعتمدت كل النماذج تقريبا على رؤية واضحة وإستراتيجية منظمة، مستلهمة أحيانا من مبادرات دولية وأحيانا أخرى ذات طابع محلي ووطني، فنجد أن مدينة فوجيساوا مثلا تركز على لجنة الدراسات الاستراتيجية لضمان خدمات وصيانة دورية تمتدت لـ100سنة وتسمح لثلاث أجيال بعيش حياة مزدهرة. في حين إعتمدت مدينة بوغوتا على إستراتيجية للنقل بمبادرة من عمدتها عام 1998، لمعالجة الإختناق المروري والتلوث بواسطة الإستعانة بحافلات نقل عمومي، والإستغناء على شبكة المترو المكلفة مقابل توصيل أحياء المدينة بشبكة المسارات الخاصة بالدراجات وفق تصميم شبكي ذكي. غير أن مدينة أبوظبي تسير وفق رؤية تمتد لعام 2030، تشمل دعم النمو والتنوع الاقتصادي والإستدامة البيئية، وتحقيق الرفاه الاجتماعي وجودة الحياة، من خلال نظام متكامل، متعدد الوسائط وآمن للجميع. أما مدينة طوكيو بنت أهدافها لأفاق 2020-2030، تشمل إستعمال تقنية LED بنسبة 100%، والإستغناء على إستعمال البلاستيك نهائيا، تقليص إنبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 30 %، وتخفيض إستهلاك الطاقة بنسبة 38%، نشر الطاقة المتجددة بنسبة 30%، وزيادة عدد محطات الغاز الطبيعي إلى 150 محطة. ومدينة دبي رسمت رؤية لسنة 2020، شملت مجموعة من المبادرات الذكية من أجل التأقلم مع التغيرات المناخية. وفيما يخص مدينة هامبورغ فبعد فوزها بلقب عاصمة أوروبا الخضراء لعام 2011، سطر مجلس شيوخ المدينة أهداف بحلول 2050، يصل فيها تخفيض نسبة الكربون إلى 80%. في حين أن مدينة سلانجور سطرت خطة خماسية تهدف لتطوير إدارة مؤسسة الزكاة وجباية الزكاة ومعالجة الفقر، وتقديم الخدمات ذات الجودة العالية للمزكين.

ب-**حكم القانون:** يعتمد إرساء المدن المستدامة على إطار قانوني يفرض تطبيق الرؤى والاستراتيجيات ويسهر على تحقيق الأهداف فنجد مثلا أن نجاح مدينة بوغوتا أساسه القرار الرشيد الذي أقره عمدتها "إنريكي بيناليوسا"، من خلال قانون تجديد أسطول الحافلات وإيقاف 90 ألف شاحنة قديمة، وسن قوانين جريئة تخص إنشاء مشاريع تنموية تستهدف الحفاظ على البيئة، من خلال ترشيد النقل. أما مدينة أبوظبي فقد أسست دائرة للنقل سنة 2006، بإصدار قانون رقم 05 تكلف بموجبه دائرة النقل بتحمل مسؤولية أكبر، بالإضافة إلى المرسوم الحكومي في 2006، الذي يقر نظام الإدارة البيئية والصحة والسلامة العامة من خلال عقد شراكات بين القطاع العام والخاص، غير أن مدينة طوكيو كانت السباقة في ذلك، فما

وصلت إليه يعود للقوانين الصارمة كقانون السيطرة على التلوث علم 1967، وقانون السيطرة على تلوث الهواء 1967-1970، وقانون السيطرة على المياه 1979، مما شجع على مركزية الإدارة البيئية وعقد ما يقارب 28 ألف إتفاقية بين الحكومة والقطاع الخاص. ويأتي القانون الذي سنه حاكم مدينة دبي سنة 2014 يحمل رقم 46، بهدف ربط وحدات إنتاج الطاقة بنظام توزيع الطاقة إلى تطبيق سلسلة من المبادرات الذكية لتحقيق إستدامة الطاقة. وقد تمكنت مدينة هامبورغ بتحقيق التأقلم مع التغير المناخي، وتحقيق الإستدامة بفضل القانون المحلي المسطر في صيف 2007، يتصمن 10 مجالات وأكثر من 450 إجراء مختلف، وتطبيقها يكلف سنويا 22,5 مليون يورو. وتعتبر إستراتيجية 21 للنفايات لمدينة كيوتو التي تشمل نظام الدفع مقابل جمع النفايات المنزلية، بداية لسلسة من القوانين وتأسيساً لنظام التدوير الفعال في مدينة كيوتو، وجاء بعدها قانون الفرز عام 2007، لمواصلة الدرب. وتبرز قوة القانون أكثر في القانون الخاص بالهواء الخال من الدخان الذي أصدره عمدة مدينة نيويورك في 30 مارس 2003، بحيث بعد عام من تطبيقه سجلت نسبة 97% من الإمتناع عن التدخين في الأماكن العامة رغم التنديد والمعارضة على آثار القانون على الإقتصاد والتجارة.

ج-**المشاركة والمساواة:** تعتبر المشاركة من حسن سير الإدارة المحلية كما تناولنا ذاك في فواعل الحكم الراشد ودوره في تحقيق الإستدامة، ومن خلال النماذج المدروسة تتجسد المشاركة في مبادئ مدينة فوجساوا وبالضبط في المبدء رقم 05، المعني بتعزيز المشاركة المجتمعية والتفاهم المتبادل، ويظهر في مشاركة الناس للحكومة والمجتمع المدني والخواص في ترشيد الطاقة والحفاظ على إستدامتها على مدار 100 سنة. في حين يظهر نموذج مدينة بوغوتا تقاسم المهام بين الحوكمة المركزية والسلطات البلدية في رسم السياسة، وتقاسم تكاليف الميزانية، والحفاظ على دور القطاع الخاص في تسيير الهياكل القاعدية وإنشائها. نفس الشيئ نجده في مدينة أبوظبي في نظام نقلها الموزع على أصحاب المصالح الاستراتيجيين، بمشاركة مجموعة من الهيئات الحكومية الخاصة بمستويات النقل بالإضافة إلى السكان والسياح والموردون والمقاولون. ونفس المنحى سلكته مدينة طوكيو فيما يخص الطاقة، فمشاريعها ملقاة على عاتق الحكومة والقطاع الخاص والسكان، ويتجسد ذلك في تركيب ألواح الطاقة الشمسية على أسطح المنازل بموافقة أصحابها بالإضافة إلى مساهمة الشركات الكبرى ككيوسيرا وباناسونيك وتوشيبا وميتسوبيتشي ... إلخ، في إنشاء مشاريع كبرى للطاقة، بينما يساهم المجتمع المدني في التوعية، فيما يتعلق بحملات النظافة وترشيد الطاقة، كل هذا بقيادة معهد طوكيو للتكنولوجيا، ويقوم بمساعدة الحاكم في

التعامل مع الشؤون المتعلقة بسلطته وكالات إدارية مساعدة، تتمثل في نائب الحاكم وغيره من الموظفين من اللجان الإدارية، المؤسسات العامة، كالشرطة، إدارة المطافئ، مدرسو المدارس والموظفون الإداريون. ويساهم في تحقيق أهداف رؤية مدينة دبي للطاقة مركز دبي لضبط الكربون بالشراكة مع شركة إنجي، مركز دبي للتحكم بالاتصالات، هيئة الكهرباء والماء، بالإضافة إلى بعض شركات القطاع العام والخاص المعنية بالطاقة الشمسية، طبعا بالتنسيق مع حكومة دبي. بينما أعدت مدينة هامبورغ برنامجاً للشراكة بعنوان مؤسسات لحماية الموارد يمل حوالي 1000 مشروع، بمساهمة القطاعين العام والخاص إضافة إلى قطار الأفكار الذي إنطلق في 2011، يسوق لأكثر من 100 مشروع في أوروربا، بمشاركة شركات مثل سمنس، فليبس، إي ب أم، وجامعة العلوم التطبيقية. وتعتمد مدينة كيوتو في سياستها للنفايات على الحكومة في توفير المرافق، اللازمة لترشيد الطاقة ويساهم القطاع الخاص والمواطنين بممارسة أنشطة لتوفير الطاقة، وإستخدام الطاقة المتجددة وزيادة الإهتمام بالبيئة. ويظهر النمط التشاركي أيضا في مبادرات الصحة بمدينتي نيويورك وساوباولو في إدارة المسائل الصحية وتسيير السياسة العامة للصحة.

من خلال جميع النماذج التي تم التطرق لها في الفصل الرابع تشترك جميعها في أن الخدمات يتقاسمها جميع السكان وفقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، وخاصة ماتعلق الأمر بالفئات الهشة، كالنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والعجزة .....إلخ، فالسكان مثلا في مدينة فوجيساوا تتاح لهم جميعا نفس الفرص في الاستفادة من الخدمات الصحية، والحصول على المعلومات والاستفادة من الطاقة، زيادة على ذلك هناك مساواة بين الأجيال بحيث يسهر النموذج على أن يتواصل نمط العيش المستدام لثلاث أجيال متتالية، وكل النماذج تتبنى هذا التوجه سواء كانت نماذج خاصة بتصميم المباني والإسكان والنقل، أو النماذج بالوعي البيئي، أو التي عنيت بالعيش المستدام.

د- **المساءلة والشفافية:** تعد المساءلة أداة لتوجيه السياسة العامة لمسارها الصحيح، وتتولى هذه المهمة جهتين أساسيتين إما أن تكون هيئة حكومية تتولى جهاز الرقابة المحاسبة أو تقوم بها تشكيلات المجتمع المدني كل حسب إختصاصه، وهنا تشكل جماعة ضغط بالمعنى الغير رسمي للنشاط، فنجد مثلا نموذجي مدينتي طوكيو وكيوتو يعتمدان على المجلس المحلي المنتخب، الذي يتكفل بتعديل القوانين وإلغاء المراسيم الحكومية زيادة على المصادقة على الميزانية، بالإضافة إلى التحقيق والرقابة على جميع أعمال الحكومة عن طريق إنشاء لجان متخصصة لدراسة القضايا، غير أن مدينة دبي يتولى فيها المساءلة مجلس المحاسبة مهمته الرقابة والمحاسبة، يتشكل من عدد من الهيئات الحكومية المستقلة، يتولى الرقابة على أداء الهيئات الحكومية بما فيها دائرة النقل، ويرفع تقاريره لجهاز لأبوظبي للمحاسبة.

ويلعب المجتمع المدني دوراً أساسياً في الضغط على الحكومات المحلية لتعديل سياستها في الصالح العام للمواطنين، خاصة المنظمات المهتمة بحماية البيئة والصحة والسلامة العامة، كما لاحظنا في الجزء الخاص بمبادرات الصحة وكذلك الفقر في مدينة سلانجور .....إلخ. وتلعب المساءلة دورا محوريا في تحقيق الشفافية من حيث سهولة الوصول للمعلومة ففي مدينة دبي مثلا، سخرت هيئة التعليم موقعا إلكترونيا يشتغل على مدار الساعة لإستقبال الشكاوي والاقتراحات والاستفسارات، بحيث يستطيع الأولياء الإطلاع على التقارير الخاصة بالرقابة المدرسية من حيث تقييم المستوى العام في المدارس العامة والخاصة، يعدها جهاز الرقابة المدرسية الذي نصب في 2009، وتتيح أيضا إمكانية الوصول للمعلومات المحلية بسهولة والاستفادة من الخدمات المقدمة عبر الشبكة بفضل المنصة الاجتماعية، التي تحوي بوابة واحدة تُمكِن الأفراد من مراقبة إستهلاكهم للطاقة والوصول للخدمات المتعددة.

هـ-**حسن الإستجابة والتوافق:** يشمل هذا العنصر الخدمات التي يمكن توفيرها للسكان من خلال المرافق المتوفرة والبنى التحتية، فنجد مثلا سكان مدينة فوجيساوا يستفيدون من المنتزهات والحدائق، ومواقع الشحن الذكية، والمرافق التجارية وخدمات الصحة والطاقة والتوصيل، فهي تقدم خدمات متاكملة تركز على المسنين والطبقات الهشة لتوفير التواصل والصحة والتنقل والأمن والغذاء. أما مدينة أبوظبي فخدماتها تتجسد في التطبيقات الذكية للنقل البري وإنشاء المترو، إقامة مشاريع للمشاة، خدمات النقل البحري والطيران المدني، بمعايير دولية وتعدد الوجهات ليحقق النقل خدمة المصالح العامة وفقاً للاستدامة. وسارعت مدينة طوكيو لافتتاح مؤسسة تعليمية لنشر معلومات طاقة الهيدروجين لتشجيع السكان والمرافق لمعرفة المزيد عن هذا التقنية والإستفادة منها، ومحاولة مد شبكة واسعة للطاقة الشمسية يستفيد منها الجميع من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي في الكهرباء.

و-**الكفاءة والفعالية:** تتمثل فيما تم تحقيقه من خلال السياسات المحلية، ويقاس نجاح هذه الأخيرة من خلال ما تم إنجازه ولتجنب ذكر جميع المعلومات المتعلقة بإحصائيات كل نموذج سنكتفي بعرض البعض منها بإختصار، فمدينة بوغوتا تمكنت من خلال إستراتيجياتها من تخفيض 30% من مدة الرحلات، ونسبة 40% من الملوثات، ونسبة 93 % من الحوادث، وتمكنت من نقل 36 ألف شخص في كل ساعة وفي كل الاتجاهات بسرعة تفوق 3 أضعاف الحافلات المعتادة في نيويورك. في حين تمكنت مدينة طوكيو من تنويع مصادر طاقتها بعد حادثة فوكوشيما بداية بتركيب ألواح الطاقة الشمسية على أسطح المنازل وإنشاء توربينات عائمة، ومحطات طاقة شمسية عائمة زيادة على إنتاج الغاز الحيوي من زيوت

الطهي، وإنشاء محطات توزيع الغاز الطبيعي فضلا عن التوجه لصناعة مركبات صديقة للبيئة. في نفس السياق تمكنت مدينة هامبورغ من بناء خطوط نقل جماعية وإدخال أسطول للسيارات الصديقة للبيئة، وأنشاء خطوط العبارات، مد شبكة المياه العادمة على طول 6 ألاف كلم، توزيع شبكة مياه شرب على طول 5300كلم، توفير حوالي 1000 مرحاض تفريغ، الاقتصاد في المياه بنسبة 80%، تخفيض غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 40%، وترشيد إستهلاك المياه بنسبة 30%. كما وُفقت مدينة سلانجور في تخفيض نسبة الفقر من 45,7% في سنة 1976 إلى 3,4% في سنة 2012 في المناطق الريفية، في حين إنخفضت النسبة في المناطق الحضرية إلى 1 % في نفس السياق الزمني، وانخفضت عدد الأسر الفقيرة إلى 33 % في 2012 مقارنة ب 1976.

مما سبق نستنتج أن نجاح الحوكمة المحلية مرهون بمدى تطبيق معايير الحكم الراشد والإلتزام بها، وإشراك جميع فواعله في رسم السياسات العامة المحلية. وهذا ما تأكد لنا من خلال تحليل نماذج الدراسة وبالتالي فالفرضية الرابعة صحيحة.

تصب كل النماذج محل الدراسة في المسار الذي رسمته الأمم المتحدة في تقرير ريو +20 المعنون بـ "المستقبل الذي نصبو إليه"، في الوثيقة الختامية للمؤتمر سنة 2012، في العنصر الخامس الخاص بإطار العمل والمتابعة، تحديدا المجالات المواضعية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات، إبتداءا من الفقرة 104 إلى 146. من خلال التقاطع بين محاولة تحسين هذه القطاعات وتحقيق إستدامتها من خلال تطبيق الحكم الراشد، توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها:

1-النتائج المتعلقة بعلاقة الحوكمة المحلية بالاستدامة:

-يعد التشخيص الدقيق والمبكر للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللبنة الأساسية لتحقيق التنمية.

-إن الوصول للتنمية المستدامة يتوقف على تجاوز التحديات القطاعية الراهنة خاصة المتعلقة بنمط العيش.

-لم يعد الحكم الراشد هدفا في حد ذاته، إنما هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

-يعد بناءالمدن الذكية، الخضراء والتفاعلية من أسس تحقيق المدن المستدامة.

-يعتبر التقاطع بين فواعل الحكم الراشد وأبعاد التنمية المستدامة أساس إستدامة المدن.

-تعتبر فواعل الحكم الراشد أساس إرساء حوكمة المدن في حين تعتبر مبادئه ومعايره أساس ضبط المسار الصحيح للاستدامة.

-نجاح تطبيق الحوكمة المحلية الرشيدة مرهون بمدى تطبيق معايير الحكم الراشد والإلتزام بها، وإشراك جميع فواعله في رسم السياسات العامة المحلية.

-تعتبر الحوكمة المتعددة المستويات شرط أساسي لتعزيز النمو والإستثمار، وتشجع التمكين للمشاركة المجتمعية في مختلف جوانب الحياة، زيادة على سيادة وحكم القانون لتسهيل تحقيق العدالة الاجتماعية.

-يعتمد نجاح البرامج التنموية على وضوح وإلزامية القوانين المسطرة والمتعددة المستويات.

-لا يمكن تطبيق الحكم الراشد بقوة القانون وحدها بل بتمكين تشكيلات المجتمع المدني للتوعية المجتمعية.

-تتوافق جميع الرؤى المستنبطة من النماذج، مع رؤية الأمم المتحدة للتنمية الشاملة.

-نجاح الحوكمة المحلية في الاستدامة مرهون برؤية الحاكم ومدى درايته بالمسائل البيئية.

-المدن المستدامة رهن توفر الإرادة السياسية الكاملة لتمكين فواعل الحكم الراشد لرسم السياسة العامة.

-تعد مسألة اللامركزية ضرورة حتمية في ظل تفاقم حدة الفساد مما يصعب عملية التحول نحو الاستدامة.

-تعتمد استدامة المدن على تفعيل مجتمع المعلومات لتعزيز رأس المال الاجتماعي، بتطبيق الشفافية ورفع نسبة التفاعل والمشاركة، وتجسيد المواطنة في رسم السياسات العامة وتنفيذها.

2-النتائج المتعلقة بالتخطيط الحضري المبتكر للمدن المستدامة:

-تهدف الحوكمة المبتكرة في النقل والاسكان لتصميم بنى تحتية ذكية.

-يرتبط نجاح إنشاء مرافق ذكية بالمشاركة المجتمعية خاصة الحكومة والقطاع الخاص.

-يحتاج تصميم الفضاءات الذكية للمدن المستدامة إلى رؤية استراتيجية واضحة.

-يعتمد تصميم المباني الذكية والبنى التحتية الذكية على الطاقات البديلة ووسائط نقل متعددة.

-تساهم حوكمة النقل والاسكان في التقليل من إنبعاثات Co_2، والحفاظ على التنوع الحيوي.

-تعتمد نماذج النقل على إستراتيجية (إيه أم جي) المتمثلة في التجنب والتغيير والتحسين والتي تعتمد على كفاءة النظام، كفاءة الرحلة وكفاءة المركبة.

3-النتائج المتعلقة بالرشادة في ترسيخ الوعي البيئي:

-حكم القانون المتعدد المستويات أساس تجسيد المدن المستدامة، ومصدر استمرارية النجاح.

-تحقيق الرشادة في استغلال الطاقة عامل أساسي لمواجهة التغير المناخي.

-يعتبر المجتمع المدني شريك فعال في تحقيق الوعي المجتمعي البيئي لاستدامة الطاقة والمياه وتدوير النفايات والحفاظ على ثروات الأجيال القادمة.

-تعتبر النفايات مورداً اقتصادياً مربحاً، في حالة ما إذا تم استثماره بالطريقة الصحيحة .

-تهتدف الرشادة في ترسيخ الوعي البيئي إلى تحقيق الفضاءات الذكية.

-يعد تحقيق المقاصد الخاصة بالمياه والصرف الصحي أساس تحقيق أهداف الصحة، التعليم والبيئة...إلخ

4-نتائج الحوكمة المحلية والعيش المستدام:

- الحد من الفقر مرهون على تضافر جهود فواعل الحكم الراشد (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

-الاستدامة لا تتحقق إلا إذا تحقق مبدأ المساواة بين جميع شرائح المجتمع، خاصة الفئات الهشة.

-نجاح السياسة الصحية مرتبط بنوعية الهياكل الصحية ونوعية الخدمة والجهود التوعوية للمجتمع المدني.

-تحتاج إستدامة التعليم إلى رؤية واضحة مبنية على الهياكل والموارد البشرية، أساسها الرقابة والشفافية.

-تعتبر المساءلة والشفافية والمشاركة أساس تحقيق العيش المستدام.

-يعتبر الأمن المجتمعي المحور الرئيسي في نجاح جميع السياسات السالفة الذكر.

-تعتبر سياسة العيش المستدام خطوة أساسية لخلق نمط العيش الذكي.

الاقتراحات:

من خلال نتائج البحث نخلص إلى مجموعة من الاقتراحات أهمها:

-ضرورة تركيز الجهود على مسألة بناء مدن تفاعلية خضراء وذكية، وفقا للمعايير الدولية الجديدة إعتمادا على الطاقات المتجددة، وتصاميم مبتكرة تشمل جميع مرافق الحياة الضرورية لتحقيق العيش المستدام.

-تطوير سياسات وطنية للنقل باستخدام وسائط نقل عامة ومتعددة، بمواصفات عالمية، صديقة للبيئة بشبكات طرق ذكية تترك فيها المساحة لمسارات الراجلين والدراجات، وبمحطات قريبة من المواطن.

-إستغلال التنوع الطبيعي والمساحات الشاسعة لتنويع مصادر الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية للحفاظ على موارد الطاقة الناضبة للأجيال القادمة.

-إدراج مشاريع الطاقة المتجددة ضمن سياسات الدولة، وتعميم إمكانات استخدامها تكنولوجيات في جميع القطاعات بمختلف المناطق لتحقيق الإكتفاء الذاتي في الطاقة البديلة.

- تبنى منهجية الإنتاج الأنظف وإتباع أفضل الممارسات البيئية للحد من تولد المخلفات وإنتاج سلع متوافقة بيئيا، مع وضع إستراتيجية متكاملة لإدارة النفايات وتدويرها، بتحسين عمليات الجمع والفرز والتلخص الآمن منها أو تدويرها، وتدعيم هذه الاستراتيجية بقوانين صارمة تنظم هذا القطاع.

-إعداد وتنفيذ حملات توعية شاملة في مختلف وسائل الإعلام لتوضيح فوائد الادارة المتكاملة للنفايات، ومحاولة إدراجها في المدارس من أجل ترسيخها كثقافة للأجيال القادمة.

- إدراج القطاع الخاص ضمن السياسة العامة لتدوير النفايات، وتشجيعها على الاستثمار في المجال وتشجيع الجمعيات الناشطة بيئيا لترسيخ ثقافة مجتمعية بإنشاء أحياء خالية من النفايات.

-تسطير سياسة وطنية للحد من الفقر تعتمد على جهود جميع الشرائح في المجتمع، تماشيا مع البرامج الدولية الرامية للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

-التركيز على الهياكل الصحية الجوارية لتقريب الخدمات الصحية للمواطن، ومحاولة تحقيق مبدأ الصحة للجميع، وحث تشكيلات المجتمع المدني على إطلاق مبادرات رامية لتحسين الصحة العمومية ومحاربة السلوكات المضرة بالصحة في المجتمع.

-ضرورة ارساء منصة حيوية لتقارير الصحة من خلال المبادرات والشبكات لرصد الواقع الحقيقي للصحة.

-ضرورة السعي لمحاربة الجهل والأمية خاصة ما يتعلق بفئة النساء والأطفال خاصة سكان الأرياف مع إلزامية عصرنه قطاع التعليم سواء في الهياكل أو الوسائل أو مناهج التدريس زيادة على تكريس الشفافية والمساءلة للحفاظ على مستويات عالية من الجودة والتميز في التعليم.

-لتحقيق مجتمع مستدام يجب ارساء الأمن المجتمعي لحفظ حقوق الناس، والقضاء على الجريمة والتمكين من العيش الكريم، عن طريق عصرنة أنظمة الأمن، وتسخير موارد بشرية متميزة بوسائل جد متطورة.

ويبقى موضوع الحوكمة والمدن المستدامة جدير بالدراسة لكونه يتجدد مع أنماط الحياة، وبالتالي البحث دائما على آليات جديدة للتأقلم مع هذه التغيرات، ويعد موضوع المدن الذكية المتكاملة كمدينة مصدر بأبوظبي

ومدينة مالمو بالسويد وغيرها من المدن الذكية المستدامة في العالم، جديرة بأن تكون موضوع بحثٍ يفتح آفاقاً جديدة للدراسة في المستقبل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1. إبراهيم سليمان مهنة، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية أبعاد وأثار على التنمية المستدامة، الإمارات العربية المتحدة: حلقوس، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2000.
2. أبو الفضل فتحي وآخرون، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مصر: مكتبة الأسرة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2004.
3. أبو النصر مدحت محمد، إدارة منظمات المجتمع المدني، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2007.
4. أبو بكر مصطفى محمود، الإدارة المحلية، الإسكندرية، القاهرة: الدار الجامعية، 2005.
5. أحمد بن نعمان، هذه هي الثقافة، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
6. أحمد جرار عادل، مستقبل المدينية والنمو الاقتصادي في ظل محدودية الموارد والنظم الطبيعية – مشكلات الإسكان والنقل والتلوث، مجموعة أبحاث من إعداد معهد وورلد واتش، عمان، الأردن: مركز الكتب الأردني، 2001.
7. أحمد متعب محمد الدوسري، إعادة تدوير النفايات، المملكة العودية العربية: جامعة الملك سعود، 1957.
8. اخوار رشيدة، خلف عالية، المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006.
9. إدريس المرسى، السلوك التنظيمي : نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2005.
10. إسماعيل أحمد علي، دراسات في جغرافيا المدن، ط. 04، مصر: القاهرة، 1990.
11. إسماعيل رمضان محمد رأفت، الطاقة المتجددة، القاهرة : دار الشروق، 1988.
12. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، ط. 02، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
13. الاشعب خالص حسني، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، 1989.
14. أمارتيا صن، شوقي جلال مترجما، التنمية حرية، الكويت: مطابع السياسة، 2004.
15. البلاوي حازم، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق،1998.
16. البدو خليل عبد الهادي، علم الإجتماع الصناعي، الأردن: دار المنهل للنشر والتوزيع، 2009.
17. البستاني باسل، جلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
18. بكرادة محمد غالب، إستراتيجية أمن المُدن، الإمارات العربية المتحدة : مُحافظة عدن، نادي ضباط الشرطة، 2010.
19. بن عبد الرحمن سعد، القاضي، نظم النقل الذكية أهم موضيعها وفرص تطبيقها في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
20. الجابري محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر – العولمة، صراع الحضلرات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية، نظام القيم، الفلسفة والمدينة، بيروت: مركز د ا رسات الوحدة العربية، 1997.

قائمة المراجع

21.الجازي بنت محمد آل رشيد، "الإدارة المستدامة للنفايات"، دراسات حول التنمية المستدامة، المحرر: عامر خضير الكبيسي وآخرون، الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2015.

22.جبريل محمد، رحال عم، مدخل الى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين، الحكم المحلي نموذجا، مركزرام الله لدراسة حقوق الانسان، فلسطين.

23.جمال أبو شنب، الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث، مصر: دار المعرفة الجامعية.

24.جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث، 2004.

25.جون سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والإقتصادي، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2003.

26.حمدان جمال، جغرافية المدن، ط. 02، القاهرة: دار الكتاب، 1977.

27.خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، القاهرة: جامعة الدول العربية، 2007.

28.خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، الجزائر: دار الهدى، عين مليلة، 2005.

29.داودي الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الأردن: عمان، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.

30.الدليمي، خلف حسين علي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002.

31.رحماني الشريف، الجزائر غدا وضعية التراب الوطني، الجزائر : ملفات التهيئة العمرانية، 2005.

32.رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الأردن: دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2008.

33.الرفاعي حسين، تماضر حسون، المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1987.

34.رواء زكي الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديموقراطية وحقوق الإنسان، الأردن: دار زهدان، 2009.

35.ريتشارد هيجوت، حمدي، عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، مترجما، نظرية التنمية السياسية، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2000.

36.الزعبي غازي محمود ذيب، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2009.

37.زكي إيمان عبد المحسن، الحكومة الإلكترونية – مدخل إداري متكامل، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

38.الزوكة محمد خميس، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ط. 02، مصر: دار الجامعات المصرية،1991.

39.الزيات السيد عبد الحليم، التنمية السياسية – دراسة في الاجتماع السياسي، ج. 02، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

40.الساعدي مؤيد، السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2010.

41.السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة: مطابع سجل العرب، 1980.

قائمة المراجع

42.السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، ج. 01، ط. 02، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

43.السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013.

44.سيد مصطفى أحمد، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي،القاهرة: دار الكتب، 2002.

45.شريف بشير محمد، التنمية والقيم الثقافية، تجربة التنمية الماليزية، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، المجلد الثاني، القاهرة: دار السلام، 2007.

46.الشطي إسماعيل وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

47.شهبندريان كارو، دردري أحمد عامر، المدينة(التعريف والمفهوم والخصائص)، دراسة التجمعات الحضرية في سورية، سوريا: جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط العمراني والبيئة.

48.شهوان أسامة، إدارة الدولة، المفاهيم والتطور، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001.

49.صاصيلا محمد عرب، مترجما، علم الإجتماع السياسي، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998.

50.الصقار، فؤاد محمد، التخطيط الإقليمي، ط. 02، منشأ المعارف، 1977.

51.صلاح الدين، نامق، نظريات النمو الاقتصادي، ط. 02، مصر: دار المعارف، 1967.

52.طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، ط. 03، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986.

53.عامر رمضان، أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، ليبيا: دار ارواد، 2000.

54.عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، لبنان(بيروت): الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

55.عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور الإسلامي، مصر: دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.

56.عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ج. 01، ط. 02، مصر : جامعة القاهرة، 2006.

57.عبد الكريم زهي، الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية، داينامیك للطباعة، 2002.

58.عبد الله خباية ورابح بوقرة، الوقائع الإقتصادية العولمة الإقتصادية- التنمية المستدامة، مصر: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009.

59.عبد المنعم بيومي نوال، التجربة الماليزية.....وفق مبادئ التمويل والإقتصاد الإسلامي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011.

60.عبد الوهاب سمير محمد، الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر، القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2006.

61.عثمان محمد غنيم وماجد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار الصفا، 2010.

62.عجايمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها، مصر: جامعة الاسكندرية، 2013.
63.عريقات أحمد وآخرون، قضايا إدارية معاصرة، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.
64.عسل محمد سامي، الإقليم وفكرة الإقليمي، مصر: مكتبة الانكلو مصرية، القاهرة، 1988.
65.عفاف عبد العليم ناصر، التنمية الثقافية والتغير الثقافيي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.
66.علام ماجدة، موضوعات في علم الاجتماع الحضري، القاهرة: المكتب الحديث، 2000.
67.علي حافظ منصور، حسن احمد عبيد، التنمية الإقتصادية، القاهرة : 1992.
68.عمر حمادة مصطفى، المدن الجديدة : دراسة الأنتروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، دون بلد النشر، 2008.
69.عمران عبد الرحيم، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا، نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، 1977.
70.عياصرة ثائر مطلق محمد، مدخل إلى التخطيط الحضري : المفاهيم والنظرية والتطبيق، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
71.العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير"دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط. 02، مصر: دار الشروق، 2001.
72.غريب محمد وآخرون، التحولات السياسية واشكالية التنمية، بيروت: دار الروافد الثقافية للنشر، 2014.
73.غنيم محمد احمد، المدينة: دراسة في الأنتروبولوجيا الحضرية، مصر: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987.
74.غنيم محمد عثمان، التخطيط أسس ومبادئ عامة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999.
75.غيث حمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، بيروت: دار النهضة للنشر والتوزيع.
76.فهمي مصطفى أبو زيد، عثمان حسين، الإدارة العامة: الإطار العام لدراسة الإدارة العامة- فن الحكم والإدارة في السياسة والإسلام –العملية الإدارية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003.
77.فؤاد عاطف أحمد، علم الإجتماع السياسي، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1995.
78.القريشي عني ناصر حسين، "محاضرات في علم الإجتماع الحضري(02)" ،كلية الأداب،قسم الإجتماع، جامعة بابل، العراق، 2012.
79.قطامين أحمد عطا الله، التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية، الأردن: دار محلاوي للنشر، عمان، 1996.
80.قنديل أماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.
81.كايد خالد عبد السلام، جغرافيا المدن، الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2017.
82.الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية :قضايا وتطبيقات، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
83.الكبيسي صلاح الدين، إدارة المعرفة، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.
84.كمال الدين عفيفي أحمد، دراسات في التخطيط العمراني، ط. 02، مصر: مكتبة العالمية، القاهرة.
85.لطعامنة محمد محمود وآخرون، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004.

قائمة المراجع

86.لوض جابر سعيد، ماليزيا والإطار التنظيمي للتعاون الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، في مجموعة باحثين في كتاب ماليزيا وجنوب شرق آسيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

87.مالك بن نبي، عبد الصبور شاهين، مترجما، مشكلة الثقافة، ط. 04، الجزائر: دار الفكر، 1984.

88.متولي محمود، مترجما، (كينيث ايوارت بولدنج)، التاريخ الحضاري للقرن العشرين، القاهرة :مكتبة المصطفى، 1996.

89.المجذوب رق، لإدارة العامة - العملية الإدارية والوظيفية العامة والإصلاح الإداري، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000.

90.مجموعة خبراء، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011.

91.مجموعة من المفكرين، سليم مكسور، مترجما، التنمية الثقافية تجارب إقليمية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983.

92.محمد أحمد بيومي، علم اجتماع الثقافي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة، 2002.

93.محمد حامد دويدار، وآخرون، أصول علم الاقتصاد السياسي، بيروت: الدار الجامعية، 1988.

94.محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، القاهرة: الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

95.محمد صالح تركية القريشي، علم اقتصاد التنمية، عمان: دار اثر للنشر والتوزيع، 2010.

96.محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ط. 02، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2010.

97.محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2002.

98.محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، الكويت: عالم المعرفة، اكتوبر 1989.

99.محمود منال طلعت، التنمية والمجتمع، القاهرة: المكتب الجامعي، 2001.

100.مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الأردن: عمان، دار وائل للنشر، 2007.

101.مراد عبد الفتاح، المدن والقرى الذكية، القاهرة: دار أجيال المستقبل، للطباعة والنشر، 1995.

102.مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت: منشورات المركز، 1998 .

103.مركز موارد التنمية RDC، الدليل التدريبي للتنمية بالمشاركة (قسم التدريب والتعليم الفني)، القاهرة: سبتمبر 2010.

104.مشاقبة أمين، المعتصم بالله داوود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، الأردن: مطبعة السفير، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.

105.مصطفى زايد، التنمية الإجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962-1980)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

106.مصطفى قاسم خالد، إدارة المدينة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية: جامعة الدول العربية، كلية الإدارة والتكنولوجيا، 2007.

107.مصلح عبير، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد"، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة أمان، فلسطين: رام الله، 2007.
108.منظمة الشفافية الدولية، "نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد"، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، بدون سنة نشر.
109.منظمة الصحة العالمية، دليل موجز لتنفيذ برنامج المدينة الصحية، القاهرة: المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.
110.مؤيد حامد عبد الله، البيئة والاتفاقيات الدولية، الإمارات العربية المتحدة : دار الكتاب الجامعي للنشر،2011.
111.ميشيل تودارو، محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود مترجمين، التنمية الاقتصادية، الرياض: دار المريخ، 2006.
112.-نبيلة داود، الموسوعة المعاصرة : مدارس مصطلحات، منظمات وهيئات القرن العشرين، القاهرة :مكتبة غريب.
113.نداء، مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية، ليبيا: منشورات جامعة قارنيوس، 1998.
114.نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة، 2000.
115.نوازد عبد الرحمن الهيني، حسن لبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر – الإنجازات والتحديات، قطر (الدوحة): منشورات اللجنة الدائمة للسكان، 2008.
116.هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، عمان: دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، 2005.
117.الهيتي صبري فارس، جغرافية المدن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002.
118.هيرفه درميناخ وميشال بيكويه، السكان والبيئة، لبنان: عويدات للنشر والطباعة، 2003.
119.الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، دليل التخطيط والتصميم لتطوير مناطق التقنية، المملكة العربية السعودية: الرياض،، 2006.
120.والي نجم، بغداد سيرة مدينة، العراق: دار الساقي للنشر والتوزيع، 2017.
121.الوكالة الفرنسية للتنمية، مدن متنامية – الطبعة العربية، فرنسا : وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، الوكالة الفرنسية للتنمية، معهد التهيئة والعمران المديني في منطقة إيل دو فرانس، 2011.

ب-المذكرات

122.بن علوش فارس، السبيعي بن بادي، "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاع الحكومي" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010).
123.حافظ محمد حتة محمود، "إستراتيجية تنمية المدن كمدخل لتحسين أساليب الحكم والإدارة الحضرية للمدن المصرية-دراسة حالة نموذج التنمية لمدينة الإسكندرية" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في الإدارة العامة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم إدارة عامة، 2012).
124.حمداني محي الدين، "حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، غير منشورة، 2009/2008).

125.حميدوش علي، "التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006).
126.ريحان، محمد ريمان، "تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة فى عمليات التنمية الحضرية المستدامة" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2009).
127.زوي عيسى علي، " التنمية الحضرية والاقتصادية في المدينة المستدامة" (رسالة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية – تخصص :تسيير المدن، الجزائر، جامعة أم البواقي، سبتمبر2008).
128.سايح بوزيد، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر" (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013 / 2012).
129.السيد حسن أمال رشاد، "التنمية والمدن الجديدة" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة طنطا، القاهرة، 1993).
130.عامر سامي أمين، "دور إقليم المدينة في تحديد الإقليم التخطيطي" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط العمراني).
131.العايب عبد الرحمن، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحلت عباس، سطيف، 2011/2010).
132.علي حسني سعد، "تجربة التنمية الماليزية: دراسة في الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية" (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، 2006).
133.علي وائل عمران، "الرقابة الشعبية كوسيلة لمساءلة الإدارة العامة (دراسة تطبيقية على التجربة الليبية)" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية والعلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2008).
134.فرج شعبان، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر 2000-2010" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2012).
135.-مسعود دراوسي ،" السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005).

ج-المجلات والجرائد

1- الجرائد

136.الجريدة الرسمية -الدولة الجزائرية -القانون :(03-10) العدد (43)، 2003/07/20.

2- المجلات:

137.أبو زنط ماجد، عثمان غنيم، "التنمية المستدامة اطار فكري"، المنار، العدد: 01، المجلد 12، (2006): 157-158.
138.بن عبد العزيز خيرة، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، مجلة المفكر، العدد: 01، (2011): 623.

139.بن عيسى ليلى، " الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد"، مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية، جامعة بسكرة، العدد 14، (ديسمبر 2013): 204-205.
140.بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، عدد: 26، (جوان 2010): 30.
141.جيرالد، أودرسكول، لي هوسكينز، "مفتاح التنمية الإقتصادية "، منبر الحرية، (2006): 25.
142.حمودة هدى، "نحو آفاق الإصلاح والتطوير الإداري لأداء الأعمال إلكترونيا عبر شبكة الانترنت"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد: 15، مصر، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، (2005): 136.
143.خبابة عبد الله وأخرين، "تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ – دراسة حالة برنامج التحويل الطاقوي لألمانيا"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، جامعة سطيف، الجزائر.
144.خنفوسي عبد العزيز، المؤسسات الزكوية كآلية لمعالجة الفقر وفق برنامج التنمية الإقتصادية، "مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور بماليزيا نموذجا"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد: 04، (2013): 145.
145.زكي رمزي، "المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،(1984).
146.زياني صالح، "تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، الجزائر، (2007):89.
147.السيد جعفر عيسى، " دور القيادة في تحقيق التنمية المستدامة "، مقالة علمية محكمة منشورة بـ : مجلة البيئة، العراق، (2005): 15.
148.الشديدي حسين احمد سعد، "اللامركزية أسلوب تنموي اقليمي لمواجهة مشاكل التحضر المفرط"، مجلة المخطط والتنمية.
149.عاكوم إبراهيم فريد، "إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية، دراسات إستراتيجية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد: 117، (2006):11.
150.عبد الحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد: 451.
151.عبد النور ناجي، "دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة": تجربة البلديات الجزائرية، دفاتر السياسة والقانون"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الأول، (جوان 2009): 153.
152.عبد الوهاب سمير محمد، " إدارة الموارد البشرية في الوطن العربي والتحديات المعاصرة "، مجلة شؤون عربية، العدد: 106، (يونيو2001 ربيع الأول 1422 ه): 165-188 .
153.عبد الوهاب سمير محمد، " متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المدن العربية "، مقالة علمية محكمة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإدارة العامة، (2010): 02.
154.عبه الفضيل أحمد، " مفهوم الفساد ومعاييره"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، (2004): 34-35.
155.العجيلي محمد صالح ربيع، "قيم التثقيف الحضري وانعكاساتها في سكان المدينة دراسة ميدانية لمدينة بغداد"، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد: 47، (2001): 129.

156.عزي الأخضر، جلطي غانم، "الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات"، مجلة الجندل، العدد: 27، (2006).
157.العمري أيمن أحمد، مصطفى كمال فداء، "درجة ممارسة مديري المدارس لتمكين العاملين وعلاقته بولاء المعلمين التنظيمي من وجهة نظر معلمي مدارس محافظة العاصمة "، مجلة دراسات (العلوم التربوية)، المجلد 22، الأردن، (2008):09.
158.غانم السيد عبد المطلب، " إدارة المدن الجديدة – رؤى مستقبلية"، مجلة اللامركزية وقضايا المحليات، العدد 10، جامعة، القاهرة :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، (2007): 25.
159.فروحات حدة، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر"، مجلة الباحث، العدد: 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، (2012): 149.
160.كريم حسن، "الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية"، المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد: 309، (2004):56.
161.الكناني كامل بشير، "مساهمة نظرية في الحيز الاقتصادي وتحليل آلية التنمية"، مجلة تنمية الرافدين، العدد : 05، جامعة الموصل، (1993): 159-169.
162.كيان أيمن، " مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية الإقتصادية المستدامة"، منتدى الرياض، المملكة العربية السعودية، (2005).
163.لغريني إدريسي، " التنوع المجتمعي والممارسة الديمقراطية "، مجلة تنمية، العدد 93، المغرب، مركز المرصد الوطني التعليم العالي، (2010): 01.
164.لكحل محمد، "الإدارة الإلكترونية مدخل لتحديد الوظائف الإدارية وفق متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة"، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 56، (ينار 2017): 69.
165.لمرابطي محمد، " التنمية وحقوق الإنسان، إشكالية العلاقة"، جريدة الأحداث المغربية، (2013).
166.ليتيم نادية، ليتيم فتيحة، "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ : إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتغير المناخ"، دفاتر السياسة والقانون، العدد: 9، (2013/6): 109-119.
167.مسلول محمد مازن، "قضايا الفساد ومؤشراته المختلفة"، النبأ، العدد: 80، (كانون الثاني 2006).
168.مشاري العبد الله النعيم، "التراث العمراني تحت ضغوط التمدد الحضري"، مجلة الكترونية أركيولوجية المدينة وذاكرة المستقبل.
169.ناصر مراد، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة التواصل، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، (جوان 2010): 135-136.

د-التقارير

170.أحمد ماجد، " تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة"، الإمارات العربية المتحدة، وزراة الإقتصاد، إدارة التخطيط ودعم القرار الربع الأول لعام 2016.
171.الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، "وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة"، المغرب، 13 -16 مارس 2001.
172.الامم المتحدة، " تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا"، نيويورك، 2001.

173.الأمم المتحدة، "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية "، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الدورة 16، 2013، جنيف.
174.الأمم المتحدة، "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية"، المجلد الأول: القرارات التي إتخذها المؤتمر، ريوديجانيرو، يونيو 1992.
175.الأمم المتحدة، "مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية"، حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة، تقرير المدير التنفيذي، الدورة 25، 17-23 أفريل 2015، ص. 10.
176.الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، تقرير رقم 2002/49، " الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة ومسألة الجندر"، الدورة التاسعة والخمسون، 2002.
177.الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : "التصدي للأزمة العالمية وتخفيف أثار التغيير المناخ والتنمية، تقرير التجارة والتنمية"، 2009.
178.البنك الدولي، "التنمية وتغير المناخ"، تقرير عن التنمية في العالم 2010، واشنطن، 2010.
179.تقرير الأمم المتحدة، التنمية البشرية، 1990.
180.تقرير التنمية البشرية لعام 1993، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1993.
181.تقرير التوصيات الصادرة من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدورة 20، نيروبي، 4-8 أفريل2005، البند5.
182.تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "تقرير مرحلي مشترك بين المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "، الدورة التاسعة عشر، نيروبي 5-9 ماي 2003 .
183.تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل الثاني، الأمم المتحدة، اسطنبول، تركيا، 1996.
184.جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، "مشروع محضر جلسات جمعية الأمم المتحدة البيئية في دورتها الثالثة"، نيروبي، 5-6 ديسمبر 2017.
185.سيمون ذاكر، أرنستو كوادرا، "مسيرة دبي نحو الإرتقاء بالتعليم الخاص"، دراسة للبنك الدولي، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، 21مارس 2014.
186.مذكرة من الأمانة العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وإستراتيجيات التنمية الحضرية وإستراتيجية المأوى والمساعدة للفقراء، الدورة 19، البند 6 من جدول الأعمال المؤقت، نيروبي، 5-9 ماي 2002.
187.مكتب العمل الدولي جنيف، 'التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، الدورة: 102، 2013.
188.وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير 1997، ص. 20.

هـ - الملتقيات والمؤتمرات:

189.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، "مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم"، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، 1998.
190.بعيرة أبو بكر مصطفى، بعيرة انس أبو بكر، "لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة"، ورقة مقدمة في مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا،28 و 29جوان2008، آلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، ليبيا.

191.بلمقدم مصطفى، حليمي وهيبة، " الفساد الإداري والحكم الرشيد كإستراتيجية لمكافحته"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: الإصلاح الإداري والتنمية الإقتصادية، المركز الجامعي، خميس مليانة، عين الدفلة.، يومي: 3-4 ديسمبر 2006.
192.بودقة فوزي، "تحديات التنمية العمرانية المستدامة وأثرها على إدارة وتوجيه النمو العمراني بندينة الجزاير"، ورقة بحث مقدمة في مؤتمر : تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الإستثمار في المدن العربية الكبرى القاهرة / جمهورية مصر العربية، ماي 2013.
193.بورديمة سعيدة، طبابية سليمة، "التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الأول، "آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية، قالمة، أيام 6 /7 نوفمبر 2010.
194.بوزيد السايح، "معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان: ""تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها"، جامعة د. يحيى فارس بالمدية، يومي: 11/10 مارس 2010.
195.بوضياف مليكة، "الإدارة بالشفافية: الطريق للتنمية والإصالاح الإداري"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول "إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية"، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، يومي 12 و13 ديسمبر 2010.
196.الجمعية العامة للأمم المتحدة، "المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، توافق الآراء في مونيتري المكسيك"، ورقة مقدمة في الدورة الرابعة:21-22مارس 2002.
197.-جوهان جراف لامبسدروف، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر الكويت للشفافية، جمعية الشفافية الكويتية 13-17 جانفي2007، الكويت،2007.
198.جيمس وولفنسون، "الإطار الإنمائي الشامل"، ورقة مقدمة ضمن سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل بعنوان " دور الحكومات الإنمائي في ظل الإنفتاح الإقتصادي"، من 2إلى 5ماي 2000، سوريا، صندوق النقد العربي، 2001.
199.حارس عبد الله، "استقلالية السلطة القضائية الضامن الأساسي لتفعيل أنظمة المساءلة والرقابة والمحاسبة"، ورقة مقدمة ضمن بحوث ومناقشات ندوة المساءلة والمحاسبة تشريعاتها والياتها في الاقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، لبنان 2007.
200.زين الدين، محمد محمود، "أدوات التعليم الإلكتروني وتوظيفها في الإشراف التربويو التدريس"، ورقة بحث مقدمة في ملتقى التعليم الإلكتروني الأول، الإدارة العامة للتربية والتعليم، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008.
201.ساري نصر الدين، عبيدات ياسين، "السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة"، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، 2011.
202.سعودي هجيرة، "أهمية التشريعات في دعم التنمية المستدامة والإدارة الحضرية للمدن بالجزائر"، ورقة بحث مقدمة في مؤتمر بعنوان: تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الاستثمار في المدن العربية الكبرى، القاهرة / جمهورية مصر العربية، 21ماي 2013.
203.سمير محمد عبد الوهاب، "أنماط إدارة المدن الكبرى مع التركيز على مدينة لندن"، ورقة بحث مقدمة في أعمال الملتقى العربي الثاني حول- "إدارة المدن الكبرى – مشكلات حضرية وحلول إبداعية"- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 22-26 ماي 2005.

204.سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني هاجر، "البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة"، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العالمي الدولي: "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، 7- 8 أفريل 2008.
205.شلابي عمار، طيار أحسن، "إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، ورقة بحث مقدمة في أعمال الملتقى الوطني الخامس "حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة"، 21- 22 أكتوبر 2008.
206.عبد اللطيف محمود أحمد، "استخدام معيار شمولية القطاعات والأهداف التنموية كمدخل لفهم وإعداد بدائل استراتيجيات التنمية" المملكة العربية السعودية كدراسة حالة"، ورقة مقدمة في المؤتمر الخليجي الأول للتخطيط والتنمية الحضرية، قسم التخطيط العمراني والإقليمي جامعة الملك فيصل، الكويت، 2005.
207.عماري عمار،"إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الإقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.
208.لخميدي عبد الحميد، حيمودة عبد اللطيف أولاد، "مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الإجتماعي لمنظمات الأعمال"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثالث: "حول منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية"، جامعة بشار،الجزائر،2012.
209.لعمي أحمد، رحمان أمال، "إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية رؤية إسلامية"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي، "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، أيام 3-4 ديسمبر 2012.
210.مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة، "القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية"، ورقة مقدمة في الدورة الإستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي: 20-22 فبراير 2012.
211.مصطفى هيبة احمد، "معايير السلامة والمتطلبات البيئية في توطين واستخدام التكنولوجيا الحديثة"، ورقة بحث مقدمة في مؤتمر معايير السلامة وحماية البيئة، الإسكندرية، مصر.
212.مطالس عبد القادر، "أثر مشكلة التغيرات المناخية على حياة وإستقرار المجتمعات البشرية"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث: حول "حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية، حالة الجزائر"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2010.
213.منظمة الصحة العالمية، "مسودة إعلان شنغهاي بشأن تعزيز الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ضمان توفير الصحة المستدامة والمعافاة للجميع"، ورقة بحث مقدمة في مناقشة لمنظمة الصحة العالمية، مسودة الإعلان (قيد الإعداد) للنظر فيها من قبل المشاركين في المؤتمر العالمي التاسع بشأن تعزيز الصحة (شنغهاي، 21-24 نوفمبر 2016)، مسودة صفر (إصدارة بتاريخ 20ماي 2016)، لإجراء مشاورات على شبكة الإنترنت.
214.المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي"، أوراق عمل المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، مارس 2007.
215.المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة، "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، 2007.

216.ندوة عن الإستراتيجية العمرانية الوطنية، المملكة السعودية: وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، 2000.
217.نصار هبة احمد، "الاحصاءات حسب النوع من منظور السياسات العامة "، اجتماع الخبراء حول المؤشرات حسب النوع واهداف الالفية، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب اسيا، القاهرة : 10- 11 سبتمبر 2007.
218.الوادعي عبد الله عباس، المقطري عادل هاشم، عبد الصمد نونو، "شبكة الطرق الرئيسية ومشاكل الحركة المرورية تجربة مدينة صنعاء"، ورقة مقدمة في ندوة التخطيط العمراني وقضايا الحركة والمرور والنقل في المدن العربية، سوريا، 2005.

و - البرامج:

219.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : الصندوق العربي لإنماء الإقتصادي والإجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2001.
220.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " إدارة الحكم والتنمية البشرية المستدامة"، وثيقة للسياسات العامة، يناير 1997
221.مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "إشراك المجتمع المدني في تحسين الإدارة المحلية"، الدورة 20، نيروبي، 4-8أفريل 2005، البند 5 من جدول الأعمال المؤقت.

ز-المواقع الإلكترونية

222. "7خطوات لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الحياة، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/07، الرابط:
https://academicimpact.un.org/sites/academicimpact.un.org/files/UNAI%20and%20SDSN%20Statement%20of%20Collaboration%208%20February%202016_0.pdf
223. "فوجيساوا، المدينة الأكثر صداقة للبيئة في العالم"، شبكة أبو نواف المتعة والفائدة، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/06/09، الرابط: https://abunawaf.com/16715-فوجيساوا-،-المدينة-الأكثر-صداقة-للبيئة-في-العالم
224. /2017/09، الرابط:http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice
225. http://www.abudhabienv.ae/news-31710.html-حكومة دبي، هيئة كهرباء ومياه دبي، "المبادرات الذكية"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/23، الرابط:
226. https://www.dewa.gov.ae/ar-AE/customer/innovation/smart-initiatives/shamsdubai
227. الإتحاد الأوروبي، "دعم التمكين الإقتصادي للمرأة: برنامج الإتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ينظم ورشة عمل بتونس"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/15، الرابط: http://www.euneighbours.eu/ar/south/stay-

informed/news/dm-altmkyn-alaqtsady-llmrat-brnamj-llathad-alawrwby-whyyt-alamm-almthdt

228. أحمد حسن، "مالا تعرفه عن المدن الذكية في 22 معلومة جديدة"، اليوم السابع، (2016/12/01)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22،
الرابط: https://www.youm7.com/story/2016/12/1

229. أربيان بزنس، "الإمارات إتفاق لتزويد قدرات الإتصال للعدادات الذكية"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/29، الرابط:http://arabic.arabianbusiness.com/content/334360

230. الاقتصاد الإقليمي (ECON390)، "التخطيط الإقليمي"، الجزء السابع، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/15، الرابط: https://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/REG7b.pdf

231. الاقتصاد الإقليمي (ECON390)، "نشأة المدن ونموها، الجزء الخامس"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/19، الرابط:
https://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/REG5.pdf

232. الأمم المتحدة، " أهداف التنمية المستدامة، 17 هدفا لتحويل عالمنا"، الأمين العام في كوريا: دعونا نعمل معا لتعزيز التعليم من أجل المواطنة العالمية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/24،
الرابط:http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2016/06/الأمين-العام-في-كوريا-دعونا-نعمل-معا-ل/

233. الأمم المتحدة، "أخبار الأمم المتحدة(الأمين العام: مواجهة تحديات تغير المناخ تتطلب شراكات قوية)"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/19،
الرابط:https://news.un.org/ar/story/2016/05/250382

234. الأمم المتحدة، "الغذاء"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/13،
الرابط:http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/food/index.html

235. الأمم المتحدة، "المياه"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/20،
الرابط:http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/water/index.html

236. الأمم المتحدة، "الوقائع – الأمم المتحدة، دور الطاقة المستدامة للجميع وتعزيز الطاقة المستدامة في المستقبل"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/19،
الرابط:https://unchronicle.un.org/ar/article/1973

237. الأمم المتحدة، "الوقائع – الأمم المتحدة، من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ إلى الخطة الحضرية الجديدة"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/19، الرابط:
https://unchronicle.un.org/ar/article/1974

238. الأمم المتحدة، "أهداف التنمية المستدامة: 17 هدفا لتحويل عالمنا"، تم تفحص هذا الموقع يوم: 2017/04/14، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

239. الأمم المتحدة، "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الاسكوا : تحليل النتائج"، نيويورك،2005، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/03، الرابط: http://www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files

240. الأمم المتحدة، "تقرير أممي يشدد على تسريع التقدم للتمكن من بلوغ أهداف التنمية المستدامة"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/11، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2017/07 /

241. الأمم المتحدة، "تقرير أممي يشدد على تسريع التقدم للتمكن من بلوغ أهداف التنمية المستدامة"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/11، الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2017/07

242. الأمم المتحدة، الديمقراطية نظرة عامة، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/05/17، الرابط:l http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.htm

243. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، " الحكم الحضري السليم والتنمية التشاركية"، نيويورك، 2010، ص. 02، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/20، الرابط:http://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/I01/001/86/img/I0100186.pdf?OpenElement

244. الأمم المتحدة، الوقائع، "تعزيز السلام والتنمية المستدامة: إلتزام حقيقي من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، تم تصفح هذا الموقع:2017/08/24، الرابط: https://unchronicle.un.org/ar/article/2158

245. الأمم المتحدة، "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع"، واشنطن،2004، ص ص. 05–06، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/12، الرابط: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/395/27/PDF/N0439527.pdf?OpenElement

246. الأنباري محمد علي، "التحول نحو المدينة الخضراء" (جامعة بابل كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، 2011)، تم تصفح هذا الموقع يوم:2017/07/03، الرابط: http://www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files

247. أنواع التنمية، تم تفحص هذا الموقع يوم: 2017/04/11، الرابط:http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_8.pdf

248. بابار ممتاز، "أزمة المأوى.. إعادة البناء بعد الكارثة"،الموقع الخاص للباحث: mumtaz@urbannovation.com، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/12،

الرابط:-https://www.scidev.net/mena/cities/opinion/housing-affordable-urban-poor-1.html

249. بابار ممتاز، "أزمة المأوى.. إعادة البناء بعد الكارثة"،الموقع الخاص للباحث: mumtaz@urbannovation.com، منشور بالنسخة الدولية، يمكنكم مطالعته عبر العنوان التالي: Shelter after disaster: Facts and figures، تم تصفح هذا الموقع: 2017/09/12، الرابط: https://www.scidev.net/mena/design/feature/shelter-after-disaster-facts-figures-spotlight-1.html

250. بادما فونو، "المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا التابعة لباناسونيك :مدينة تتطور على نحو مستدام من خلال الأفكار الابداعية"، مجلة المدن الإلكترونية، العدد 8، (2014)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2016/10/07، الرابط: http://www.envirocitiesmag.com/articles/issue-8/Art8.pdf

251. بادما فينو، " المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا التابعة لباناسونيك: مدينة تتطور على نحو مستدام من خلال الأفكار الابداعية"، مركز البيئة للمدن العربية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/13، الرابط:-http://www.envirocitiesmag.com/articles/sustainable-smart-cities/panasonics-fujisawa.php

252. باكير علي حسن، "المفهوم الشامل للإدارة الالكترونية"، مجلة آراء حول الخليج، الامارات العربية المتحدة، العدد: 23، مركز الخليج للأبحاث، (2006)، الرابط: http// alibakeer.maktooblog.com/85589%D8

253. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة"، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص 10، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/14، الرابط: http://www.pogar.org/publications/other/undp/governance/undppolicydoc97-a.pdf

254. برنامج الأمم المتحدة للحوكمة الحضرية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط: https://ar.unhabitat.org/governance

255. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل)2016، "المدن التي نحتاجها نحو نموذج حضري جديد"، برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/15، الرابط: http://www.worldurbancampaign.org

256. برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل، "برنامج المدن الأكثر أماناً"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/25، الرابط:https://ar.unhabitat.org/safer-cities

257. بن عبد الرحمن اليحيى فهد، "البنك الوقفي"، مشروع بحثي لدراسة الأوقاف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة القصيم المملكة العرربية السعودية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/07/13، الرابط: http://waqef.com.sa/upload/7I5657LPikMh.pdf

258. البنك الدولي، "نعمل من أجل عالم خال من الفقر"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/20، الرابط:https://blogs.worldbank.org/voices/ar/sustainablecities/what-do-sustainable-cities-look-you-enter-our-global-photo-contest-october-6

259. التزام بتوصيل العالم، "الاتحاد الدولي للاتصالات–الألكسو : منتدي التعلم الذكي – 14–16 ديسمبر 2015، دبي، الإمارات العربية المتحدة"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/20، الرابط:https://www.itu.int/ar/ITU-D/Regional-Presence/ArabStates/Pages/Events/2015/SL/default.aspx

260. تعريف برنامج الأمم المتحدة للحوكمة الحضرية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط:https://ar.unhabitat.org/governance /

261. تقارير الأمم المتحدة حول برنامج المدن المستدامة، 2010/8، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/07/19، الموقع: www.unhabitat.org/governingbodies/2003

262. تقرير IDC، معد الوثيقة : ميجا كومار،" بناء مدن ذكية ترتكز على البيانات الذكية "، أكتوبر 2015، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط: . www.idc.com

263. حكومة أبوظبي الرقمية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/25، الرابط:https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/abu-dhabi-emirate/government/government-

264. حكومة دبي، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/23، الرابط:https://www.dewa.gov.ae/ar-AE

265. حكومة. إمارات، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، "إمارة دبي"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/07/19، الرابط: https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-seven-emirates/dubai

266. الخضر أحمد،"المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا تتجه لتنفيذ عمليات كاملة قرب طوكيو"، ديسمبر 2014، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/07/12، الرابط:https://aitnews.com/2014/12/04/المدينة–الذكية–المستدامة–فوجيساوا–تت

267. دائرة النقل، "'إدارة التنمية"، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط: www.dot.abudhabi.ae/ar

268. دائرة النقل، "'قطار مترو أبوظبي "، تقرير الإستدامة لدائرة النقل في أبو ظبي لعام 2009، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16، الرابط:www.dot.abudhabi.ae/ar/content/download

269. الدويكات سناء، "تعريف التنمية لغة واصطلاحا"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/03/22، الرابط:http://mawdoo3.com

270. دياب طاهر، "دور حكومة دبي في ابتكار نموذج للطاقة المستدامة "، رؤية ثاقبة نحو تنمية وتأمين إمدادات الطاقة المستدامة" ،مجلة بيئة المدن الإلكترونية: العدد 18، (سبتمبر 2017) ،تم تصفح هذه الموقع يوم:2017/11/20،
الرابط: http://www.envirocitiesmag.com/articles/issue-18/5.pdf

271. ريك روبنسون، " بناء مدن الغد الذكية "، أخبار الإتحاد الدولي للإتصالات، العدد: 02، (2016)، ص. 12، تم تصفح الموقع يوم: 2017/07/15، الرابط:
https://www.itu.int/en/itunews/Documents/2016-02/2016_ITUNews02-ar.pdf .

272. السيد وليد احمد،" أطروحات ومداخلات في هوية المدينة في القرن الحادي والعشرين المدينة المعولمة واشكالية الهوية "، الوطن، العمانية، تم تصفح هذا الموقع في: 2017/08/15،
الرابط:http://www.omranet.com/urban/?p=155 .

273. شركات الطاقة تدرس استخدام الطاقة المتجددة "، موقع اليابان نت، تم تصفح هذا الموقع يوم 2017/07/06. الرابط :
<http://www.alyaban.net/news/folder/article_20110120_01793/>

274. الشعراوي سلوى ،"مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، ص. 23، تم تصفح هذا الموقع يوم:2017/11/12، الرابط:www.onisla.com

275. صلاح محمد الغزالي،" الحكم الصالح الطريق الى التنمية "، جمعية الشفافية الدولية، ص06، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/13، الرابط:www.transparency-kuwait.org/indix.php?ind=download

276. الصواف محمد حميد، "النمو الذكي ...منهج وآليات جديدة لتحسين واقع المدن" ، شبكة النبأ للمعلوماتية، مقالة علمية محكمة منشورة (بتاريخ 22 كانون الثاني2008)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 08/19/ 2017، الرابط: http://www.annabaa.org/nbanews/72/509.htm .

277. العبدلي عابد، "التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية: الواقع – التحديات– الأمال " (ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2005)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/05/26، ال ابط: www. drabid.net/paper1.pdf

278. عبدو وسام، يسار عابدين محمد، "استراتيجيات التنمية الحضرية :دراسة الاستراتيجية المناسبة لتحقيق تنمية حضرية في دمشق" (سوريا:جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط والبيئة، 2007)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/15،
الرابط:https://astrolabe.files.wordpress.com/2007/08/urbanplaning-004.doc .

279. عرفة محمد، متطلبات التجارة الإلكترونية والتنظيم القانوني، الإقتصادية الإلكترونية، العدد :5611، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/05/25،
الرابط: http//WWW.aleqt.com./2009/02/20/article_197755.htm l
280. عز الدين عبد العزيز محمد، بن عبد الرحمن عزمان، "دور المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية: مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور بماليزيا نموذجا"، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/05/12، الرابط:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12/Azman-Abdulrahman.pdf
281. عزي الاخضر، جلطي غانم، " قياس الدولة من خلال الحكم الراشد، إسقاط على التجربة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، (2005)، تم تصفح الموقع يوم: 2017/10/20، الرابط: : //http www.ululimsania.net/a34.htm–عبد اللطيف عادل، (ورقة مقدمة ضمن ندوة حكم القانون، لقاءات ومحاضرات(2005–2006)، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة،2006، ص. 47)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/11/13، الرابط:
http://www.arabruleoflaw.com/files/the_rule_of_law_meetings_and_lectures_book.pdf
282. عزيز رنا، "معوقات التنمية الحضرية، دراسة حالة مدينة دمشق بالنسبة لدول الأكثر تقدما" (سوريا: جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم الدراسات العليا، قسم التخطيط والبيئة)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/16،
الرابط:https://astrolabe.files.wordpress.com/2007/07/urbanplaning-002.doc.
283. العكري سكينة، "مكافحة الفقر .... ماليزيا نموذجا"، صحيفة الوسط البحرينية، 2005/08/27، العدد 1087، ص. 01، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/25،
الرابط:http://www.alwasatnews.com/news/487779.html
284. عيسى عبير، النفايات الصلبة كيف نتعامل معها ونفيد منها؟ (سوريا، أنس الحسن للطباعة والنشر، 2014)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/06/23، الرابط:
http://syrbook.gov.sy/img/uploads1/child_pdf20140424104227.pdf
285. فرحات حيدر، " تخطيط المدينة الالكترونية: دراسة تحليلة "، المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون، مسقط، عمان، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط:http://www.arabcin.net
286. كردي أحمد السيد، " اختيار أدوات السياسات للإستراتيجة الوطنية للتنمية المستدامة" ، موقع مقالات كنانة أونلاين، مقالة علمية محكمة منشورة، (بتاريخ 22 ماي 2010)، تم تصفح هذا الموقع يوم:2017/09/07، الرابط:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68462/posts/126529

287. كريم الجسر، "المدينة المستدامة بدبي: استشراف مدن المستقبل"، مجلة المدن المستدامة، العدد 18، (سبتمبر 2017)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/14،
الرابط:
http://www.envirocitiesmag.com/articles/sustainable_investment_for_greener_future/dubai_sustainable_city_shaping_future_cities.php

288. محمد زليخة، "مؤسسة التعليم المدرسي، هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي"، موسوعة TIMSS 2007، دبي الإمارت العربية المتحدة، 2007، ص. 12، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/21،
الرابط:
https://www.khda.gov.ae/CMS/WebParts/TextEditor/Documents/Dubai%202007%20Arabic%20TIMSS%20Encyclopaedia%20Chapter.pdf

289. مركز البيئة للمدن العربية، "منهج أيه إس أي المنهج الشامل والمستدام لتخطيط النقل"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22،
الرابط: http://www.envirocitiesmag.com/articles/sustainable-transportation-for-sustainable-cities/the-A-S-I-approach.php

290. مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكمية الراشدة : جدل لم يحسم بعد، الأردن: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني جوان 2007، تم تصفح الموقع يوم: 2017/09/19،
الرابط: www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

291. مركز دبي المتميز لضبط الكربون يوقع مذكرة تفاهم مع مشغل الطاقة العالمي "إنجي"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/11/22، الرابط:

292. مركز موارد التنمية، "الدليل التدريبي للتنمية بالمشاركة"، سبتمبر 2010، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/22، الرابط: www.rdc-consulting.org

293. المزعي أحمد، "نظام النقل الحضري المستدام"، مشروع دبي 2011، تم تصفح هذا الموقع:2017/07/25،
الرابط: http://mohamedmezghani.com/images/stories/site/Speeches/1Beirut-June%20-2010-AR-ENG.pdf

294. مصطفى يسري، "خيام مزودة بالماء والكهرباء للاجئين من تصميم المهندسة الأردنية عبير صيقلي"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/19،
الرابط: https://www.arageek.com/tech/2015/10/13/abeer-seikaly-weaves-shelters-for-refugees.html

295. المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة،، "تقرير ملخص حول مؤتمر القمة المعني بالمناخ 2014"، نشرة قمة المناخ، المجلد: 172، 2014/09/26، تم

تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/23،
الرابط: http://enb.iisd.org/download/pdf/sd/crsvol172num18a.pdf .
296. المعهد الدولي للتنمية المستدامة، "مؤتمر تغّير المناخ بالدوحة"، نشرة مفاوضات الأرض، المجلد: 12، رقم: 556، 2012/11/26، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2016/10/12، الرابط: http://enb.iisd.org/download/pdf/enb12556a.pdf
297. المعهد العربي لأنماء المدن، "برنامج إستراتيجية المدن"، أهداف برنامج الإستراتيجية، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/22، الرابط: http://www.araburban.org/index.php?page_id=261&site_id=2
298. المملكة المغربية، وزارة الداخلية، البوابة الوطنية للجماعات الترابية، "الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/20، الرابط: http://www.pncl.gov.ma/grandchantiers/Pages/الإستراتيجية-الوطنية-للتنمية-الحضرية.aspx
299. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحدي القضاء على الجوع: هل يمكننا خلق عالمٍ خالٍ من الجياع؟، يمكن القضاء على الجوع خلال حياتنا، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/14، الرابط: http://www.fao.org/zhc/detail-events/ar/c/248093/
300. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، "خارطة الطريق لتنفيذ برنامج العمل العاملي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة"، 2014، تم تصفح هذا الموقع: 2017/09/20، الرابط: http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002305/230514a.pdf
301. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "التربية من أجل التنمية المستدامة"، كتاب مرجعي"، مواد للتعليم والتدريب رقم 4-2012، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/13، الرابط: http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002163/216383a.pdf
302. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/24، الرابط: https://ar.unesco.org/themes/ltlym-mn-jl-ltnmy-lmstdm
303. منظمة الصحة العاملية، "أهداف التنمية المستدامة من أوتاوا إلى شنغهاي"، تقرير حول الصحة في أهداف التنمية المستدامة، موجز السياسة 01: المدن الصحية، شنغهاي، 2016، ص. 01، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/08/12، الرابط: http://www.who.int/healthpromotion/conferences/9gchp/policy-brief1-healthy-cities-ar.pdf
304. منظمة اليونيسكو، 2007/01/12، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/05/20، الرابط: http://www.unisco.org/most/sd_arab/fiche2b.htm

305. موسوعة الإمارات، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/07/19،
الرابط:http://uaepedia.ae/index.php/%D8%AF%D8%A8%D9%8A?setlang=ar
306. ميجا كومار، "بناء مدن ذكية ترتكز على البيانات الذكية"، IDC، أكتوبر 2015، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/04/29، الرابط:https://saudi.emc.com/collateral/campaign/smart-city/whitepaper-arabic.pdf
307. الهيتي نوزان عبد الرحمان، "الحكم الصالح في الوطن العربي قراءة تحليلية"، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد92، (جويلية 2006)، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/09/14،
الرابط:www.uluminsania.net
308. هيئة الأمم المتحدة، "أهداف التنمية المستدامة (17 هدفا لتحويل عالمنا)"، تم تصفح هذا الموقع يوم 19
309. وزراة التربية والتعليم، "إستراتيجية وزراة التربية والتعليم 2010–2020الراغبة في تحقيق 10/10 في كل مبادراتها"، لمزيد من المعرفة يكمن الإطلاع على
الرابط:https://www.moe.gov.ae/Arabic/Docs/استراتيجيه%20وزارة%20التربيه%20و%20التعليم.pdf
310. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطنيين في الشرق الأدنى، "أهداف التنمية البشرية"، تم تصفح هذا الموقع يوم: 2017/10/25، الرابط: www.unrwa.org/ar/who-we-are/human-development-goals.

II –المراجع باللغة الاجنبية

A-Books

311. Agere Sam, Promoting Good Governance: Principles, Practices and Perspectives, Managing the Public Service: Strategies for Improvement Series London: UK: Commonwealth Secretariat, 2000.
312. AghioPhilippe n, Peter howitt, Endogenous Grouth Theory , London:The MIT press Combridge, 1998.
313. Amartya sen, Developement thinking at the begining of the 73 st centuary, London .
314. Arif Hasan and others, Planning for high density in low-income settlements: four case studies from Karachi, IIED : 2010.
315. aulph W Kunneke & Others, The Governance Of Network Industies, UK : Northampton , MA , 2009 .
316. Bassend Michel, Metrobsation crise ecologique et devloppement durale, France : sn imprimeur 2000.
317. Beat burgenmrier, économie de développement durable, de boech 2 édition, Belgique 2005.

318.Bjorn Olsen Hans, Décentralisation Et Gouvernance Locale, 2007.
319.Bob Evans and Others , Governing Sustainable Cities, London: Earth Scan ,
320.Briel et Vilain, la formation en marche vers le développement de l'agriculture, 25 établissements témoignent, educaagri édition, 1999.
321.C. Strassner John, Policy-Based Network Management : Solutions For The Next Generation , Amesterdam : Intelliden Corporation, Colorado, Morgan Kaufmann Publishers, 2004.
322.Charvekwieiz Eva, *Transitions to sustainable production and consumption: concepts, policies, and actions* , Maastricht: Shaker Publishing, 2001.
323.Christian Klaufus. Watching the city grow: remittances and sprawl in intermediate Central American Cities, London: Environment and Urbanization, SAGE ,2010.
324.David Simon, Fifty Key Thinkers on Development, USA: Routledge, 2006.
325. Degeus Eric , The Living Company , Harvard Business Review , USA : Boston , Harvard Business School , Publishing Corp , March-April , 1996 .
326.Girardet Herbert, *Cities people planet: liveable cities for a sustainable world*, UK: John Wiley & Sons Ltd, 2004.
327.Gupta and others, Srinivasan Business Policy and Strategic Management: Concepts and Applications, New Delhi: Prentice, Hall of India, 2005.
328.Gupta and others, Srinivasan Business Policy and Strategic Management: Concepts and Applications, New Delhi: Prentice, Hall of India, 2005.
329.Hamdi Nabeel, Housing without Houses, Participation , Flexibility and Enablement, , London: Intermediate Technology Publications, 1995.
330.Hansen, N, M, The Challenge Of Urban Growth , Lexington Books, London: 1975.
331.Henry Madic, Decentralization, Democracy & Development. Asian Publishing House, London: 1975.
332.Hildebrand and Frey, Designing the city ; Towards a more Sustainable Urban Form, First publishing , E&Nspon,1999.
333.Hotelling Harold, The Collected Economics Articles of Harold Hotelling USA: by springer New York, 1990.
334.Jayson S.Ranko, planning and governing in an emerging City Region Context, Canada: M.D Research, Univ of Mantioba, 2006.
335.Jean Luc Arregle,Les Nouvelles Approches De La Gestion Et Des Organisation, Paris : Ed Economica, 2000.
336.Jon Pierre, can Urban Regimes, Travel in Time and Space?, Urban Regime Theory, Urban Governance Theory, and comparative Urban Politics, Urban affairs Review, vol: 50, Issue: 6, 2014.
337.Joseph A. Shumpeter, Socilism and Democracy, 3rd ed, New York: harbar , 1950.

338.Julien Haumont et Bernard Marios, Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010.

339.Lars Christiansen & Nancy Fischer, Teaching Urban Sociology and Urban Sustainability on Two Feet, Two wheels,and in Three Cities: Our Experience Teaching Sustainable Cities in North America, USA: American SociologicalAssociation , SAGE , 2010.

340.Meirong Su and al, Eco-City Planning Theories and Thoughs in Zhifeng Yang, Eco-Cities: A Planning Guide, USA: Taylor and Francis Group, 2013.

341.Merriam Webstrs Collegiar Dictionary, Local Govdernment, Tenth Edition U.S.A: Merriam Webstrs, incorporated, 1994.

342.Moughtin ,Cliff, , Urban Design, Street and Square, (USA: Architectural Press, An Imprint of Elsevier Science, 2003.

343.Osborne David, Gaebler Ted, Reinventing Governement, book review by Scott London,1992.

344.Patrick Corsi, Going Past Limits To Growth, A Report to The Club Of Rome, EU-Chaptr , London, 2017.

345.Pierre André, l'evaluation des impact sur l' environnement,presse mondiale polyechnique, 2 eme edition.

346.R. Forrest and A. Kearns , Social Cohesion , Social Capital and the Neighborhood, Urban Studies , UK: Vol 38 , N° 12.

347.Raffaella Riva Sanseverino, Valentina Vaccaro (Editors), Smart Cities Atlas: Western and Eastern Intelligent Communities, (Switzerland: Springer International Publishing, 2017).

348.Rogers, Richrd & Gumuchdjian, Philip, cities for a small planet , Butler and Tanner Ltd, Frome, 1997.

349.Rosenof Theodore, Economics in the Long Run: New Deal Theorists and Their Legacies 1933-1993, USA: The University of North Carolina press.

350.Sterling , VA , 2005.

351.Stone. Diane Think Tanks Global Lesson-Drawing and Networking Social Policy Ideas, UK University Of Warwick , Department Of Politics and International Studies , 2001.

352.Theirry Montalieu, Economie du développement, France: Editions Bréal, , 2001.

353.Thombiano Toladidia ,Economie de l'environnement et des ressources naturelles, l'harmattan :Avril 2008.

354.Ting Zhang, Elderly Entrepreneurship in an Aging Us Economy: It's Never Too Late ,Singapore: World scientific,1987.

355.Wiesenfeld Bernard , L'énergie en 2050 –nouveaux défie et faux espoirs-EDP Sciences , France : 2005.

356.Yvette Veyret, le développement durable, édition sedes, Paris, 2007.

357.Yvonne Rydin, Governing For Sustainable Urban Development ,1ST Published ,UK and USA: Earth Scan ,2005.

B- Theses

358.Binod Atreya, "the applicability of new public management to developing countries: A case from Nepal", thesisof Doctorate in Philosophy, School of Management, Faculty of Business and Law, Victoria University of Technology,Melbourne, Australia, 2002.

359.M Abdelhalim Khaled, "Community Enablment Approach For Egyptian Urban Local Communities", (UK : University Of New Castle , Upon Tyne , MA , 1995).

C-Periodicals and Conferences

360.Abdelaziz Seghir, " LE Management De Services Publics", communication au colloque national sur : " Le Management Et La Formation En Gestion " Institut Sup De Gestion Et De Planification, Alger, 27-29/06/99.

361.Caffrey, R. J, "Building Performance and Occupant Productivity", 4 th world congress, Hong Kong, 1990.

362.D.J Bogue & Ph. M. Hauser , "Population, Distribution, Urbanism and Internal Migration", London: World Population Conference , 1993.

363.Pollak. R, "Smart City ICT Solutions, Intelligent Cities", Conference, Umm Al-Qura University, Makah/Saudi Arabia, 2009.

D-Reports

364.Banque mondiale, "rapport sur le développement dans le monde", w.b, wchington, d.c, 1992.

365.Citiés et gouvernement locaux Unis, "L'ENGAGEMENT DE BOGOTA ET L'AGENDA D'ACTION", 5éme Congrés de CGLU sommet mondial des

366.Danille Resnick and Regina Birner, "dose good governance contribute to pro-poor growth?", A review of the evidence from cross-couuntry studies, discussion paper N° 30,International Food Policy Research Institute, Washington, February 2006.

367.dirigiants locaux et regionaux, Bogota, 12-15 October, 2016.

368.Dufau Jean-Pierre, "l'intelligence économique", RAPPORT établi en application de l'article 12.7 du règlement et présenté à la Commission de la coopération et du développement DOCUMENT N°19 XXVIème SESSION Dakar, 6 au 7 juillet 2010.

369.Fonval Francoise," problemes des minorités ethniques et culturelles en vue de l'elaboration d'indicateurs sociaux", unisco,ss-82/conf. 815/col.

370. Institut sur la Gouvernance, "comprendre la gouvernance", Atelier sur la gouvernance pour le projet Métroplois Ottawa.
371. IUCN and others. "World conservation strategy: living resource conservation for sustainable development " , IUCN, UNEP, and WWF, 1980.
372. M Abdellatif Adel., "good Governance and its relationship to democracy and economic development", UNDP, 2003.
373. Martre Henri, " Intelligence économique et stratégie des entreprises ", la Documentation française, rapport du Commissariat général au plan, travaux présidés par, 1994.
374. Mohammed salih, "gouvernance, information et Domain publique , addis ababa, commission économique pour l'Afrique", 2003.
375. Municipal Government of Shanghai, "Shanghai Manual: A Guide for Sustainable Urban Development in the 21st Century. Shanghai", Bureau International des Expositions and United Nations , 2011.
376. Sumarto Sudarno and others, "Governance and Poverty Reduction: Evidence from NewlyDecentralized Indonesia", A paper from the SMERU Research Institute, with support from AusAID, the FordFoundation, and DFID, Indonesia: March 2004.
377. The world bank, "gouvernance and development", the world Bank publication, D. C. 1992.
378. -un-habitat, " Building Design and Construction: Forging Resource Efficiency and Sustainable Development", 2012.
379. United nation, Multilingual Demographis Dictionary.
380. United Nations Centre for Human, " Settlements Regional Development Planning and Management of Urbanization: Experiences from Developing Countries", UN-Habitat, Nairobi: 1997.

E- Working Papers

381. Julia Rose, Christina Benita Wilke, "Climate change vulnerability in cities – the case of Hamburg", Hamburg Institute of International Economics (HWWI), Research Paper 167, 2015.

F- Publications

382. "actes du colloque international sur Ibn Khaldoun ", Majallate -Tarikh du centre national des études historiques, Alger 21-26 juin 1978, SNED, (1982) : 99-102.
383. Cyntyia Hewit de Alcantara, "Du bon usage du concept de gouvernance", Revue Internationale des Sciences Sociales, n°15, (mars 1998).

384. Hammel Werner, "The Political dimension of Aid Developing Countries Must Shoulder Responsibility", DVC Development and Cooperation, n° 6, (11/12/1997): 21-23.
385. Kaufmann Daniel and others, "Governance Matters: From Measurement to Action Finance and development", A quarterly magazine of the IMF, Volume 37, n° 2, (June 2000).
386. Kaufmann V, "*Mobilité quotidienne et dynamiques urbaines – la question du report modal",* Lausanne, Presses polytechniques et universitaires romandes, 2000.
387. Kristen Hughes , "An Applied Local Sustainable Energy Model", SAGE Publication , Vol 29 , N° 02 , USA, (Avril 2009): 23.
388. Laggoune Walid , "de L'état Entrepreneur a L'état Actionnaire", Revue Algerienne, N °1, (Anné1993) : 31.
389. R. H. Coase," The Problem of Social Cost", Journal of Law and Economics, The University of Chicago press, Vol. 3 (Oct., 1960): 01-44.
390. Steiner and George, "Stratigic Planning", Free press , (1979).
391. Tetsuji Yamada and others, "Municipal solid waste composition and food loss reduction in Kyoto City", Waste Prevention Researches, , N°19, (28 June 2017): 1359.
392. Whittlesey, D. in James.P.E.and Jones.C.F., eds," American geography: inventory and prospect. Syracuse", Syracuse Univ. press. (1954).
393. Wods Ngaire, the Challenge of Good of Good Governance for the IMF and World Bank,Themslves World Development, vol 28, n°5, U K, (2000).

G-Web links

394. Aéro Jack, Henri "Airbus" Ziegler, l'histoire de l'aviasion d'hier a demain, 03/01/2013, (vue le : 23/08/2017). le lien: http://aeroclub.saverne.pagesperso-orange.fr/Zfichiers/AeroJack/AeroJack03.pdf
395. Annika Biederbeck, "Hamburg Water Cycle- Jenfelder Au", (Accessed: 24/09/2017), link: https://www.connective-cities.net/fileStorage/Veranstaltungen/Praktikerworkshop_Amman/Dokumente/AR_HAMBURG_Integrated_Wastewater_and_Energy_Management_Biederbeck.pdf
396. Arthur Cecil Pigou, THE ECONOMICS OF WELFARE (London: he online library of liberty, 1920), (Accessed: 12/08/2017), link: http://files.libertyfund.org/files/1410/Pigou_0316.pdf
397. Buron Michel, "Trends and technologies for hazardous waste combustion in Asia, kyotoenergy", June 2003. (Accessed : 13/03/2017), link : http://www.kyotoenergy.net/hazardous_waste_combustion_asia.html

398. Central Japan Railway Company, "do you Kyoto", (Doing something good for the environment?), (Accessed :11/01/2017), link : https://www.renewableei.org/images/pdf/20160909/Daisuke_Kadokawa_PartIII.pdf

399. Choon Heng et Tan Siew Hoey , Malaisie : "Développement social, réduction de la pauvreté et transformation de l'économie Leong" , (Accessed : 29/09/2017), link : https://www.unicef-irc.org/research/ESP/OA1

400. Cités Unies France, **"** MISE EN PLACE D'UN JUMELAGE", (vue le : 12/08/2017**),** le lien : http://www.resacoop.org/mise-en-place-d-un-jumelage

401. Commission européenne, Hambourg, Capitlale verte de l'Europe 2011, Villes vertes — faites pour vivre, (Accessed : 13/09/2017), link : http://ec.europa.eu/environment/europeangreencapital/wp-content/uploads/2011/04/Hamburg-Final-FR.pdf

402. Committed to connecting the world," ITU/Intel Online Training Workshop on Universal Service Policy for Broadband and Smart Learning Implementation, 10-11 March 2015", (Accessed:20/10/2017), link: https://www.itu.int/en/ITU-D/RegionalPresence/ArabStates/Pages/Events/2015/COE/US4BASL/US4BASL.aspx

403. Costanza, Robert, and others, An Introduction to Ecological Economics, 2nd Ed.(Florida: CRC Press, 2012), (Accessed : 12/09/2017), link : http://library.uniteddiversity.coop/Measuring_Progress_and_Eco_Footprinting/An_Introduction_to_Ecological_Economics.pdf

404. Dahl, Arthur Lyon, Eco Principle, The: Ecology and Economics in Symbiosis,(London: George Ronald/Zed Books Ltd. Oxford, 1996), (Accessed : 23/07/2017), link: https://bahailibrary.com/pokorny_dahl_eco_principle

405. Dubay International Academic City, about DIAC, (Accessed: 20/10/2017), link : http://www.diacedu.ae/about/about-diac

406. Dubay Knowledge Park, about DKP, (Accessed: 20/10/2017), link : http://www.dkp.ae/about/about-dkp/

407. EIP water, HWC - Jenfelder Au - Hamburg Water Cycle - Jenfelder Au, (Accessd: 16/09/2017), link: https://www.eip-water.eu/projects/hwc-jenfelder-au-hamburg-water-cycle-jenfelder-au

408. Fujisawa SST, troducing Fujisawa Sustainable Smart Town. A town sustainably evolving through living ideas has come to life, **,** 14/11/2014,

(Accessed: 12/08/2017), link http://fujisawasst.com/EN/pdf/FSST-ConceptBook.pdf

409. Goldenstein S,"From waste to public space. LSE Cities/Urban Age", December, 2008, (Accessed:12/08/2017), link: http://lsecities.net/media/objects/articles/from-waste-to-public-space
410. Gols, 2020-2030, (Accessed : 12/08/2017), link : http://www.metro.tokyo.jp/english/about/environmental_policy/documents/04_2030_goals.pdf
411. Gouvernement Métropolitain de TOKYO, "Cré er une ville durable", Politique environnementale de TOKYO, Aout 2017, (Accessed : 12/09/2017), link : www.metro.tokyo.jp/ENGLISH/ABOUT/.../09_creating_a_susutainable_FR.pdf
412. Greenuniver, Un parc éolien flottant au large de Fukushima, (Accessed : 22/05/2017), link : https://www.greenunivers.com/2012/03/un-parc-eolien-flottant-au-large-de-fukushima-72538/
413. Hall Brian , " Values development and learning organizations" , journal of Knowledge Management, volume 5, nº 1, 2001, (Accessed: 25/08/2017), link: www.emerald-library.com
414. hamburg water cycle,wasser ist unsere energie, "The Innovative HAMBURG WATER Cycle®", (Accessed: 23/09/2017), link : https://www.hamburgwatercycle.de/en/home/
415. International Monetary Fund, "GOOD Governance: The IMF' s Role", 2000, (Accessed : 19/09/2017) , link: www.inf. org/external/pubs
416. Japan Environmental Exchange, "How to Reduce Waste, Recycle and Dispose of Garbage in Kyoto City", 03/2008, (Accessed : 11/01/2017), link : http://www.jeeeco.org/project/how_to_reduce.pdf
417. Jens Kerstan, “Hamburg – European Green Capital: 5 Years On”, The City takes it further, 2011, (Accessed: 23/08/2017), link: http://ec.europa.eu/environment/europeangreencapital/wp-content/uploads/2011/04/Hamburg-EGC-5-Years-On_web.pdf
418. Jérôme Pelenc, "Weak Sustainability versus Strong Sustainability", Brief for GSDR 2015, (Accessed : 15/09/2017), link:https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/6569122-Pelenc-Weak%20Sustainability%20versus%20Strong%20Sustainability, pdf
419. Jutta Blankau, "Hamburg – European Green Capital 2011", Final Report, (Accessed: 23/08/2017), link:

http://ec.europa.eu/environment/europeangreencapital/wp-content/uploads/2011/04/Doku-Umwelthauptstadt-engl-web.pdf

420. Komninos. N, Intelligent Cities: Innovation, knowledge systems and digital spaces, London and New York: Routedge Sebtember , 2011, (Accessed: 23/07/2017), link: http://www.urenio.org/2005/08/11/technology-parks/#more-41 -Jennifer Joe, The Rise of Smart Cities: Will It Do More Harm Than Good?, The costs of achieving real-time city updates, 17/05/2017, (Accessed: 22/09/2017), link: https://medium.com/swlh/the-rise-of-smart-cities-will-it-do-more-harm-than-good-e142346563ba

421. Kunimitsu IMAI, Solid Waste Management Policy in Historic City of Kyoto, "Collaboration with Vientiane Capital,"Environment Policy Bureau, Kyoto City", (Accessed : 10/05/2017), link : http://www.jesc.or.jp/Portals/0/center/training/asia3r/8thasia3r_kyouto.pdf

422. KYOCERA TCL Solar Begins Construction on 13.7MW Floating Solar Power Plant January 21, 2016, (Accessed: 23/08/2017), link : https://global.kyocera.com/news/2016/0102_knds.html

423. kyoto city, Program of Global Warming Countermeasure ,2011-2020, For an environmentally-friendly city, economy and lifestyle, March 2014, (Accessed :12/03/2017), link : http://www.city.kyoto.lg.jp/kankyo/cmsfiles/contents/0000000/328/plan(en).pdf

424. l'Agence canadienne de développement international, " Droit de la personne :démocratisation et la bonne gouvernance", 2005, (Accessed : 10/09/2017), link: www.acdi-cida.gc.ca/cida_ind.nsf

425. Maurice McTigue, " Making a Difference Through Good Governance", mercatus center, George mason university, P. 01, (Accessed: 12/07/2017), link:http://mercatus.org/sites/default/files/publication/20070208_GoodGovernanceMonograph_MOnly_8Feb07.pdf

426. Ministry of the Environment, "Solid Waste Management and Recycling Technology of Japan -Toward a Sustainable Society Toward a Sustainable Society", Japan Environmental Sanitation Center- February 2012, (Accessed 01/01/2017), link : https://www.env.go.jp/en/recycle/smcs/attach/swmrt.pdf

427. Morita Sachiko and Zaelke Derwood, "Rule of law, good governance, and sustainable development ", Washington, DC 20007, P. 16, (Accessed:09/08/2017), link:

http://www.inece.org/conference/7/vol1/05_Sachiko_Zaelke.pdf

428. Nicolas meisel et jacques ouldaoudia , "la bonne gouvernance "est-elle une bonne stratégie de développement ?, Documents de travail de la (DGTPE) , Novembre 2007 , P. 15, (Accessed: 14/09/2017), link : https:// www.cepii.fr/institutions/doc/2007. pdf

429. Olivier Godard, " Le developpement durable : paysage intellectuel, Natures Sciences Sociétés", 1994, P P . 314-315, , (vue le: 14/05/2017), Le lien : https://www.nss-journal.org/articles/nss/pdf/1994/04/nss19940204p309.pdf

430. Oxford Univercity,Brundtland Commisdion Report Our Common Futur, oxford Univercity press,1987, (Accessed: 23/07/2017), link: www.worldbank.org/depweb/english/sd.html

Paul Gipe, "Japan Approves Feed-in Tariffs, Renewable Energy World", 06/ 22/ 2012, (Accessed : 12/09/2017),
link : https://www.renewableenergyworld.com/articles/2012/06/japan-approves-feed--photonics world," UN cites solar potential as Japan scraps nuclear plan", 11/05/2011, (Accessed: 20/05/2017), link:

432. Natalie Shoemaker, "Japan Will Be Harvesting Its Solar Energy from Floating Mega-Structures", Bigthinkedge. (Accessed: 13/09/2017), link : http://bigthink.com/natalie-shoemaker/japan-solar

433. Rachel M. gisselquist, " Good gouvernance as a concept and why this maters for developement policy" ,United nations university , March 2012 , P. 08, (Accessed:14/09/2017), link: https://www10. Iadb.org/ intal/ intalcdi/ pe/2012/11046.pdf

434. Regine Günther and others, "the New Climate Policy Instrument", the German Federal Ministry for Economic Affairs and Energy, WWF & Germanwatch , 15/04/2015, (Accessed: 23/09/2017), link: https://germanwatch.org/en/download/11065.pdf

435. See City of Paris, UNAIDS, UN-Habitat and IAPAC.. "Cities Unite to Fast-Track to End the AIDS Epidemic. Event summary: ‘taking action. World AIDS Day 2014", 2014, (Accessed: 23.08/2017), link: http://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/2015_Fast_Track_Cities_Paris_Outcomes.pdf

436. Sustainable Development Solutions Network and the Global Taskforce of Local and Regional Governments for Post-2015, Development Agenda towards Habitat III. “A Declaration of Cities’ Commitment to the 2030 Sustainable Development Agenda.” , (Accessed: 12/08/2017), link: https://docs.google.com/forms/d/1et01bJ1AmldkCstbNAKuRNwn0azPb1mxWrnFhDx95v4/viewform

437. Sustainergies Cupp 2016 Case: Enable The Sustainable City Company: Atlas copco, (Accessed: 12/11/2017), link: https://www.sustainergies.se/Downloads/Case-Sustianergies-Cup-2016_Atlas-Copco_3.pdf.

438. The City of Fujisawa, GLOBAL VISION FUJISAWA: Guidelines to promote the internationalization of Fujisawa, (Accessed : 11/09/2017), link : https://www.city.fujisawa.kanagawa.jp/jinkendanjyo/kyoiku/bunka/toshikoryu/shimai/documents/visionenglish.pdf

439. The World Bank Group, "Governance and Anti- Corruption"? Center of the World Bank Institute, Program Overview, 2004, (Accessed: 12/06/2017), link: www.worldbank.org/wbi.governance .

440. The World Commission on Environment and Development, report of Brundtland (our common future), "DEVELOPMENT AND INTERNATIONAL ECONOMIC CO-OPERATION: ENVIRONMENT", Forty-second session,in04/08/1987, (Accessed: 23/07/2017),link: http://www.channelingreality.com/Documents/Brundtland_Searchable.pdf

441. Tokyo Metropolitan Government (TMG), Organizational Structure of TMG, (Accessed: 20/06/2017), link: http://www.metro.tokyo.jp/english/about/structure/structure04.html

442. Totty M (2011), "How to build a greener city. The Wall Street Journal Europe", 11 September, (Accessed:12/08/2017), link: http://online.wsj.com/article/SB10001424053111904009304576535113877346554.html .

443. Town services- (Accessed : 23/08/2017), link : http://fujisawasst.com/EN/.html

444. UCLG, (Le Reseau Mondial des villes Gouvernement Locaux et Regionoux), (Accessed :17/09/2017), link : https://www.uclg.org/fr

445. Unai and Sdsn, "Join Forces to Advance the Sustainable Development Goals", (Accessed : 07/09/2017), link: https://academicimpact.un.org/sites/academicimpact.un.org/files/UNAI%20and%20SDSN%20Statement%20of%20Collaboration%208%20February%202016_0.pdf

446. UNDP, Human Development Report 2011, Sustainability and Equity: "A Better Future for All", New York,2011, (Accessed: 02/08/2017), link: http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/271/hdr_2011_en_complete.pdf

447. United Nations Environment Program, ” Urban Environmental Accords”, World Environment Day,San Francisco ,June 5th , 2005, (Accessed: 25/08/2017), link: https://sfenvironment.org/sites/default/files/editoruploads/initiatives/uea_Urban_Environmental_Accords.pdf

448. United states in stitute of peace-" Gouvernance ; corruption ; and conflict "_ Study guide series on peace and conflict , Washington , 2010 , P. 13, (Accessed :15/08/2017), link : https:// www.usip.org/site/default/files/etc./ 480021.pdf

449. Vattenfall,Sustainable energy consumption, (Accessed: 24/10/17), link : https://corporate.vattenfall.com/sustainability/consumption /

450. WHO and Metropolis, “Cities for Health.”, 2014, (Accessed: 23/10/2017), link: http://www.who.int/kobe_centre/publications/cities_for_health_final.pdf

451. WHO and UN Habitat.. “Global Report on Urban Health: Equitable, healthier cities for sustainable development.”, 2016, (Accessed: 12/08/2017), link: http://who.int/kobe_centre/measuring/urban-global-report/ugr_full_report.pdf?ua=1 .

452. World Bank "Social Capital", World Bank website, 2005, (Accessed:14/08/2017), link: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTSOCIALDEVELOPMENT/EXTTSOCIALCAPITAL/0,menuPK:401021~pagePK:149018~piPK:149093~theSitePK:401015,00.html

453. World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable Development", 1980, revised in 1990 under the title “Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living”, (Accessed: 20/06/2017), link: